

أَلَمْ يَأْتِ الْبَشَرِ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَيَدُنْ أَيْمَانِهِمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِمْ دُخَانًا

دَرَايِمَةُ النَّحْوِ

شَرَحَ

هُدَايَةُ النَّحْوِ

نَاشَرَهُ

كُتِبَ خَانَهُ مُحَمَّدِيَّةً مُلْتَمَانًا

60163



دارالعلوم حَقَّانِيَّة دَعْوَاتِ
اَلْمَدِيْنَةِ الْحَبِيْبِيَّة مِنْ اَشْيَاءِ
وَيْهَدُ اِلَيْكُمْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكُمْ

دَرَايَةِ النَّحْوِ

شَرْحُ

هُدَايَةِ النَّحْوِ

نَاشِرُ

كُتُبُ خَانَةِ مُجِدِّيَّةِ اُمْلَتَانِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي صرف قلوبنا نحو الهداية بكلمة الاسلام + وشرح صدرنا لادراك
قواعد علم الاعراب لا صلاح الكلام + وزين عقولنا بافاضة علم الاصول والفروع
بجزائل النوال وبدائع الانعام + وامتدنا على وفق حكمه بالقدرة الموصوفة بصفة
الكمال والاحكام + نعمة يا عظم اسماءه وشكره بجزيل فعله ونسئله ان يجنبنا
حرف الاجرام + الذي نقرء بانشاء اشكال في الارحام + وتوحد بابداع روح في الاجسام
وتقدس عن ادراك الابصار والاهام + وتنزله عن اشباه الاشباح والجرم
ثم افضل الصلوات واكمل التحيات على نبيه محمد الذي يتلى معجزاته الى يوم القيمة
وعلى اله واصحابه مصابير الظلام **اما بعد** فلما كان المختصر الموسوم بالهداية في النحو
منظر يا على قواعد كافية + ومقاصد عالية + محتوية على فوائد وافية + وقرائن باهية
مفتقرة الى الدلائل لما فيه من المسائل + والى الالتحال + لما فيه من الاشكال حاولت
ان اذكر له شرحا يبين مراداته + ويكشف مكنوناته + ويحل تركيباته + ويتعالى بعبارة
رائقة + والفاظ شائقة + وبدلائل واسعة + وعمل باهرة + ويتجشع عن شبة التكلف
والاعتساف + ويتشاعب عن سيرة العدل والانصاف + خاويا عن الامحازن المخل
بالمداد + سالكا سلك الاقتصاد + هاديا للعباد + الى سبيل الرشاد جاثيا بالمراد بلاهاد
قاضييا بالحرمات على اهل العناد + وسميته بداية الهداية ومن الله نسأل ان يزين قلوبنا الفؤاد
الدائية + ويعصمنا من الجهل والغواية + ويهدينا لطريق الصواب + ويحينا عن الوقوع في الاثام
انه على ذلك قد يربى وبالاجابة جدير + وهو حبيب ونعم النصير + واليه المرجع واليه المصير
قال الشيخ رحمه الله تعالى **بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** صدر مختصرة بالبسطة تيمنا
في بداية امرة وتعوذ ليوفقه طريق الرشاد + ويسلكه سنن السداد + واقتدائ
المستفتي بها واتباعا لمجد يث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو كل امرئى بالآيات
ببسم الله الرحمن الرحيم فهو قطع رواه ابوداود وابن ماجه وعلم ما روى عن عرو
تعالى عنه كلمة بسم الله فاتقوا للبر توفى ومسهلة للوعود + ومجته لند

تفصلا

على

تفصلا

لم

وشفاء لما في الصدر + وامان يوم النشور + واقتفاء بما وقع عليه فاق السلف الخلف
 رحيم الله تعالى فانهم افتتحو كتبهم كذلك ثم الباء متعلقة بحذف وهو الفاعل هو
 الأولى لا صالته في العمل أو شبهه أي بسم الله اشروع وهو المناسب ههنا وكذا
 من سافر يقول عند ارادة السفر والحاول منه بسم الله التحل بسم الله احل ومن
 قرأ يقول عند قصد القراءة بسم الله اقرأ ومن اكل يقول عند الاخذ في الاكل
 بسم الله اكل وكذلك كل فاعل يشروع في اول فعله بالبسملة وإنما ضم الحذف
 متأخرًا رومًا للاختصاص اذ كل ما كان حقه ان يؤخر اذا قدم فتقد به يقتض
 الاختصاص الا ترى الى قوله تعالى إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ وَأَمَّا تَقْدِيرُ الْفِعْلِ
 فِي قَوْلِهِ تَعَالَى اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ فَاتَّعِزْ اَوَّلُ مَا أَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ
 الْأَمْرُ بِالْقِرَاءَةِ أَهَمَّ لِتَبْلِيغِ الرِّسَالَةِ وَأَمَّا حَذْفُ الْهَمْزَةِ فِي الْعِبَارَةِ وَالْكِتَابَةِ لِكَثْرَةِ
 الْأَسْتِعْمَالِ وَلَمْ يَحْذَفْ فِي اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ فِي الْكِتَابَةِ لِقَلَّتْ وَأَمَّا حَذْفُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى
 وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَلَمَّا وَافَقَتْ الْمَصْحُفَ وَأَمَّا لَمْ يَحْذَفْ فِي بِاسْمِ رَبِّكَ لَعَدَمِ
 الْمُوَافَقَةِ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُوَافَقَةِ أَنْ تَكُونَ الْبِسْمَلَةُ تَامَةً وَمَا وَقَعَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى بِسْمِ اللَّهِ فَجَرَّهَا
 وَمُسْتَهْمًا مِنْ حَذْفِهَا مَعَ انْهَاءِ غَيْرِ تَامَةٍ فَلِذَا ذَكَرْنَا مِنْ الْكَثْرَةِ أَنَّ الَّذِينَ يَرْكَبُونَ فِي الْفَلَاحِ
 يَقُولُونَ فِي كُلِّ مَجْرٍ وَيَكْتُبُونَهُ فِي كُلِّ صَنَاعٍ وَأَمَّا أَنْ يَدْرَجَ لَفْظُ الْأَسْمِ لِدَفْعِ الْأَلْتِبَابِ بِاللَّفْظِ
 أَوَّلَ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ التَّبْرُكَ يَصِلُ لِكُلِّ اسْمٍ وَأَمَّا اخْتِيَارُ تَقْدِيرِ الْجَلَالَةِ لِأَنَّ اسْمَ الْذَاتِ
 الْآتِي فِي أَنْتَ تَصِفُهُ وَلَا تَصِفُ بِهِ وَمَا عَدَاهُ صِفَاتٌ ثُمَّ اخْتِيَارُ تَقْدِيرِ الرَّحْمَنِ عَلَى الرَّحْمِ
 وَإِنْ كَانَ فِيهِ مِنْ مِبَالِغَةٍ فَالْبَيْسُ فِي الرَّحِيمِ لَأَنَّ فَعْلَانِ أَبْلَغُ مِنَ الْفَعِيلِ وَالْفَعِيلُ أَبْلَغُ
 مِنَ الْفَاعِلِ لِأَنَّ رَاحِمًا يُقَالُ مِنْ رَحِمَ صِرَةً وَالرَّحِيمُ مَنْ يَكْتَرُ هَذَا مِنْهُ الرَّحْمَنُ مَنْ لَمْ يَنْهَيْهِ
 فِي ذَلِكَ مِنْهُ فَلِذَلِكَ قَالَ أَوْ يَا رَحْمَنَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَا رَحِيمَ الدُّنْيَا وَالْقِيَاسُ الرَّحْمَنُ مَنْ
 الْآدِنِي إِلَى الْأَعْلَى عَلَى أَنَّهُ كَأَسْمِ الذَّاتِ حَيْثُ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى خِلَافَ الرَّحِيمِ
 وَهُمَا اسْمَانِ مُسْتَقْتَاتَانِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَهِيَ رَادَةٌ الْخَيْرِ فِي حَقِّ الْغَيْرِ وَيُرَادُ بِالْحَسَنِ
 وَالْإِنْعَامِ وَالْإِفْضَالِ وَمَا يُشْبِهُهَا ثُمَّ قَوْلُهُ بِسْمِ اللَّهِ عَجْرٌ بِالْبَاءِ وَهُوَ مَنْصُوبٌ لِلْمَحَلِّ
 عَلَيْهِ أَنَّهُ مَفْعُولٌ وَحَالٌ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعٌ لِلْمَحَلِّ عَلَيْهِ أَنَّهُ خَابِرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ فِي
 أَيِّ ابْتِدَائِيٍّ حَاصِلٌ بِسْمِ اللَّهِ وَلَفْظُ اللَّهِ عَجْرٌ بِالْإِضَافَةِ وَالرَّحْمَنُ وَالرَّحِيمُ عَجْرٌ وَرَأَى
 بِالْوَصْفِيَّةِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ هُوَ جُزْءٌ مِنْ قُرْآنِ الْحَكِيمِ جَاءَ بِهِ فِي تَفْسِيرِهِ عَمْتَصَةٌ
 تَوْجُوهٍ الْأَوَّلِ تَفْوَلًا بِهِ لِيَتَمَيَّنَ بِهِ فِي أَوَّلِ أَمْرٍ إِذْ لَيْسَ شَيْءٌ مِمَّا يُتَمَيَّنُ بِهِ

مع فيكون أمره
 ولا تتركه على الله سبحانه
 وتقد بغير الأمر
 أولى من تقد بغير
 الخيم الخيم والترف
 إنما ينصرونه
 في غاية الكمال
 أما في الكمال فلا العيس
 مولوى محمد بن
 د امر بنضه
 فإنه يطلق على
 غيره ايضا

مفتحة

افضل من القرآن والثاني عملاً بكتاب الله العزيز فانه مشتقة أولاً بالتسمية
 وثانياً بالتحديد والثالث امتثالا بحديث نبيه عليه الصلوة والسلام هو كل امر
 ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع رواه البود اود وابن فاجة وابوعوانة وما قيل
 من ان هذا وحديث التسمية متعارضين ظاهر الان حديث التسمية يقتضى
 البداية بها وهذا الحديث يقتضى البداية بالحمد والبداية بالشيئين مستحيل
 فيدفع بان المراد بالبداية بكل منهما تصديراً المقصود وهو ليس بمستحيل
 وانما المستحيل التلفظ بكل منهما ابتداءً من غير ان يتقدم كلاماً عليه على ان لا قام التذوق
 رحمه الله تعالى ذكر ان المراد بالحمد لله الذى فى قوله عليه الصلوة والسلام لا يبدأ فيه
 بالحمد لله ذكر الله تعالى بدليل ما جاء فى رواية اخرى كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بذكر الله
 تعالى الحديث وحينئذ لا تعارض ومن هذا ظهر جواب ما قيل ايضا من ان كل واحد من
 التسمية والحمد امر ذى بال كذلك فوجب ان يبدأ التسمية بتسمية اخرى والحمد بحمد
 اخر ثم فتم وذلك لان المراد بالامر فى الحديث هو الامر المقصود وبالشرع فيه من قول
 فعل قطعاً للتسلسل والرابع تحريزاً عن مخالفة المصنفين فانهم صدقوا ومصنفاتهم
 بالتسمية وثانياً بالتحديد والخامس ان ذلك اقتباس هو من صنعة البديع هو ان يورد
 شئ من القرآن او الحديث او من كلام البلغاء لا على انه منه والسادس ان هذا الجزء الشريف
 مشتق على الحمد لله الذى هو أس الشكر والتسابع جواب عن سؤال يسأل لم اثر الحمد
 على المدح والشكر والثامن توجهها الى جناب قدسه والتاسع اظهاراً لعظمته وكبريائه
 والعاشر ايضا حالها وصل اليه من نعمائه والحادى عشر استيفاء لما وهب له
 من الامه اذ الحمد رأس لشكره بالشكر تزيد النعمة والثاني عشر بتغاء لرضا وموت
 ثم الحمد هو الوصف بالجسيل على جهة التفصيل لا على جهة الاستهزاء والافتخار واللام فيه
 للاستغراق اى كل فرد من افراد الحمد ثابت لله وليس هو كما زعمت المعتزلة والجمهور
 بالابتداء وخبر لله والعدول عن الجملة الفعلية الى الاسمية للدلالة على و امر الحمد وثباته
 وقدم ذكر الحمد على ذكر الله لكونه اهم لان المقام مقام الحمد وان كان ذكر الله اهم نظراً
 الى ذاته تعالى لا يقال هذا الاهتمام عارضى بواسطة المقام والاهتمام باسم ذاتى والذات
 ينبغى ان يقدم فى الاعتبار وان لم يتقدم فينبغى ان لا يؤخر لانا نقول معنى البلاغة
 مطابقة الكلام لمقتضى المقام لا رعاية الامور الذاتية فرج العارضى والله اسم
 للذات الواجب الوجود المستجمع لصفات الكمال ولهذا خص الحمد بهذا

نالا
 له قوله لان المقام
 مقام الحمد
 اذ يكون الحمد
 مبتدأ والى
 خبره واه
 فى الابتداء هو
 التقيد بغيره
 كسر

التجليل

الاسم ولأنه اعظم اسمائه تعالى حيث لم يطلق على غيره أصلاً بخلاف ما سواه ولأنه
 لو ذكر غيره من الصفات لا وهم ان الحمد لله تعالى إنما هو باعتبار هذه الصفة دون أخرى
 ولأنه أراد التنبيه على الاستحقاقين الاستحقاق بحسب لذات والاستحقاق بحسب الأفعال
 ولأنه أراد ذكر الصفة وهو قوله رب العلمين فذكر اسم الذات حينئذ أولى لأنه
 الموافق لكلامه تعالى وحديث نبيه عليه الصلوة والسلام وهو غير مشتق
 على الأصح والذين ذهبوا إلى اشتقاقه بعضهم قالوا أنه من آله ياله بكسر العين
 في الماضي ونقها في الغابراى سكن وبعضهم قالوا عن وله يوله أى تخرجه بعضهم قالوا
 من تاله يتاله أى تضرع وبعضهم قالوا من لاه يلوله أى احتجب ومراعاة
 هذه المعاني ظاهرة في لفظ الله أما الأول فليسكون المخلوق إليه وأما الثانى
 فليحتجبهم في كنهه عظيماً وأما الثالث فلتضرعهم إليه وأما الرابع فلأنه يحتجب
 أدراك الأبصار وأحاطة الأفكار ثم الرب المالك يقال رب فهورب كما يقال
 نعمتكم فهورب ذهب جمهور شارحى الكشاف إلى ان الرب صفة مشبهة بعد نقله
 اللازم كما هو القاعدة وقال بعضهم ترك مفعوله دليل عليه ورد بان الأصل عدم
 النقل الا اذا قامت قرينة تدل على النقل وقد انتفت سائر ان قلت صيغته
 مخصوصة بالصفة المشبهة مثل الصعب ونحوه قلت بعد التسليم اصل رب رب
 على وزن فخذ وهو من اوزان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل الحذر ثم ادغم من تأكل
 في قوله فهورب بالالف بعد قوله رب رب جزم بما ذكرنا وكان المعنى في قوله تعارب العلمين
 على الاضافة الى المفعول ولهذا قال صاحب الكشاف من كونه رباً مالكا للعلمين لا يخرج
 شئ من ملكوته وربوبيته فالقول بان صفة مشبهة فاسد في الكشاف
 يجوز ان يكون وصفاً بالمصدر للمبالغة كما وصف بالعدل في رجل عدل وقد تبعه
 جمهور المفسرين وذكره المتأخرون في تصانيفهم ورد أيضاً بان اطلاق المصدر على
 اسم الفاعل والمفعول مجاز اتفاقاً وعندهم قاعدة مقيدة هي ان المصدر المجازى
 قرينة فأنفة عن الحقيقة لا يجوز وقد امكن حمله على الحقيقة وقد عذروا به ايضاً
 فالقول بالمجاز ههنا فاسد وقال بعض العلماء الرب هو الخالق ابتداءً والمربى غذاءً
 والغافر انتهاءً واسم الله الاعظم وقيل الرب المصلح من رب الادب اى اصل
 وقيل الدائم من رب السجانية اى دامت المطرف فهو مصلح امورنا والدائم
 بافاضة النعم علينا ولا يجوز اطلاقه على غير الله تعالى الا عند الاضافة

كما يقال رب الدار ورب السلم ورب الناقة الى غير ذلك العالم ما يعلم به كالتحريك
 اسم لما يجتمعه والتابع لما يتبع به ثم غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر
 والأعراض وإنما جمع بالواو والنون لان فيه معنى الوصفية وهي للدلالة على معنى العلم
 وغلب الواو على غيره وقيل اسم لذوى العلم من الثقليين فلا اشكال في جمعه
 حينئذ والعاقبة للمتقين وهو جمع متيق وهو في اللغة اسم فاعل من قولهم
 وقاه فالتق فقاؤها واو ولا فها ياء فاذا بينت من ذلك افتعل قلبت الواو تاء و
 ادغمت في التاء الآخر فقلت اتقى الوقاية فرط الصيانة وفي الشريعة من بقى نفسه
 من تعاطى ما يستحق به العقوبة من فعل او ترك فان قلت هذه الجملة معطوفة على جملة
 الحمد فما وجه التناسب بين الجملتين قيل هذه الواو ليست بعاطفة بل اعتراضية
 بمعنى ما وهو من قوله الحمد لله رب العالمين انه تعالى يعطى لجميع العالم كما هو بهم فدفعه بقوله
 والله فية لتسعين اى خير العاقبة حاصل للمتقين والصلوة على رسوله محمد ارف
 التحييد بالصلوة لقوله تعالى قل الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى ولانه
 عليه السلام قال ان الله تعالى خصني بكرامات احدها اذ ذكره كرت معه وهذا فسر
 قوله تعالى ورفعتك ذكرك ولانه عليه السلام سفير بينه وبين عباده في تبليغ احكام
 فهو سيلة الوصول الى سعادة الدارين فحين حمدته تعالى صلي عليه لانه اراد تكميل
 الشاء عليه تعالى فان الثناء على نبيه ثناء عليه في الحقيقة واستمداد منه صلى الله تعالى عليه وال
 وسلم في هذا الامر تنبيها على ان هذا التاليف من تاليفات اهل الاسلام لان الصلوة
 عليه عليه الصلوة والسلام من خواص المؤمنين دون الحمد لله تعالى قالوا الصلوة من الله
 تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين دعاء ومن الوحوش
 والطير تسبير قيل اريد ههنا المعنى العام وهو ايصال الخير الى الغير فان قلت
 الصلوة بمعنى الدعاء واستعمال بكلمة على يفيد الدعاء بمعنى الشر ولا يجوز ذلك
 ههنا قلنا ذلك اذا كان لفظ الدعاء صريحا ولا كذلك ههنا وانما قدم اسم الذات
 في الحمد اخرة في الصلوة للدلالة على ان المختص بالاشفاق الذاتي هو الله تعالى على ان
 سلوة طريق الاجمال والتفصيل من شعب لبلاغة والالف في لفظ الصلوة منقلبة
 عن الواو وحققنا ان يكتب الصلوة بالالف لكنها تكتب بالواو تفتحا وانما كتب قوله تعالى
 هم على صلاتهم مجافضون بالالف في بعض المصاحفات با مصاحف السلف والرسول
 بمعنى المرسل لانه فعول بمعنى المفعول وهو من الانبياء من جمع المعجزات والكتاب المنزل عليه

والنبي من اوحى اليه سواء نزل عليه الكتاب او لم ينزل والا نبياء مختصون بالصلوة
والعلماء مختصون بالرحمة والرضوان ومحمد عطف بيان للرسول ومعناه اللغوي هو
البلوغ في كونه محمداً اقبل يجوز ان يكون سبب تسمية النبي صلى الله تعالى عليه واله وسلم
ثبوت هذا المعنى في ذاته واله ال الرجل ذريته واهل بيته وقيل قومه ذال النبي
عليه السلام متبعوه في التقوى كما قال صلى الله تعالى عليه واله وسلم الى كل
مؤمن تقى ولهذا لم يتعرض بذكر الاصحاب لدخولهم في الال بهذا المعنى وعلى
هذا لو ذكر الاصحاب بعد الال لكان ذكرهم تخصيصاً بعد التعمير والال بحيثى بمعنى
النفس نحو ال مؤسسى وال هاروت اى نفسها وانها ذكر الال في الصلوة لقوله عليه
السلام اذا صليتموا على فعموا اراد بالتعمير الصلوة على الال وخص استعمال
الال بالاشراف كالمملوك ونظائرهم اجمعين جاء بالتاكيد على الروايف حيث
خصوا بعض الصحابة بالصلوة دون بعض اخر لغلوهم في محبة الال وعلى الخوارزمي فاعلم كانوا
معاندين بالال فلم يصلوا عليه اما بعد كلمة اما تضمنت معنى الشرط حتى قيل ان
الاصل في قوله اما زيد فنسطق منها يكن من شئ فزيد منطلق اسقط الجملة الشرطية
ونابت منابتها اما كما نابت كلمة نعم من اب أفعل في جواب من قال لك افعل كذا
ولتضمنها معنى الشرط لزمنها الفاء ولتضمنها معنى الابتداء لم يلاحظها فعل ولا يليها
الا اسم يتوجه عليه قوله تعالى واما ان كان من المفترقين واجب بان المبتدأ ههنا محذوف
اى اما المتوفى وقال الرضى اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسماً
نحو اما زيد فنسطق او لا كالاية المذكورة ويستعمل اما في الكلام لتفصيل الاحمال
وهي الاكثر فقولك جاءني القوم اما زيد فاكرمته واما عمر فاغنته واما بشر
فاغنت عنه وقد يستعمل للاستيناف من غير ان يسبقه اجمال كما في المذكورة
في اوائل الكتب وقيل اول من تكلم بهذه الكلمة وفضل بها بين الكلامين داود عليه
السلام وهو المراد بفصل الخطاب بقوله تعالى واتيتك بالحكمة وفصل الخطاب عند
شريح والشعبى وبعد من الظروف الزمانية المنقطعة عن الاضافة المبنية
على الضم وكها احوال ثلث اجزا فتأوتركها مع جعلها مبنية فزى معرفة فيها وتركها
مع جعلها منوية وهي مبنية فيها والعامل في بعد ههنا كلمة اما فانها
لنبايتها عن الفعل تفعل في الظروف فهذا مختصراى هذا الكتاب انذ وصنف
كتاب مختصر هذا النقد يراذ كانت الخطبة بعد الفراغ من

وان كانت في اول شروع تكون الاشارة حينئذ الى ما في خاطره لانه تصو في خاطره ان
يصنف كتاباً بصفته كذا او كذا امثل قوله تعالى **وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَدَلًا**
أَمِنًا فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اشار الى الكعبة قبل بناؤها لانه تصورها في قلبه ما من
شأنها ان يكون كذا او كذا او المختصر هو كلام قليل المباني كثير المعاني والرسالة انما
تطلق على الموجزات من المتون هو موصوف بقوله مضبوط اي محفوظ من الحشو والتطويل
في النحوظ مستقر محله الرفع على الوصفية لقوله مختصر وسياتي تفسير النحوي من
حيث اللغة والعرف جمعت فيه اي في المختصر هو صفة ثالثة له مهمات النحوي
ولم يقل مهماته مع انه اخصر لان في اقامة المظهر مقام المضمرة زيادة التمكن في اللفظ
والمهمات المقاصد وهو مفعول به لجمعت والنصب فيه تابع للجر كما في مسلمات على
ترتيب الكافية متعلق بقوله جمعت والكافية اسم كتاب للشيخ ابن الحاجب في النحوي
وانما اثر ترتيب الكافية لجمع مختصر لاشتماله على ترتيب يقتضيه الطبع السليم
والذوق المستقيم واقفاً على منهاج التعليم اذ اعلى من اهل الارشاد هادياً الى سبيل
الرشاد لاهل الاسترشاد انما بالمراد لاهل الارتياح والياعلى فوائد جليلة جامعاً
لنكات عربية نفيسة خاوياً عن ايرادات واسولة وبه يحصل الحظ للمبتدئ والفضل
للمنتهي او ارادة ان يكون كتابه ككتاب الكافية في الترتيب جاء ان يجعله الله تعالى
مشرفاً بل لقبول كما جعل كتاب الكافية كذلك حتى اشتهر فيما بين المشافق والمغارب
اذ كثيراً ما يعتبر الشبه في الاحكام الى هذا اشير في قوله عليه السلام من تشبه بقوم
فهم منهم او تيسيراً على كل من يهتم بشأن الكافية من اصحاب التحصيل حتى يكون له عذة
وقوة حيث لم يعسر تحصيل هذا المختصر ما في الكافية لاشتماله على ما فيها من القواعد
الترتيب مع وضوح عبارته وذكر مثال لكل قاعدة فيه حتى رأيت بعض المحصلين بعد
ان يحصل هذا المختصر مستغنياً عن متن الكافية بل رجع الى شرح من شرحها
او ترغيباً به للمبتدئين المتعلمين اذ ركز حجب الكافية في قلوبهم فكلام يرتاد الى
هذا المختصر مشتغل على ترتيبها جدد الكتاب الكافية او اجابة للمسؤل فاني قد سمعت عن
بعض المشافق انه قد سأل بعض الواردين على ابي حيان النحوي مصنف هذا الكتاب ان
يجمع مختصر على ترتيب كافية بعبارة واضحة وذكر امثلة في جميع قواعد بدون بيان
الدلائل ثم جمع هذا المختصر على ترتيب الكافية انما وقع في اكثر المواضع اغلبها وللاكثر
حكم الكل فلا يرح ما يقال كيف وقع هذا المختصر على ترتيب الكافية وقد وجد في بعض

للمواضع غير واقعة ولا يبعد ان يجعل الكافية ههنا صفة لموصوف محذوف او مصدا
 على نونه اسم الفاعل كالكاذبة والباقية في قوله تعالى لَيْسَ لَوْ قَطَعْتَهَا كَاذِبَةٌ وَ
 هَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ وَحِينَئِذٍ يَحْتَمِلُ ان يكون قوله على ترتيب الكافية منصوب
 المحل على انه حال من ههنا النحر والمعنى جمعت فيه ههنا النحر حال كونه مشتقاً على
 ترتيب فصول الكافية اى وعنهما ويحتمل انه صفة للمختصر المعنى فهذا مختصر
 محفوظ ثابت في النحر مجموع فيه مقاصد موضوع فيه القواعد الكافية او الكافية
 والى هذا اشير في تسمية المختصر بالهداية ثم شرع فيما كان بمنزلة الاستثناء عن قوله
 على ترتيب الكافية عند حملها على اسم الكتاب كما هو المشهور بقوله فابواباً ومفصلاً
 ان كانا بكسر الواو والفتحة على صيغة اسم الفاعل يكونا حالين من تاء المتكلم في قوله
 جمعت وان كانا بفتحهما على صيغة اسم المفعول يكونا حالين من الضمير المحذوف في فيه
 وانما جعل مختصرة مبدوءاً ومفصلاً... لان ارباب التدين رحمة الله تعالى قد اتبعوا في
 جميع المسائل طريق النظم المعجز تيمناً وتبركاً حيث جعلوا تصانيفهم كتباً وابواباً وفصولاً
 كما جاء سوراً وآيات وقد جرت عادتهم بجعل الكتب اشمل من الابواب و
 الابواب اشمل على الفصول ومع ذلك التيمن والتبرك فيه فلا يخفى عن مصلحة التعليم
 والتعلم في طي كل كتاب نشاط وفي شرع كل باب فصل انبساط ولهذا المصلحة
 جعلت المسافة البعيدة منقسمة الى مراحل وفراشحة واصيال بعبارة منعلق بقوله
 جمعت والعبارة في اللغة تفسير الروي يقال عبرتها عبارة اى فسرها وكذا عبرتها
 وعبرت عن فلان اذا تكلمت عنه ويسمى الالفاظ الثلاثة على المعاني عبارات كما
 تفسرهما في الضمير الذى هو مستور كما ان المعبر مفسرهما هو مستور وهو عاقبة
 الروي لانها تكلمت على الضمير واضمة صفة عبارة اى لا عبارة معقدة لا يفهم المعنى منها
 الا بصعوبة مع ايراد الامثلة من اضافة المصدا الى المفعول والامثلة جمع مثال
 كالاشمة جمع امام وهو ما يذكره الايضاح القاعدة والشاهدان يذكران اثبات القاعدة
 فهو اخص من المثال لان كل ما يصلح شاهداً يصلح مثالا من غير عكس لان الاثبات
 لا يتيسر بكل كلام بل لابد من كونه مقدماً فانه بان يكون من التنزيل ومن الحد
 او كلام من يوثق بعينه بخلاف الايضاح فانه لا يحتاج الى ذلك في جميع مسائلها
 متعلق بالايراد والمسائل جميع مسئلة اصلها مسئلة يسكون السين وفتح الهزة
 حذفت حركة الهزة فاجتمع الساكنان ثم حذفت الهزة فنقل حركتها الى ما قبلها كما

والعبارة في اللغة الخ

مثلاً الشاهدان يذكران

ان الملائكة جمع ملك اصله ملائكة من الالوكة وهي الرسالة فاجل كما في مسألة و
زيد التاء في الملائكة التأكيد تاينث الجمع المراد من المسائل القواعد الضمير
الجر في مسائلها راجع الى المختصر تاينثه مبني على تاويل الرسالة وادعاء ايراد امثلة
في جميع المسائل محمول على الاغلب الا فلم يُورد امثلة بعض المسائل فلم يستقم
ذلك من غير تعرض للادلة جمع دليل كالاجنة جمع جنين ودليل الشيء ما يعرف به
ذلك الشيء والقياس ان يذكروا لفظ الدلائل لان الموضوع موضع الكثرة لا القلة
وجوابه انه يجوز استعارة احد اللفظين مكان الآخر كما في قوله تعالى ثلثة قُرُوءٍ
مكان افراء والعلل جمع علة كالمسح جمع مسحة والدليل العدة لفظان مترادفان
وايراد الالفاظ المترادفة في الخطبة غير عزيز فانها ما يطلب فيه التوكيد وتحسين
الالفاظ فان قلت كيف يستقيم هذا فانه قد تعرض الشيخ رحمه الله تعالى للادلة في
بعض المواضع كما استفت عليه بعد قلنا هذا ايض محمول على الاعمال اعلي فلا يرد
ما ذكرت لثلاثيوش اي المختصره هن المبتدى عن فهم المسائل ان كان يشوش
على الصيغة المبني للفاعل فذهن المبتدى منصوب على انه مفعول به ان كان على
الصيغة المبني للمفعول فذهن المبتدى مرفوع على انه مفعول فالمرسيم فاعله واللام
في قوله لثلاثيوش متعلقة بقوله جمعت باعتبار الامور المتعلقة بتعليل للجمع
نظراً الى تلبسه بتلك الامور يعني انما جمعت في هذا المختصر مقاصد النحو على وجه
يتيسر به على المتكلم المبتدى ولا يشوشه على فهم مسائله لقصور فهمه قلنا بضاعتها
بان جعلته ذابواب و فصول و ذكرت فيه عبارة واضحة و اوردت فيه امثلة للمسائل
و تركت فيه ادلة لثلاثيوش هن المبتدى عن فهم المسائل الذي هو المقصود
الاصلي لان هذه الامور مزيدة للتشويش موجبة لتغير النشاط والانبساط
ثم الذهن هو قوة معدة لاكتساب التصورات والتصديقات وانما سمي قارى
هذا المختصر مبتدئاً لان هذا المختصر لا يقرأه الا من هو مبتدئ في علم النحو شارح فيه
وسميته اي المختصر هداية النحو يقال سميته كذا و سميته بكذا راجع ان هذا الله تعالى
به الطالبين تعليل لقوله و سميته الهداية اي رجا ان يوجد الله تعالى مناسبة بين المسمى
اسمه تصلي و جهاهذه التسمية بان يجعل سبباً للهداية للذين يطلبون النحو فانه على
كل شيء قد يروى بالاجابة جديراً لا يرد راجية لا يجيب اهل فيكون تسمية المختصر بالهداية
من باب تسمية السبب باسم المسبب والهداية يتعدى الى المفعول بنفسه اما

فان قيل
الاشتغال
بالمسئلة جمع
مسائل
بالدليل والمعلمة

في الذهن الخ

تعدینہا الی المفعول الثانی فقد جاءته بنفسها كقوله تعالى هُدًى نَا الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ
 وقد جاءت باللام كقوله تعالى هُدًى نَا هَذَا وبالی كقوله تعالى هُدًى نَا رَبِّي
 الی صِرَاطِ مُسْتَقِيمِ الهدایۃ ہی الدلالة الموصیلة الی البغیة بدلیل وقوع الضلالة
 فی مقابلتها فی قوله تعالى اُولَئِكَ الَّذِینَ اسْتَرَدُّوا الضَّلَلَةَ بِالْهُدَى وَرَبَّتْهُ اِی
 المختصر والتریب فی اللغة جعل کل شیء فی مرتبته و فی الصناعة جعل الاشیاء
 الکثیرة بحیث یطلق علیہا اسم الواحد علی مقدمة وثلاثة اقسام بتوفیق المملک
 العزیز العلام یجتمل ان ینکون الباء متعلقة بقوله جمعت ویجتمل ان یتكون متعلقة
 بقوله رَبَّتْ وَالتوفیق جعل فعل العبد موافقا لما هو الخیر فی حقہ یتعدی باللام
 و تعدیته بالباء اما تسامح او تضمنین بمعنى التشریف و المملک الممالک و العزیز
 الغالب الذی لا یغلب علیہ و العلام مبالغ فی العالم و لما کان داب المصنفین
 ان ینکر و اقبل للشرع فی المقصود تعریف النحوی لیکون الطالب علی بصیرة فی
 طلبہ لیکون بحیث یتبین بهذا التعریف عنده ما یرد علیہ من مسائل الفن فیطلبہ و ما
 یرد علیہ مما لیس من مسائله فیعرض عنه و لا یبعد عن مطلوبه بالاشتغال به
 و ان ینکر و الغرض من تحصیل النحوی لیزداد رغبة الطالب فی تحصیلہ و لا ینفر عنه
 بما یرضه عن مشقة التحصیل و ان ینکر و الکلمة و الکلام لیکون ہما موضوعی
 النحوی و یسمون هذه الامور مقدمة ذکرها المصنف للاقتراب
اما المقدمه ففی المبادئ التي يجب تقديمها ای تقدیم تلك المبادئ علی
 المقصود و هو مسائل الفن لتوقف المسائل ای لتوقف الشرع فی المسائل علی
 بصیرة علیہا ای علی تلك المبادئ فانه لا بد للطالب ان ینكون علی بصیرة فی طلبہ
 وله خبيرة فی شروعه اذ تصورہا کمن اراد سلوک طریق لم یشاہده لکن عرف
 اماراته فهو علی بصیرة فی سلوکہ و من لم ینصور هذه الامور کلہا او بعضها فانه
 لیکون فی الشرع راجلا و علی العشاء راکیبا ثم المقدمه ماخوذة من مقدمة الجيش
 للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم و مقدمة العلم انما تطلق علی معان
 مخصوصة و ہی معرفة حد العلم و غایتہ و موضوعه لان الشرع فی المسائل انما
 یتوقف علیہا حقیقة و اما علی الفاظہ الی علیہا فلا و ما تری من التوقف علیہا فانما
 هو بحکم العادة لا بحسب الحقیقة حتی لو نيس فهم المعانی من غیر اللفاظ لم یحجر
 الیہا اصلا و مقدمة الكتاب یطلق علی الفاظ مخصوصة و هی التي قد تمت

ما ترتب
 فان التوفيق بقوله
 ان يغيبه بغيره
 اوله و سائر
 الغائب المصنفين
 في المصنفين
 و المطلب
 هو لوى
 فيمن الحسن
 سلمه هديه
 عشر عشاء
 ان ابتداء
 دوامه
 كذا
 لوى كلام
 اعم

عارض ولا ينافيه تاء الوحدة ثم اعلم ان النحويين اختلفوا في الكلام بدون التاء هو جنس
 ام جمع فذهب بعضهم الى انه جنس جمع كتمر وتمره مستنداً لان احكام المفردات
 تجري عليه من تنكير وصفه كقوله تعالى اَلَيْسَ بِصَعْدِ الْكَلِمِ الطَّيِّبِ ولو كان جمعاً
 لوجب تأنيث الطيب بناء على ان كل جمع مؤنث فان قلت ما كان التاء فارقة بينه
 وبين واحدة ويجوز ان يذكروا يوثنت فلا يكون تنكير وصف الكلام ليدل على كونه
 جنساً والحال انه من الاسماء التي لا تفرق بينها وبين واحدها الا التاء قلنا ان هذه
 الضابطة ثابتة في الجنس كما في الجمع الحقيقي وما ذكر في بعض الكتب من قولهم كل
 جمع يفرق بينه وبين واحدة بالتاء يذكروا يوثنت فالمراد بالجمع هناك الجنس المستعمل
 في معنى الجمع بدليل تمثيلهم بنحو النخل انه ليس بجمع حقيقي ومن صيغ تصغيره
 على كليم ولو كان جمعاً لوجب ردة الى واحدة في التصغير فليل كليم لان التصغير
 يورد الاشياء الى اصولها غالباً ومن جعله تميزاً للنحو خمسة عشر كلاً ولو كان جمعاً لما
 تميز النحو ذلك لان تميزه لا يكون الا مفرداً فعلم انه جنس لا جمع وانما يقع
 الكلام على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بحسب لوضع وذهب بعضهم
 الى انه جمع مستنداً لان الكلام لا يقع في الاستعمال الا على التثنية فصاعداً والاية
 محمولة على حذف المضاف والتقدير اية يصعد بعض الكلام الطيب اذا الصاعد الى
 الحضرة الالهية هو المقبول من الكلام كل كلمة والقول صحيح تصغيره على كليم و
 جعله تميزاً للنحو خمسة عشر ممنوع عند هذا البعض بل يقال عنده في التصغير
 كليمه وفي التميز خمسة عشر كلمة لفظ ذكره مجرحاً عن التاء عناية الى الجنس فبيننا
 المحدث وغيره من المركبات مطلقاً الى المفرد حتى لو ذكره بالتاء لكان التاء مجرداً
 عن معنى الوحدة والمطابقة غير جائرة ههنا لكون اللفظ مصدراً وهو لا يطابق
 التانيث والمثنى والمجسوم ولو عني به معنى الوصفية على انه اخصر مما هو بالتاء ثم
 اللفظ في الاصل مصدر بمعنى الرهي مطلقاً يقال لفظت الرهي الدقيق او بمعنى
 الرهي من الفم يقال لفظت الكلام ولفظ بالكلام واختلفت عباراتهم في المعنى المصطلح
 عليه اللفظ فقيل هو صوت يعتمد على الخارج من حرف فصاعداً وقيل ما يتلفظ به الانسان
 حقيقة كان او حكماً مهماً كان او موضوعاً مفرداً كان او مركباً اما اللفظ الحقيقية فتعني
 وعمه وقاؤهم من والى ما اشبهها واما اللفظ الحكيمية فهو الضمائر المستكنة لانه ما وضع
 بازائها اللفظ وانما عجز عنها باللفظ خارجية مستغارة من نحو هو انت وانا يجري عليها

هو اسم المبنى الذي هو اسم ثم قوله مفرد احتراز به عن نحو قائمة فانه مركب
 على العيب لدلالة قامة على ذات من له القيام ودلالة التاء على التانيث وهو ما
 خرج على انه صفة بمعنى واما مرفوع على انه صفة لفظ واما منصوب على انه حال
 من ضمير وضع واخترض على كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة اما على الاول فلانه يفيد
 ان اللفظ موضوع للمعنى الذي يتصف بالافراد قبل الوضع بناء على انه اذا علق
 فعل او شبهه بصفة يستفاد منه ان ما تعلق به هذا المعلق كان متصفا بمفهوم
 الصفة قبل تعلق ذلك المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضربين التجرد والامر
 ليس كذلك لان اتصاف المعنى بالافراد والتزكيب بعد الوضع واما على الثاني فلان
 مرفوعا على الوصفية للفظ يجب ان يدل كرمقا على ذكر وصف اللفظ الذي هو الموصوف
 وصحة ما تقر من وجوب تقدير المفرد على الجملة اذا وقع واصفين لشيء واحد واما
 على الثالث فلانه لو كان منصوبا على الحالية من ضمير وضع يجب ذكره بجنبه لما عرف من
 ان الشيء اذا كان صالحا للحالية من الفاعل والمفعول جميعا وانت تريد ان تجعل حالا
 من الفاعل وجب عليك ان تذكره بجنبه فعلا للاشتباه فمفرد يكون صالحا
 لان يقع حالا عن المعنى اذ له صلاحية الوصفية للمعنى وما له صلاحية الوصفية له
 صلاحية الحالية فعند وقوعه حالا من ضمير وضع يجب ذكره بجنبه واجيب عن
 الاول بان يصار هنا الى الجواز كما يصار اليه في قوله تعالى انا ارسينا عيسى خيرا
 اذ نظر القرآن يستدعي ان يقول عينا الا انه سماه خيرا باعتبار ما يؤل اليه
 وعن الثاني بان ذلك انما هو مذهب البعض والمجرب على انه ليس بواجب
 وعن الثالث بان صاحب الكشاف قد اجاز ذكر الحال من الفاعل بجنب المفعول مع
 صلاحية لكونه حالا من المفعول ايضا فيجب ذكر هذا الحال بجنب الفاعل واما
 قلنا لوجوبه فان ذلك عند عدم قرينة معينة لجعله حالا عن الفاعل وقد وجت
 القرينة لان الافراد والتزكيب من اوصاف اللفظ لا يتصف بهما المعنى الا بجازا و
 الحقيقة الحق وايضا ان الحال عن الجرد الذي هو نكرة محضة متمتع لا مستلزما واما
 تقدير الحال على الجرد او تأخر الحال عن النكرة المحضة وكل ذلك متمتع فيتمتع
 مفرد حالا نقوله معذرتين كونه حالا عن ضمير وضع وعند التعيين ما يجزى
 بجنب الفاعل ثم لما كان الوضع مستلزما للدلالة اذ هي عبارة عن كون الشيء محالة
 سر من العلم به العلم بشئ اخر فمضى وجد الوضع وجد الدلالة لاحاطة

لفظ

لوجب

ذكرها بعد ذكر الوضع كما وضع في هذا المختصر وأما الدلالة فهي غير مستلزمة
 للوضع ليجوز كونها بالعقل أو بالطبع فيعد ذكر الدلالة يحتاج إلى ذكر الوضع كما
 وقع في بعض كتب القوم ويمكن أن يقال لم يذكر الدلالة هنا اكتفاء بذكرها
 في تعريف كل نوع الكلمة وهي أي الكلمة بحسب مفهومها منصرف في ثلاثة أقسام
 فلا يرد ما يقال ضمير هي إن كان عائداً إلى الكلمة باعتبار لفظها لا يستقيم لأن
 يدخل اللام عليها فيلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى قسيمه وإن كان عائداً إليها
 باعتبار مفهومها فيجب تذكير الضمير ولا يجوز تأنيته اسماً ما جرح وبأنه بدل
 أو مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف والأولى أولى لعدم احتياجه إلى المحذوف
 الآخر وفعل معطوف على اسم وحرف كذلك إنما قدم الاسم على الفعل لئلا يستغنى
 عن الفعل في الأفادة لاحتياجه إليه فيها واشتقاقه عنه على الألف فيكون الاسم
 والأصل مقدم على الفرع وإنما قلنا في الأفادة لعدم استغناء الاسم عن الفعل
 لا فتقاره إليه في العمل ثم قدم الفعل على الحرف لكونه مستقلاً في الأفادة للمعنى بنفسه
 غير مقتدر إلى شيء بخلاف الحرف فإنه غير مستقل بنفسه في الأفادة معناه بدل
 مقتدر إلى ضم كلمة أخرى إليه وكان ما لا يقتصر أصلاً وما يقتصر فرعاً والأصل مقدم
 على الفرع كما تلونا عليك وإنما كانت الكلمة منصرفاً في الأقسام الثلاثة لأنها
 أي الكلمة إما أن لا تتدل فإن قلت الضمير في قوله لأنها عائداً إلى الكلمة وهو اسم
 إن وقوله إن لا تتدل بتأويل المصدر خبره فيصير معنى الكلام لأنها إما عدم
 دلالتها وهو ليس بمستقيم لأنه مصدر وحمل المصدر على الذات لا يصح إذ هو
 حمل الوصف على الذات ولذا لا يقال زيد ضربت قلنا الكلام محمول على حدث المصنوع
 إما من الاسم أي لأن حالها إما عدم دلالتها أو دلالتها أو من الخبر أي لأنها إذا ذات
 عدم دلالتها أو دلالتها على معنى مجرد وتقديراً كفتى في نفسها صفة معنى يعنى
 إما أن لا تتدل على معنى حاصل في نفس الكلمة ويمكن أن يكون في نفسها متعلقاً
 بقوله إن لا تتدل وكلمة في معنى الباء أي إن لا تتدل على معنى بنفسها إلا بضم ضمنية
 وهو أي القسم الذي لا يدل على معنى في نفس الحرف قد مره في وجه المحصر مع أنه
 آخر في التقسيم لأنه في اللغة الطرف كما سياتي فذكره مرة في طرف الانتفاء وأخرى
 في طرف الابتداء وخص ذكره في التقسيم بالانتفاء ليشير إلى تأخيره في المرتبة وقد
 في وجه المحصر أخذ في البيان عن الضمير أو لأنه عد في والعدم مقدم

على الوجود اولا وجوه الممكنات مسبوق بالعدم اولا من هذا القسم من الكلمة غير
 منقسم او تدل اي الكلمة على معنى في نفسها والحال انه قد يقترن معناها
 الكلمة بحسب لوضع باحد لازمة الثلاثة اي الماضي والحال والاستقبال هو
 القسم الذي يدل على معنى في نفسه واقترن معناها باحد لازمة الثلاثة
 قدم الفعل على الاسم ههنا وان كان اخره عنه في التفسير لان تعريف الفعل هو
 وتعريف الاسم عدوى والاعتماد تعرف بملكانها وتدال اي الكلمة على معنى في نفسها
 الحال انه لم يقترن معناها اي معنى الكلمة بحسب لوضع به اي باحد لازمة الثلاثة
 وهو اي القسم الذي يدل على معنى في نفسه ولم يقترن معناها به الاسم واقترن
 اقتران المعنى وعدم اقترانه بقولنا بحسب لوضع لما سيجي واعترض ههنا بان هذا
 الدليل لا يجلو من ان يكون عقليا او نقليا فان كان عقليا لا سبيل اليه لان
 العقل لا يحكم بالحصران القسم الاول يحتمل للتفسير عقلا اذ العقل لا ياتي
 ان ينقسم غير الدال الى المقترن باحد لازمة الثلاثة والى غير المقترن باحد وكذا
 كل قسم من قسمي القسم الثاني يحتمل للتفسير عقلا اذ العقل لا ياتي ان ينقسم المقترن
 بالزمان الى الزمان الماضي والحال والاستقبال ثم المقترن بالماضي ان ينقسم الى الماضي
 القريب والبعيد وكذا المقترن بالاستقبال ان ينقسم الى المستقبل في الدنيا والاخرة
 وكذا غير المقترن لا يمنع العقل ان ينقسم الى مشتق وغير مشتق الى ما لا يتناهي
 وان كان نقليا لا سبيل اليه ايضا لان الدليل النقلى ما يكون منقولاً من واحد من
 العرب وهذا الدليل غير منقول من احد من العرب حتى يكون حجة واجيب بان
 هذا الدليل عقلي ومقدماته اصطلاحية ونقلية وبيان ذلك انا وجدنا في اصطلاح
 النحاة ان الكلمة منحصر في قسمين احدهما ما دل على معنى في نفسه و
 ثانيها ما لا يدل على معنى في نفسه منحصر في قسمين احدهما ما يقترن باحد
 لازمة الثلاثة وثانيها ما لا يقترن باحدها فهذه المقدمات منقولة عن اهل
 الاصطلاح واذا ثبتت هذه المقدمات حكم العقل لما ذكرنا ان هذه قسمة دائرية
 بين النفي والاثبات فيقتضي الحصر والالزام ارتفاع النقيضين واجتماعهما وكل
 منها متعذر عقلا والدليل العقلي لا يلزم ان يكون مقدماته عقلية بل قد يكون
 عقلية وقد يكون نقلية حسية وقد يكون تجريبية على ما عرف في علم الميزان
 عند الاسماء الفاء في جواب شرط محذوف اي اذا بيتنا دليل الحصر

العلاقة
الخاصة

وهو والرابع بهذا اللفظ واما الرقيل وخاصة لئلا تكون موجودة في لفظ علا منه
ومفقودة في لفظ خاصته وحيث ان الدلالة على وجود الشيء مأخوذة في مفهوم العلاقة
دون الخاصة وان كان احدهما مستلزما للاخر وانما اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة
العلامات لان العلاقة اسم جنس يشمل جميع انواعها وافرادها فلا حاجة الى لفظ
الجمع صفة الاخبار عنه وبه اى صفة كون الشيء مختبرا عنه وصفة كون الشيء مختبرا به
كونه مختبرا عنه واما صفة كون الشيء مختبرا به مع عدم صفة كونه مختبرا عنه فهي ليست علا الاسم
كما سيأتى نحو زيد قائم وانا مختص هذا المعنى بالاسم لانه لا يختص الا عن لفظ ال على
الذات في نفسه مطابقة والفعل الحرف ليس كذلك ما ذكر في بعض شرح الكافية من
انه انما يختص الاسناد اليه بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلما
مسندا اليه لزم خلاف وضعه فقيه نوع تام لان الاختصاص عبارة عن وجوده في
الاسم وانتقائه في غيره من الفعل الحرف فهو لا ينفذ دليل على انتفاء الاسناد اليه في
الحرف فلا يكون دليلا على الاختصاص فكأنه دليل على بعض المنع وللإضافة كغلام زيد المراد
بالإضافة م هنا كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر وجه اختصاصها بالاسم انما
للتعريف او للتخصيص وللتخفيف ولا يجوز إضافة الفعل للتعريف والتخصيص لا يحتاج
هذا الزائد فادته بدونها ولا يجوز إضافة للتخفيف ايضا لانها انما هي مجرد التنوين او ما يقو
مقامه فلا يوجد في الفعل التنوين او ما يقوم مقامه فلم يضيف للتخفيف واما قيد
الإضافة بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا يشك بقولنا مرت بزيدا فان مرت مضاف الى
زيد بواسطة حرف الجر لفظا لا بتقدير المصراطلق الإضافة ولم يقيدها بتقدير حرف الجر
ان القيد مالا بد منه لان الإضافة على الإطلاق تقع على ما كان بتقدير حرف الجر
فلا حاجة الى القيد ودخول لام التعريف وانا لم يدخل لام التعريف على الفعل لعدم
حاجة الى التعريف لكونه خبرا وحقق ان يكون نكرة ليفيد المخاطب فان قيل حصول
الفائدة مبني على كون النسبة مجهولة سواء كان الخبر معرفة او نكرة قلنا نعم لكن النسبة
داخلية في مفهوم المسند فلذلك لا يفرقون بينهما ويوثون احد هما حكوا الاخر
واما الحرف فليس له معنى مستقل يصلح للإشارة اليه بالتعيين والتعريف واما
قال دخول لام التعريف احترازا عن سائر اللامات كلامه لا ابتداء لام الجوابه لام الامر
حينئذ حلت على لام التعريف اللام الزائدة للتعيين وفيه نظر لان الحرف الزائد لم يرد
بما عجز الفاظها بل معانيها بل لقي بها مع ارادة معانيها الا فردية الزائدة على التعريف

في المراد منه
عناية التحقيق
نصفين نصير
١٤٧٢
غلام رسول محرم

اللام الزائدا معرفة فلا يحتاج الى حمل بل يكون ذلك حمل الشيء على نفسه **جواب**
ان ما ذكرت من ان الحروف تزداد مع ارادة معانيها الا فرادية فلذلك اختار البعض واشاروا
الى انها عند الزيادة لا تنجده عن معانيها فالحمل على المذهب الثاني واعلم ان
البنية اختلفوا في اداة التعريف ذهب سيبويه الى انها اللام وحدها زيدت عليها
هزة الوصل لتقدير الابتداء بالساكن وذهب الخليل الى انها ال مثل هل ذهب
المبرد الى انها هي الهزة المفتوحة وحدها زيدت اللام للفصل بينها وبين هزة
الاستغناء ولما كان المختار عند المصنف **ج** ما ذهب اليه سيبويه اثر اللام بالجر
بالرفع عطف على الدخول وبالجر على اللام ويراد بالدخول احتم منه ومن اللوق
وهو الاتصال لان الجر والتنوين لاحقان بالآخر وليس اداخلين على الاول **ج** انما الخنجر
بالاسم لكونه علم المضاف اليه المختص به وفيه نظر لان الرفع والنصب ايضا علما الفاعلية
والمفعولية المختصين بالاسم مع انها ليسا مختصين به ولاننا لا نسلخصنا المضاف
اليه بالاسم الا ترى ان الجملة تقم مضافا اليه وهي ليست باسم **الجواب**
عن الاول ان الرفع والنصب علما الفاعلية والمفعولية في الاسماء مطلقا بخلاف الجر
فانه علم المضاف اليه مطلقا وعن الثاني بان الجملة اذا وقعت مضافا اليها نحو
يَوْمَ يَنْفُخُ فِي الصُّورِ فاول بالرفع فالمضاف اليه لا يكون الا اسما حقيقة او حكما وقيل
انما يختص الجر بالاسم لكونه اثر حرك الجر المختص به وفيه ايضا نظر لان اختصاص المضاف
لا يوجب اختصاص الاثر لان ان المصدرية ولن تختصصا بالفعل مع ان اثرها هو
النصب غير مختص به واجيب بان ذلك فيما اذا كان للالزام اثرات شق كالنصب **ج** اذا
كان له اثر خاص فلا وههنا كذلك اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر والتنوين اراد بها
ما عدل تنوين الترتيب لانه صرح باختصاصه به في اخر الكتاب وهو اربعة اقسام
تنوين التمكن وتنوين العوض وتنوين التنكير وتنوين المقابلة ويعلم من ذلك ان
تنوين الترتيب مشتركة بين الاسم والفعل والحرف كما سيجي امثلتها في فصل التنوين
وانما اختص غير تنوين الترتيب من التنوينات بالاسم اقتضاها لانفسها كما بعدا
واقتران الفعل الاتصال بالفاعل فتكونان متنافيين فان قلت نون التاكيد
تقتضى لا نفصا مع انها تدخل على الفعل قلت انها لتاكيد الفعل ان كانت من متنا
فلا يعتد الفعل به الفصلا ولا يخفى ان التعليل المذكور لا يقتضى لا اختصاص لان
لمراد ان يلحق بالاسم ما يلحق غيره من الفعل والحرف وذلك لا يصلح تعليلا لامتناع الحرف

فائدة ونعم
ما قال الناطق
حرف تعريف
ان ينزل خليل
روميين نزل
سبويه خليل
او بين مذهب
مسألة ان
الاصحى
اوسطان
علا من قول
موصى م
عادل كرهى

الحرف فکانه تغلیل لبعض المدعی فالاولی ان یقال انما اختصر التنوین بالاسم لانه
 اما للتمكن او للعرض عن المضاف الیه والفرق بین المعرفة والنكرة فی الاسماء الافعال
 او للمقابلة بنون جمع المذکر وکل ذلك لا یتحقق الا فی الاسم یقال ان التنوین یلحق
 بالصلی نحو سیدویه وهو لیس باسم فکیف یتصور انما یقال انما یقال انما یقال انما یقال
 اجریب مجری الاسماء فالتنوین اللاحقة به بالاسم حقة حکما والتثنية والجمع والتصغیر
 انما اختصت هذه المعانی بالاسم لان الفعل یدل علی الماهية الخالیه عن القلة والکثرة
 ومقتضى لتصغیر القلة ومقتضى التثنية والجمع الکثرة ولهذا اذا وقع المصل
 تاکیدا للفعل لا یثنی ولا یجمع لانه حیث انما یقال انما یقال انما یقال انما یقال
 فکذا مدلوله فان قیل فعله هذا ینبغی ان لا یصح الا سنادا الی المصل كما لا یصح الی الفعل
 ایضا مدلول المصل هو الحد فقط ومدلول الفعل الحد مع الزمان فیکون مدلول
 الفعل انما علی مدلول المصل قلنا ان مدلول المصل یخالف مدلول الفعل حقيقة
 ویتحد مع مدلوله اعتبارا من حیث ان الحد هو الاصل فی مدلول الفعل
 والزمان کالقید له فاعتبارا بالقید له اعتبارا بالحقیقة یصح الاستدلال به باعتبار
 الاتحاد ولا یثنی ولا یجمع عملا باعتبارین والنداء انما اختصر النداء بالاسم لانه
 النداء وهو مختص بالاسم فکذا النداء والا لزم تخلف المؤثر عن المؤثر وهو منتهم فان
 کل هذه خواص الاسم الفاء فی جواب الشرط المحذوف ای اذا علمت ان المعدوات
 علامات الاسم فقد علمت ان جمیع هذه المصداقات خواص الاسم بناء علی ان کلها من
 العلاقة والخاصة مستلزم للاخر فیکون هذا تضریحا بما علم من قوله وعلامته کذا وکذا بطریق
 الاستلزام فلا یلزم التکرار وفیه تیسیر للطالب المبتدی وتنبیه علی قصوفهمة قلبه
 بضاعتها فانه ربما لا یفهم شیا ما لا یصرح به او نقول انی بهذا الكلام مؤكدا بان وبجملته
 ح اعلم من قال ان هذه العلاقات ذاتية للاسم حتی عرفه بها وانکر کونها خواص الاسم
 ذکا یلیق ان یجعل خواص الاسم من غیر ان یجعل الاسم معرفا بها ولما کان من هذه
 العلاقات ما هو شرها استعمالا ومنها ما لم یکن كذلك فدیو هو فی عدم اختصاصه
 بالاسم ستمانی التثنية والجمع والاختیار به بحسب الظاهر فکذا هذا الكلام مؤكدا بکلمة کلها
 فعائد لتلك الامهات ثم الخواص جمع خاصة والظاهر ان المراد بالخاصة ههنا هو خاصة
 نحو به وهي ما یختص بالشیء ولا یوجد فی غیره ولم یقل ان کل هذه خصائص الاسماء
 بل یصطیر فیما یصیر یومر کان اختصاصا لغيره باسمه ههنا سوء کانت

مالم

الاخبارات اوفى الانشاءات واختصاص الاخبار عنه وبه يختص اختصاص
 الفاعلية لاني الانشاءات احتياجه الى حمل الخبر عنه او يعم الفاعلية مطلقاً واختصاصاً
 يتضمن اختصاصها كذلك لتضمن اختصاص مسند اليه اياه لان الفاعل في الانشاءات
 ان يكون محكوماً عليه ولا يكون مخبراً عنه ومعنى الاخبار عنه ان يكون محكوماً عليه
 لكونه فاعلاً او مفعولاً او مبتدأ فيكون اختصاص المحكوم عليه يتضمن اختصاص
 الفاعلية مطلقاً والمفعولية والمبتدائية وكونه موصوفاً وذا حال وتميزاً ونحو ذلك
 ولو قال وعلامته صحه كونه محكوماً عليه او صحه الاسناد اليه لم يجز الى
 حمل الاخبار عنه على هذا المعنى ولا يبعد ان يقال ما توهم من قوله علامته صحه
 الاخبار عنه وبه ان المراد بالاخبار عنه كونه مبتدأ لا غير لوقوع ما يعلم به خبريته في
 جنبه وهو به دفعه ببيان المعنى الذي كان حقيقة الامر عليه لهذا اضمرا مبتدأ في الذكر
 واما التصريح بكونه فاعلاً او مفعولاً او مبتدأ في ما بعد فهو لا ينفع ههنا لانه وقع ههنا
 من حيث انها من المرفوعات لمقابلة المنصوبات والمجرومات وهما من حيث انها
 من النحو اص والعلامات ثم قوله او مفعولاً اراد به مفعول فالمرسيم فاعله الا ان المقام
 الخمسة ليس شئ منها محكوماً عليه انما ذكره جنبا لفاعل لشدة الاتصال حتى ما
 بعضهم فاعلاً ويسمى اى الاسم اسماً لسموه اى علوه على قسيميه يشير الى ان
 المختار عنده ما ذهب اليه البصريون من ان اصل الاسم هو السمو بكسر الفاء وسكون
 العين ومعناه العلو والارتفاع ويدل على هذا الاصل امثلة اشتقاقه من نحو سمي سمي
 واسماء وبيرويه ثم حذف الواو التي هي لام الكلمة الاصل ونقلت حركة السين الى ما بعد
 ثم اتي بهزة الوصل زعموا في لفظ الاسم فسق به لذلك حيث يسمى اى يعلو على قسيمه
 وهما الفعل الحرف لانه يتركب منه الكلام وحده ولا يرفع المسمى بخلاف قسيميه
 وذهب الكوفيون الى ان اصل الاسم وسمو بكسر الفاء وسكون العين ومعناه العلو
 وسمي به لانه علامة على سماه ثم حذف الواو التي هي فاء الكلمة وجعلت هزة الوصل
 عوضاً عنها وامثلة اشتقاقه عندهم محمولة على القلب فاصل سمي لسمي وسمي سمي
 واصل سماء او سأم واصل سمي وسمي ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف ظاهر
 ولهذا اعرض المصنف عنه وقال رده اعليه لا لكونه سماً على المعنى اى لا يسمى لاسم
 لكونه علامة على السمي لما فرغ عن بيان حد الاسم وعلامته شرع في بيان حد الفعل
 وعلامته فقال وحد لفعل كلمة موصوفة بقوله تدل على معنى هو

جنس يشمل المحذو و غيره و قوله في نفسها اي في نفس الكلمة يخرج الحرف من
 قوله دلالة مقترنة بزمان ذلك المعنى يخرج الاسم فان قلت يخرج المضارع عن
 على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال انه مقترن بالزمانين قلنا
 ان ما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما لوجه الاصح في المثني
 ولانه مقترن بواحد في كل وضع وان الاشتراك الغلبة الوضع او يتعداه والمراد
 بالاقتران ههنا انها هي بحسب الوضع فلا ينتقض المحذو بالافعال التي لم يقترن
 معناها بزمان مثل نَعَمْ وَعَسَى لَنْ يَدْرَأَ لَمَّا هُوَ بِعَاطِئِ السَّمَاءِ لَا يَمْسُ السُّعُودَ
 كضرب مثال للفعل لماضى ويضرب مثال للحال واضرب مثال للاستقبال وعلامة
 اي علامته الفعل ان لا يعرف الاخبار به اي كون الشيء مخبرا به لا عنه اي لا يعرف الاخبار عنه
 او كون الشيء مخبرا عنه وانا قال في ذلك لان عدم صحة الاخبار عنه شرط لكون صحة
 الاخبار به علامة للفعل كما ان صحة الاخبار عنه شرط لكون صحة الاخبار به علامة
 للاسم فالاصل ان صحة الاخبار به على قسمين احدهما ما يكون مع صحة الاخبار عنه
 وثانيها ما يكون مع عدمه فالاول من علامات الاسم والثاني من علامات الفعل
 كما سبقت الاشارة اليه وجه اختصاص هذا الاخبار به مع الفعل ان حق الاخبار به التكبير
 لانه محكوم به وقد وضع الفعل على التنكير ودخل قد انما اختصت بالفعل لانها انما
 تستعمل لتقريب الماضى الى الحال نحو قد قامت الصلاة او لتقليل المضارع نحو كذبنا
 قد يصدق او لتحقيقه نحو قد يعلم الله المعوقين وكل ذلك لا يتصور الا في الفعل
 والسين وسوف وانما اختصنا بالفعل انما وصفتنا للدلالة على الاستقبال الوضوح
 وذا لا يكون الا في الفعل وانا قيدنا الاستقبال بالوضع احتراز عن زيد ضارب غدا
 وانا ذكر السين مع قابلا لان المراد سين معروف وهي سين الاستقبال لا سين
 الاستفعال نحو استغفر الله ولا سين التحقيق نحو سأطلبك لا سين القول نحو سيجري الجريان
 ولا سين اصابة الشيء على صفة نحو استهياره ولا سين الوقف بعد كاف الموت وسيم
 هذا السين سين السكتة نحو اكرمته كما انما قدم السين على سين الدلالة على الاستقبال
 القريب في دلالة سوف على الاستقبال البعيد الجزم نحو لم يفعل لما يفعل ليفعل
 ولا يفعل وان تفعل افعل وانا اختص الجزم بالفعل لاختصاصه بكونه هو الجازم
 فكذا الاثر وذلك لان الجازم انما وضع لنفي الفعل كالماء ولطلب الفعل كالماء
 او النهي عن الفعل كالماء النهي او لتعلق شيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذا المعنى

بالنحو

السين

لا يتصور الا في الفعل والتصرف اي تصرف الفعل فاللام يدل عن المضاف اليه
الى الماضي اي الى صيغة الماضي والمضارع وكونه امراً ونهياً ولم يقل والامر والنهي لانها
يستخرجان من المضارع فلا يكون التصرف اليها بل يكون التصرف الى المضارع ثم
يستخرجان منه واتصال الضمائر البارزة المرفوعة نحو ضربت ضربتاً وانما تختص
الضمائر البارزة المرفوعة بالفعل لانها ضارفاً للفاعلين فلا تلحق الا بالماله فاعل الفاعل
انما يكون للفعل والفروعه وحُصت فروعه بمنع احد نوعي الضمير وهو البارز تحريراً
عن لزوم تساوي الفروع والاصل وحُصت البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر
فهو بالتعمير اليق واجد واتصال لتاء الساكنة نحو ضربت قيداً لتاء الساكنة
احترازاً عن التاء المتحركة فانها تختص بالاسم وانما اختصت هذه التاء بالفعل لانها تدل
على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بماه فاعل هو الفعل والحقت بالصفة لانها مستغنية
عن هذه التاء بما لحقها من تاء التانيث المتحركة للدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها
لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلا حرج من اختصت تاء التانيث
الساكنة بالفعل وانما انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة بالاسم فكانت
الساكنة بالفعل اولى من الاسم لخفة الاسم وثقل الفعل واتصال نوني التاكيد بها
الخفيفة والثقيلة سميتا به لانها تقيدان توكيد حصول الفعل المطلوب وجه اختصها
بالفعل انما وضعتا لتأكيد الامر والمضارع اذا كان فيه طلبان كل هذه خواص
الفعل قد امر البحث في حل الاسم عما يماثل هذا الكلام فلا نعيد في هذا المقام ولما كان
من الافعال ما لا يصلح الاخبار به فلم يصح كونه علامة له كالامر النهي لاستفهام الشرط
والجزاء احتاج الى بيان معناه بما يعبرها فقال ومعنى الاخبار به ان يكون محكوماً به
لان تلك الافعال تكون محكوماً بها وتكون مخبراً بها ولو قال وعلامة ان يصح كونه
محكوماً به او يصح اسناده الى شيء ولا يستدل عليه لكان اولى لم يجتزئ الى حمل الاخبار به
على هذا المعنى ويسمى اي الفعل الاصطلاحى فعلاً باسم اصله وهو المصدر
وانما كان الفعل اسماً للمصدر لان المصدر هو فعل الفاعل حقيقة فيكون تسميته به
من حيث الحقيقة والاصالة وانما سمي به الفعل الاصطلاحى على سبيل المجاز لتضمنه
الفعل الحقيقي وهو المصدر تسمية للدلالة باسم جزء مد لوله واعترضه هنا بان
ما تضمن الفعل الاصطلاحى من المصدر هو الفعل بفتح الفاء لا الفعل بكسر الهاء
اسم بفتح الشان لا مصدر فمن حيث التضمن يستدعي ان يسمي فعلاً بفتح الفاء

الا الفعل بكسرها والحاصل ان ما يسمى به مثل ضرب ومُنِعَ من الفعل بكسر الفاء
 فهو لا يكون مصدراً لتضمنه ذلك وانما تضمنه من المصدر وهو الفعل بفتح الفاء
 لا كسرها فلا يكون تسميته به واجب بان الفعل بكسر الفاء قد جاء اطلاقاً على المصدر
 وعلى الحاصل به ايضاً كذا ذكر في التوضيح في بحث الحُسن والقبح عند بيان المقدمات
 الاربعة وقوله سبى فعلاً باسم اصله يشير الى ان المختار عندنا ما ذهب اليه البصريون
 من ان اصل الفعل هو المصدر في الاشتقاق ولما فرغ من بيان حد الفعل عاملاً
 شرح في بيان حد الحرف وعلاماته فقال حد الحرف كلمة موصوفة بقوله لا تدل
على معنى في نفسها اي في نفس الكلمة بل الحرف كلمة تدل على معنى يشمل الحرف
 وغيرها وخرج بقوله في غيرها الا اسم والفعل اي معنى حاصل في غيرها والمراد بقوله
 الحرف لا تدل على معنى في نفسها بل في غيرها ان الحرف له معنى ولذلك المعنى
 متعلق كما بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر الحرف كما مثل بقوله نحو من فان معناها
 الا ابتداء هي اي كلمة من لا تدل عليها على الا ابتداء الا بعد كوما منه الا ابتداء كالبصر والكوفة
 مثلاً كما نقول سرت من البصرة الى الكوفة فتدل فيه على معناها بعد ذكر البصرة التي
 يكون منها الا ابتداء وَاَعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِالْاَسْمَاءِ اللَّائِيَةً الْاَصْنَافَةَ فَانْهَاهَا تَدَلُّ عَلَى مَعَانِيهَا
 الا بعد كومتعلقاتها واجيب عنها بان الواضع شرط عند وضع الحرف ذكر متعلقه ليدل على
 معناه الا فرادى ولم يشترط عند وضع تلك الاسماء ذكر متعلقاتها فيكون ذكر المتعلق
 شرطاً في اصل وضع الحرف بخلاف تلك الاسماء وكذا لا يرد الموصولات واسماء الاشارة
 وضمير الغائب حيث تحتاج في الدلالة على معانيها الى الصلة المتسارلية المعادلاتها تدل
 على معانيها بحسب الوضع ان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال وعلامته اي علامته
 الحرف ان لا يجر الاخبار عنه ولا يرد ان لا تقبل علامات الاسماء والعلامات الافعال تعبيراً
 تخصيصاً لما كان الكلام السابق يفيد ان وضع الحرف له من هو المطلوب لا صيد المقصود
 بالذات هو المعنى المستقل وان الاستقلال به لا يورث فائدة لانه لم يوجد فيه شيء مما
 ترتب عليه الفوائد من العلامات المذكورة ووضع الالفاظ للمقاصد الاستقلال بها
 على الفوائد توهم منه انه لا يجوز الاستقلال بالحرف ولا البحث عنه في الكلام الا اشتغاله
 لا يقصد بحثه والاحراز عنه اجب فعه بقوله وللحرف في الكلام فوائد لذلك اني بتقدير
 مراعاة للحرف للاهتمام بذكره لان هذا مقام بيان الحرف ويجوز ان يكون والحرف مبتدأ
 كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَهُوَ لَمْ

في الكلام صفة للحرف اي والحرف الكاثر في الكلام فوائد جمع فائدة كقواعد جميع قاعدة
 والفائدة ما استفيد من علم او مال او جاه فاوله المال ويفيد اي ثبت للمال فذلك ان
 تزيد بالفوائد الثوابت يعنى والحرف في الكلام امور ثابتة بعيدة عن الشك في ذكر
 الفوائد بصيغة جمع الكثرة ايما الى كثرة فوائد الحرف ثم اشار الى بيان بعض تلك
 الفوائد بقوله كالربط بين الاسمين نحو زيد في الدار والربط بين الفعلين نحو زيد يضرى
 او الربط بين اسم وفعل كضربت بالخشبة او الربط بين الجملتين نحو ان جاء زيد
 اكرمته وغير ذلك اي الربط المذكور من الفوائد التي تعرفها في القسم الثالث
 وهو حرف ان شاء الله تعالى احوال امره الى مشيئة الله فان لا في عدة شأنه ان شاء الله تعالى
 مراعاة لادب ربه وانت عالسنة بنية عليه الصلوة والسلام لما ورد في كلام الله تعالى
 حكاية قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله تعالى ان شاء الله امينين مخلقين رزقنا من
 او تعلموا لعباده ان يقولوا في عاداتهم مثل ذلك متاديين بادب الله تعالى متبعين بسنة
 رسوله ويسمى اي الحرف حرفا لوقوعه في الكلام حال كونه حرفا اي طرفا فسر الحرف بالطرف
 لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي اي لوقوع الحرف في الكلام طرفا اي جانبا
 للاسم الفعل ليس اي الحرف مقصود بالذات وهو بيان لوقوع الحرف طرفا مثل المسند
 والمسند اليه تشييل للمقصود بالذات والمثل مرفوع بالخبرية لمستند محذوف اي
 ويرجع الى المقصود بالذات وانما قدم المسند على المسند اليه التمثيل كما على كونه مقصودا
 بالذات ومزيدا اهتمام به لانه ادنى درجة من المسند اليه لاختفاء في كون المسند اليه مقصودا
 بالذات لانه اعلى درجة من المسند ايضاً ان المسند يكون اسما وفعل والمسند اليه لا يكون الا اسما
 وللتعمير فضيلة ثم الاولى في بيان طرفية الحرف ان يقول بدل قوله ليس مقصودا بالذات
 حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلاف الاسم والفعل اذا عرفت ذلك فاعلم ان
 طرفا في قوله اي طرفا منصوب لانه تفسير لقوله حرفا وهو منصوب على الجانبة و
 يعرب المفسر به راعرب المفسر لانه تابع له ثم لما وقع الفراغ من تعريف لموضوع
 الغرض هو الكلمة وبيان انحصارها في الاقسام الثلاثة مع دليل وبيان حدودها و
 علاقاتها ووجه تسميتها شرع في تعريف موضوعه الاخر وهو الكلام وقال
فصل الكلام هو في الاصل ما وضع لما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف او اكثر
 او كان اكثر من كلمة واحدة وسواء كان مهلا او موضوعا ولم يوضع مصدا في العبر
 اذ لم يكن على صيغة مصدا الا في التي نصيها على المصداية الا انه قد يستعمل اشتقاقا

المصدر فيقال كلفته كلاماً كما يقال اعطيته عطاءً مع انه في الاصل لما يعطى
 في الاصطلاح ما اشار اليه بقوله لفظ جنس يتناول الحد ودو غيره من المهملات
 والمفردات والمركبات الغير الكلامية وقوله تضمن كلمتين فصل يخرج المفردات
 وقوله بالاسناد يخرج المركبات الغير الكلامية وانما اختار الاسناد على الاخبار
 الاسناد اعم من الاخبار لتناوله الاخبار والاشياء والباع في قوله بالاسناد للشيء
 اي تضمننا حاصل بسبب الاسناد ويجوز ان يكون للاصاق اي تضمننا ملصقاً
 بالاسناد وانما عدل عن لفظ تركب مع انه المشهور المصطلح عليه في حد الكلام في
 لفظ تضمن لا مرين احدهما انه لو قال تركب لم يدخل في حد الكلام الذي
 احد كلمتيه ملفوظة واخرى مستترة غير ملفوظة مثل كرم فان المستتر
 لا يتصل تركيبه مع الملفوظة واذا قال تضمن دخل فيه الثاني ان الكلام قد يتركب
 من كلمتين كثيره فوق اثنتين فلو قال تركب لم يدخل فيه هذا الكلام لان المتبادر من التركيب
 ما هو مركب من كلمتين لفظاً بخلاف المتضمن لكلمتين فانه يتناول ما فيه كلمتا او اكثر
 واجب عن الاول بان المستتر عند هو في حكم الملفوظ حقيقة فيجوز التركيب بينهما
 وعن الثاني بان الكلام انما يتحقق بالاسناد الذي يتحقق بالاسناد اليه المصنفاً
 إما كلمتان او ما يجري مجرىهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة
 عن حقيقة الكلام عارضة له فيصدق على مثل هذا الكلام انه مركب من كلمتين
 وذكر في بعض الحواشي ان تضمن على تركب لانه اخصر الاستغناء عن صلة من
 واحتياج تركب اليها وعروض بان المصطلح عليه فيما بينهم لفظاً الا فرادى والتركيب
 والاولى التللف بالمصطلح عليه واجب بان المصطلح عليه هو لفظ التركيب بمقابل الاول
 فيقال هذا مفرد وهذا مركب والتضمن هنا لم يقع بمقابلة الافراد حتى يكون المصطلح
 عليه لفظ التركيب اعلم ان الغاية اختلفوا في ان الكلام هو مترادف للجملة ام لا ذهب
 صاحب المفصل واللباب الي انها مترادفان وكلام المصنف والشيخ ابن الحاجب ميل
 الي ذلك فانها قد اکتفيا في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقاً ولم يقيداه بكونه
 مقصوداً بذاته وذهب بعضهم الي ان الكلام اخص من الجملة فيقيد الاسناد في
 تعريف الكلام بكونه مقصوداً بذاته فحينئذ يصدق الجملة على الجمل الخبرية
 الواقعة اخباراً او اوصافاً بخلاف الكلام ووقع في بعض شرح الكافية ان المراد
 بالاسناد هو الاسناد المقصود بذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف وعند

ابن

ع

فقيده

الشيخ ابن الحاجب اخبر من الجملة ثم ما فرغ من تعريف الكلام شرع في تعريف الاسماء
 لا يختار معرفة الكلام اليه الاسناد نسبة احدى الكلمتين اى ضم احكام الكلمتين
 او نسبة مدلول احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد اى النسبة
 المخاطب فائدة تامة نعم السكوت اى سكوت المتكلم عليها اى على تلك الفائدة
 اى من شأنه ان يقصد به افادة المخاطب فائدة نعم السكوت عليها اى لو سكوت المتكلم
 عليها لم يكن لاهل العرف مجال تخطيته ونسبته الى المقصود في باب لفائدة فدخل
 اسناد الجملة الواقعة خبرا او صفة ودخل فيه اسناد الجملة التي يسكت على مضمونها
 المخاطب وقيل الاسناد هو حكم المقيد باحد جزئي المركب على الاخر نحو قام زيد فانك اذا
 قلت ذلك افدت للمخاطب فائدة يعبر سكوتك عليها بحيث لا ينتظر المخاطب للفظ
 واذا قلت غلام زيد مثلا فلا يكون الا احد جزئي الكلام ويبقى المخاطب منتظرا
 للمسند اليه او المسند حتى يستفيد فان قلت فعل هذا يدل مران لا يكون مثل ضرب
 زيد كلاما لان المخاطب ينتظر ان يبين المضروب ويقال عمر الى غير ذلك من المقصود
 كالزمان والمكان قلت المراد ان لا ينتظر للمخاطب للفظ اخر مثل انتظار المسند اليه
 والمسند عند كرم المسند اليه فقط او بالعكس ليس لا انتظار الذي في مثل ضرب زيد
 مثل هذا الا انتظار فعلم ان الفاء في جواب شرط محذوف اى اذا كان الاستا ما نحو
 في تعريف الكلام فعلم بذلك ان الكلام لا يحصل من تركيب الا من احد هذين
 التركيبين من اسمين اى بكلمة من دون في كما اني به غير لانه لا يظهر الا نسبة بفهم المتكلم
 فقام هذا التركيب على تركيب الفعل الاسمر لان جزئيه يستحقان التقدير نحو زيد قائم
 ويسمى هذه الجملة جملة اسمية ايضا لكونها مصدرة بالاسم او من فعل واسم فقام
 الفعل على الاسمر لان تقدير الفعل نسبه بصدح بيان الجملة الفعلية نحو قام زيد
 ويسمى هذه الجملة جملة فعلية لكونها مصدرة بالفعل ويبنى ان يعلم ان الكلام
 لا يحصل من كل اسمين لانه لا يحصل من اسم الفعل ولا من كل فعل اسم لانه
 لا يحصل من فعل كان واسمه الا على قول من جعل اسما الافعال الناقصة فاعل لها لكن
 التحقيق هو الاول وانما صرح المصنف بالحصر في تفسير الكلام لا في تفسير الكلمة
 اى اعلم من ذهب الى ان الكلام يحصل من ثلاثة تركيب كما استقف عليه في نحوياً
 زيد وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادى الراى بخلاف تعريف
 الكلمة وانما لا يحصل الكلام الا من هذين التركيبين اذ لا يوجد المسند

والمسند الیه معاً ای جمیعاً قال فی القاموس تقول کن امعاً ای جمیعاً وهو منصوب
 علی الظرفیة والتنوین فیہ عوض عن المضاف الیه یتعلق بما وقع حالاً من مفعول
 ما لم یسم فاعله اذ لا یوجد المسند المسند الیه کائناً کلُّ واحدٍ منهما مع صاحبہ
 عندہ فی غیرهما ای فی غیر هذین التרכیبین کانت الحرف لا یقع مسند الیه الا بدلاً للكلام
 منها ای من المسند والمسند الیه لان الاسناد ما خوذ فی تعریفه هو یقتضی المسند
 والمسند الیه قوله لا بد اذ لا فراق للكلام منها من قولهم بدت بیدة بدت ای فرق
 التبدید التفریق وتبدت ای تفرقت او لا عوض للكلام منها من البدت وهو العوض
 ثم الجار والمجرور اعنی للكلام متعلق بالمعنی اعنی بد قول البغدادیین حیث جارح
 لا طالعاً جلاباً ترک تنوین الاسم المطول لجرأ له مجرماً المصنفاً كما جرى مجراه فی
 الاعراب وخرجوا علی ذلك قوله علیه الصلوة والسلام لا مانع لما اعطیت ولا معط
 لما منعت والبصريون اوجبوا فی مثله تنوین الاسم لكونه مضارعاً للمضاف مثل
 لا خیر من زید وجعلوا متعلق الطرف فیما یبنی الاسم فیہ علی الفتح كما فیما نحن فیہ
 محذوفاً وهو الخبر للمبتدأ ای لا بد ثابت للكلام وقوله منها خبر مبتدأ محذوف ای الیه
 للنفی منها وهذه الجملة للسبب الی البتة لا محل لها من الاعراب لهما مستانفة لفظاً
 ویجوز ان یكون منها متعلقاً بما دل علیه لا بد ای لا یبید منها اذا كان الکلام منحصراً
 فی التרכیبین المذكورین فان قیل قد توفض ما ذکر من انحصار الکلام فیها بالنداء
 بالنداء یحوی یازید فانه یحصل من غیر التרכیبین المذكورین وهو الحرف والاسم
 مع انه قسم من الکلام فینتقض الحصر والنقض اذا اضعیف الی الاجسام یراد ابطال
 تالیفها واذا اضعیف الی غیرها یراد باخراجها عما هو المطوب فالطوبیة ههنا هو حصر
 الکلام فی التרכیبین قلنا فی جوابه ان حرف النداء الی فی نحو یازید قائم مقام ادعو
 اطلب لان تقدیر یازید ادعو زیداً او اطلب وهو ای کل واحد من ادعو اطلب الفعل
 واذا كان كذلك فلا نقض علیه للحصر المذكور بالنداء ویستقیم ذلك الحصر لان
 یحصل من تרכیب الفعل والاسم الذی هو المنوی ولم یحصل من تרכیب الحرف والاسم
 كما ذهب الیه المبرد فان قیل فعله هذا یلزم ان یتم الکلام بمجرد کلمة یادون زیداً
 ان الکلام یتم بدون زید و ذکر زید کن کرساثر المفاهیل نحو ضربت زیداً او مؤزیداً
 زیداً او اذا فرغنا من المقدمة فلنشرع فی الاقسام الثلاثة وهو الاسم والفعل والحرف
 فان قلت کلمة اذا للزمان المستقبل سواء دخلت علی الماضي او غیره فکیف یستبعد

عوض
عوضاً

للماضي منها قلت ذلك على الغالب وقد روي للماضي ايضاً فلا يرد ما ذكرت والله
الموفق لا تتأمر امور خلقه والمعين على اصلاح شين نعم فهو يوفقنا لا تامل عند امر
الذي اشرع فيه يعيننا على اصلاحه وانا ذكر الخبز مع قبا باللام ليفيد حصر
المسند في المسند اليه يعني ان الله تعالى هو الموفق والمعين ولا موفق ولا معين سواه
كما جاء في التنزيل حكاية عن شعيب عليه السلام وما توفيقى الا بالله عليه توكلت
وإليه اُنيبُ **القسم الاول** في الاسم قد مر تعريفه اي تعريف الاسم كذا بعض
علاماته في المقدمة فلا نعيد وهو اي الاسم ينقسم انقسام الكلي الى الجزئيات الى المعرب
وهو مأخوذ من الاعراب وجاء بالمعنيين الاول الابانة والظهار منه قوله عليه الصلوة
والسلام الشيب تعرب عن نفسها اي تقصر وقول الشاعر
وانى لا كثر عن قذور غيرها وأعرب احيا نانا فاصاح

والثاني ازالة الفساد والالتباس من قولهم عربت معدته اذا فسدت فيكون الهنئة
للسلب فالمعرب بالمعنى الاول طرف اي محل اظهار المعاني والثاني اسم مفعول اي قُزال
فساده والتباسه باظهار المعاني المعتادة عليها لان في خفاها فسادا والتباسا والمبني
هو مأخوذ من البناء وانما سمي به لان المطلوب من البناء هو القرار وعد الاختلاف
والمبني كذلك واصله مبثوث على صيغة اسم المفعول من بنى يبني فاجتمعت
الواو والياء والسابقة منها ساكنة فابدلت ياء ثم ادخمت الياء في الياء فابدلت
الضمة بالكسرة لمناسبة الياء كما في مرفي وآنما كان الاسم منحصرا في
هذين القسمين لانه لا يخلو من ان يكون مركبا مع غيره اولا فان كان مركبا مع
لا يخلو من ان يكون مشبها لمبني الاصل ولا فان كان هذا فهو معرب وان كان غير
فهو مبني ويحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للاسم ليسا قسمين لانهما يشتملان
الاسم والفعل الحرف واذا كان الاسم منقسما الى معرب ومبني فلنذكر احكامه
اي احكام الاسم في بابين الباب الاول في بيان الاسم المعرب الباب الثاني في بيان
الاسم المبني وخاتمة في بيان ساثر احكام الاسم ولو اختلفت الاعراب والبناء

الباب الاول في الاسم المعرب

وفيه اي في هذا الباب مقدمة وهي مشتملة على اربعة فصول الفصل الاول في تعريف
الاسم المعرب والثاني في بيان حكم الاسم المعرب الثالث في بيان اصناف الاعراب والرابع
في تفسير الاسم المعرب الى منصرف وغيره وثلاثة مقاصد الاول في بيان المرفوع والثاني

من قوله لا تتأمر امور خلقه
من الكناية والقصد
اسم امرأة مجيب
الشاعر اعرب على
صيغة التثنية
والانقسام
الاستكمال
التقارر
الانقسام
يقصد
ومعنى
عجوبتي
من الجلب
والاشارة
تقدم
للحجاب
طريق
قائده

فی بیان المنصوبات و الثالث فی بیان المجرورات و خاتمة فی بیان التوابع اما المقدمة
 فیها فصول اربعة **فصل** فی تعریف الاسم العربی قدّمه علی المبنى لكونه اصلاً
 اذ المقصود من وضع الالفاظ اظهارها هو فی الضمیر و ما هو الا بالاعراب فی علم
 ان هذا فاعل و ذلك مفعول فان قيل کیف حکم ان الاصل فی الاسباء الاعراب
 و اصلها الافراد و هي الافراد لا تستحق الاعراب قيل انما حکم بذلك
 لانها لم توضع الا بان تستعمل فی الكلام مرکبة و استعمالها مفردة مخالف لغرض
 الواضع فبناء المفردات و ان كان اصل المركبات فهو عارض لها لكون استعمالها
 مفرداً عارضياً و هو ای الاسم العربی کل اسم ذکر كلمة کل فی التعریف و ان كان ذکر
 فی التعريفات مستنکر فی اصطلاح اهل المنطق لانها لا حاطة الافراد و التعریف
 للحقیقة لا للأفراد و لهذا قالوا من شرط الحد ان يستقیم علی کل افراد المحدود
 لوجوه الحقیقة فیہ فانک اذا قلت الانسان حیوان ناطق یصدق هذا الحد
 علی کل فرد من أفراد الانسان فلو قلت الانسان کل حیوان ناطق لا یستقیم علی زید
 اطلاقه مثلاً فانه لیس کل حیوان ناطق الا ان المصنفین رحمهم الله تعالی
 لم یلتفتوا الی اصطلاحاتهم فی الحد و ذکروا التعريفات فی تصانیفهم یوقف علی
 المراد و معنی الفاظ كما هو اللائق ترکاً منهم للتکلیف و احترازاً عما لا یعینهم لوصول
 مرادهم بدونها ثم قوله کل اسم جنس یتناول المقصود و غیره او
 قوله ركب مع غیره فصل احترز به عما لم یركب مع غیره کالاصوات الاعداد
 من نحو واحد اثنان و ثلاث و کالاسماء المعدودة من نحو الف و با و ثا و ثا
 و زید و عمر و بکر ثم اختلفوا فی التركيب ههنا فقال بعضهم المراد بالتركيب
 هو التركيب الاسنادی لانه هو العلة للاعراب یتولد منهم المعانی المقتضية
 للاعراب و رد بانه اذا كان المراد بالتركيب ذلك لم یدخل فی التعریف سوى
 المسند الیه المسند لكونها مرکبین ترکیباً اسنادياً و عند ذلك ینخرج المصنفا الیه غیره
 من المعصولات کالمفاعیل الخمسة و ما شاکلها عنه فالاولی ان یقال المراد بالتركيب
 التركيب مع العامل فیرد علیه المبتدأ و الخبر الاعملى قول من یجعل کل
 منها عاملاً فی الآخر و قيل المراد بالتركيب تركيب یتحقق معه العامل حیث ان
 فلا اشکال و قوله ولا یشبه مبنی الاصل احترازاً عما ركب مع غیره و یشبه مبنی کل
 کقولاً فی قامر هو لاء فان قلت صدق هذا التعریف علی ما تضمنه مبنی الاصل

لان

لیوقف
تکلیف الاربعة

یصدق

كأيتّ وعلى ما وقع موقعه كذالٍ وعلى ما اضيف اليه كيو مئذ فان كل واحد منها كميم
غير ولا يشبه صيته الاصل قلت اريد بقوله ولا يشبه ولا يتاسب والمناسبة تعم
المشابهة والتضمن والوقوع موقعه وما اضيف اليه ثم اضافة المبنى الى الاصل
بيانية اي لا يشبه مبنياً هو اصل المبنيات وليست من اضافة اسم المفعول الى
المفعول ما لم يسم فاعله اي مبنياً اصله ولا من باب اضافة الظرف اي مبنياً
في اصله ولا يعمل الاصل ههنا على القانون لان في كل من ذلك فساداً ظاهراً
آما في الاول فلانه يستدعي ان لا يكون الامور الثلاثة مبنية بل اصلها مبنية
والامر ليس كذلك اذا الحرف لا اصل لها والماضي الامر وان ثبت لها اصل هو
المصدر والمضارع فهو معرب وليس بمبنى وآما في الثاني فلانه يستدعي ان لا يكون
الامور الثلاثة مبنية بعداى الا ان وآما في الثالث فلان الامور الثلاثة لا يكون
مبنية القانون لانها لم تبين على القاعدة وعلى تقدير التسليم فليس شئ من المبنى
الاول بناؤه مبنياً على الفائدة فلا وجه لتخصيص هذه الامور الثلاثة
بمبنى الاصل واجيب عن الثاني بان الاصل ههنا بمعنى الوضع اي مبنية في وضع
يعنى بالنسبة الى وضعه بمعنى انه وضع لان يستعمل مبنياً وهذا معنى عجز لا فساداً
فيه قطعاً وعن الثالث بان بناءه ليس بمبنى على القاعدة غير مسلم بل هو مبنى عليها
وهي ما تقر عندهم من ان كل ما لم يوجد فيه موجبا لاعراب فهو مبنى فكل من الفعل
الماضي والامر بغير اللام والحرف بناؤها مبنية على هذه القاعدة فيكون مبنى
القانون وهذا اللفظ كان عاماً في الاصل ثم غلب على الفعل الماضي الامر بغير اللام
والحرف والاطراد في وجه التسمية غير لازم اعنى الحرف والماضي والامر الحاضر
بيان مبنى الاصل وقيد الامر بالحاضر احترازاً من الامر الغائب فانه معرب بالاجماع
واختلفوا في الامر هو مبنى ام معرب والاحمد انه مبنى والحق بعضهم الجملة بمبنى
الاصل لان الجملة من حيث انها جملة اي من حيث لم تقع موضع المفرد مبنية
لا محل لها من الاعراب اصلاً ومنهم من جعلها من مبنيات الفرع اذ مبنى الاصل
لا يكون له اعراب لفظاً ولا تقديراً ولا محلاً والجملة معرب محلاً فلا يكون من مبنيات
الاصل وقال الشيخ الرضى الجملة قبل العلية لا توصف بالاعراب لا بالبناء لانها
عوارض الكلمة لا الكلام ثم ذكر المصنف مثالا للاسم المعرب بقوله نحو زيد في قام
زيداً فقوله نحو خبر مبتدأ محذوف اعنى هو وهو عا شد الى الاسم المعرب

والمجاری والمجرور صفة زین تقدیره هو ای الاسم العرب نحو زین لکائن فی قامر زین
 لا زین المذکور حال کونه وحده ای غیر مرکب مع غیره فهو حال بتاویل النکرة
 والتقدیر متوحد ای منفرد او مصلد اقیوم مقام الحال ای ینفرد انفراداً او یکون قوله
 لا زین حده معطوفاً علی النحوی الواقع خبر مبتدأ محذوف لعدوم التزکیب لتقلیل لمعلل محذوف
 ای لا یکون زیناً وحده اسماً معر بالعدم التزکیب ای لعدم کونها مرکباً مع غیره
 ووجود التزکیب شرط لحصول المعرب ولذا اخذته فی تعریفه فاذا انعدم الشرط
 انعدم المشروط لان المشروط ینتفی بانتفاء الشرط ولا هوکلاء الکائن فی قامر هوکلاء
 لوجود الشبه ای المشابهة علی ما سیجی فی بحث المیزة ای لکون هوکلاء مشابهاً
 لمیزة الاصل وعدم المشابهة شرط لحصول المعرب ولذا اخذته فی تعریفه
 فاذا فقد الشرط فقد المشروط لان المشروط یفقد بفقدان الشرط كما مر فاعلم ان
 المعرب لا یحصل الا بشرطین احدهما وجودی وهو وجود التزکیب فتعرف له بقوله کل اسم
 ركب مع غیره والثانی عدوی وهو عدم المشابهة بمیزة الاصل فتعرف له بقوله لا یشبه
 میزة الاصل ویسمی ای الاسم العرب متمکناً قال السید قدس سره فی حاشیة
 المتوسط المتکون هو الاسم العرب فی الاسمية من حیث الاعراب والامکن هو الاسم العرب
 المنصرف والمیزة یسمی غیر متمکن ثم لما فرغ من تعریف الاسم العرب شرع فی بیان حکم فقال
فصل حکم ای حکم الاسم العرب الاضافة مهنا بمعنی فی ونظیره ضرب الیوم
 ای حکم فیه لا ریب ان الاختلاف حکم فی المعرب ویمعنه اللام والاضافة بادنی
 بلا بسة ونظیره وکوکب الخرقاء ای حکم له اختصاصاً بالمعرب بلا بسة الوقوف فیه فلا یرد ما یقال
 حکم الشی هو الاثر الثابت بذلک الشی واختلاف المعرب فی العامل دون اثر
 المعرب کیف یکون الاختلاف حکم المعرب ان یختلف اخره ای صفة اخره بتقدیر
 المضاف والا فالحرف الاخیر لا یکون مختلفاً بحال ومعنی اختلاف اخره اتصاف بصفة
 لم توحد قبلها وصرح باختلاف اخره فی بیان حکم المعرب احترازاً عن اختلاف
 غیر اخره فانه لیس حکم المعرب کا اختلاف الراوی فی امری أو النون فی ابینم نقول
 جاء فی امرؤ و ابینم و رأیت امرأ و ابینما و مررت بامرئ و ابینم باختلاف العوامل
 الباء للسببیه متعلقة بقوله یختلف ای بسبب اختلاف العوامل فیه لحتراز من
 اختلاف اخره لا بسبب اختلاف العوامل فانه لیس من احکام المعرب کا اختلاف اخر من الاستفهام
 فی نحو من امتک و من الرجل من زین والمراد باختلاف اخره بسبب اختلاف العوامل

یعنی ان المعرب متوحد
 من مکاتیب النحوی
 هذا البینه ویقال
 بانها ممدون
 فی الاعراب النحوی
 تنبع الراء الکثیر
 فی امره والاف
 مکسرة علی کل
 حال کذا فی الصاد
 امولوی غلاماً
 مرقوم

صلاحية ترتب اختلاف الآخر على حصول اختلاف العوامل فيصدق على جاء في زيد
واذا قيل في اول الامر انه معرب ولم يوجد فيه اختلاف العوامل لانه لا يعرف اختلاف
اخره عند حصول اختلاف العوامل والمراد بالاختلاف الثاني الوجود لعلاقة
الملازمة بينهما لان اختلاف العوامل يستلزم وجوده لا استحقاقه لاختلافه باوجه
فكان من قبيل ذكر الملزوم ارادة للزوم وانما اختار لفظ الاختلاف على لفظ الوجود للمشاكله
قوله ان يختلف في صفة المشاكلة من محسنات الكلام وهوان يدين كلفظ بصوت
غيره لوقوعه في جنبه فيكون المعنى ان يختلف صفة اخره بوجود جنس العوامل
ثم العوامل جمع عامل وسياتي تفسيره وانما جمع العامل على عوامل لان صيغة الفاعل
ان كان صفة يجمع على فاعلون كناصرون وان كان اسما يجمع على فواعل كواهل
ولما صار العوامل ههنا ولم يكن له معنى الصفة مراد اجمع على فواعل اللام في العوامل
لجنس لانه اذا اتى على الجمع فلا يكون ههنا معهود الجمل على الجنس يبطل معنى الجمعية
وهذا اندفع ما يقال كون العوامل جمعا وادناه ثلثة يقتضى ان لا يتحقق المعرب
الا باختلاف ثلثة عوامل وليس الامر كذلك اختلافا منسوبا على انه مفعول
مطلق لفظيا صفة اختلافا اي يختلف اخره اختلافا لفظيا وهو عموم ان يكون حقيقة
فجاء في زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا او حكما نحو رأيت حمدا ومررت
ياحمدا فانه اختلف فيه اخر المعرب اختلافا حكما لان الفتحة في حالة الجر غير الفتحة
في حالة النصب لكونها ناشئة عن الكسرة او يختلف اخره اختلافا نقديريا وهو عموم
من ان يكون حقيقة نحو هذا عصا واخذت عصا وضربت بعصا او حكما نحو جاء في
موسى ورأيت موسى ومررت بموسى وهذه الاقسام الاربعة فيما اذا كان
الاعراب بالحروف فالاقسام ايضا اربعة فان الاختلاف اللفظي حينئذ اما ان يكون
حقيقة نحو جاء في ابوك ورأيت اباك ومررت بابيك او حكما نحو رأيت مؤمنا
ومررت بمؤمنا فانه اختلف فيه اخر المعرب اختلافا لفظيا حكما فان الياء في
حالة الجر غير الياء في حالة النصب لكونه ناشئا عن الكسرة وكذا الاختلاف
النقديري حينئذ اما ان يكون حقيقة نحو جاء في ابو القاسم ورأيت ابا القاسم
ومررت بابي القاسم ما حذف فيه الحرف لا لتقاء الساكنين فان الاعراب فيه
بالحروف مقدروا وقد اختلف اخره اختلافا نقديريا حقيقة او حكما نحو رأيت
مؤمني البلد ومررت بمؤمني البلد فانه قد اختلف اخر المعرب اختلافا

نقد يرياً حكماً واذ اعرفت ذلك فاعلم ان جمهور النحاة عرفوا المعرب بما اختلف
 اخرة باختلاف العوامل وعرفه الشيخ ابن الحاجب بانه المركب الذي لم يشبه مبق
 الاصل وجعل ما عرفوه به حكماً وتابعه المصنف واستدل الشيخ على ذلك بما
 ذكر في شرحه لكتابه الكافية حيث قال انما لم اعرف المعرب بما عرفه جمهور النحاة
 لانه يلزم منه تعريف الشيء بما هو خفي منه لان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت
 له هذا الحكم وهو اختلاف اخرة باختلاف العوامل اثبات هذا الحكم انما يكون بعد العلم
 به فيكون هذا الحكم خفي من المعرب فلو عرفت به لزم تعريف الشيء بما هو خفي منه وان
 غير جائز قال صاحب المتوسط يمكن ان يجاب عنه نصرة للنحاة بان يقال لا نسلم
 ان الغرض من تعريف المعرب ان يثبت له هذا الحكم لجواز ان يعرف هذا الحكم له
 باستعمال العرب بل الغرض من تعريفه ان يعرف ان المعرب على اى نوع من انواع
 الاسم يطلق بعد ان يعرف احد نوعيه ما يختلف اخرة باختلاف العوامل باستعمال العرب
 ثم لما فرغ من بيان تعريف المعرب وحكمه راد ان يبين ما هو وصف لازم وهو الاعراب
 وللنحاة خلاف في تعريف الاعراب فمنهم من ذهب الى ان الاعراب عبارة عما يحصل
 به الاختلاف من الحركات والحروف واختاره الشيخ ابن الحاجب استدلالاً بانهم
 اتفقوا على ان الاعراب الرفع والنصب الجزم انما يحصل بها الاختلاف ولا نفس الاختلاف ومنهم
 من ذهب الى ان الاعراب عبارة عن نفس الاختلاف واستدل بان الاعراب
 صناديق البناء والبناء لا يقع على الحركات بل الحركات فانه الاعراب وكذا كان المختار
 عند المصنف ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب عرف الاعراب بما عرف به فقال
 الاعراب ما اى شئ به البناء للسببية والضمير الجزم وراجع الى الاعراب اى الاعراب
 شئ بسبب ذلك الشئ يختلف اخر المعرب وهذا السبب محمول على السبب القريب
 كما هو المتبادر وهو ما يكون سبباً واسطة فلا يدخل فيه العوامل والمقتضى والاسناد
 يكون هذه الامور اسباباً بعيدة للاختلاف لان العامل سبب قريب للمقتضى
 وهو سبب قريب للاعراب وهو سبب قريب للاختلاف فيكون العامل
 سبباً بوساطة والاسناد سبباً له بوساطتين والمقتضى سبباً له بوساطة والاعراب
 سبباً له بلا واسطة فكان هذا قريباً وقال الفاضل الهندي في تفسير ما اى حركة
 او حرف فلا يرد العامل والمقتضى والاسناد واعترض عليه بعض الفضلاء بانه ان
 اريد بكلمة ما الحركة يخرج الحروف وان اريد الحروف يخرج الحركة وان اريد جميعاً

ب
سائر

لزم ان يراد بالعام افراداً مختلفة الماهية وهو غير جائز وايضاً يلزم ان يكون الحرف العامل
 بتعريف الحرف المراد بكلمة ما الا ان يراد حرف يصلح للاعراب وحرف علة ساكنة وهذا
 هو الا صوب اذ التقدير الاول يوجب اخذ الاعراب في حدة واخذ المحدد في الحد
 يوجب الدق لتوقف معرفة المحدد على معرفة الحد وذلك باطل لا يقال
 اختلاف اخر المعرب لا يتأتى الا بحركتين فهو يقتضى ان لا يكون الحركة الاولى اعراباً
 لا نأقول المراد بالنسب المذكور ما ليس بتأقراى ما يكون له شئ من التأثير في المسبب
 ولا يكون له تأثير تأقرا فيه فيندرج الحركة الاولى في الاعراب لان لها شيئاً
 من التأثير اذ الحركة الثانية غير موجبة للاختلاف عند فقد الحركة الاولى
 وانما يكون موجبة له حين وحدانها ويمكن ان يقر الحركة الاولى بعد السكون فتكون
 مما يتم به علة الاختلاف فصدق عليها انها يختلف بها اخر المعرب لان الاسم
 حينئذ معرب اى مركب لا يشبه صفة الاصل اختلفت اخره بها من السكون الى
 الحركة وان لم يكن في حال الاعراب ونظيره ما يقال ارضعت هذه المرأة هذا الشاب
 فان هذا الكلام صادق وان لم يكن الرضيع المشار اليه شائباً في حالة الرضاع فكذا
 ههنا يصدق على الحركة الاولى انها اختلفت بها اخر المعرب من السكون الى الحركة وان
 لم يكن الاسم معرباً في حالة السكون ثم قوله يختلف اخر المعرب خرج به حركة نحو
 غلامى لانه اختلف به اخر المبنى لا اخر المعرب لان المضاف الى ياء المتكلم مبنى قبل
 دخول العامل وانما يكون معرباً بعد تركيبه مع العامل واخره انما يكون معرباً بعد
 تركيبه مع العامل واخره انما يكون مختلفاً عند الاضافة وهى ساقطة على التركيب
 مع العامل بظهور انك تخبر في جاءنى غلام زيد عن المضاف لا عن المعرب ثم تضيفه
 فكان المختلف هذه الحركة هو اخر المبنى البتة واعترض على هذا التعريف بان الاعراب
 والمعرب يستويان في المعرفة والجهالة وتعريف الشئ بما يساويه باطل وانما جعل
 الاعراب في اخر الاسم لانه دال على الوصف من كونه عمدة او فضلة والدال على الوصف
 متأخر من الموصوف كالضمة والفتحة والكسرة تمثيل للاعراب وهذه الاسماء الثلاثة
 ان كانت بالتاء يطلق على الحركات سواء كانت بناشئة او غيرها اعرابية كانت
 او غيرها كضمة وعدا لانها اذا اطلقت بدون قرينة يراد بها غير اعرابية وان كانت
 مجردة عن التاء فلا تكون الا القاب البناء واما الرفع والجر فلا تطلق الا على
 الحركات والحروف اعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية ولا على غيرها

لظهور

الدال

من غير الأخرى اعراب الاسماء الاسم المعرب ثلاثة انواع وذلك لان المعاني التي وضع
الاعراب للدلالة عليها ثلاثة الفاعلية والمفعولية والاضافة فيكون الاعراب الدال
عليها ايضا ثلاثة يكون الدال على حسب المدلول اي على قدره والا لزم الاشتراك
لو كان الدال اقل من المدلول والترادف لو كان الدال اكثر من المدلول
وكلاهما خلاف الاصل واما سمي اعراب المعرب انواعا و اعراب المبيد القابلا لان كل واحد
من الرفع والنصب والجر دال على نوع من انواع المعاني فلما كانت المدلولات انواعا
كانت الدال عليها انواعا ايضا بخلاف اعراب المبيد كالضم والفتح والكسر فان كل واحد
منها يدل على امر واحد هو البناء فيكون القابلا رفع مجرور على البدلية او رفوع على
الخبرية لمبتدأ محذوف ونصب عطف عليه وجركن لك واما سمي الرفع رفعا لارتفاع
الشفة السفلى عند تلفظ به ورفعة مرتبته من اخويه لكونه علما لما هو عند الكلام
واما سمي النصب نصبا لان تصاب الشفتين على حالها عند التلفظ به لانه ينصب العنق
اي يفتحها في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام واما سمي الجرجرا لان عامله غير الفعل
الى الاسم لان الشفة السفلى ينجر الى السفلى عند تلفظ به ثم لما فرغ من بيان الاعراب
اراد ان يبين العامل لا يحتاج معرفة المعرب الى بيان العامل لانه معتبر في مفهومه
كما عرف وجريان ذكره في حكمه واما اخره عن بيان الاعراب لتوقف تعريفه على
حصول الاعراب او على المعنى المقتض للاعراب فقال في العامل ما به رفع ونصب وجر
اعلم ان النحويين اختلفوا في تعريف العامل فمنهم من ذهب الى ما اختاره المعر ومنهم
من ذهب الى ان العامل ملبه يتقوم المعنى المقتض للاعراب اختاره الشيخ ابن الجوزي
في الكافية واعترض على هذا التعريف بانه ليس بجامع اذ لا يصدق على عامل
الفعل وليس بمانع اذ يدخل فيه الاستناد فانه ايضا يتقوم به المعنى المقتض للاعراب
واجيب عن الاول بان المراد من هذا التعريف تعريف عامل الاسم فلا ينتقض خروج
عامل الفعل عن الثاني بان الباء للسببية فلا يدخل الاستناد لانه ليس بسبب
بل هو شرط اوله لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتض للاعراب بخلاف العامل
فانه سبب بعيد لذلك لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتض فيكون العامل سببا بعيدا
فان السبب البعيد مجاز ولا يكون ارادة المجاز في التعريفات كما يراثة الجهالة
في التعريف حيث يسبق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي لا المجازي قلنا
ان هذا المجاز مشتهر في الاصطلاح فتعين كونه سببا بعيدا ههنا ومنهم من

ذهب الى ان العامل ما يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص وهذا حد شامل
 لعامل الاسم والفعل او مر عليه بانه ان اطلق الوجه لمخصوص يترشح حرف التثنية
 في نحو يا زيد ويا اضافة في يا غلام لانها توجب ان كون آخر الكلمة على وجه
 مخصوص مع انها ليسا بعاملين وان اريد وجه مخصوص من الاعراب يلزم الدور
 على قول من اخذ العامل في حد الاعراب فالتالي بان الاعراب ان يختلف لآخر الكلمة بانكتان
 العوامل وان اريد وجه مخصوص من المقتضى يا بانه آخر الكلمة اذا مقتضى صفة قائمه
 بتام كلمة لا باخرها وايضا يخرج عامل الفعل لان عدم المقتضى فيه فيكون تعريفه
 من العوامل والمفروض انه تعريف مطلق العامل واجب بارادة وجه مخصوص
 مما اقتضاه المقتضى وللشبه التام بالاسم فلا يلزم الدور لان ما اقتضاه المقتضى
 من الاعراب مفهوما وان لم يصدق الا عليه ولا يخرج عامل الفعل لانه يصدق عليه
 انه يوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص مما اقتضاه الشبه التام هو الشبه لفظا
 ومعنى واستعمالا على ما عرف فان قيل الشبه امر واحد فكيف يترتب عليه المختلف
 من الرفع والنصب الجزم قلنا للشبه ثلاثة احوال اقربها ان يقع المضارع موقع
 الاسم بنفسه واوسطها ان يقع موقعه بتأويل ادناها ان لم يقع موقعه بغير
 نفى قوى الاحوال يقتضى الرفع الذي هو قوى الحركات وفي اوسطها يقتضى النصب الذي
 هو اوسط الحركات وفي ادناها يقتضى ما هو اضعف وهو الجزم فالشبه وان كان واحدا
 لكن له احوال مختلفة يقتضى كل منها ما هو انسب بتلك الحال محل الاعراب لفظيا
 كان او تقديريا من اسمى محل الكائن من الاسم المعرب هو الحرف الاخير انما يقل
 الاخيرة لان لفظ الاخير يذكرون ويؤنث وتخصيص محل بالاسم لانه يبحث عن احوال
 الاسم الا فمحل الاعراب من الفعل المضارع ايضا هو الحرف الاخير ثم ضمير الفصل هذه
 للمصرى هو الحرف الاخير لا غير جاء به فعلا لتوهم من يتوهم ان محل اعراب لتثنية الجمع
 المذكر السالم هو ما قبل النون فلا يكون حرف الاخير لان هذا التنوين عوض عن الحركة
 والتنوين اللتين كانتا في الواحد فهو ليس بحرف اخير بل الحرف الاخير هو ما قبل النون
 ولما بين المعرب الاعراب والعامل محل الاعراب ذكر الجميع ذلك مثالا قصدا لا بصلاح
 الامر فقال مثال الكل اى كل ما ذكرنا من هذه الامور نحو قام زيد فقام الفاء للتفسير
 والذى يسوغ دخول الفاء التوضيحية للتعقيب على المفسر كون ذكر المفسر عقيب
 ذكر المفسر وقام مبدأ بتأويل اللفظ وقوله عامل خبره وزيد معرب الضمة اعراب

والدال حرف الاعراب الا نسب ان يقول والدال محل الاعراب ثم لما كان ما هو
 معرب من كلام العرب مقتصر على قسمين الاسم المتمكن والفعل المضارع شرح
 في بيان ذلك بقوله واعلم هي كلمة تدكر في اول الكلام لتشويق السامع لو اصفا
 الى جانب الكلام ولا ريب ان الكلام بعد الطلب والتشويق اليه وقع في الذهن لا سيما
 العلم في الكليات والمعرفة في الجزئيات امر بالعلم بالمعرفة لان المتعلق به من المفعول
 امر كلي لا جزئي ولما كان الفهم متعلقا سابقا الكلام لم يكن الامر به مناسباً
 لهذا المقام ولم يقل اقرء لان المقصود هو الدراية لا القراءة انما الشان ان يعرب
 شئ في كلام العرب الا الاسم المتمكن قدّمه لاصالته في الاعراب قيد الاسم بالتمكن
 لان من الاسم ما لم يكن متمكناً لم يكن معرباً والفعل المضارع وصف الفعل بالمضارع
 لان من الفعل ما لم يكن مضارعاً لم يكن معرباً هذا المر يتصل به نون التاكيد
 ولا نون جمع المؤنث وانما لم يذكر هذا القيد ههنا اکتفاءً بذكره في بحث الفعل و
 حكمه اي حكم الفعل المضارع في القسم الثاني وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ
 عن بيان حكم الاسم المعرب شرح في بيان اصناف اعرابه فقال **فصل في اصناف**
اعراب الاسم وهي تسعة اصناف جمع صنف وهو لخص من النوع مطلقاً ولما كان
 الرفع قد يحصل بالضم لفظاً او تقديراً او قد يحصل بالواو وقد يحصل بالالف كذلك
 وكذا النصب نارة يكون بالفتحة لفظاً او تقديراً ونارة يكون بالكسرة ونارة يكون بالالف
 كذلك وكذا الجر بما يوجد بالكسرة لفظاً او تقديراً وربما يوجد بالياء كذلك الاسماء
 تختلف في استحقاق اقسام الرفع فبعضها تستحق الرفع بالفتحة وبعضها تستحقه
 بالواو وبعضها تستحقه بالالف وكذلك الاسماء تختلف في استحقاق اقسام النصب
 بالجر قسم المنصوب باعتبار الاستحقاق اصناف اعراب ليتضح لحوالها في الاصناف
 بالاعراب ولما كان الاعراب اللفظي هو الاصل الاكثر قدّمه على التقديري فقال
 الاول من تلك الاصناف وانما جعل هذا الصنف اول الاصناف لكونه اشرها لانه
 اصل من وجهين احدهما كونه بالحركات واصل الاعراب ان يكون بالحركات والاعراب
 بالحروف خلاف الاصل الثاني كونه بالحركات الثلث واصل الاعراب ان يكون
 بالحركات الثلث والاعراب بالحركتين خلاف الاصل ولذا اقدم المفرد
 المنصرف والجمع المكسر المنصرف على جمع المؤنث السالم لكون اعراب
 الاول بالحركات الثلث وهو اصل وكون اعراب الثاني بالحركتين وهو

له جواب عما يقع انه لم يقل فيهم ۱۲ بولوى غلام رسول الله

خلاف الاصل في انما قدم المفرد المنصرف على المكسر المنصرف في الوضع لان المفرد مقدم على
 الجمع طبعاً فقدّمه في الوضع ليوافق الوضع الطبع ان يكون الرفع بالضم والنصب
 بالفتحة والجر بالكسرة ويختص اى هذا الصنف بالمفرد وقد يرد ويراد به ما يقابل
 الجملة كما سياتى في بحث التميز وقد يرد ويراد به ما يقابل المضارع والمضارع
 له كما سيجى في باب المنادى نحو يا زيد فانه مقابل للمضارع والمشبه به
 مثل يا عبداً لله ويا طالعا جبالاً وقد يرد ويراد به ما يقابل المثني والجمع
 وهو المراد به ههنا واورح عليه بان كلاً والاسماء الستة مفردات مع انها
 ليست بمعربة بالحركات الثلاث التامة وارجيب عنه بان المراد بالمفرد المفرد
 من كل وجه يعنى ما لا يكون مثني ولا جمعاً ولا ملحقاتها وكلاً والاسماء الستة
 ملحقة بالثني لمشابهتها اياه في الدلالة على الامرين مع وجود حرف يصلح للعراب
 في اخرهما وليس المراد في المفرد من كل وجه ان يكون مفرداً الفظاً ومعنى حتى يرد عليه
 ما يقال من ان الاسماء الاضافية كالا بن مثلاً ليس بمفرد من كل وجه لادلالها على
 امرين في معنى المثني فلواريد بالمفرد ذلك لزمان يكون الاضافيات معربة بالحركات
 الثلاث لما ان التنصيص على الشئ في الروايات يوجب نفي الحكم عما عداه الامر بخلاف
 المنصرف قيد المفرد بالمنصرف احترازاً عن المفرد الغير المنصرف فان جره بالفتحة
 كما سيجى الصريح فيه احترازاً عن المفرد المنصرف المعتل فان اعرابه ليس كذلك
 وهى اى الصريح عند لغة جمع ناجر كلقضاة جمع قاض وهو الذى يتكلم في
 علم النحو وانما قال هذا احترازاً عن الصريح عند الصرفيين وهو ما لا يكون في مقابلة
 فائه وعينه ولا حرف علة وتضعيف وهنزة مثل الضرب في اختلافوا في السالم
 فمنهم من قال لا فرق بينه وبين الصريح ومنهم من قال بينهما عموم وخصوص مطلقاً
 اذا السالم عند هذا القائل ما عرف الصريح به الصريح فليس بمقابلة فائه وعينه ولا
 حرف علة فحسب فكل سالم صريح من غير عكس انما شرط خلوة من التضعيف
 والهنزة لترتب احكام حرف العلة من الابدال والحذف وغيرها فيما وقوله وهو
 فلا يكون في مقابلة فائه وعينه ولا حرف العلة لولم يكن في مقابلهتها
 لا يبا في الصريح نحو ضارب ومضروب وقيل انما اختص لفاء والعين واللام لليزان
 حتى يكون فيه شئ من حروف الشفاعة والوسط والحلق وقيل في وجه الاختصاص
 ان لفظ الفعل فرد من افراد الاسم شامل لجميع الافعال لان نصر مثلاً

قد يرد ويراد به

الاسماء الستة

مطلق

معناه فعل النضرة ضرب معناه فعل الضرب الى غير ذلك ولا شئ غيره من الكلمات
 كذلك وهذا الوجه اولي لثلاثا يرد عليه بمثل عمل سمع ومنع فان قلت ما وجه
 اختصاص الميزان بالثلاثي ولم يكن رباعيا او خماسيا قلت انه لو كان رباعيا
 او خماسيا لم يكن وزن الثلاثي به الا بحذف حرف واحد واكثر ولو كان ثلاثيا لم يكن
 وزن الرباعي والخماسي به الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة عندهم اسهل من
 الحذف ولهذا قيل دعاء زيادة الهاء في انها احسن من ادعاء حذفها في اوقات فان قلت
 لو قدم الفاء ثم العين ولم يعكس قلت النكتة في ان الفاء اخف من الشفة وهي مقد
 على غيرها ثم اخر العين عن اللام لزم ان يكون الخفيف في طرفه والثقيل في طرفه فلم يكن
 معتدلا فتعين ان يكون العين في الوسط والخفيف في طرفي المحصول الاعتدال في الوزن
 ما لا يكون في اخره هذا يدل على انه لو كان في اوله واوسطه حرف علت لا ينافي
 الصحيح عند النحاة وانما عرفوا الصحيح بذلك لان مجتهم يقع عن اخر الكلمة
 حرف علة وهي الواو والياء والالف التي اصلها واو او ياء الا في الاسماء اللانزمية
 ويجمعها لفظ واي وانما سميت هذه الحروف بحرف ف العلة لكثرة تغييرها من حال الى
 حال مثل العليل المتغير المزاج وبحرف ف المدة لتولدها بمد الحركة فان الواو متولدة
 بمد الضمة والياء بمد الكسرة والالف بمد الفتحه ولذا كانت الواو اخف الضمة والياء
 اخف الكسرة والالف اخف الفتحه اي مناسبات لهن وبحرف ف لين لكونها ضعيفة لانها
 بمنزلة النفس لذا لا يحتمل الحركة الثقيلة ثم اعلان هذه الثلاثة اصلية كانت اذ ان
 ان كانت ساكنة تسمى حروف اللين فان كانت حركة ما قبلها موافقة لها تسمى حروف
 المدة ايضاً فالالف لكونها امر ساكنها وانفتاح ما قبلها حرف مد ولين دائماً واما الواو
 والياء فتكونان تارة حرفي مددة ولين وتكونان تارة حرفي لين ولا مددة واما ان كانتا
 متحركتين فلا يكونان حرفي لين ولا مددة بل هما بمنزلة الحرف الصحيح نحو ليس عد
 كزيد مثال للسفر المنصرف الصحيح والحجاري مجرى الصحيح معطوف على قوله الصحيح
 وهو ما يكون في اخره واو او ياء ما قبلها ساكن كد لو وظي مثالان للحجاري مجرى
 الصحيح وانما كان هذا جارياً مجرى الصحيح ولفظاً بها لان حرف العلة بعد السكون
 لا يتقل عليها الحركة لمعارضه خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
 مثلها بعد نسكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يتقل عليها الحركة بعد السكون
 يعني في ابتداء التلظ اية حركة كانت لقوة المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة

النفس

المد مد

مد مد

تقع عليها بعد استراحة اللسان فيحتل كل حركة نحو وصول ويسير وقاية ونحو ذلك وبعدها الساكن لا يتقل عليها الحركة اية حركة كانت ويختص هذا الصنف ايضا بالجمع المكسر وصف الجمع بالمكسر احتراز عن الجمع السالم بالالف التاء الواو والنون او بالياء والنون المنصرف صفة ثانية للجمع واحتزبه عن الجمع المكسر الغير المنصرف كرجال مثال للجمع المكسر المنصرف ثم اورد مثالا لكل قال تقول جاء في زيد ودلوه ظبي ورجال في الرفع ورأيت زيدا ودلوا وظبيا ورجالا في النصب ومررت بزيد ودلوه ظبي ورجال في الجر ولما فرغ عن بيان ما يعرب بالحركات الثلاث شرع في بيان ما يعرب بحركتين ويحمل فيها الفتحة على الكسرة فقال الثاني اي الصنف الثاني من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالضمه والنصب والجر بالكسرة ويختص به هذا الصنف لجمع المؤنث السالم قدّمه على غير المنصرف لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى التطويل كما ان يعرف يزول عنه ثم قوله السالم بالجر على انه صفة الجمع لاصفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة للرفع لان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كانت السلامة حال مفردة وما هو باعرف من الموصوف لان المضاف الى ذي اللام او غيره من المعارف له حكم المضاف اليه تعريفه مثل تعريف المضاف اليه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فتعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب التعريف من المضاف اليه فتعريفه في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل عند المبرد وصفة عند سيبويه فكذا السالم على مذهب سيبويه كما المبرد وانما وصف جمع المؤنث بالسالم احتراز عن الجمع المكسر كحرف في جمع حتراء فان احرايه بالحركات الثلاث وينبغي ان يضم الى جمع المؤنث السالم اولات جمع ذات من غير لفظه كما ضمّ التو الى جمع المذكور السالم ثم اعترض عليه بانه يدخل فيه نحو سنين وثين وقلين وارضين لكونه جمع المؤنث السالم مع انه معرب بالحرف ويخرج عنه سجدات وسفر جلات من جموع المذكور واجيب عنه بان المراد به صيغة جمع المؤنث على حذف المضاف فبتنا اول نحو سجدات وسفر جلات لانه على صيغة جمع المؤنث السالم ويخرج عنه نحو سنين وثين لانه على صيغة جمع المذكور السالم اصطلاحا او بان المراد جمع المؤنث وما على صيغة بحذف المعطوف وحذفه مع او العطف غير غريب في كلامهم وانما النادر حذف حرف عطف فقط ويمكن ان يجاب بان المراد بجمع المؤنث السالم ما جمع بالالف وتاء الجمع على عموم المجاز فيندرج

فيه

صفة

لفظ

في جمع مؤنث غير لفظه

فيه نحو سجرات ويخرج عنه نحو سنين وانما لم يقل بالجمع بالالف وتاء لجمع
 يشير الى ان الاصل في هذا الحكم هو جمع المؤنث السالم دون غيره من الجمع وانما
 جعلت الفتحة تابعة للكسرة في جمع المؤنث السالم لكونه فرعاً لجمع المذكور السالم
 وقد جعلنا الفتحة فيه تابعة للكسرة فجعل في الفرع ايضا كذلك لئلا يلزم
 مزية للفرع على الاصل والمزية يكون الاعراب بالحركات محتملة ضرورة لعدم
 ما يصلح للاعراب في آخره من الحروف ولان الاعراب بالحروف في المجموع صام
 اصلاى معتبرا مستقلا فصار الاعراب بالحركة فيها كانه فرع فيها فان قيل
 الدليل الذى يدل على اصالة الاعراب هو كونه حقيقا ^{الحركات} الادعلى المعانى المعتورة
 على الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة ^{الحركات} التى وضع الاعراب المدللة عليها بالواسطة
 بخلاف الحروف فانها مع كونها ثقيلة بالنسبة الى الحركات لا تدل على المعانى ^{الاصالة}
 الدلالية على الحركات فالواو تدل على الفتحة لكونها اخت الفتحة من حيث
 انها تحصل باشباع الضمة والالف تدل على الفتحة لكونها اخت الفتحة من حيث
 انها تحصل باشباع الفتحة والياء تدل على الكسرة لكونها اخت الكسرة من حيث انها
 تحصل باشباع الكسرة ثم هذه الحركات تدل على المعانى والدلالة على ما هو المقصود
 بلا واسطة اظهر منه بالواسطة فان قلت فلا فرق بين هذه في المفرد وغيره من التثنية
 والجمع فكيف يكون اصلاى المفرد وفرعاً في غيره ظناً ان هذا الدليل في الجمع متروك
 بدليل اخر اقوى منه وهو ان الجمع فرع والاعراب بالحركة اصل جعل الاصل للفرع
 غير ملائم كتعليق الدر على عنق الخنزير فكانت الفرعية في لجمع الممكنة الاعراب
 بالحروف دليلا ماخوذاً او الدليل المذكور الدال على اصالة الاعراب بالحركات
 متروك والمتروك كالمعدم فكان مقتضى الدليل في الجمع هو الاعراب بالحروف ^{الاصالة}
 هو الذى اقتضاه الدليل المعنوى الذى لم يعارضه لما هو اقوى منه وما لم يكن كذلك
 فهو خلاف الاصل الاعراب بالحروف في الجمع مقتضى الدليل فكان اصلاً بخلاف الاعراب
 بالحركات فكان فرعاً وعطاء الحركة التى اقتضت فيه الدليل الحرف حطاً المرتبة الارتفاع ^{لته}
 فتعليق الدر على عنق الخنزير الذى غير ملائم سخريته بلا تكمير تقول هن مسلمات في التوا
 ورايت مسلمات في النصب ومررت بمسلمات في البحر ثم لما وقع الفراغ عما يعرب بحركتين
 وحل فيه الفتحة على الكسرة اخذ في بيان ما يعرب بالحركتين وحل فيه الكسرة على الفتحة فقط
 الثالث اى الصنف الثالث من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالضم والنصب بالجرا بالفتحة

الاصالة

لممكن

ويختص أي هذا الصنف بغير المنصرف أي غير الجاري عليه حكم الانصاف واكتفى فيه
 بالفقهاء في حالة النصب والجر لما سياتي عند بيان حكمه كما تقول جاء في احمد في
 الرفع ورايت احمد في النصب ومررت باحمد في الجر ولما فرغ من بيان ما يعرب
 بالحركات لفظا شرع في بيان ما يعرب بالحروف لفظا فقال الرابع أي الصنف الرابع
 من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالواو والنصب بالالف الجر بالياء ويختص هذا
 الصنف بالاسماء الستة حال كونها مكبرة لانها اذا كانت مصغرة كان اعرابها
 بالحركات نحو جاءني أخيك ورايت أخيك ومررت بأخيك مضافة حال بعد
 حال لانها اذا كانت مفردة كان اعرابها ايضاً بالحركات نحو جاءني اخي ورايت اخي
 ومررت باخي الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم كانت مبنية او معرفة
 اعراباً بتقدير ياء نحو جاءني اخي ورايت اخي ومررت باخي وأعترض بعض لفظاً هنا
 بأن قوله مضافة الى غير ياء المتكلم مغل عن قوله مكبرة لانه انما احتز بقيد الاضافة
 عن حالة الافراد وبقيد الاضافة الى غير ياء المتكلم عن حالة الاضافة الى ياء المتكلم
 لعدم محروف صلحة للاعراب في اولها في هاتين الحالتين وهذه حلة موجودة
 في حالة كونها مكبرة فكان هذا القيد احترازاً عن حالة التصغير ايضا وكان ذكره
 كذا كقيد كونها مكبرة وهي أي الاسماء الستة أبوك واخوك وهنوك وهن عباة
 عن الشئ المستكر الذي يستشتم ذكره من العورة والفعل القبيح وجموك بكسر
 الكاف لانه خطاب للمؤنث لان الحمر ابوالزوج او عصيته على حسب الاختلاف
 فلا يجوز اضافته الا الى المرأة وهذه الاربعة منقوصة واويات يدل عليه بان لخوان
 وهنوان وحموان واصلها ابو واخوهنوهن وحموهن واوله فوه على وزن فعل
 بفتحة الفاء وسكون العين وفوه اجوف واوي لامة هاء اذا اصله فوه فوهن
 الهاء نسيان قلبت الواو ميلاً لانه لو لم يقلب لدارا لعراب على العين كما
 في ياء دم فييب قلبها الف بالتحريكها وانفتاح ما قبلها فيبقى المعرب على حرف واحد
 عند التقاء الساكنين ثم اذا اضيف الى ياء المتكلم وغيرها يزدل حلة قليماً
 هو خوف السقوط عند اجتماع الساكنين فيعود الى اصله فيقال فوه وذو مال
 وهو لقيف مقرون بالواوين اذا اصله ذو و اضافة الى اسم الجنس لان اضافة
 الى غيره لا يجوز الا على الشذوذ وانما اعرابت هذه الاسماء بالحروف
 لشابها بالمشنة في الدلالة على الامرين وان كان العمل بالشبه

لوجه ما يصلح للاعراب في اواخرها واعترض بان اعراب هذه الاسماء الستة بهذه
الحروف الثلاثة جائز واجب فان كان جائزا لا سبيل اليه لانه يقتضى بناء فان اعراب
بالحروف واجب ان كان واجبا لا سبيل اليه ايضا لان الاعراب في اعداد من الاسماء
الخمسة جائز ولا واجب لها قد تعرب بالحركات الثلاث لفظا كما تقول هذا ابيك ورايت
ابك ومردت يا بك وللجواب عنه ان هذه القضية ممكنة بالامكان العامى فم
هذه الاسماء الستة بالواو ونصبها بالالف وجرها بالياء بالامكان العامى عدم اعرابها
بهذه الحروف غير لازم واما اعرابها فيجتمعت اللزوم كما في ذوو ويجتمعت عدمه كما في غير تقول

جاء في اخوك في الرفع ورايت اخاك في النصب ومردت يا خيك في الجر وكذا البواقي اى
مثل مثال الاخر المذكور امثلة البواقي من الاسماء الخمسة ثم لما فرغ من بيان الاسماء
التي تعرب بالحرف الثلاثة شرع في بيان الاسماء التي تعرب بحرفين ورفعا بالالف
فقال الخامس اى الصنف الخامس من تلك الاصناف ان يكون الرفع بالالف والنصب بالجر

بالياء المفتوح ما قبلها ويختص اى هذا الصنف بالمتشبه وكلا وكذا اكلتيا ولم يبد كره
اكتفاء بذكر الاصل فكان ذكره مغني عن ذكرها واورد عليه بانه ذكر اثنتان
مع انه فرع اثنتان واجيب بان الاصل هو ان يبدى كذا الفرع لكن لما كان الفرعية
يجوز الاكتفاء عنه بالاصل فالفرعية وجه لجواز الترك لانه يوجب ذلك
ايضا ذكر اثنتان فيدل على ان حكم الثبوت كحكم المذكر وايضا لما
كان اثنتان واثنتان على صورة المتشبه وليس بتثنيتين حقيقة ذكرهما
على حد ذاته فم توهم ان اثنتان حقيقة قال الكوفيون الالف في كلا وكتبا
للتثنية ولزم حذف نونها للزوم الاضافة قالوا اصلها كل المفيد للاحاطة
في الواحد ورجع الضمير الى الواحد وبقاء الالف عند الاضافة الى الظاهر
نصبا وجرادليل ظاهر على انه مفرد وليس بتثنية مضافا حال من كلا
الى مضمراى مضمرا كان وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه
حج حكم عصا فخر جاء في كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومردت بكلا الرجلين
وكانوا يعربونه مضافا الى مظهر ايضا اعراب المتشبه وذكر صاحب المغني ان بعض
العرب يثبت الالف في كلا وكتبا مضافين الى المظهر وقيل انما يعرب
كلا بالحرف حال كونه مضافا الى مضمرا لانه باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
متشبه فلفظه يقتضى الاعراب بالحركات ومعناه يقتضى الاعراب بالحروف

لا

ليدل

فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل وعي جانب
 اللفظ الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون اعرابه تقديرية
 لان اخره الالف يسقط لا لتقاء الساكنين واذا اضيف الى المضمر الذي هو المرفوع
 جانب معناه الذي هو المرفوع واعرب بالحروف التي هي المرفوع نحو جاء في كلاهما
 ورايت كليهما ومررت بكليهما فلهذا قيد كون اعرابه بالحروف باضافته الى المضمر
 وفيه بحث لان الاسماء الستة مفرد اللفظ مثني المعنى لانها لكونها من الاضافات
 تدل على امرين كالمثنى ولم يعمل فيها الاعتبارين في حالة الاضافة الى المظهر المرفوع
 فعلم ان كونه مثني المعنى لا يكفي لكون اعرابه بالحروف الثلاثة في الاحوال كلها واثنان
 واثنان مرفوعان لانها معطوفان على قوله كلا فانه مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف
 اذا التقدير ويختص بالمثنى وما الحق به هو كلا واثنان واثنان وهذا التأويل يتأتى
 في قوله وعشرون مع اخواتها فانه مرفوع لانه معطوف على قوله والواو بالرفع بانه
 خبر مبتدأ محذوف اذا التقدير هناك ويختص بجمع المذكر السالم والحق به هو الواو
 عشرون تقول جاء في الرجلان كلاهما واثنان واثنان في الرفع ورايت الرجلين
 كليهما واثنين واثنتين في النصب مررت بالرجلين كليهما واثنين واثنتين في الجر
 ثم لما فرغ من بيان الاسماء التي تعرب بالحرفين ورفعا بالالف اخذ في بيان الاسماء
 التي تعرب بالحرفين ورفعا بالواو فقال السادس اى الصنف السادس من تلك
 الاصناف ان يكون الرفع بالواو والمضموم ما قبلها والنصب والجر بالياء المكسورة
 ما قبلها ويختص اى هذا الصنف بجمع المذكر السالم احترز به عن الجمع المكسر نحو رجلا
 ولا يدهن من تقدير مضاف اى صيغة جمع المذكر السالم يدخل فيه نحو سنين وثبيز وقلبان
 لانها جمع المؤنثات ويخرج عنده نحو سجلات وسفر جلات او من تقدير معطوف
 اى جمع المذكر السالم وما على صيغته فيدخل فيه نحو سنين ويخرج عنده نحو سجلات
 ويمكن ان يقال المراد به ما جمع بالواو والياء والنون على عموم المجاز فيندرج فيه نحو
 سنين ويخرج عنده نحو سجلات الا انه لم يقل كذلك ليشير الى ان العرف في هذا الحكم
 هو جمع المذكر السالم والواو هو جمع ذوم من غير لفظه فان قلت هذا اسم قد وجد في
 اخره واوقبلها ضمة ولم يوجد في كلامهم مثل ذلك قلت الواو فيه في معرض التغير
 فلم يعبأ به او نقول لما كان الواو فيه مقام الضمة صارت كأنها ضمة
 لا واو وكذا الا يرد مثل كفو فانه اسم في اخره واوقبلها ضمة لان واو غير اصلية

بل هي منقلبة عن الهزة اذا اصل كفو كفو والمنوع كون الواو اصلية قبلها فمة
 وعشرون مع اخواتها اي مع اخوات كلمة عشرون وهي امثالها السبع من الثلاثين
 الى تسعين اذا المراد بالاخت المثال وهذا افسر لاخت في قوله تعالى كلما
 دخلت امة لعنت اخوتها وانما افراد الو عشرون من اخواته بالذكرة لانها ليسا
 بد اخلين في الجمع المذكور السالك لان المراد بجمع المذكر السالم اسم مفرد الحى باجرة
 واو او ياء ونون مفتوحة وظاهر ان الو عشرون ليس كذلك ولا يجوز ان يكون جمع
 عشرة والدليل على ذلك انه لو كان كذلك لوجب اطلاق عشرين على ثلثين لوجوب
 اطلاق الجمع على ثلاثة مقادير الواحد الا انه ليس كذلك ووجب ان يقال عشرون
 بفتح العين والشين وايضا يدل على عدم معين ولا تعين في الجمع فلا يكون عشرون جمعا
 وانما عدل في المثنة وجمع المذكر السالم ولحققتها عن الحركات الى الحروف مع كون
 الحركات اخف لتكثيرها لان المثنة يدل على الواحد مع الزيادة وكذا الجمع كذا تكثير
 الحروف يدل على الزيادة لانها لا تخلو عن الحركات الثلث فيكون الحروف اكثر من الحركات
 فاعطى الكثير للكثير معادلة وعدل عن الالف في نصبها للبس بينها عند الاضافة
 فعمل على الجز كونها اعرابي الفضلات وقيل جزا لما حمل على النصب في غير المنصوب جعلت
 الالف رفع المثنة لحققتها سابقة على الجمع تقول جاءني مسلمون وعشرون والو ما في رفع
 ورايت مسلمين وعشرين واولى ما في النصب ومرت مسلمين وعشرين واولى
 ما في الجز واعلم خطاب عام لكل من يصلي ان يخاطب به فخاريا كان او سامعا او ناظرا
 من عند نفسه حاضرا كان او غائبا زمانا او مكانا على سبيل المبدل لهذا التوضيح للرفع
 على صيغة الجمع ان نون التثنية فكسوة ابد النصب على الظروف في الاحوال الثلثة لانها ليست
 عن نون الجمع اخذ الاصل لان الاصل في كسر عن الساكنين ان يجرى بالكسر نون جمع السلامة
 مفتوحة ابد اي في الاحوال الثلثة للفرق بينها وبين نون التثنية واما اختيار الفتح على الضم
 فلانه اخف منه وانما قال ونون جمع السلافة احتراز عن نون جمع التفسير فانه ليس كذلك
 بل يكون مضموماً وكسوة ايضا نحو شياطين وهي اي نون التثنية ونون جمع السلامة
 تسقطان عند الاضافة لا عند الالف واللام لان النون فيها انما زيدت عوضا عن
 الحركة والتنوين كما اختاره صاحب المفصل وهو مذهب سيبويه فلما كان النون
 عوضا عن الحركة تثبتت في موضع وهو في الالف اللام نحو الزيدان والزيدون نظرا
 الى انها عوض عن الحركة وتسقط في موضع وهو في الاضافة نظرا الى انها عوض

جوهرا

البذل

عن التنوين نحو جاء في غلاماً زيد نظير لسقوط نون التثنية عند الاضافة ومسلمي
 محيراً نظير لسقوط نون الجمع عندها وكما فرغ عن بيان الاعراب اللفظي شرع في
 بيان الاعراب التقديري ومواقع تقدير الاعراب على ما ذكر في هذا المختصر الكافية
 اربعة موصعان منها ما تعدر تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم المقصود والثاني كما
 المضاف الى ياء المتكلم وموصعان منها ما استثقل تلفظ الاعراب فيه احدهما الاسم
 المنقوص والثاني جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم ويعرب غير المنصرف
 بالفتحة في حالة الجز وجمع المؤنث السالم بالكسر في حالة النصب لفظاً لا تقديرية
 غاية الامران اعرابها جار على خلاف الاصل فقال السابع اي الصنف السابع
 تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب بتقدير الفتحة والجر بتقدير
 الكسرة ويختص اي هذا الصنف بالمقصود وهو اي المقصود ما اي اسم معرب في اخر
 الف مقصودة اي الامهودة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام
 التعريف او معدومة لاجتماع الساكنين كعصاً بالتنوين وانما تعدر الاعراب
 في الاسم المقصود لفظاً لوجود الالف في اخره وهو لا يحتل شيئاً من الحركات لانها
 لو احتملت الحركة صارت هززة ولا يكون الفاً ولقائل ان يقول لا نسلم وجود الالف
 في عصاً لوجوب سقوطه باجتماع الساكنين واجب بان وجوده في حالة اللام والاضافة
 ظاهر واما في حالة التنكين فيقدروا من ثم لم يجز الاعراب على ما قبلها حتى لا يضم
 ما قبلها في حالة الرفع ولم يفتح في حالة النصب ولم يكسر في حالة الجز كما في يد
 ودمر والمضاف الى ياء المتكلم معطوف على قوله بالمقصود اي ويختص هذا
 الصنف ايضا بالاسم المضاف الى ياء المتكلم مفرداً اكان او جمعاً مكسراً وجمع
 مؤنث سالمًا وانما تعدر الاعراب في الاسم المضاف الى ياء المتكلم لفظاً لان ما قبل
 الياء استحق الكسر قبل مجيء الاعراب لتوافق الياء لان الاضافة سابقة على دخول اللوا
 اذ المفرد قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب مع العامل وجد في محله ما ينافي
 وجوده فوجب تقديره اذ لو اعرب حينئذ بالحركة لفظاً لثمن من تحريك الحرف
 الواحد بحركتين مختلفتين في حالة الرفع والنصب متماثلين في حالة الجز وهو ما
 فاعرب بالحركة تقديرية في جميع الاحوال وهو من ذهب لمعروف والشيخ ابن الحبيب
 وذهب ابن مالك ومن تابعه الى انه معرب في حالة الجز لفظاً لان يمكن ان يجعل كسرة
 جزاً كما جعل الف التثنية وواو الجمع رفعاً دالاً على الفاعلية واجب بان يلمز

لا يتقف

بنا
 لم يجز

تواجه المؤثرين اللفظيين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية
 وواو الجمع حيث يلزم فيه تواجد المؤثرين احدهما لفظي وهو العامل والاخر معنوي
 وهو التثنية والجمع وذهب الجرجاني ومن تابعه الى انه مبني في الاحوال كلها لغاية
 امتزاجه بالبناء لا ضافته الى المبني واتصال الضمير وسكون حرف العلة وما اجيبه
 عن هذا فقيه كلام طويل مدكوره في المطولات لا يليق ذكره بهذا المختصر وذهب
 بعضهم الى ان مثل غلامى ليس بمعرب ولا يميز لتوسط الحرف الاخر بالامتزاج والاعراب
 والبناء من صفات الاخر والجراب عنه ان توسط الاخر يوجب نفاء الاعراب
 البناء بالحرف الاخر التوسط ولا يوجب نفاء هذا في اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب
 في اللفظ بالحركة تقديرا فالقول بعدم اعرابه وبنائه غلط تقول جاءني عصا وغلما
 في الرفع ورايت عصا وغلما في النصب ومررت بعصا وغلما في الجر لما فرغ عن
 بيان ما يعرب بالحركات الثلاث تقديرا شرع في بيان ما يعرب بالحركات تقديرا فقال
 الثامن اي الصنف الثامن من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الضمة والنصب
 بالفتحة لفظا والجر بتقدير الكسرة ويختص اي هذا الصنف بالمنقوص هو اي المنقوص
 ما اي اسم معرب يكون في اخره ياء ما قبلها مكسوة كقاض واما استنقل الاعراب
 في الاسماء المنقوص لفظا في حالة الرفع والجر لتقلها على الياء بخلاف حالة النصب
 فانه يظهر لان الاعراب اللفظي اصله لا مانع للنصب لخمفة تقول جاءني قاض
 في الرفع ورايت قاضيا في النصب ومررت بقاض في الجر ثم لما فرغ عن بيان ما
 يعرب بالحركات تقديرا شرع في بيان ما يعرب بالحروف تقديرا فقال التاسع
 اي الصنف التاسع من تلك الاصناف ان يكون الرفع بتقدير الواو والنصب والجر
 بالياء لفظا ويختص اي هذا الصنف بجمع المذكر السالم حال كونه مضافا الى ياء المتكلم
 تقول جاءني مسلمي بقديرة مسلمي اجتمعت الواو والياء والاولى منها ساكنة
 فقلت الواو ياء فادعيت الياء في الياء وابدلت الضمة بالكسرة لمناسبة الياء
 فصار مسلمي ورايت مسلمي في النصب ومررت بمسلمي في الجر واما استنقل
 الاعراب في جمع المذكر السالم المضاف الى ياء المتكلم لفظا في حالة الرفع ان حالة الرفع
 فيه الواو وقد جعلت حالة الرفع للقاعدة الصرفية المذكورة في المتن مدخفا فلما لم يبق الواو
 لفظا قد ضرورة واما نصبه وجره فلفظي لان علامتها الياء وهي ثابتة وبالاغام لا يخرج
 الحرف عن حقيقته اذا المدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة

طرح جواب سؤال
 منقار تقديرا
 طاهس ١٢

ثم اعترض ههنا بان تلفظ اعراب نحو مسلوق قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر
وكذلك عصا فان اعرابيه قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وهذا ظاهر فلم يجعل
عصا من المتعذر ومسلوق من المستثقل واجيب بان اعراب عصا قبل الاعلال بالحركة
وثقلها بوجوب ابدال حرف فلما قلبت الواو الفاء تغذرت لان الالف لا يجتمل شيئا من
الحركات فالتقدير في عصا للتغذرت لا للاستثقال لان ثقلها لا يوجب تقديرها بل
ابدال حرفها بحرف اخر فجعل ما تغذرت اعراب فيه واما نحو مسلوق فاعرابيه قبل
الاعلال بالحرف وثقله بوجوب تقديرية فالتقدير في مثله للاستثقال لا للتغذرت
فاتضح الفرق بينهما فان قيل ثقل الحركة في نحو قاض بوجوب الاسكان وتقدير الحركة
فلا يجوز قولك وثقلها بوجوب ابدال الحرف لا الاسكان قلنا كانه اريد بالثقل
الثقل المعروف وهو الثقل الحاصل بتحرك حرف العلة وانفتاح ما قبلها او كسر ما قبلها
فلا يلزم ذلك قال بعض النحويين قد يكون اعراب بالحرف تقدير في الاحوال
الثلاث كما في جمع المذكور لسالم المضاف الى المعرف باللام وفي الاسماء الستة المضافة
الى المعرف باللام نحو جاءني مسلموا لقوم ورايت مسلما لقوم مرت بمسلي لقوم ونحو
جاءني ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومرت بابي القاسم وقد يكون الرفع بتقدير
الالف كما في المضافة المضاف الى المعرف باللام نحو جاءني غلاما الرجل وقد ذكر
العلامة التفتازاني رح هذين الصنفين في كتابه الموسوم بالارشاد والمصراع يلتفت
اليها لكونه امرعا رضيا بواسطة كلمة مستقلة بخلاف ياء المتكلم لعدم استقلالها
اللازم ثم لما تجرئ ذكر المنصرف وغير المنصرف في فصل اصناف الاعراب
اراد ان يعرف كل واحد منهما وان يبين حكمه لتبين من الاسم المعرب ما يعرب
بالتنوين وما يعرب بدون التنوين وقال **فصل** الاسم المعرب على ضربين اي نوعين
منصرف اما مجرور على انه بدل وهو الاولي لعدم حاجته الى الحذف او مرفوع
على انه خبر مبتدأ محذوف وهو مشتق من الصرف فان تأشير الصفة بالصرف
عن حالته الاصلية بالتركيب اكثر من تأشير غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه
لا ينصرف لانه ينصرف بالتنوين والكسرة بخلاف غير المنصرف وقيل جاء الصرف
بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين او زيادة التمكن
وانما قدم المنصرف على غيره لاصالته وكثرتة وهو اي المنصرف ما اي اسم معرب
ليس فيه سببان ولا واحد يقوم مقامهما من الاسباب التسعة التي

فقال

یاتی ذکرها عن قریب و اعترض علی هذا التعریف بأنه عدوی من حق التعریف
 ان یكون وجوده یا لانه معرفت و المعرف لا بد له من ان یكون وجوده یا لانه المعدوم
 لا یصلح ان یكون معرفاً لانه الذی لا یكون موجوداً بنفسه کیف یعرف غیره اذ
 وجوده سبب لوجود المعرف من حیث المعرفة و آجیب بان المقصود من التعریف
 التمییز وهو بالمعدوم ممکن و یستی ای الاسم العرب المنصرف المتكمن لما قلنا و حكمه
 ای حكم الاسم العرب المنصرف ان یدخل الحركات الثلاث و هی الرفع و النصب و الجر کالثبت
 مع التنوین لعدم شبهه بالفعل غیر منصرف معطوف علی قوله منصرف و هو ای غیر
 المنصرف ما ای اسم معرب فیہ سببان کاشان منها ای من تلك الاسباب التسعة
 او واحد کاشان منها یقوم مقامها ای مقام السببین وهو الجمع التانیث بالان و المقصود
 و الممددة و المراد بوجود السببین او واحد یقوم مقامهما من الاسباب التسعة اعم
 من ان یكون حقیقة او حکماً فلا یرد ما هو غیر منصرف للموازنة کسرا و یل فان الجمعية
 فیہ فاشة مقام السببین موجود حکماً و لفاصل ان یقول ان جعل مسبب
 السببین الفرعیة یشکل بان الفرعیة تحصل بسبب واحد فکان السبب الاخر
 زائداً الا طائل تحتها و ان جعل مسببها منع الصرف یشکل بان منع الصرف لم یلحق
 و توارد السببین علی مسبب واحد باطل و آجیب بان احد السببین یكفي لحصول
 الفرعیة بجهة واحدة و المطلوب هو ثبوت الفرعیة بجهتین حتی یتحقق الشبه بالفعل
 و الفرعیة بجهتین لا یتحقق الا بسببین یوجب احدهما الفرعیة بجهة واحدة و الاخر بجهة اخرى
 و یصح ان یجعل المسبب منع الضراً ما یقتدیر مضاف ای جزء السبب او یقتدیر بصفة
 ای سببان ناقصان و انما المنوع هو توارد السببین التامین لانا قاصین الذین
 یكون كل واحد منهما جزء السبب نَعْرَ لو كان التقدير سببان لمنع الضر یلزم تعریف
 الشئ بما یسأویة اللهم الا ان یجعل التعریف لفظياً ثم اعترض علی هذا الحد بوجهه
 و سلاسل و مسلمات حال كونها علماً للثبوت فانها منصرفات مع وجود السببین
 او واحد یقوم مقامهما فیها و الجواب عن ان المراد سببان معتبران و لا یعتبر
 السببان او واحد یقوم مقامهما فیها و لا بد من بیان وجه عدم اعتبار السببین
 او واحد یقوم مقامهما فیها ذکرهما الا اول فنقول لم یعتبر فی نحو هذا احد السببین
 لكان الحقة المعارضة ثقل احد السببین علی ما سیأتی و كذلك الجمعية فی سلاسل
 لم یعتبر رعاية للتناسب للمقصود فی الكلام و اما نحو مسلمات فقد قيل ان التانیث

فيه غير معتبر بخلوة عن التاء لفظاً وتقديراً أما خلوة عن التاء لفظاً فلان تاءها ليست للتأنيث لان التاء التي كانت لمحض التأنيث سقطت التاء فيه لجمع المؤنث لا للتأنيث ولذا لا تنقلب في حالة الوقف هاءً وأما خلوة عن التاء تقديراً فلان اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يأتي تقديراً للتاء فيها لكونها مخصوصة بجمع المؤنث وما يكون مخصوصاً بجمع المؤنث لا يمكن تقدير التاء فيه فسقط اعتبار التأنيث كما والاولى ان يقال انما لم يعتد السببان في نحو مسلمات حال كونها علماء رعاية للحال الاصلية التي كانت في المنقول عنه وانما عدل المصنف عما يعرف به المتقدم من غير المنصرف وهو ما يعتزل عنه الجرح والتنوين لان الحكم باعتزال الجرح والتنوين يتوقف على الصرف فلو عرف غير المنصرف به لزم الدور كما عرفت في المعرب وانت خير بانه يمكن ان يجاب عن هذا نصرة للنجاة كما نصر قوم هناك بان يقال ان احتزال الجرح والتنوين امر يعرف باستعمالات العرب قبل ان يعرف غير المنصرف فلا يلزم الدور قال الاندلسي ظاهر كلام النحويين ان هذه القسمة منحصرة في ان الاسماء منصرفة وما غير منصرف ونفسه كل واحد من القسمين مما ينبغي الحصر وذلك لانهم فسروا المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلاث والتنوين لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرف بانه الذي يعتزل عنه الجرح والتنوين لشبه الفعل ويجزى بالفتحة موضع الجرح وعلى هذا اتفق ائمة كثيرة لا تدخل تحته واحد منها نحو جمع المذكوراته لا تدخل الحركات فلا يكون منصرفاً ولا يعتزل عنه الجرح ولا يجزى بالفتحة فلا يكون غير منصرف وهكذا جميع ما عرب بالحرف وجمع المؤنث لا يدخل فيها في كلامهم على انهم لم يريدوا الحصر انما اوجها من الاسباب ما هو حكم كذلك ومنها ما ليس كذلك غير معرفين الحصر هذا كلامه وقال ابو الفتح ينبغي ان يحل قول النحويين المعرب على نوعين منصرف وغير منصرف والمعرب بالحركات لفظاً او تقديراً وهو بعض اقسام المعرب يخرج عن المعرب بالحرف والذين باحدها ثم لما ذكر الاسباب التسعة في تعريف المنصرف وغيره مجملة والتعريف الاجمالي يحل بالغرض اراد ان يبينها مفصلة فقال في الاسباب التسعة الالمام بها اي الاسباب التسعة التي سبق ذكرها هذا لجمع العدل والوصف والتأنيث والمعرفة والجمعة والجمع والتوكيد الالف والنون الزائدتان ووزن الفعل قد لحق بعضهم هذه الاسباب التسعة ما شابه بالالف التأنيث المفصورة وهو كل الف زائدة في اخر الاسم سواء كانت للالحاق او لغيره كالف اربطى وقبعثني فان الالف

ينافي

ابو البقاء

فی اړطی ذیبت للاحاق و لیست للتأیث والدلیل علیہ عی اړطاة فلو كانت للتأیث
 كالف حیل لم یجز اړطاة كما لم یجز حبلات لاجتماع علامتی التأیث والآلف
 فی قبعتی لیست للتأیث لقولهم قبعتات فلو كانت للتأیث لما لحقه
 تأیث اخری كما ذكره ولا للاحاق لزیادتها علی الغایة وهو الخاسی اذ لیس لها اصل
 سداسی فیلحق به فهو لتكثیر الكلمة واتمام بنائها فعله هذا یكون الاسباب عشرة
 وقال بعضهم هی احد عشر زاد علی العشرة المذكورة مراعاة الاصل فی احده قال
 بعضهم ثلاث عشرة زاد لزوم التأیث تكرار الجمع وحكمه ای حكم غیر المنصرف فالاضافة بمعنى
 فی او بادی ملابسة اذ المراد حكمه وجوب السببین او واحد یقوم مقامها ان لا یدخله الكسرة
 والتونین كلمة ان مخففة من المثقلة وضمیر الشان اسمها وخبره ما بعده یكون
 ای غیر المنصرف فی موضع الجر مفتوحا انما ای بمنع الكسرة ههنا مع انه سبق فی
 اصناف الاعراب لیجمع بین الحكیم فانه اقرب ضبطا وانما لم یقل ان لا یدخله الجر لان
 غیر المنصرف هو وان كان جره بالفتحة وانما قدم الكسرة علی التونین فی المنع اشارة الى
 ان منع الكسرة قصدی لا تبعی والظاهر انه تبعی كما هو من ذهب الاكثرین لان المنع
 لمشأه الفعول مراعاة الشبه یحصل بمنع التونین غیر ان الجر تمنع ایضا تکمیل علی
 الشبه والتكمیل تابع والدلیل علی عوده حالة الضرورة مع التونین مع ان الضمیرة
 ترفع وجوهها فقط فلو كان منعه قصدیا لعاد فی قوله فتعثر ثم فتوى فربعدا + ما هو
 الشافعی حدة + لقصد الضرورة الیه قد استدل علی تبعیة الكسرة فی السقوط لانه
 لما لم یكن مع اللام والاضافة تنوین حتی یحذف المنع الضمیر لیسقط وانما منع التونین
 لرعاية اصل الشبه جعل منع الكسرة مکملا للشبه لان تنوین التمكن ممنوع من الفعل نوعا
 وجنسا ما الكسرة فهو ان كان نوعه ممنوعا عن الفعل فجنسه اعرف بالحركة غیر ممنوع عنه
 وكذا اصورة الكسر یدخل علی الفعل مثل قل الحق بخلاف صولة التونین واما تنوین
 الترتیب فمع قلتها یدخل ان الفعل علی غیر القیاس فلا یعتبر به واما النون الخفيفة وان كان
 جنس التونین فهو لا یدخل فی جمیع الافعال بخلاف الحركة فان شیئا من الافعال لا یجوز
 عنه ثم اعلم ان المراد من التونین المنوعة تنوین التمكن فلا یلزم مثل جابر عند
 من جعله غیر منصرف لبقاء التونین تقدیرا لان تنوینیه لم یكن للتمكن بل عوض
 عن الحركة او الحرف وانما منع الكسرة والتونین عن غیر المنصرف لحصول الشبه
 بالفرعین الحاصلین بالسببین للفعل من جهة انه فرع الاسما

وكذا

بجهتين لا فتقاره الى الفاعل اشتقاقه عن المصدر فاعتبر الشبه لمنع الأسماء
المختص بالاسم هو الجر ومنع علاقة التمكن وهي التنوين فإن قيل فوجه لاختصاصنا
هذين بالمنع من بين سائر ما يمنع كالاسناد اليه نحو قلنا وجه ذلك ان الاسم
قلما يخلو عن التنوين والجر فاختير بالمنع ليظهر اثر الشبه في عامة الاسماء ويختير
غيرهما ليظهر اثر الشبه كما يظهر بمنعها وأعلم ان قوله وحكمه ان لا يدخل الكسرة
والتنوين ليس على اطلاقه بل اذا المراد يدخل عليه ما يقوى جهة الاسمية ايضا مع انه
ليس بمنع لعدم دخول التنوين والجر واجيب بان اللام والاضافة كل واحد منهما
يؤثر في اللفظ باسقاط التنوين وفي المعنى بأداة التعريف فيكون لها من القوة
واليس في غيرها من خواص الاسم فلذا يعتبر ان مقويين لجهة الاسمية لا غيرها
ثم لما بينت الاسباب التسعة مجملّة ولم يتعرض لحدودها وشرائط تأثيرها
شرح في بيان ذلك فقال ما العدل كلمة اما لتفصيل ما يحمل قدّم تحقيقا في صدق
الكتاب واما قدّم العدل على سائر الاسباب لانه مؤثر في منع الصرف بدون
الشرط ولم يعرف من الاسباب التسعة الا العدل دون غيره لانه اقام معرف
في هذا المختصر في موضعه واما مستغن عن التعريف لاشتهاره بين المتعلمين
او خص العدل بالتعريف لعدوله في عن تعريف المتقدمين بخلاف سائر
الاسباب حيث لم يعدل فيها فهو تغييرا للفظ اي الاسم واخراجا من صيغته
الاصلية الى صيغة اخرى لا من مادة فانها باقية كما هو المتبادر من هذه العبارة
والتغيير انما وقع في الصورة فقط فلا يرد ما حذف عند الآخر الحرف في اسماء
كيد ودم فان المادة فيها غير باقية وذكر في بعض الحواشي ان الترخيم ليس
بالخرج الاسم من صيغة الى صيغة اخرى اذ قولنا يا حار ليس بصيغة اخرى للحار بل هو
بعض الصيغة فالصيغة واحدة غير ان حذف بعضها للتخفيف ولا بد للعدل من
صيغتين ولذا لا يصدق هذا التعريف على المصغر اذ ليس للاسم المصغر
صيغتان خرج من احدها الى الاخرى حتى يصدق عليه انه خرج من صيغة
الاصلية الى صيغة اخرى واما صيغة المكاتب فليست بصيغة اصلية للمصغر
من حيث ان التصغير يستفاد منها وان كانت اصل صيغة المصغر من حيث
ان صيغة المصغر متفرعة عليها كصيغة المضارع فانها اصل صيغة الامر
وليست بصيغة اصلية لصيغة الامر اذ لا يستفاد معناها منها وصيغة الشئ

ما یستفاد هو منها و لیست صیغة المضارع بالنسبة الى الامر ولا صیغة المکبر
 بالنسبة الى المصغر كذلك فصیغة المکبر وان كانت اصل صیغة المصغر بشاء
 فلیست بصیغة اصلية المصغر فلا یصد علیانه خرج من صیغة الاصلية فان قلت یصد
 هذا التعریف علی التغيرات التصريفية مطلقا سواء كانت قیاسية او غیر قیاسية
 قلنا المراد من الخراج الاسم عن صیغته الاصلية لخروج غیر تصريفی هو ما یجئ عنه
 النحوی بقربینه ان المتکلم نحوی وکل متکلم ینتکلم باصطلاحه فیخرج عنه التغير
 التصريفية مطلقا تحقیقا اما مفعول مطلق وحذف عامله خفة لدلالة علیة اذ کل
 مصدر یدل علی فعله او مضاف الیه تقدیرا او المضاف محذوف ای تغییر تحقیق
 محذوف المضاف واقیم المضاف الیه مقامه و اعرب باعرابه او صفة مصدر
 محذوف ای تغییرا تحقیقا ای لم یقدّر لضرورة منع الصرف او لضرورة البناء
 اولتبع الاخوات او تقدیرا عطف علی قوله تحقیقا وهو ما قدّر لضرورة منع الصرف
 كما فی عمرا و تحقیق البناء كما فی حضار و طارا اولتبع الاخوات كما فی قطام ولا یجتمع مع
 وزن الفعل باعتبار خلاف اوزانها لان اوزان العدل محصورة بالاستفراء فی سنة
 وهي فعّالٌ کثلتٌ ومفعّلٌ کمثلتٌ وفعلٌ کعمرٌ وأخرٌ وفعلٌ کامسٌ وفعلٌ کسحرٌ
 وفعلٌ کقطامٌ و لیس شیء من هذه الاوزان علی وزن الفعل فثبت ان العدل لا یجتمع
 مع وزن الفعل اصلا ای تحقیقا کان العدل او تقدیرا وقوله اصلا منصوب
 علی التمیزا و علی المصدرية و یجتمع مع العلمیة کعمرٌ وزفرٌ فانها غیر منصرفین للعلمیة
 والعدل التقديری فانهم لما وجدوها غیر منصرفین فی کلامهم لم یکن فیها سبب
 ظاهر سوى العلمیة ومن قاضیهم ان الاسم لم ینبع من الصرف الا بسبب قد واینها
 العدل صیانة لقاعدتهم وانما اشاروا الی تقدیر العدل الی تقدیر غیره من الاسباب
 لا مکان تقدیر العدل امتناع تقدیر غیره كما بین فی المطولات و یجتمع مع الوصف
 کثلتٌ ومثلتٌ فانها معدلان عن ثلاثة ثلاثة بدلیلنا و جذا فی کل واحد من
 ثلثٌ ومثلتٌ معدن ثلاثة ثلاثة وفائدتها تقسیم امر ذی اجزاء علی هذا العدد
 المعین و یكون اسم المقسوم علیه مکررا علی الاطلاق نحو جلاء فی القوم جلا رجلا ورجلین
 رجلین وجماعة جماعة وکان القیاس فی باب العد ایضا التکریر فلما وجد کل واحد
 من ثلثٌ ومثلتٌ غیر مکرر علم ان اصله مکرر فقیل هو معدل عن ثلاثة وثلاثة وکل
 اتحادٌ وموحدٌ معدول عن واحد احدٌ ثناءً ومثني عن اثنين اثنين ودرباعٌ ومثني

معدلان

الاقسام الى وضعي وعارض في التأثير للوصفي منها دون العارض فان الوصف انما
 كان مؤثرا اذا كان وضعيا وكذا التانيث انما يؤثر بالعلمية التي هي وضع ثانيا
 ثم ارجف التانيث بذكر المعرفة لكونه شرطها ثم ارجف المعرفة بذكر العجمة لان
 شرطها التعريف العلي وايضا كان التانيث بالعلمية مطلقا والعجمة في
 ساكن الوسط ذكر المعرفة والعجمة بعد ذكر التانيث تنميما للتانيث بذكره مع شرطها
 ثم لتأخر عن ذكر التانيث مع شرائطه فيه عن العجمة والمعرفة شرعا في الجمع
 لمشا بتهه بالتانيث في القيام مقام السببين ثم ارجف الجمع بذكر التانيث لاشتراكها
 في كونها فرعين للمفرد ثم ارجف التركيب بذكر الالف والنون لان ما فيه الالف والنون
 الزائدتان يشبه المركب لما فيه من التركيب بين الزيادة المذكورة وبين المزيد عليه
 ثم لما لم يبق من الاسباب الا وزن الفعل لخواه بالذکر ضرورة واذا عرفت ذلك
 فنقول لوصف في عرف النحاة جاء بمعنى تابع يدل على معنى في متبوعه جاء بمعنى
 الاسم الاعلى ذات باعتبار معناه هو المقصود هذا هو المعنى به ههنا فلا يجتمع مع العلمية
 اصلا وضعيا كان الوصف او عارضا لكونها متضادين لما ان الوصف يقتضيه العموم
 والعلمية يقتضى الخصوص شرطه اي شرط تأثير الوصف في منع الصرف وهي في
 اللغة العلاقة وفي الاصطلاح ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون منه والركن ما يقوم به
 الشيء ويفيد بدنه والغرض اعم منها يطلق على الشرط والركن جميعا ان يكون وصفا
 في اصل الوضع اي الاصل الذي هو الوضع فلاضافة بيانية لا يطرى عليه الوصفية
 بعد الوضع استعمالا سواء كان ذلك الوصف الوضعي باقيا فيه او ازل عنه
 وينبغي ان يشترط ايضا بان لا يكون وضعيا في العلم عند سيبويه وان يكون زائلا
 بالعلمية عند الاخفش واذا كان شرط الوصف ان يكون في اصل الوضع فاسم الوصف
 كل واحد منهما غير منصرف وان صار اي الاسود والارقم اسمين للحمية في الاستعمال اذ
 الاسود اسم للحمية المتصفة بالسواد والحمية مطلقا مفهومة خرج عن الوصفية
 لكن لم يخرج عنها بالكلية لانه قد احتبر في مفهوما الاتصاف وكذلك حال ارقم
 فانه اسم للحمية التي فيها سواد وبياض لا للحمية مطلقا كما يشعر به عبارة الكتاب لصالتهما
 في الوصفية تغليل لقوله غير منصرف يعني انما كان اسود وارقم غير منصرفين
 لكونهما اصلين في الوصفية لانها موضوعان للصفة في الاصل ثم صار اعلين
 بعد الوضع فكانا غائبين في الاسمية فلا يخرجهما غلبة الاسمية العارضية في الاستعمال

عن الوصفية الأصلية فهما غير منصرفين لوزن الفعل والوصف الأصلية فإن قلت كيف
يعتبر وزن الفعل في اسود وهو مشروط بعدم قبول التاء واسخ قابل للتاء حيث جاء
في الأتقى الحية الأصلية قلنا لا عبرة بقبوله التاء إذ المراد بعدم قبوله التاء على
بالاعتبار الذي به امتنع من الصرف واسود امتنع من الصرف باعتبار الوصف
وهو هذا الاعتبار لا يقبل التاء أصلاً حيث جاء مؤنثه بذلك الاعتبار على وزن
سوداء وإنما يقبل التاء باعتبار غلبة الاسمية العارضية وهو هذا الاعتبار غير امتنع
من الصرف وأربع كاشن في مرت بنسوة أربع منصرف مع أنه صفة للنسوة ووزن
الفعل لعدم أصالته في الوصفية تغليل لقوله منصرف يعني إنما كان أربع ههنا
منصرفاً لعدم أصالته في الوصفية لأنه من أسماء العدد وهي موضوعه بغير الوصفية
في الأصل والتاء التي في أربعة ليست للتأنيث بل هي علاقة التذكير والمراد بالتأنيث
التأنيث فلا يرد أن شرط وزن الفعل مانع من الصرف مفقود في أربع هو عدم قبول التاء
وهذا يقلبها أما التأنيث الحاصل بالتاء الملقوطة بدليل قوله وكذلك المعنى وإنما وصف
به التأنيث احترازاً عن التأنيث بالالف فأنه مؤثر في منع الصرف بلا شرط العلمية
لأن اشتراطها للزوم ما هو في صد الزوال كما يأتي والتأنيث بالالف لا زفة لوضع الكلمة معها
فلا حاجة إلى اشتراطها بشرط أي شرط تأثير التأنيث في منع الصرف إن يكون علماً إنما
اشتراط ذلك في التأنيث ليلزم بالعلمية التي هي وضع ثاب مانع عن التغيير فإن قلت
اشتراط الزوم في سبب منع الصرف ولم يشترط في سبب البناء الذي هو أقوى من
الصرف في كونه غير الأصل لأن سلب الأعراب بالكلية أشد من سلب لجر التنوين قيل
يكون سبب البناء قوياً حتى يكون مؤثراً حال انفرادة بخلاف منع الصرف لضعفه
لم يكن مؤثراً بدون معاضدته ومعاً وثنائه ولو تأملت في هذا الوجه لوجدت فيه نوع قلق
وذلك لأن الكلام يؤل إلى اشتراطه المعاضدة في سبب منع الصرف والبناء مع كونه
أقوى منه في أنه غير الأصل لذا قال بعض الفضلاء في وجه الأظهر أن يقلل البناء هو الأصل
في الألفاظ والأعراب عارض عليه بعد التركيب فيقول اللفظ إلى أصله ولو بسبب ضعيف
بخلاف منع الصرف فإنه عارض في الأسماء فلا يخرج عن أصله هو الصرف لا بسبب قوى
لأن العود إلى الأصل سهل من الخروج عنه فيشترط قوة السبب للخروج عن العود فإن قلت
كيف يشترط العلمية للزوم التأنيث مطلقاً فالتأنيث قد يكون لازمة كجارة وشقاوة
وحيابة ولهذا لم يقلب لأم شقاوة وحيابة بهمة فلولا يكن لامة لقالوا

من التأنيث

شقاءة وعباءة بقلب الواو الياء هززة قيل التاء في اصل صنعها للفرق بين المذكورين
ولا يجر هذا المعنى الا غير لازمة فلن ومها لغير هذا المعنى غير معتبر فلا بد
من اشتراط العلمية لثلاثي التاء التي في اصل صنعها غير لازمة واعتراض حلية
لزومها لاجل العلمية ايضاً لزوم لغير هذا المعنى فيجب ان لا يعتبر فالاولى ان يبطل لزوم التانيث
هززة كطلحة فانه غير منصرف للعلمية والتانيث اللفظي وكذلك اي ومثل التانيث
بالتاء في اشتراط العلمية التانيث المعنوي الآات العلمية في التانيث بالتاء يشترط
لوجوب منع الصرف وفي التانيث المعنوي يشترط لجواز ولا بد لوجوبه من شرط اخر
كما اشار اليه في المتن ثم المعنوي ان كان ثلاثياً ساكن الاوسط غير اعجمي يجوز صرفه
اي صرف ذلك المعنوي وتركه اي ترك صرفه كمنه فانه يجوز صرفه لاجل الخفة اي لاجل
معارضنة الخفة احد السببين الذين هما في هذا فيمتنع تأثيره ويجوز تركه لوجود السبب
فيه وهما العلمية والتانيث المعنوي ولم يجب لانعدام شرط وجوب تأثيره وكذلك
كل ثلاثي ساكن الاوسط بالوضع او بالاعلال وذلك لان الكاسية اذا كانت موصوفة
بهذه الامور تكون في غاية الخفة وهونقا واما احد السببين الذين فيها فلم يبق كاسب
واحد فيها والسبب الواحد لا يمنع من الصرف فلم يجب منع صرفه ولهذا يشترط
لوجوب تأثير المعنوي في منع الصرف وجود احد هذه الامور الثلاثة وهي الزيادة
على الثلاثة وتحريك الاوسط والعجمة ليخرج الكلمة بثقل هذه الامور الثلاثة
عن الخفة المذكورة اما ثقل الزيادة والتحريك فواضح واما ثقل العجمة فلان لسان
العجمة ثقيل على العرب والآاي وان لم يكن المعنوي ثلاثياً ساكن الاوسط غير اعجمي
يجب منعه اي منع المعنوي عن الصرف لان انتفاء هذه الامور الثلاثة يستلزم وجوباً
هو شرط لوجوب تأثير المعنوي في منع الصرف فيه وهو الامور الثلاثة اعني الزيادة على
الثلاثة وتحريك الاوسط والعجمة فيجب منعه لوجود السببين مع وجود شرط
وجوب التأثير فيه ثم اشتراط احد هذه الامور انما هو من ذهب البعض وذهب
سببوبة والمبرد والزجاج الى عدم اشتراطه وجزوا بامتناع الثلاثي الساكن الاوسط
عن الصرف وان سمي به مذكر كزيب فانه غير منصرف للعلمية لمؤنث والتانيث
المعنوي مع وجود شرط وجوب تأثيره وهو الزيادة على الثلاثة وسقرفانه
غير منصرف للعلمية لطبقة من طبقات النامح التانيث المعنوي مع وجود
شرط وجوب تأثيره وهو تحريك الاوسط وذهب ابن الانباري الى عدم

العجم

اعتبار التحرك وجعل سقر كنهه جواز صرفه ونزكه وماه وجود فانها غير منصرفين
 للعلمية لقرينتين والتأنيث المعنوي مع وجود شرط وجوب تأنيثه وهو الجملة و
 التأنيث الحاصل بالالف المقصورة كحيلي بالالف الممدودة كخبراء فمتنع صرفها
 البتة اني بالبتة دفعا لتقوم من توهم في افتتاح التأنيث بالالف عن الصرف لا انتقال
 السببين ظاهراً وهو منصوب على المصدر ثم علل امتناعه عن الصرف وحده
 بقوله لان الف تقوم مقام السببين الا صوب ان يقول لان التأنيث بالالف
 الخ لان السبب القائم مقام السببين هو التأنيث بالالف التأنيث ولزومه في لزوم
 التأنيث بالالف فان هذا التأنيث لازم للكلمة لزوماً لا ينفك عنها مجال فكانت
 تأنيثان فللزومه يقوم مقام السببين واما التاء فانها في الاصل عارضة فلا تقوم
 مقام السببين فان صارت لازمة بالعلمية فلعل وضربها في الاصل لا يبلغ حد الف
 التي وضعها على اللزوم ولفظ اشياء لا ينصرف بالاتفاق لانه في الاصل اشياء
 بالياتين على وزن انصاء فخذ فت احك الياتين تخفيفاً اذا اصل شيء الشيء
 وهذا عدل ما قيل فيه اما المعرفة اي التعريف ولم يرد ما يقابل النكرة لان السبب
 هو التعريف دون المعرفة بمعنى الاسم الذي وضع لشيء بعينه الا انه لما جرى في الاجمال
 ذكر المعرفة ذكر في التفصيل لفظ للمعرفة ايضاً فلا يعتبر منها اي من المعرفة في منع الصرف
 ويجتمع مع غير الوصف في سببته الا العلمية انما لم يعتبر غير العلمية من المعارف
 في منع الصرف لانها خمسة وهي العلم والمضمرة والمبهم والمعرف بلام التعريف والمضاهة
 الى احدها معنى وما سوى العلمية غير مانع من الصرف اما تعريف المضمرة والمبهم
 فلان المضمرة والمبهم لا يمتعان الصرف لانها مبنيان وباب غير المنصرف من المعربات
 واما تعريف المعارف بلام التعريف والمضاهة الى احدها فلانها يجعلان غير المنصرف
 منصرفا وفي حكم المنصرف على اختلاف القولين فبالحري ان لا يجعل المنصرف خير
 منصرف واذا بطل هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع من الصرف هو العلمية لا غير
 ذهب اليه جمهور النحاة وذهب بعضهم الى ان تعريف المبهم المقطوع عن الاضافة كآية
 تأنيث اي معتبر في منع الصرف قائلان آية فمتنع من الصرف للتأنيث والتعريف
 الا بهما وعند البعض هي نكرة منصرفة وذهب بعضهم الى ان تعريف
 التوكيد كما في اجمع معتبر في منع الصرف قائلان بانه غير منصرف
 لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع تأكيداً للمعارف بلا علامة

منه

التعريف ولم يلتفت المصنف الى هذين التعريفين حيث اقتصر العلية في التعريف
المعتاد في منع الصرف لان المختار عنده ما هو مذهب الجمهور وتجتمع مع غير الموصف
العجمة اما العجمة هي كل لغة خالفت العرب من الروم ويونان وفارس وغيرها واختلف
في وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصل
والزائد انما يعلم ذلك باشتقاق وهو مشتق فيها وذهب قوم الى انها توزن ولا يخفى ضعفه
فلا يمكن معرفتها بالاوزان بل تعرف بامور منها مخالفة ابنية كلام العرب منها ترك الصرف في
اعلاها ومنها جعل اشتقاقها ومنها اجتماع الضا والجيم في كلمة كصير ج هو ما يجتمع فيه الماء
والجص ومنها تبع الراء للنون نحو زجس ومنها اجتماع القاف والجيم فانها لم يجتمعا في العربية
الا في القيم وهو الجهل ومنها تبع الراء المعجمة للدال المرطبة نحو صيد ومنها ان يكون فيها حرف
العربية كالقاف والجيم والماء والجيم الزاء ثم اختلفوا على شبه العجمة ايضا كما سجد علماء فانه
غير منصرف عند العلية وشبه العجمة لانها يشابه الاعجمي من حيث انه لم يكن له في الاحاد نظير
كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فشرطه اي شرط تاثير العجمة في منع الصرف وذهب الزعشم
الى انه شرط تحتمل تاثيره في الثلاثي الساكن الاوسط كنوح عند مثل هند في جوائز الامرين
ان يكون علما في العجمة لانه لو نقل الى العرب من غير كونه علما في العجمة لا اعتبرت العرب عليه
احكامهم كما اعتودوها على لغتهم من ادخال اللام والاضافة والتنوين فتضعف العجمة
عند ذلك فتصير من جنس لغتهم لم يكن مانعا من الصرف والاعتراض ههنا بان هذا
ليس شرط العجمة بل شرطه هو ان لا يستعمل في العرب الاعلماء سواء وجد علما في العرب
او لم يوجد علما قبل النقل اليهم الا ترى الى ان قالون غير منصرف مع انه لم يوجد علما
في العجم بل جدا سم جنس بمعنى الجيد ثم صار علما في لغة العرب بعد النقل قبل
استعماله جنسا مد فوع بان المراد بكونه علما في العجمة اعم من ان يكون علما في حقيقة
او حكما وما يكون علما بعد النقل قبل الاستعمال بمعنى الجنس الجيد فهو علم فيها حكما
وزائدا على ثلثة احرف كبراهيم فانه غير منصرف للعجمة والعلية مع وجود الزيادة
فيه وكن ابرهام وابرهم من لغات ابراهيم لا ينصرفان لوجود الشرطين فيها او ثلثيا
منها الا وسط كشر بفتح الشين المعجمة والتاء اسم قلعة فانه غير منصرف للعجمة العلية
مع وجود تحريك الاوسط فيه انما اشترط الزيادة على ثلثة احرف او تحريك الاوسط
مع العلية في العجمة لان الاسماء اذا كان ثلثيا ساكن الاوسط يكون في غاية الخفة
ومن شأنها ان تقارض احد السببين فتاثر تأشيرها لا يقم قدامها

العجۃ مع فقدان هذا الشرط في ماء وجود كما عرفت فلم لم يكن معتبرة ههنا بدون
هذا الشرط لا نأقول اعتبارا للجهة في اعرفت انما هو لترجيح سببين آخرين وتقويتها
ليندفع معارضة صفة السكون ولا يلزم من ذلك اعتبارها سببا مستقلا فلجام
اذا سمي به رجل منصرف هذا تفريع على الشرط الاول فيكون لجام منصرف بالعدم
العلمية في العجۃ اي لعدم كونها علما في العجۃ ونوح منصرف هذا تفريع على الشرط الثاني
فيكون نوح منصرفا لسكون الاوسط اي لعدم كونه متحرك الاوسط ثم تترك الاوسط
انما يؤثر في العجۃ عند بعض النحاة وهو اختيار المصنف والشيخ ابن الحاجب اليه قال
الجوهري حيث قال ولو ط اسم نبي منصرف مع العجۃ والتعريف ذهب سيبويه
واكثر النحاة الى ان تترك الاوسط غير مؤثر في التانيث لقياسه مقام السار مستدعلا
ولا علامة العجۃ حتى يستدعها علم ان جميع اسماء الملائكة وكذا جميع
اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا سبعة ثلث منها عربية وهو محمد صلى الله عليه
وصالح وشعيب واربعه اعجمية وهي نوح ولو ط وهود وشيث لكونها سابقة على العرب
واما موسى فان كان اسما للنبي عليه السلام فغير منصرف للتعريف والعجۃ وان كان
للحديدة التي يخلق بها فان سمي بها لم ينصرف للتعريف وشبه القى التانيث وان نكرت
صرفت وزنها فعلم من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى وقال السكاكي
هي مفعول من ماس يباس اذا تيجت وعيسى في العربية فعلم من عيس وهو البياض
فيكون الف للثانيث فلا ينصرف معرفة ونكرة اول الحاق فينصرف نكرة ولا ينصرف
معرفة ويحتمل ان يكون اعجميا فلا ينصرف للتعريف والعجۃ قال الجوهري
عيسى بن مريم عبراني او شرياني والجمع العيسون بفتح السين ورايت
العيسين ومررت بالعيسين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء
ولم يجوزة البصريون ويا جوج ان اخذ من اجت النار اي التهمت ضر ومن لم يشتق
لم يصرفه وذكرياء من جعل اعجميا فظاهر ومن يشتق من زكرت بطن الصبي اذا
امتلا فهزنته للتانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة اما الجمع للراد به ههنا معناه الوصف
لا معناه الاسمي الذي يقابل المفرد والمثنى فانه قد جاء كما معرفة مشتركا بين الاسم
والصفة وهو اعم من ان يكون جمعا في الحال او في الاصل ومن ان يكون جمعا حقيقة
او تقديرا او انما نحو مدافني فليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مفرد محض انما
وانما الجمع هو يداث وهو لفظ اخر فلا يحتاج الى الاحتراز عند فشرط اي شرط تانيث

مبهم

الجمع في منع الصرف وهو لا يظهر وما قيل ان شرطه قيامه مقام السبيين فيعيد
 عن القصد ان يكون اى الجمع على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة انتهاء الجموع
 فان المنتهى مصدر ميمي وقد ضيف الى فاعله عن الجموع والصيغة هي الهيئة التي
 من مجموع الحروف والحركات والسكنات وهو اى الجمع الذي يسمى صيغة منتهى
 الجموع وما ذكر من صيغة منتهى الجموع ان يكون فيه بعد الف الجمع حرفان
 متحركان كساجدا وحرف مشددا ولها مدغم في الثاني كذات او ثلثة احرف
 اوسطها ساكن كصايير سواء جمع مرة كالمثلة المذكورة او مرتين كالجمع كلب
 جمع كلب وانا عير جمع النعام جمع نعم غير قابل للهاء هو منصوب على انه خبر لغيره يكون
 الاول او على انه حال من ضميرة او مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف والجملة حالية
 اى وذلك الجمع غير قابل للهاء والمراد بالهاء تاء التانيث اى غير قابل لتاء التانيث
 وانا اطلق عليها الهاء لانها تصير في حالة الوقف هاء فلا يشكلى بنحو فواره واحدا
 فارهة ثم فرغ على الشرط الثاني قوله فصياقلة وفرانزة وما اشبههما كان على
 صيغة منتهى الجموع قابلا للهاء كل واحد منهما منصرف لقبولها للهاء لان هذا الجمع
 قبولها الهاء يصير مشابهة بالمفرد في الزنة فان صياقلة وفرانزة يشبهان الكراهية
 والطواعية في الزنة فيدخل في قوة جمعيتها فتورقلا يقوم مقام السبيين ولذا الشرح
 كونه غير قابل للهاء فان قيل هذا التاء زائدة فلا يعتد بها قلنا نعم لكن لها اثر في تغيير
 الاوزان واما لم يوجد مثالا لانتفاء الشرط الاول من نحو رجال وجرم كتفاء باشتراك
 امثله وهو اى هذا الجمع ايضا منصوب على انه مصدر يقراض ايضا اى جمع رجوعا
 والمعنى جز الكلام رجوعا الى ان الجمع كالتانيث بالالف قائم مقام السبيين الجمعية
 ولزومها وامتناع ان يجمع ذلك الجمع مرة اخرى جمع التفسير يعنى ان كونه جمعا بمنزلة سبب
 واحد وكونه على صيغة منتهى الجموع اى على صيغة لم يكن صيغة جمع السلامة فيمتنع
 ان يجمع جمع التفسير مرة اخرى بمنزلة سبب اخرى فكان فيه سببان فقام مقامها
 بذلك عند المصنف لانه اختار ما ذهب اليه بعض النحاة من انه لما امتنع جمع جمع
 التفسير مرة اخرى صابمنا بمنزلة ما جمع مرتين يعنى انك لا تزال تجمع الى ان ينتهى الى
 هذا المثال فلما انتهى جمع التفسير الذي هو غير للصيغة عند سمي بصيغة منتهى
 الجموع ويجوز ان يجمع جمع السلامة كما تجمع صواحب جمع صاحبة على صولجا فانه
 لا يغير الصيغة ومن ثم جعلت شرطا لتكون صيغته موصوفة باللزوم والسيان

الضم

تحقيق لفظ ايضا

عن قول التغير من التكسير والتصغير لتقريبه وقيل انما قام الجمع مقام السببين
لغوته حيث لا نظيره في الاحاد واليه قال الزحشري حيث قال في المفصل ونزلت
الزنة التي لا واحد لها من لذة جمع ثان وقيل لعدم احتمال الجمع مرة اخرى جمع
التكسيرا شبه الاعجمي انه لا يجمع فلا ينصرف للجمع وشبه الاعجمي قيل لما لم يبق له نظير في
الاحاد اشبه الاعجمي فلا ينصرف للجمع وشبه الاعجمي ما التركيب هو ان يجعل كلمتان او اكثر كلمة
واحدة بدون حرفية احد الجزئين فلا يلزم النجس بصرته وضاربه اذا سمي بها فان كل واحد
مركب من اسم وحرف سواء كانت الكلمتان اسمين او اسما وفعلًا نحو بنت نصر فشرط
اي شرط تاثير التركيب في منع الضمان يكون علمًا لانه لو لم يكن علمًا لكان ذلك التركيب
في معرض الزوال والتركيب انما يكون مؤثرًا لمنع الضمان اذا كان لازمًا ولا يتحقق كونه
لازمًا الا بكونه علمًا فوجب ان يكون علمًا وقيل ليتحقق السبب الاخر وفيه نظر لانه
عليه انه لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم في الاشتراك
فجعل اشتراط العلية في التركيب هذا دون اخواته تحكم على انه اذا سمي مؤثرًا
ببعلبك لزمان لا يكون السبب الاخر فيه العلية مع ان السبب الثاني يصح ان يكون
التانيث بلا اضافة انما اشترط عدم كونه باضافتها لتصير غير المنصرف منصرفًا وفي
حكمه على اختلاف القولين كما اشرنا اليه من قبل واسناد انما اشترط عدم كونه باسناد
لان الاعلام التي يكون فيها اسناد محكية لا يستقيم فيها الاعراب ومنع الضمان مما
يتفرغ عليه لم يجتزأ صريحًا عن تركيب يكون الجزء الثاني فيه صوتًا كسيبويه
او متضمنًا للحرف كخمسة عشر لان الاحترار عن الاسنادى احتراز عنهما من حيث
الدليل او اشارة الى الاختلاف وهو ان هذا التركيب عند جعله علمًا مبني
على حاله في الاصح ومعرب غير منصرف في غير الاصح ولا يبعد ان يقال قولنا كلمتان
في تفسير التركيب يخرج به مثل سيبويه لانه مركب من كلمة وصوت
والصوت ليس بكلمة وقولنا بدون حرفية احد الجزئين يخرج به مثل
خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب الحال قد يجاب عن نحو سيبويه
وخمسة عشر علمًا بانه قد اكتفى فيه بما صرح به فيما بعد من ان ذلك من
باب المبنيات فيعلم به خروجه عن التركيب المؤثر في منع الصرف بخلاف
الاعلام التي يكون فيها الاسناد فانه لم يصح بكونها مبنية
اصلا فاحتاج الى الاحتراز عنها كبعلبك فانه غير منصرف

التركيب

غياة

الالف والنون الزائدتان

للعلمية والتركيب لانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صنم واليك اسم كسرى
 جعلنا علما بلدا بالشام من غير ان يراد بينهما نسبة اضافة او اسنادية او غير ذلك في الحال
 ولا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قد اراد بين جزئية نسبة في الاصل واذا كان
 شرط التركيب المانع من الصريح ان لا يكون باضافة ولا اسناد فعبد الله منصوح لكونه تركيب
 باضافة ومعد يتركب غير منصوح لوجود التركيب فيه بلا اضافة ولا اسناد مع العلمية وتسا
 قرناها مبني لكون تركيبه بلا اسناد وهو لقب امرأة يقال للمرأة قرنان اي صغيرتان ويقال
 شاب قرناها اي ابيضت صغيرتاها سميت به لانها كانت كذلك اما الالف والنون الزائدتان
 اختلفت النحاة في انهما هل يؤثران في منع الصريح بمثابة الف التائيت ام بالمشابهة فذهب البصريون
 الى انهما يؤثران في منع الصريح بمشابهة الف التائيت في مثل حمراء من حيث كونها زائدا معا
 وبقيتها بعد استيفاء الحروف الاصلية وعدم دخول تاء التائيت عليها واستوائهما في الزنة
 وبقيتهما في التصغير واختلف صيغة المذكر والمؤنث فيها وكون الاول منها الفاء وهي العلة
 للامتناع على الاصح ولهذا سميتا مضارعين وسميتا زائدتين لانها من الحروف والزوائد
 حروف هويت السمان او لانها زائدتان في الكلمة وليستنا اصليتين فيها وذهب الكوفيون الى انهما
 يؤثران في منع الصريح بالذات من غير نظر الى شئ اخر لان المزيد فرع على المزيد عليه ثم
 اختلفوا في انهما هل يقومان مقام السببين كاللف التائيت ام لا فمنهم من قال نعم ومنهم من
 قال لا ان المشبهون المشبهين ان كانتا اي الالف والنون الزائدتان في اسم لا سم قد يقع
 على ما يقابل الفعل الحرف وقد يقع على ما يقابل للقب والكنية وقد يقع على ما يقابل المهمل
 وقد يقع على ما يقابل الصفة وهو المراد به ههنا فشرط اي شرطتا تثير الالف والنون في
 الصريح شرط الالف والنون فيه فتوحيد الكناية باعتبار انها سبب واحدا ان يكون
 علما ليتحقق مشابقتها باللف التائيت حينئذ من حيث امتناع دخول التاء عليها
 فهي سعدان وسعدانة ومرجان ومرجانة كعمران وعثمان فانها اسمان علما غير منصوح
 للعلمية والالف والنون الزائدتان وانما اورد مثالين ليعلم اوزانه مختلفة فمران مكسول الفاء
 وعثمان مضموم الفاء وينبغي ان يورد مثالا ثالثا مفتوح الفاء كسلمان لوجوده في الاسماء
 واذا كان شرط الالف والنون الزائدتان الكائنتين في الاسم ان يكون علما فسعدان اسم
 نبت في البادية منصوح لعدم كونه علما بل هو اسم جنس ثم قوله فسعدان مبتدا وقوله
 اسم نبت مرفوع على انه بدل من المبتدا وخبره منصوح او قوله اسم نبت خبر الاول منصوح
 خبر اخر له او مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف والجملة معترضة ويجوز ان يكون اسم نبت منصوح

ان اوزانه مختلفة

على انه حال من المبتدأ وقد صرح بجواز ابن مالك ولاخبار عليه لفظا ومعنى وعلى انه حال
 من ضمير منصرف واما نصبه على ان يجعل خبرا لكان المحذوف فغير صحيح لما ان حذف في ما
 لم يكن وقوعه نادرا وكن انصبه بتقدير اعني لاختصاصه بمقام المدح والذم والنوم شئ منها
 لا يتصور هنا وان كانت اى الالف والنون الزائدتان في صفة فشرطه في منع الصرف
 ان لا يكون مؤنثه اى مؤنث ذلك الوصف فعلاية ليتحقق مشابقتها المذكور
 باللف التانيث كسكران بفتح الفاء اسم صفة غير منصرف للوصف والالف والنون
 الزائدتان مع انتفاء سكرانته ولم يورد في الصفة الامثالا واحدا وهو مفتوح الفات
 مضموم الفاء من الصفا كعريان مؤنثه عريانة بالتاء فيكون منصرفا قطعاً ومكسوة
 الفاء لم يوجد في الصفات واذا كان شرط الالف والنون الزائدتان في الصفة بان لا يكون
 مؤنثه فعلاية فنقد ما منصرف لوجود ندانته هذا اذا كان المراد بالندمان النديم
 وهو المعاشرة اما اذا كان المراد به النادم وهو المضطرب فمؤنثه ندفي كندانته فيكون
 غير منصرف اتفاقا وكن احسان ان جعل من الحسن بمعنى خوبي ينصرف لانه
 على وزن فعال وان جعل من الحسن لا ينصرف لانه على وزن فعلان واما وزن الفعل
 اضافة الوزن الى الفعل ههنا من اضافة العام الى الخاص بمعنى الامر لحد الاختصاص
 بل يراد بها مجرد النسبة فلا يرد ما يقال لافاندة في حمل الخبر وهو قوله فشرطه اى شرط تاثير
 وزن الفعل في منع الصرف ان يختص بالفعل لان اضافة في قوله وزن الفعل بمعنى م
 فيكون المعنى واما الوزن المختص بالفعل فشرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل نحو ضرب
 بالتحفيف والتشديد على صيغة الماضي المجهول وشتم على صيغة الماضي المعروف من
 التشهير فانها وزنان مختصان بالفعل اذا سمي بها رجل فها غير منصرفين للتعريف
 ووزن الفعل اذا سمي بها امرأة فلا حاجة لهما الى اعتبار وزن الفعل وينبغي ان يكونا مجزئين
 عن الضمير المستكن والا لكانا جملتين وانما قلنا ضرب على صيغة الماضي المجهول لانه
 لو سمي بنحو ضرب معرفة فإكان منصرفا عند اكثر النحاة خلافا لعيسى بن عمر الثقفي
 ولا يوجد شئ من اوزان الافعال في الاسم الا منقولا عن الفعل الى الاسم في اللغة العربية
 كما عن العجزة الى العربي كشلتم وهو اسم لببيت المقدس بقم وهو اسم جنس للذات
 التي يصغر به ولو سمي بها امتناعا من الصرف للتعريف وزن الفعل للتعريف والعجزة
 لان شرط العجزة ان يكون علما في العجزة وهما اسم جنس فيها وان لم يختص اى
 وزن الفعل به اى بذلك الفعل فيجب ان يكون في اوله اى في اول وزن

وزن الفعل

الفعل احدى حروف المضارعة اى الحروف التى تصا الماضى بزيادة ماضارعا وهي حروف
 اتين فان قلت ظرفية الاول لاحد حروف المضارعة كيف يستقيم ان اول الحرف
 حرف المضارعة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف قلت لا يلزم ذلك لان بينهما عموم
 وخصوص من وجه فان احد حروف المضارعة قد يكون في الاول وقد لا يكون فيه
 وكذا الاول قد يكون ذلك الحرف وقد لا يكون والا هم يجوز ان يكون طرفا للاخص
 وانما اشترط في وزن الفعل المؤثر في منع الصرف اختصاصه به او وجود حرف من
 حروف المضارعة في اوله اذا لم يكن مختصا به ليحصل جهة الفرعية فان قلت فالمحكمة
 في جعل وزن الفعل المطلق سببا لمنع الصرف وبيان شرط تائيدية وكان الاظهر
 ان يجعل الوزن الخاص سببا للتأثير في شرط تائيد مع ان الفرعية لا تظهر الا
 فيما له زيادة نسبة الى الفعل لان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه فالهز زيد
 نسبة بالقسم الاخر قلنا انما فعل ذلك قصد الى غاية المناسبة بين الاسباب في كون
 كل منها مؤثرا بشرط وكان الاصل في كل قسم ان لا يوجد فيه فالهز زيد نسبة بالاخر
 كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فالهز زيد نسبة في القسم الاخر لان التمايز بين اقسام اللفظ
 مقصود جزا للتمييز المعاني غاية التبيين ولا يدخلها اى هذه الصيغة لوزن الفعل
 الهاء اى التاء بالوضع فلا يرد نحو اسود باعتبار دخول التاء في تائيدية اذ دخول التاء فيه
 انما هو لاجل غلبة الاسمية لا بالوضع وقياس وضعه ان يكون مؤثرا على سواء والى
 هذا سبقت الاشارة في بحث الوضع وانما اشترط عدم دخول التاء في هذه الصورة
 لوزن الفعل لانها لو دخلت فيها يلزم خروج وزن الفعل عن كونه وزن الفعل
 لاختصاص التاء بالاسم فلم يتحقق مشابهاة بالفعل كاحمد يشكر تغلب ترجس
 واما قولهم ترجس بدخول الهاء في ترجس فلا يشك به لانه غير علم حينئذ فان
 قلت ان ترجس لفظ اعجمي فبأى شيء يعلم زيادة النون فيه قلنا ان النجاة يجعل
 اللفظ المنقول الى الغتم في زيادة حرف من حروف المضارعة بمنزلة اللفظ العربي لذلك
 قالوا النون في ترجس ائدة قصداً بذلك انه لو اخذ الفعل منه لقل ترجس بخلاف
 ما سمى رجل بنهشل فانه لم ينبع من الصر لانه يوجد في الاسم فلعله مثل جعفر
 فلا يكون نونه زائدة واذا كان عدم دخول الهاء شرطا في الصورة الاخرة لوزن الفعل
 فيعمل هو الجمل القوي على العمل والسير منصرف مع وزن الفعل الوصف الاصل
 لدخول الهاء في انشاء كقولهم اى العرب للناقة القوي على العمل والسير ناقة يعملها

الا اذا سمي رجل بيعل كان غير منصرف لان غير قابل للهاء حينئذ واعلم ان الاوزان
 على اربعة اقسام احد ما مختص سم كفلس قفل صرح وابل عنق وضلع وجل
 والرابع ما عدل فعلل والنحاسي باجمعة التسمية به لا يؤثر والثاني ان يكون مشتركا
 بين الاسم والفعل من غير ترجيح احد هما على الاخر نحو ضرب وعلو طفق ودرج
 وضارب مر وهذا القسم ايضا لا يؤثر التسمية به لا عند عيسى بن عمر والثقة والثالث
 المختص بالفعل كشم وضرب وجرب وانطلق والحمر واحمار واقطع الخشوشن
 واجلوذ واسلنق واحرنجمر وافشعر ولا عبرة بدئل لانه في مشبهة بابن عرس ^{لشذوذ}
 والرابع ما في اوله احد الزوائد الاربع نحو احد واعصر يزيد ويغلب وحكم هذا القسم
 حكم المختص بالفعل في منع الصرف ثم لما فرغ عن بيان اسباب منع الصرف اخذ في
 بيان ما يزول تاثير هذه الاسباب بزواله فقال اعلم ان كل ما اى اسم غير منصرف
 شرط فيه العلمية وهو الموثق بالتاء والمعنوي والعجمة والتوكيد الاسم الذي فيه
 الالف والنون الزائدتان او كل ما لم يشترط فيه ذلك اى التعريف العلى واجتمع سببا
 مؤثرا مع سبب واحد اى مع سبب اخرفقط هو من اسماء الافعال بمعنى انت وكثيرا
 ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ كانه جزاء بشرط محذوف اى اذا لم يشترط العلمية في الاسم
 الغير المنصرف واجتمعت مع سبب خرفيه بالسببية فقط اى فانه من ان تشترطها
 وهو اى ذلك الاسم الغير المنصرف الذي لم يشترط فيه العلمية اجتمعت مع سبب
 اخرفقط هو العلم المعدل ووزن الفعل بان العلمية اجتمعت معها مؤثرة حيث ^{امتنع}
 علم للعدل والعلمية واحد لوزن الفعل والعلمية معها انها ليست بشرط فيها حيث
 امتنع ثلث واحمر بدون العلمية ثم احترز بما ذكره عن مثل مساجد حراء جل
 اذا سمي بها فان العلمية فيها ليست بشرط ولا سبب لان امتناعها من الصرف انما
 هو لاجل الجمع الاقصد وللزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظي
 يتحقق بعد لعلمية وقبلها واختلف النحاة في تاثير العلمية مع العدل في اسم غير منصرف
 قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرفه لان العدل تابع للوصف وقد
 الوصف بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصل واختاره الشيرازي واختار
 سيبويه منع صرف اخر وجمع واخوانه اعلاما والكوفيون صرفوها ولا خلاف في تاثير
 العلمية مع العدل وانما الخلاف في زوال العدل بزوال الوصف اذا سكر بان
 يزول العلم بالمسمى به او بالصفة المشتهر مسماها بما فيدخل عليه ما يختص بالانكرات

مثل رب و يجب ان يعلم ان المراد بالتنکیر ههنا التکثیر الایها فی اذ بالتاویل لا یصیر
 نكرة حقیقة اذ النكرة الحقیقیة ما وضع لغیر ^{موجبه} ارید به غیر معین مجازا صرف
 ذلك الاسم الذی شرط فیہ العلیة اذ اجتمعت فیہ سبب اخر عند تنکیر و هذا
 الاطلاق انما یكون مختارا للمصنف والشیخ ابن الحاجب الآقا لئلا یفتقر علی افتتاح
 افعال التفضیل المستعمل بمن اذا نکر بعد التسمیة و خلاف سیبویه الا خفتش فی
 مثل امر بعد التنکیر مشهورا ما فی القسم الاول ای انا حصول الصرف عند التنکیر
 فی الاسم الذی یشترط فیہ العلیة فلبقاء الاسم ای ذلک الاسم بلا سبب ای بلا سبب مؤثر
 لا نعدم المشروط عند الشرط فلا یبقی فیہ سبب ایا فی القسم الثانی ای انا حصول
 الصرف عند التنکیر فی الاسم الذی لم یشترط فیہ العلیة و یكون فیہ سببا محضاً
 فلبقاء ثمای ذلک الاسم علی سبب واحد و هو العدل و وزن الفعل و السبب الواحد لا یمنع
 الصرف ثم اشار الی امثلة القسمین تعریفاً و تنکیراً بقوله تقول فی مثال الموءنث
 بالتاء جاء فی طلحة بلا تنوین و عند صرفه بالتنکیر طلحة اخر بالتنوین ای واحد
 مسمى بطلحة و قس علی هذا امثلة التانیث المعنوی و العجمة و التزکیب و الالف
 و النون الزائدین فی الاسم و تقول فی مثال العلم المعدل جاء فی عمر
 بلا تنوین و عند صرفه بالتنکیر عمر اخر بالتنوین ای واحد مسمى بعمر و فی العلم مع
 وزن الفعل احمد بلا تنوین و عند صرفه بالتنکیر احمد اخر ای واحد مسمى باحد
 هذا فی العلم الما اول بالمسمى به و مثال العلم الما اول بالصفة المشتهر سماه بها نحو رب
 حاتم لقیتها ای رب جواد لقیته و کل ما لا ینصرف هو منصوب بالعطف علی کل
 السابق لانه منصوب علی انه اسم ان او مرفوع بالابتداء اذا اضعیف ذلک الاسم لغير
 المنصرف الی اسم اخر او دخله الالف و اللام دخله الکره کمرت باحد کم مثال لغير
 المنصرف الذی اضعیف فدخله الکره و ممرت بالاحد مثال لغير المنصرف الذی دخل
 الالف و اللام فدخله الکره و انما دخلت الکره علی غیر المنصرف بالاضافة او دخول
 الالف و اللام علیها لانهما من معظمت خواص الاسم لکنهما یقویان جهة التسمیة و یبعدان
 عن مشاهة الفعل فیضعف تأثیر شبهه بالفعل کذا قالوا و اورد علیہ بان الاسماء و دخول
 حرف الجر من معظمت علامات الاسماء ایضاً كما صرحوا فدا و جرح اختصاص هذین
 العلامتین بذلک و اجیب بان الاضافة و اللام انما یكون من معظمت العلامات
 لکنهما مؤثرین فی اللفظ و المعنی كما مر فیکونان اقوی معظمت خواص الاسم بخلاف سائر

علامات الاسماء المعظمة فانها ليست بهذه المشابهة وقال بعضهم ان كان غير المنصرف
مكسوراً حينئذ لان الكسر انما يسقط تبعاً للتنوين الساقط لمنع الصرف والتنوين ههنا
ساقط باللام والاضافة لا لمنع الصرف فلا يتبعه الكسر السقوط وفيه نظر لان منع الصرف مقدّم
على الاضافة واللام آتية انهم جعلوا الاضافة في نحو اخرج بيت الله معاقبة للتنوين المقدّم
لمنع الصرف دون التنوين المملوطة فلو كانت الاضافة سابقة على منع الصرف لكانت معاقبة
للتنوين المملوطة فعلم ان منع الصرف انما يكون هو موجبا لحد التنوين دون غيره من اللام
والاضافة فاذا كان سقوطه لمنع الصرف باعتبار تقدمه ينبغي ان يتبعه الكسر في السقوط
ايضاً تمت المقدمة المشتملة على فصول اربعة والا ان يشترع في بيان ثلاثة مقاصد هي المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات وقد سبقت الاشارة في قوله في المقدمة عند فصل الحكم واعرابه
ثلاثة انواع رفع نصب جر الى ان الاسماء المعربة مرفوعة ومنصوبة ومجرورة الا انه
اراد ان يبين كل مقصد من المقاصد الثلاثة باستيفاء فقال

المقصد الاول في المرفوعات

قد هما على المنصوبات لكونها اصلاً ومقصودة في التركيب الاسنادي لتحقيق الجملة بما
وكون ما سواها فضلةً وانما اتى بصيغة الجمع لمرديات بصيغة المفرد لان حد المرفوع هو
سنتلو عليك وحد الرفع وهو علم الفاعلية يوهان ان المرفوع لا يكون الا واحداً وهو الفاعل
قدفع ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد لكنها في المجرورات المجرود المشاكدة
وفي المنصوبات مستعارة للكثرة وههنا في موقعها ثم واحد المرفوعات مرفوع مرفوعة
لان صفة الاسم هو من كرا يعقل وكما يجمع المؤنث بالالف والتاء يجمع صفة المذكر
الذي لا يعقل بهما ايضاً نحو الجبال لراسخات والكواكب لطالعات والمرفوع في عرف النحاة
ما اشتمل على علم الفاعلية اي علامتها وهي الرفع الواو والالف نحو جاء في زيد وابو اوزيد
سواء كانت تلك العلامة لفظاً او تقديراً فيتناول الاعراب اللفظ والتقدير في اللفظ
يشتمل عليها دون المحل اذ الاعراب المحل لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاءني هؤلاء
مرفوعاً ومعنى الرفع المحل انه في محل لو كان هناك معرب لكان مرفوعاً الاسماء المرفوعة
فان قلت قوله المرفوعة صفة الاسماء وهو مفرد والاسماء جمع وقد جيت المطابقة بين
الموصوف والصفة فيجب ان يجمع المرفوعة ولم يجمع ههنا قلت المرفوعة مستند
الى ضمير الاسماء والصفة المشتقة اذ اسندت الى غير الجمع جازعها وتوجيهها
بالتاء كقولك الايام الخاليات والخالية وكالفعال لا نهم يقولون

المقصد
الاول في
المرفوعات

الرجال فَعَلُوا أو فَعَلَتْ والمسلمات فعلنَ وفعلتَ تمانية أقسام الفاعل ومفعولي
 فالمرسوم فاعله المبتدأ والخبر وخبران وخواتمها واسم كان ولخواتمها واسم ولا المشبهتين
 بليس وخبر لا لنع في الجنس ثم لما فرغ من تعداد المرفوعات ولم يتعرض لتعريفاتها
 شرع في بيان ذلك وتفصيل كل منها فقال **فصل الفاعل** قدّمه
 على سائر المرفوعات لأن المختار عند ما ذهب إليه أكثر النحاة من أن أصل
 المرفوعات الفاعل لكونه جزء الجملة الفعلية التي هي أصل الجمل ولكونه أشد
 في باب الركينة حيث لا يسوغ حذفه إلا بسدّ شيء مسدّ ولا أن رفعه لا ينسب
 بالنواسخ بخلاف المبتدأ ولأن عامله قوي بخلاف عامل المبتدأ فإنه ضعيف
 لكونه معنوياً وذهب سيبويه ومن تابعه إلى أن أصل المرفوعات المبتدأ لأنه
 باقٍ على ما هو الأصل في المسند إليه بخلاف الفاعل للزوم تأخير عن الفعل لأنه يحكم
 عليه بكل حكم جامد كان أو مشتقاً ولأنه يحكم عليه بأحكام متعدّدة وحكم الفاعل
 واحد ليس إلا كل اسم حقيقة أو حكماً ليتناول مثل سرفى أن تقوم قبله أي قبل ذلك
 الاسم فعل أراد به الفعل الحقيقي الذي هو المصداق غير الصفة كما اصطلاحاً الذي هو لفظ
 قام فيدخل فيه فاعل المصداق وينفع قوله أو صفة ثم احتار بقوله قبله فعل عن نحو
 زيد في زيد قام لأن الفعل يكون بعداً وإن اسند إليه فهو مبتدأ لفاعل فذهب الكوفون إلى
 أنه لا فرق في الاستناد بين قولهم قام زيد زيد قام فجعلوا زيدا في المثالين فاعلان
 حاجة عندهم في تعريف الفاعل إلى قيد تقديم الفعل عليه بل يجب عليهم تركه وذهب
 البصريون إلى أن الفعل عند تقديم الاسم عليه يكون مسنداً إلى ضمير الاسم وهو ضمير
 جميعاً مسنداً إلى الاسم فالفعل لم يكن مسنداً إلى الاسم فالاسم ليس بفاعل بل هو
 مبتدأ في حاجة إلى الاحتراز عند في تعريف الفاعل بقيد التقديم أيضاً لأنه خرج عنه
 بقيد سناد الفعل إليه إلا أنه لما توهم دخوله في تعريف الفاعل لاسناد الفعل إليه
 ظاهراً كما توهم الكوفيون ولأن اسناد الفعل إلى ضمير الشيء اسناد إلى ذلك الشيء حقيقة
 احتيج إلى قيد تقديم الفعل في تعريف الفاعل احترازاً عنه أو صفة كما هو الفاعل والمفعول
 والصفة المشبهة وافتل التفضيل ولم يقل أو معنى فعل ليدخل فيه الظرف المرتفع
 بعداً الضمير في نحو زيد في الدار والظاهر في نحو خلفك ابوه لأن الرفع في الحقيقة هو
 المقدر أو اسم الفاعل المقدر لا الظرف لأنه جامد فإن قلت التعريف للتبيين الحقيقي
 وكلمة أو للتزديد والتشكيك فلا يزال يذكرها فيه قلت هي مهملات

للتنویع اشارة الى ان الفاعل المعروف نوعان يصدق على احدهما ما يكون قبله فعل
 اسند اليه وعلى الثاني ما يكون قبله صفة اسند اليه اسند اي الفعل او الصفة اليه
 اي الى ذلك الاسم بلا تبعية فيخرج عنه توابع الفاعل التي فيها اسناد من المعطوب بالحرف
 والبدال بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان فانه لا اسناد فيها فلا حاجة الى
 اخراجها وهو المقصود في تعريف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات بقربينة ذكر
 التوابع بعد هذه المعربات ويجب ان يعلم ان الاسناد ههنا يعنى النسبة الربط
 فيخرج ثبوت شئ لثبوت شئ يحصل هذا المعنى سواء تعلق به ادراك وقوع النسبة او
 عدم وقوعها بطريق الاخبار او بطريق الانشاء تحقيقاً او تقديراً ففي قولنا لم يقم زيد
 سلباً لوقوعه لا سلباً لاسناده وفي قولنا ان قام زيد قمت تقدير الوقوع لا تقدير الاسناد
 فلا يخرج تناول الحد فاعل النفي والشرط الى ارتكاب التكلف لذي اشتهر هو ان المراد
 بالاسناد اعم من ان يكون بالاجاب او بالسلب وبالتحقيق او بالتقدير وتعلقت
 باسند كلمة على في قوله على معنى انه اي الفعل والصفة قام به اي بذلك الاسم
 لا على معنى انه وقع عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن مثل زيد في ضرب
 زيد على صيغة المبتدئ للمفعول وعن مثل زيد في زيد مضروب غلامه لان زيدا
 اسم قبله فعل في المثال الاول وصفة في المثال الثاني اسند اليه لكن على معنى انه وقع
 عليه قائم به فيكون مفعول فالمرسوم فاعله ولا يكون فاعلاً وانما احتاج الى هذا التقيد
 من جعل مفعول فالمرسوم فاعله خارجاً عن الفاعل كالمضروب والشيخ ابن الحاجب ومن
 جعله اخلا فيه فلا يحتاج اليه بل يجب عليه تركه كالزحشري وشيخ عبد القاهر خليل
 فيه نحو مات زيد طال عمره لان الموت والطول قائم بفاعله ان لم يكن صادراً
 عنه لانه عرض وكل عرض قائم بمعرضه نحو قام زيد مثال للفاعل الذي قبله فعل
 اسند اليه زيد ضارب ابوه عمراً مثال للفاعل الذي قبله صفة اسندات اليه
 وما ضرب زيد عمراً مثال للفاعل الذي قبله فعل اسند اليه بسبب الوقوع وكل فعل
 لازماً كان او متعدياً لا بد له اي لذلك الفعل من فاعل الذي صدر عنه وقام به
 مفعول صفة فاعله وانما وصفه به مع انه لا يكون الامر فوعاً لزيادة التقرير مظهر صفة
 ثابته الفاعل كذهب زيداً ومضمر عطف على قوله مظهر كضربت زيداً او مستتر كزيد
 ذهب وان كان اي الفعل متعدياً كان له مفعول به ايضا نحو ضرب زيد عمراً فان كان
 الفاعل اي فاعل الفعل مظهر او حد الفعل بدياً اي سواء كان الفاعل منثني

او مجموعاً نحو ضرب الزيدان وضرب الزيدون وان كان اي الفاعل مضمراً او وحدا
 الفعل للفاعل الواحد نحو بيد ضرب وشق اي الفعل للثني اي لثنته فاعله المضمرة
 نحو الزيدان ضرباً ويجمع اي الفعل للجمع اي جمع فاعله المضمرة نحو الزيدان ضربون
 كان اي الفاعل مؤنثاً حقيقياً احتراماً به عما اذا كان الفاعل مؤنثاً غير حقيقي فانه ليس
 كالمؤنث الحقيقي على الاطلاق وهو اي المؤنث الحقيقي ما اي مؤنث اذ كلمة ما عبارة
 عنه بازائه اي بمقابلته ذكر من الحيوان الجار والمجر وزن طرف مستقر واقع صفة
 لذكر اي ذكر كاش في جنس الحيوان سواء كان فيه علامة التانيث لفظاً او لم يكن
 وانما قال من الحيوان احتراماً عن الانثى من النخل لان بازائه ذكر امها وتانيثه
 غير حقيقي والمراد بالذكر هنا خلاف الانثى لا قبل الرجال كما مر في الاناس وناقته
 في الابل اذ بازائها رجل وبعير وكذا النفساء والحبل واتان وعناق انت الفعل
 جزاء الشرط اي مظهراً كان الفاعل او مضمراً وقوله ان لم تفصل بشئ بين الفاعل
 والفعل متعلق بقوله انت الفعل نحو قامت هند في المظهر وهند قامت في المضمرة
 وانما انت الفعل اي عند كون الفاعل مؤنثاً حقيقياً لان تانيث الفاعل يسمى التانيث
 الفعل اي في المضمرة مطلقاً اي سواء كان مؤنثاً حقيقياً او غيره فلشدة الامتزاج
 واما في المظهر المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف المظهر الغير الحقيقي لفظاً
 في الامتزاج وقصوة في التانيث لانه ليس بحقيقي فبالاولى ان لا يلزم فيه السراية
 بل يجوز بناء على قصوة الامتزاج من حيث الفاعلية والتانيث من وجوه ووجه
 لانه يكون تانيثاً من حيث اللفظ ولا يكون تانيثاً من حيث المعنى ثم اعلم ان تانيث
 الفعل انما يجب بثلاثة شروط الاول ان يكون الفعل متصرفاً والثاني ان يكون للمؤنث
 الحقيقي من الاناس والثالث ان لا يقع الفصل بين الفاعل والمفعول ولو كان الفعل
 جامداً نحو نغم الهدا وكان المؤنث الحقيقي من اليها ثم نحو اتى النجعة او وقع فصل بينهما
 نحو جاء اليوم هذا يلزم ان يسمى تانيث الفاعل الى تانيث الفعل لكون الفعل جامداً في
 الاول وكون التانيث الحقيقي من اليها ثم في الثاني ولوقوع الفعل في الثالث فلا يجب
 تانيث الفعل ايلاً والشيزه انما تعرض للشرط الاخر ولم يتعرض للشرطين الاولين
 وكان من الواجب ان يتعرض لهما ايضاً وان فصلت على صيغة الماضى المعلوم للخطاب
 لغير معين اي ان فصلت بشئ بين الفاعل والفعل في المؤنث الحقيقي فلك الجار
 اي فيجوز لك الاختيار في التذكير اي تذكير الفعل والتانيث اي في تانيثه اذ لوقوع

الفصل لا يلزم سرية تانيث الفاعل الى الفعل بل يجوز فجاز تذكر الفاعل وتانيثه
 كما عرفت نحو ضرب اليوم هندا بدون التاء وان اشئت قلت ضربت اليوم هند
 بالتاء وكذا يجوز تذكر الفاعل وتانيثه في الحقيقة للضرورة قال جرير **نَقَدَ وَلِيَهُ**
الْأَحْيَطِلُ أُمُّ سَوْءٍ وفي هذا الخيار خلاف للمبرد فإنه لا يجوز ترك تانيث الفعل إذا
 كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً وإن كان بين الفاعل والفعل فصل ثم اعلم ان هذا الخيار
 ثابت في المؤنث الحقيقى عند غير المبرد اذ لم يسم الحقيقى بمثل زيدها إذا سقى بامرأة
 فهذا الخيار غير ثابت فيه عند الفصل عند غير المبرد ايضاً بل يجب تانيث فعلاً **فَعَلًا**
 فلا لتباس بالمذكور نحو قامت اليوم في الدار زيد وكذلك اى ومثل الخيار في المؤنث
الحقيقى في التذكير والتانيث الخيار في المؤنث الغير الحقيقى وهو ما لا يكون بأزائه
 ذكر في الحيوان لكن الخيار فيه مطلقاً اى سواء فصلت او لم تفصل الا ان التذكير
 بالفصل فيه حسن لانه جائز في المؤنث الحقيقى بالفصل **ففي غير الحقيقى** اولى نحو طلع
 اليوم شمس نحو طلعت الشمس بالتاء وان شئت قلت طلع الشمس بدون التاء
 وانما ثبت هذا الخيار في المؤنث الغير الحقيقى لو كان الفعل مقدماً على الفاعل يعني إذا
 كان الفاعل مظهراً لما ذكرنا من قصود الامتزاج في مظهر المؤنث الغير الحقيقى من حيث
 الفاعلية وقصود التانيث لعدم كونه حقيقياً اذ هو تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث
 باعتبار المعنى فلا يلزم فيه سرية الفاعل الى الفعل بل يجوز فجاز ان يذكر فعلاً وان يؤنث
 عملاً بالاعتبارين وان كان اى الفعل متاخراً عن الفاعل يعني اذا كان الفاعل مضمراً انت
 اى الفعل لما قلنا من ان تانيث الفاعل يسرى الى تانيث الفعل في المضمراً مطلقاً لشدته
 الامتزاج فيجب ان يؤنث فعلاً ولا يجوز ان يذكر نحو الشمس طلعت بالتاء قبل عليه
 ان عبارته هذه غير صحيحة اذ الفعل لا يكون متاخراً عن الفاعل كما صرح به ايضا
 حيث قال في تعريف الفاعل كل اسم قبله فعل قلنا عبارته صحيحة والقول بعدم صحته
 غير صحيح لان ما صرح به هو في تعريف الفاعل مستقيم لجواز ان يختار ههنا ما ذهب
 اليه الكوفيون من انهم لم يفرقوا في الاسناد بين قولهم طلعت الشمس والشمس طلعت
 وجعلوا في المثالين فاعلاً وان كان المختار عندنا في تعريف الفاعل ما ذهب اليه البصريون
 وجمع التفسير اى فظاهر جمع التفسير وكذا اظاهر جمع السالم بالالف والتاء مطلقاً سواء كان جمعاً
 يعقل كرجال وجمعاً لا يعقل كرجال اياماً وجمع مؤنث كنسوة ومؤمنات كالمؤنث اى كظاهر المؤنث الغير

مع قوله ولا اى
 فجز وانما اذ
 الفصل لضم
 شمس في الاصل
 اذا
 و امرؤ
 صفته
 من مؤنث
 لى والله اعلم

وتأنيثه تقول قام الرجال بدون التاء وإن شئت قلت قامت الرجال قال الله تعالى
 إذا جاءك المؤمنات وقالن نسوة وقالت الأعراب وإنما جاء جواز الأمرين في هذا الجمع
 لأنه في تاويل الجماعة وتأنيثه من حيث اللفظ وعدم تأنيثه من حيث المعنى فجاء
 جواز الأمرين ههنا عملاً بالحقيقتين وإنما لم يجز هذا التاويل في جمع المذكر السالم
 كراهية اعتبار التأنيث مع بقاء صيغة المذكر الأناخوبين فإن حكمه حكم البناء
 وإن كان صيغته صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحدة وهو ابن قال الله تعالى
 أمّنت به بنو إسرائيل وكذا الجمع بالواو والنون الذي أحده مؤنث كسنتين وإيضاح
 وقلين وثبين فإن حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال مضت سنون لأن حق
 هذا الجمع أن يجمع بالالف والتاء إذا الواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء وإنما قلنا
 وظاهر جمع التفسير وقيدناه به لأن مضمرة ليس كضمرة المؤنث لأن مضمرة هذا يستلزم
 التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمرة ذلك يستلزم التاء أو الواو في الذكور العفقاء
 نحو الرجال جاءت رجاء ويستلزم التاء والنون في غير العفقاء نحو الليالي الأيام
 مضت أو مضين فيكون مضمرة ذلك الجمع كضمرة المؤنث الغير الحقيقية في الحاق
 العلاقة في حقوق التاء ثم اعلم أن الأصل في الفاعل أن يتقدم على المفعول لكونه أقوى
 الأركان ويجب تقديمه عليه في بعض المواضع منها ما أشار إليه بقوله ويجب تقديم الفاعل
 على المفعول بمعنى أنه يجوز أن يتقدم المفعول على مجرد الفاعل ويجوز أن يتقدم على
 الفعل الفاعل معاً نحو موسى ضرب عيسى على أن يكون عيسى فاعلاً لأنه لا يلتبس المفعول
 حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على المفعول صرح به الفاضل الهندي إذا كان
 أي الفاعل والمفعول اسمين مقصورين وخفت اللبس أي التباس الفاعل بالمفعول
 لفقدان الأعراب فيها لفظاً والقريظة الدالة على فاعلية أحدها ومفعولية الآخر فيجب تقديم
 الفاعل على المفعول دفعا للتباس نحو ضرب موسى عيسى وكذا اشتمت سعدى سلى
 وأكرم هوؤلاء هوؤلاء وضرب من في الدار من على الباب يجوز تقديم المفعول على الفاعل
 إن لم تخف اللبس أي التباس الفاعل بالمفعول نحو كل الكثرى يجيء لوجوه القريظة المعنوية
 فيه وهي عدم صلاحية الكثرى للفاعلية وضرب عمر أزيد وكذا اضرب موسى العالم
 عيسى العالم بنصب العالم في الأول ورفع العالم في الثاني وأكرم موسى سلى وهو
 موسى سعدى لوجوه القريظة اللفظية فيها وهي نصب عمر في الأول ونصب
 العالم في الثاني وتذكير الفعل في الثالث وتأنيثه في الرابع فحينئذ

يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا يجب تقديم الفاعل على المفعول لعدم الالتباس
ويجوز حذف الفعل أى الرفع للفاعل حيث كانت أى وجدت قرينة دالة على تعيين
الفعل المحذوف إذا القرينة هو ما يدل على تعيين المراد باللفظ أو على تعيين
المحذوف نحو زيد النور خير مبتدأ محذوف مضاف إلى زيد أى هو نحو زيد ورفعه
زيد على الحكاية مقول في جواب من قال من ضرب كلمة من استنفها مية مبتدأ
وضرب خبره والجملة الاستنفها مية مقول قال وزيد الوافق في الجواب فاعل الفعل المحذوف
أى ضرب زيد المحذوف لوجه القرينة وهو ضرب المذكور في السؤال وإنما لم يجعل
هذا من باب تقديم الخبر ليكون الجملة اسمية فيوافق السؤال وهو من ضرب لكونه
جملة اسمية لأن بتقديم الخبر يلزم حذف الجملة وتقدم الفعل يلزم حذف
شرطها والتقليل بالحذف أولى ثم وجوه القرينة شرط للمحذوف لا علة له وإنما
العلة هو الأيجاز والاختصار والأصل هو الأظهار ويجوز حذف الفعل والفاعل معاً
أى جميعاً وإنما قال كذلك احترازاً عن حذف الفاعل وحده فإنه لا يجوز في غير باب
التنازع جماعاً وفيه أيضاً عند أكثر النحاة ألا إذا سد شئ مسدداً وكذلك أول كل
فعل لا يظهر فاعله بأنه مسند إلى مصدره نحو قوله تعالى ثم يبدؤا بالصوم من بعد
فأرأوا الآية فإنه أول بأن التقديم يبدؤا الصوم أى ظهر لهم رأى ومنه ما هو
من موضوعات المؤلفين داراً وتسلسل بمعنى دار الدور أو تسلسل التسلسل
أى وقعاً ثم أعلم أن هذا المحذوف غير مختص بالفعل والفاعل بل يوجد في كل كلام
اسمياً كان أو فعلياً قصيراً كان أو طويلاً مركباً من الفعل والفاعل أو من الفعل
أو جميع متعلقاته وإذا عرفت هذا فنقول معنى كلام المص ويحذف الفعل والفاعل
معاً أنه يجوز ذلك حيث كانت قرينة ألا أنه لم يصرح به لظهور أنه لا معنى للحذف
بدون القرينة وكثيراً ما لا يصرح به بهذا كنعلم من قال أقام زيداً تقديراً نعم قام
زيد فيجوز حذف الفعل والفاعل ويجوز اظهارهما وإنما جعل من باب تقديم الجملة
الفعلية وهو الفعل والفاعل ولم يجعل من باب تقديم الجملة الاسمية وهو
المبتدأ والخبر ليكون الجواب موافقاً للسؤال وقد يحذف الفاعل ويقام
المفعول مقامه أى مقام الفاعل في إسناد الفعل أو شبهه إليه إذا كان
الفعل المسند إليه مجهولاً نحو ضرب زيد وهو أى المفعول الذى يقام مقام
الفاعل عند حذفه القسم الثانى فى التعداد من السرفوعات

ای من اقسامها وهو المسمى بمفعول فالمریسم فاعله وما جاء منه بیان فی الفاعل المضمر
 وكان باب تنازع الفعلین ما یضم فی الفاعل ارم فی فصل التنازع واما بیان سائر
 الاحوال المتنازع فیها فلا ستطرد فقال **فصل** واذا تنازع الفعلان اراد بالفعلین
 العاملین غیر المصدین یشمل المحققان التنازع یمجرى فیها ایضاً نحو زیدٌ معلومٌ و
 مؤدبٌ عمرٌ او بکر حکیم و طیب ابوه و انما اورد الفعل لاصالته فی العمل والفرع اخل
 تحت حکم الاصل للفرعية والتنازع كما یمجرى فی الفعلین یمجرى فی الاكثر من فعلین
 ایضاً كما ورد فی الصلوة اما ثمره اللهم صل علی محمد وعلی آل محمد كما صلیت وسلمت
 وبارکت ورحمت وترجمت علی ابراهیم هذه الخمسة تنازعت فی ابراهیم و انما ذکرت
 الفعلین بناءً علی بیان اقل ما یحصل به التنازع ثم الفعلان اعم من ان یکون
 متعدیین الی ثلاثة مفاعیل او لم یکوناً كذلك و من ان یکوناً من فعل التعجب والاختلاف
 لبعضهم فی الاول لعدم السماع و فی الثانی لقلة تصرف فعل التعجب و انما خصصنا
 العاملین بقوانا غیر المصدین لان التنازع لا یمجرى فیها اذ لا یصح قطع التنازع
 عند البصریین و الکوفیین لانه یضم الفاعل فی المصد نحو عجبني ضربت قناریاً
 فی اسم ظاهر صفة اسم غیر مستتر لان المضمرة المنفصل قد یحصل فی التنازع نحو
 ما ضربت وما اكرمت الا ایاك و اما المضمرة المتصل فلا یحصل فی التنازع بل الحكم
 بما یلیه ولا یمکن لكل واحد من الفعلین ان یمجرى اعماله فی بعد ما صفة ظاهر
 ای وقع بعد الفعلین و فی احترام عن المتقدم و المتوسط لانهما ملحقان بالاول
 فیستحقه هو قبل التکلم بالثانی فلیس فی مجال التنازع فلا یمکن من هذا الباب
 ثم بین الشیخ **معنی** قوله و اذا تنازع الفعلان بقوله ای اراد یعنی اقتضى او توجه
 بحسب المعنی کل واحد من الفعلین ای العاملین ان یعمل فی ذلك الاسم ای الاسم
 الظاهر المتنازع فیہ قال الفاضل الهندی اذا قصد توجه الفعلین الی اسم واحد من
 القلب و اما بعد التركيب فلا تنازع اذ کل یستوی فی معموله من مضمرة و محذورة و او مذکور
 فخذ الی تنازع الفعلین وهو مبتدأ او خبره انما یمکن علی اربعة اقسام هذه الجملة
 جزاء الشرط ان كانت الفاء جزائیة وان كانت للتفسیر او للعطف فالجزء محذوف
 و تقدیره و اذا تنازع الفعلان فی اسم ظاهر بعد ما یمجرى اعمال کل واحد منهما
 لکن الاختلاف فی المختار الاول ای القسم الاول من الاقسام الاربع ان یتنازعا
 الفعلان فی الفاعلیة ای فی فاعلیة الاسم الظاهر و یاء النسبة مع التاء تفسیر المعنی

فصل

المصدية اي في كونه فاعلا فقط اي لا في المفعولية والتنازع في المفعول بالمرية فاعله
داخل في التنازع في الفاعلية عند من ادخله في الفاعل او يجعل الفاعل اعم من ان
يكون حقيقيا او حكيميا ولا يجوز ادخاله في المفعولية لان اطلاق المفعول على المسمى
فامله غير شائغ ولا يجعله اعم من الحقيقي والحكي لا بغيره نحو ضربني واكرمني زيد
والثاني اي القسم الثاني من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اي الفعلان في المفعولية اي
مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا فقط لا في الفاعلية نحو ضربت واكرمت زيدا
والثالث اي القسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يتنازعا اي لفعلان في الفاعلية
والمفعولية معا ويقضى الاول اي الفعل الاول الفاعل والثاني اي الفعل الثاني المفعول
نحو ضربني واكرمت زيدا والرابع اي القسم الرابع من الاقسام الاربعة عكسه اي الثالث
الاقتضاء بان يقتضى الاول المفعول والثاني الفاعل نحو ضربت واكرمت زيدا اعلم ان في جميع
هذه الاقسام اي الاقسام الاربعة يجوز اعمال الفعل الاول واعمال الفعل الثاني عند البصريين
والكوفيين جميعا خلافاً منسوب على انه مفعول مطلق اي يخالف لقول الجوزجاني
لفراء في الصورة الاولى وهي ان يتنازعا اي لفعلان في الفاعلية وفي الصورة الثالثة
ان يتنازعا في الفاعلية والمفعولية ويقضى الاول الفاعل والثاني المفعول ان عمل الثانيان
عند لفراء لا يجوز اعمال الفعل الثاني في هاتين الصوتين بل يجب اعمال الفعل الاول عند
فيهما ودليله اي دليل الفراء على ذلك لزوم احد الامرين على تقدير اعمال الفعل الثاني اما
حد الفاعل اي فاعل الفعل الاول او الاضمار اي اضمار فاعل الفعل الاول قبل الذكر اي
قبل ذكر الفاعل وكلاهما اي حد الفاعل والاضمار قبل الذكر مخطو ان اي ممنوعان
وقوله وكلاهما مبتدأ مضاف ومحظوران خيرة وتشبيه الضمير باعتبار معنى كلا فانه
مفرد لفظا ومثنى معنى كما عرفت وهي جملة حالية بالواو والضمير ثم رواية الممنوعين مشهورة
عن الفراء والرواية الصحيحة عنه هي تشريك الرافعين ولكن يرد عليه اجتماع المؤثرين
على اثر واحد روى عنه اظهار الضمير بعد الظاهر نحو ضربني واكرمني زيد هو كما في
تاخير الناصب نحو ضربني واكرمت زيد هو هذا اي اعمال كل واحد من الفعل الاول
والثاني عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين في الاقسام الاربعة المذكورة
سواء الفراء في الصوتين المذكورين على تقدير اعمال الثاني ثابت في الجواز اي في
صورة الجواز ومقتضى ان يكون هذا اشارة الى خلاف الفراء كما وقع في بعض شروح
هذا الكتاب وانما صرح بذلك مع انه مستفاد مما سبق لانه لما كان في ذهنه

ان يبين عدل الجواز وهو الاختيار بكلمة أما التي للتفصيل وهي لا تستعمل غالباً
 الا في العدلين فصاعداً العادة لثلاث يكون ذكر كلمة أما للتفصيل مع عدم العدلين
 فكانت قال أما أعمال كل من الفعلين عند تنازعهما بلا خلاف فيه بين البصريين
 والكوفيين سوى الفراء فهو ثابت في الجواز وأما الاختيار في أعمال أي
 منها ففيه خلاف البصريين بكسر الباء والقياس فتحها أي النحاة المنسوبة إلى البصريين
 والكوفيين أي النحاة المنسوبة إلى الكوفة اذ قال أما خلاف الفراء في الصو الأول
 والثالثة فهو انما يكون في الجواز وأما خلاف البصريين والكوفيين في الصو جميعاً
 ففي الاختيار فانهم أي البصريين يختارون أعمال الفعل الثاني مع تجوز أعمال الفعل
 الأول وأما ابتداء مذهب البصريين لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالاً وأما
 اختار البصريون أعمال الفعل الثاني اعتباراً للقرب والجوارحيتان ان الفعل الثاني
 اقرب الطالبين من المطلوب وجاره فيكون اقدر على اخذها وايضاً ان أعمال الفعل
 الأول يستلزم الفصل بين العامل والمعمول وهو غير الأصل في المعمول اذ الأصل
 في المعمول ان يتصل بعامله لأن استفاضة الاستعمال على ذلك في التنزيل وكلام
 الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقرءوا كتابيه حيث اعمل الثاني اذ لو اعمل الأول
 لقبل اقرءوه واختياراً ضميراً للمفعول في الثاني عند أعمال الأول قول الشاعر شعر قصه
 كل ذي دين قوي غريمه + وعزة ممتول معن غريمها + حيث اعمل الثاني في كلام
 المصراعين أما في المصراع الأول فلأنه لو كان ذلك لقبل فواته وأما في المصراع الثاني
 لو كان ذلك لقبل معن هو غريمها باظهار الضمير والكوفيين عطف على الضمير المنصوب
 بأن أي وان الكوفيين يختارون أعمال الفعل الأول مع تجوز أعمال الثاني وأما اختار
 الكوفيين أعمال الفعل الأول مراعاة للتقديم والاستحقاق يعني ان الفعل الأول
 اسبق الطالبين واحقهما فهو الابق باعطاء المطلوب ولأن أعمال الثاني
 يستلزم الاضمار قبل الذكر كذلك أعمال الأول فكان هو اولي ثم لما فرغ من بيان
 ما هو المختار عند البصريين وهو أعمال الفعل الثاني اخذ في تفصيل مذهبهم
 وبيان كيفية الأعمال ثم لما جاء بتقديم اختيار البصريين بقوله فانهم يختارون أعمال
 الثاني جاء بتقديم قوله فان اعملت الثاني ليكون في الكلام نشر على ترتيب
 اللف والفاء للتفسير أي فان اعملت الفعل الثاني كما هو مختار البصريين فانظر
 ان كان الفعل الأول يقتضيه الفاعل اضمرة أي الفاعل في الأول أي

قوله يا قمار الضمير
 أي فلفظ لا لانه صفة
 جرت على غير من هو له
 حيث وقع صفة الفاعل
 وهو صفة الغريم حيث
 استدل به والصفة
 اذ جرت على غير من
 هي له يجب فيها ابراء
 الضمير اذ المراد على
 شريطة التفسير فلما
 لم يبرز الضمير في
 على ان قمار الضمير
 الثاني فاعل هو
 مالو كان الضمير
 لقوله معن فان كان
 ابراء الضمير في المصراع
 لان وان كان صفة
 جرت على غير من هو له
 حيث وقع ضمير الغريم
 وهو صفة الغريم ايضاً
 لان ان ضمير ايضاً
 بشرطية التفسير
 لان الغريم يقتضيه
 فارجح فيه ابراء الضمير
 كذا في بعض نسخ
 العمل في المصراعين
 ابراء ان

فی الفعل الاول على موافقة الاسم الظاهر الواقع بين الفعلين في الافراد والتنشئة
 والجمع والتذكير والتانيث كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء نحو ضربني واكرمني
 زيد وضرباني واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون وفي المتخالفين في
 الاقتضاء نحو ضربني واكرمت زيد او ضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت
 الزيدين ونحو ضربتني واكرمت هنداً وضربتاني واكرمت هندنين وضربتني
 واكرمت هنداتٍ واما اضمار الفاعل في الاول لان الاضمار قبل الذكر جائز في العمدة
 بشرط التفسير نحو قل هو الله احدٌ ونعم رجلا وعلى تقدير اظهاره يلزم التكرار
 وهو قبيح وحذفه لا يجوز الا اذا سد شئ مسدداً وقال الكسائي بحذفه باضماره نحو
 عن الاضمار قبل الذكر واثرا للخلاف يظهر في مثل ضرباني واكرمني الزيدان
 عندهم وضربني واكرمني الزيدان عندها والقول بان ما ذهب اليه
 الجمهور من ان حذف الفاعل لا يجوز الا اذا سد شئ مسدداً غير مستقيم فانه قد
 جاء حذف الفاعل بدون سد شئ مسدداً في مواضع كقوله تعالى او اطعام في يوم
 ذي مسغبة وقوله تعالى اسمع بهم وابصر حيث حذف بهم عن الثاني وهو
 فاعل على قول سيبويه ونحو ما فقد وما قام الا انا اذ فاعل للفعل الاول محذوف
 اتفاقاً ونحو ضربني واكرموا القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو وكقولهم بد لكم اي
 رأي فانه فاعله وقد حذف كثيراً واجيب عن الاول بان الاطعام مصدر وقد
 عرفت ان المصدر قاصر في العمل فلا يجب فيه وجود الفاعل فيكون من باب
 عدم الفاعل لعدم الاقتضاء كما في الجوامد من باب حذف الفاعل وعن سائر الامثلة
 المذكورة بانها محمولة على تقدير الفاعل لا على حذفه نسبياً والمحذوف في باب
 التنازع انما هو محذوف نسبياً والى هذا اشار الشيخ الرضوي او نقول ان ذلك
 نادر قليل فالمتحقق بالعدم وان كان الفعل الاول يقتضي المفعول ولم يكن الفاعل
 اي المتنازعان من افعال القلوب وان كانا منها فيأتي حكمها حذف المفعول من الفعل
 الاول لان المفعول فضلة فلا ضرورة في اضراره قبل الذكر فيجوز للدلالة الاسم
 الظاهر واما لم يجذف هذا المفعول فرائع عن شناعة التكرار ولم يضم فرائع عن
 الاضمار قبل الذكر في الفضلة واما ورود الاضمار قبل الذكر في قولهم به رجلا
 فشاذ كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربت واكرمت زيد او ضربت
 واكرمت الزيدين وضربت واكرمت الزيدين وفي المتخالفين في

الاقتضاء ضربت واكرمته زيدا وضربت واكرمته الزيدان وضربت واكرمته الزيدان
 وان كانا اي المتنازعان من افعال القلوب يجب اظهار المفعول للفعل الاول كما تقول
 حسبت منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان حسبت وحسبت لما تنازعا في منطلقا الاخير
 واعمل فيه حسبت وجب اظهار مفعول الفعل الاول وهو حسبت اعني منطلقا الاول اذ
 لا يجوز حذف المفعول من افعال القلوب لثلاثين مرارا اقتصار على احد المفعولين من
 افعال القلوب واعترض عليه بانه قد جاء كما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يخجلون
 بما آتاهم الله من فضله هو خيرا اللهم عند من قرء الياء اي بجلهم هو خيرا لهم
 فحذف احد مفعولي يحسبت وهو بجلهم وذكر الاخر وهو خيرا لهم وقد اجاب
 عنه بعض الفضلاء بانه يجوز ان يكون المفعول ليحسبت في هذه القراءة
 ضميرا او عائدا الى الجمل اي لا يحسبت الجمل خيرا لهم لكن وضع الضمير المرفوع
 موضع المنصوب كانت في قوله تعالى انت العليم الحكيم واظهار المفعول اي لا يجوز
 ايضا اظهار المفعول قبل الذكر كما مر وهذا اي ما بيناه من كيفية افعال الفعل
 الثاني هو مذهب البصريين واما ان عملت الفعل الاول على مذهب الكوفيين
 فانظر ان كان الفعل الثاني يقتضي الفاعل ضميرت الفاعل في الفعل الثاني على موافقة
 الظاهر بالاجماع كما تقول في المتوافقين في الاقتضاء ضربت واكرمته زيدا وضربت
 واكرمته الزيدان وضربت واكرمته الزيدون وفي المتخالفين في الاقتضاء ضربت
 واكرمته زيدا او ضربت واكرمته الزيدان وضربت واكرمته الزيدان وان كان الفعل
 الثاني يقتضي المفعول لم يكن الفعلان اي المتنازعان من افعال القلوب يجوز في اي في
 ذلك المفعول الوجهان احدهما حذف المفعول وثانيهما الاضمار اي اظهار المفعول
 طبق الظاهر والثاني اي الوجه الثاني وهو الاضمار هو الوجه المختار الاول وهو
 المحذوف نحو ضربت واكرمته زيدا وانما كان الاضمار مختارا ليكون الملفوظ
 اي اللفظ بانيان الضمير مطابقا للمراد اي موافقا للبعث الذي هو كونه مكرما
 للضارب الذي هو زيد ولثلاثين مفعول الفعل الثاني بغيره فانه لو لم يضم
 المفعول بل يحذف لم يعلم ان المفعول بكر او خالدا وغيرها ولان اضمارة ليس قبل
 الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالفعل الذي هو سابق على الضمير في الفعل الثاني حكما
 فلا يجذف مع امكان اضمارة اما الحذف فكما تقول في المتوافقين نحو ضربت
 واكرمته زيدا او ضربت واكرمته الزيدان وضربت واكرمته الزيدان

وفي المتخالفين ضربني واكرمت زيدا وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمت
 الزيدان واما الاضمار فكما تقول في المتوافقين ضربت واكرمته زيد او ضربت و
 اكرمتها الزيدان وضربت واكرمتهم الزيدان وفي المتخالفين ضربني واكرمته زيد
 وضربني واكرمتها الزيدان وضربني واكرمتهم الزيدون اما اذا كان الفعلان من افعال
 القلوب مع ان ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر حتى لو ذكر منطلقا للظاهر يفهم نحو
 حسبه وحسبت اياه زيد منطلقا فلا بد من اظهار المفعول الثاني كما تقول
 حسبه وحسبتا منطلقين الزيدان منطلقا وذلك اي وجوب اظهار المفعول الثاني
 لان حسبه وحسبتا تنازعا في منطلقا واعلمت الاول وهو حسبه وجعلت الزيدان
 فاعلاله ومنطلقا مفعولا له واضمرت المفعول الاول في حسبتا واظهرت الثاني
 وهو منطلقين لما نع وهو ما اشار اليه بقوله فان حذف منطلقين وقلت حسبه
 وحسبتا الزيدان منطلقا يلزم حذف المفعول الثاني من افعال القلوب هو اي حذف
 المفعول من افعال القلوب غير جائز اذ حذف المفعول يوجب الاقتضا على احد المفعولين
 فيما هو من افعال القلوب كما مر وان اضمرت اي المفعول فلا يخلو من ان تضم المفعول
 مفرد او تقول حسبه وحسبتا اياه الزيدان منطلقا وحينئذ اي حين اضمرت
 المفعول مفردا الا يكون المفعول الثاني مطابقا للمفعول الاول وهو ما في قولك
 حسبتا ولا يجوز ذلك لوجوب اتحادهما فيما صدقا عليه في هذا الباب وتضم مثني
 معطوف على قوله ان تضم مفردا اي وان تضم المفعول مثني وتقول حسبه وحسبتا
 اياهما الزيدان منطلقا وحينئذ اي حين اضمرت المفعول مثني يلزم عوج الضمير
 المثني الى اللفظ المفرد وهو منطلقا الذي وقع فيه التنازع وهذا اي عود الضمير
 المثني الى اللفظ المفرد ايضا لا يجوز لوجوب التطابق بين الضمير والمرجع اليه واللام المحرر
 المحذف اي حذف المفعول الثاني والاضمار اي اضماره كما عرفت ذلك من
 التفصيل المذكور وجب الاظهار اي اظهار ذلك المفعول وكقائل ان يقول المشروط
 في التنازع جواز اعمال الفعلين فيما تنازعا فيه المتنازع فيه هنا عن قوله منطلقا
 لا يجوز فيه اعمال الثاني لمخالفة المفعول الثاني والجواب ممكن بالتاويل بكل واحد منها
 وفيه بحث لانه لو جاز تاويل مفعول الفعل الاول بالمفرد لجاز اضمار المفعول الثاني
 على تقدير اعمال الاول مفردا ولا يخالف. لمكان التاويل واجب بان التاويل يخالف
 للظاهر فلا يصار اليه عند امكان الاظهار فان قلت على تقدير الاظهار يلزم

التكرار وهو قيم قلت لزوم التكرار ممنوع لا خلافاً لافراداً او تثنية نعواملاً لا يجوز
المصير الى ما هو خلاف الظاهر مع امكان الظاهر اذ ادراك الكلام الصادر من المتكلم
بين الظاهر وخلافه واما اختيار المتكلم ما هو خلاف الظاهر مع كونه قادراً على
التكلم بالظاهر فانه لا يجوز الا ترى انه لا يجوز التكلم بالمجاز مع القدرة على
التكلم بالحقيقة فيبقى ان يكون التكلم ههنا باضمار المفعول الثاني للفعل الاول
مفرداً ابتداءً ويل المفعول الاول بكل واحد مع صحة اظهار المفعول الثاني ايضاً و
اما وجوب الاظهار لكون الاضمار مفرداً على خلاف الظاهر باعتبار الاحتياج
الى التأويل فمشكل ويشكل ايضاً ان الضمير غير مشتق والمطابقة بين المفعولين
في غير المشتق ليست بواجبة فامكن اضمار الثاني مفرداً ايان يقال حسبتهما
اياه الا ان يقال ان الضمير عبارة عن مرجعه فلو ذكر اياه كان ذكره كذا ذكر
منطلقاً وهو ممتنع فكذا ما يثوب منابه لان الضمير نائب في اخذ حكم
منوبه هذا اعني التأويل بكل واحد في المفعول لجواز التنازع وما ذكر في
بعض المحاشي وله وجه اخر وهو ما ذكر بعض المحققين حيث قال ولا يخفى
انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسم الاعلى
انصاف ذات بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهراته
لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضيه مفعولاً مفرداً والثاني
مفعولاً مثني فلا يتوجه ان الى امر واحد فلا يتنازع فيه انتهى كلامه ثم اعترض بعض
الفضلاء ههنا بانها بما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية او التذكير
والتأنيث لازماً للمنطق وشئ منها غير لازم بل هو بافراة يصح ان يثنى فيصح
تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد ومثني في منطلقاً حال افراة بان يطلب
احداً ان يكون منطلقاً مفعولاً فيصير مثني فيخرج عن افراة بان يطلب الاخر ان
يكون مفعولاً فيبقى على افراة ثم لما فرغ من بيان القسم الاول من المرفوعات وهو
الفاعل شرع في بيان القسم الثاني منها فقال **فصل** مفعول ما لم يسم فاعله
وهو كل مفعول حذف فاعله اي ترك فاعل ذلك المفعول واما انصاف المفعول
بلا بسة فاعلية لفعل يتعلق به قيل هذا الحد يصدق على الربيع في قولك ائمت
الربيع البقل لان الفاعل الحقيقي لا نبات البقل هو الله تعالى فحذف الفاعل
الحقيقي واقيم المفعول الذي هو الربيع مقامه وارجيب بان المراد بالفاعل في الحد هو

مفعول ما لم يسم فاعله

الفاعل الاصطلاحی وبالمفعول فامفعولیتہ عندا قامتہ مقام الفاعل الربیع
المثال المذكور يكون فاعلاً اصطلاحياً وهو من كور غير محذوف فلا يصح للمؤنما
حذف فاعله اما لعدم العلم به نحو سرق المتاع او لحساسة نحو شتم الخليفة
او لكونه معظماً نحو قطع اللص او لاختيار عرض السامع نحو قتل عدوك او للاجماع كضرب
زيداً او للاختصار نحو قيمت الصلوة او لموافقة القوافي كما قيل شعر وما المال
والاهل الا وداثع ولا بد يوماً ان يرد الوداثع او لرعاية السجع نحو وقال احد عند
مِن تَعْمَرِ نَجْرِي او لعلوم المخاطب به نحو قوله تعالى اذ ابغاث صاني القبور واقير
هو اي ذلك المفعول مقامه اي مقام الفاعل في كونه مسنداً اليه الفعل وشبه
مقدماً عليه قوله هو تأكيد للمستتر في اقيم انما جاء بتأكيد الضمير المنصل المنصل
دفعاً لتوهم ان الفعل مسند الى قوله مقامه فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة
الواقعة صفة عن الضمير نحو ضرب زيد وحكمه اي حكم ذلك المفعول في توحيد فعله
وتثنية وجمعه تذكيرة وتانيته على قياس ما عرفت في الفاعل فانه اذا كان هذا
المفعول مظهرًا او حداً لفعل سواء كان مثلاً او مجموعاً نحو ضرب الزيدان ضرب الزيد
على صيغة المجهول وان كان مضمراً يثنى للثنى ويجمع للجمع نحو الزيدان ضرباً
والزيدان ضرباً وان كان مؤنثاً حقيقياً انت الفعل مظهرًا كان او مضمراً ان لم
بينه وبين فعله نحو ضربت هنداً وهنداً ضربت وان فصلت فلك الخيار بين تذكير
فعله وتانيته نحو ضربت اليوم هنداً وضرب اليوم هنداً وكذا ان كان مؤنثاً
غير حقيقي ان كان مظهرًا نحو كورت الشمس وكورت الشمس ان كان مضمراً انت
الفعل نحو اذا الشمس كورت ثم لتأخر عن بيان القسم لثنا من الرفع وهو مفعول
ما لم يستمر فاعله شرع في بيان القسم الثالث والرابع فقال **فصل في المبتدأ والخبر**
ذكرهما معاً في فصل واحد لكونهما متلازمين كما هو الاصل لان الاصل فيهما انه متى
ذكر احدهما ذكر الاخر معه واما حذف احدهما فغير الاصل ولكونهما مشتركين في العا
لان عاملهما معنوي هما اسمان سواء كانا حقيقيين او حكميين فدخل فيهما قول
وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ فَإِنَّ فِي تَأْوِيلِ تَصَدَّقُوا كَلِمٌ وَأَنْ تَسْمَعُوا بِالْمُعْتَدِي خَيْرٌ مِّنْ أَنْ تَرَاهُ
فانه في تاويل سماعك بالمعدي والجملة التي وقعت خبراً لانها في تاويل الاسم
فزيد يضرب في قوة زيد ضارب هذا ما ذهب اليه جماعة من النحاة ومنهم المصنف
والشاعر ابن الحاجب لانه صرح في شرح المفصل بان الخبر الجملة يا اول

المبتدأ والخبر

بالاسم ذهب المحققون الى ان الجملة لصرفتها من غير جعلها اسماً حكماً تقع خبراً فلم
يتناولها تعريف الخبر ايضاً يخالف ما سبق من ان الكلام لا يحصل الا من اسمين
او من اسم وفعل لان الكلام الذي يكون خبره جملة يخرج عن القسمين لعدم تاويل
الجملة بالاسم مجرد ان عن العوامل اللفظية السماعية والقياسية وكلمة عن متعلقة
بقوله مجرد ان واللفظية صفة العوامل المتطابق بينهما ثابت تقديراً اذا العامل في
تاويل المفرد اي مجرد ان عن جماعة العوامل اللفظية تراخض به عما كان به العامل
اللفظ كاسمى ان وكان واخواتها والمراد بالتحديد اعم من ان يكون لفظاً او معنى ان
لا يكون العامل مؤثراً في المعنى ان كان مؤثراً في اللفظ فيدخل فيه مجسداً وهم لان الباقية
زائدة غير مؤثرة في المعنى وان اثرت في اللفظ بالجر فان قلت التحديد يستند في اللفظ
ولا شئ من العوامل اللفظية موجوداً في المبتدأ والخبر سابقاً فكيف يستقيم قوله هذا
اسمان مجرد ان عن العوامل اللفظية قلت لو دخلت العوامل اللفظية عليها كما جائز
في نزل الامكان منزلة الوجود كما في قولك للحفار ضيق فمركبة اي البير قولك سبحان
الذي صغر جسم البعوضة وكبر جسم الفيل هذا ما ذكره الفاضل الهندى وقال بعض
الفضلاء على ان الاصل هو العامل اللفظي عدل عنه الى المعنوي فكانه مجرد الاسم
عنه ثم المراد بالتحديد عن العوامل التحديد عن جنس لعوامل حتى يؤل الى السلب الكلي
لا الى رفع الايجاب الكلي كما توهم من ظاهر الجمع احدهما اي احد الاسمين الموصوفين
بالتحديد مسند البير ليعنى الاسم المسند اليه المبتدأ والثاني من الاسمين مسند به ويسمى
اي الاسم المسند به الخبر نحو زيد قائم فانها اسمان مجرد ان عن العوامل اللفظية
احدهما مسند اليه هو المبتدأ والثاني مسند به هو الخبر والعامل فيهما اي في المبتدأ
والخبر معنوي وهو اي العامل المعنوي الابتداء اعلم ان النجاة تختلف في ان العامل
في المبتدأ والخبر معنوي ام لا فذهب البصريون الى ان العامل في المبتدأ والخبر معنوي وهو
الابتداء اي مجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فيعنه لا ابتداء
عامل في المبتدأ والخبر قال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ عامل في الخبر وعلى هذا
القول لا يكون الخبر ما نحن فيه وذهب بعضهم الى ان كل واحد من اللبتداء والخبر عامل في
الاخر وعلى هذا القول لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية فلا يكونان ما نحن فيه ايضاً وفيه
نظراً ليلزم على هذا القول تقدم الشئ على نفسه لان العامل ما يجب تقديمه على معنوله فيلزم تقدم الخبر
على المبتدأ بعلم كل واحد منهما في الاخر فان كان المبتدأ مقدماً على الخبر والخبر مقدماً على المبتدأ

لزم تقدم الشئ على نفسه ضرورة ان المتقدم على المتقدم على الشئ مقدم على ذلك
الشئ واجيب بان كل واحد منهما مقدم على الخبر من وجه ومتأخر من وجه اخر
فلا يلزم الدور باختلاف الجهة أما نقدي المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون
مع المنسوب اليه يكون فرعاً له وأما نقدي الخبر فلانه مناط الفائدة والمقصود
من الجملة فيرفع كل واحد منها صاحبه للتقدم الذي فيه فيرفعان كعمل كل من
الشرط وكلية في الآخر نحو أياماً تَدْعُو فالاداة متقدمة اذ هي مؤثرة بمعنى
الشرط ومتأخرة عن الشرط تاخر الفضلات عن العدة واصل المبتدأ اي الاولى
في المبتدأ وما يقتضيه الدليل فيه ان يكون معرفة لكون المبتدأ محكوماً عليه و
الحكم على الشئ انما يكون بعد معرفته والفاعل مخصص بتقدير المحكوم عليه
فلا يشترط فيه تعريف او تخصيص اعترض ههنا بان هذا ليس بصواب لان
تخصيص الفاعل بالفعل انما يتحقق بعد ان يجعل محكوماً عليه بانتساب الفعل اليه
فكيف يجوز تخصيصه الذي يصح كونه محكوماً عليه بما يكون متأخراً عن كونه محكوماً
عليه اجاب بعض الفضلاء عن هذا الاعتراض بان النكرة تصير بتقدير الخبر في
حكم المخصص قبل الحكم وذلك لان المقصود من اشتراط التعريف او التخصيص في
المحكوم عليه اصغاء السامع الى كلام المتكلم لان تنكيره ينقر السامع عن استماع الحد
فيجمل بالغرض هو الافهام وعند تقدم المحكوماً ينقر السامع عن اخر الكلام
ليصغي اليه حق الاصغاء وبعد ذلك لو ذكر المحكوم عليه مجهولاً لا يجمل بالغرض
لان الافهام قد حصل باستماع الحديث فثبت ان تقدم الحكم يجعل المحكوم عليه
في حكم المعين فلا حاجة الى تعريف او تخصيص اخر ثم قوله اصل المبتدأ ان يكون معرفة
اشارة الى ان المبتدأ قد يكون نكرة كما سيجمع واصل الخبر اي الاولى في الخبر وما
يقتضيه الدليل فيه ان يكون نكرة لكون الخبر محكوماً به واصل المحكوم به
التنكير وفيه اشارة الى ان الخبر قد يكون معرفة كما سياتي ولما اختار ما ذهب اليه
جمهور النحاة من ان للمبتدأ يجب ان يكون معرفة او نكرة مخصصة لان النكرة
بالتخصيص تصير قريباً من المعرفة التي هي القياس في المحكوم عليه تبين الاول اقول
بقوله اصل المبتدأ ان يكون معرفة وبين الثاني ثانياً بقوله والنكرة اذا وصفت
جازان تقع مبتدأ نحو قوله تعالى وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ فان قوله
لعبد تخصص بالوصف لان قوله ولعبد يشتمل المؤمن والكافر فاذا وصف المؤمن

صار مخصصاً وحصل له نوع تعيين والتصغير بمنزلة الوصف نحو جيل قاعد
 كانه قيل رجل حقير قاعد فيكون في حكم الوصف وكذا اذا تخصصت بوجه
 اخر يعني كما ان النكرة تقع مبتدأ اذا تخصصت بالوصف كذلك النكرة تقع مبتدأ
 اذا تخصصت بوجه اخر غير الوصف فان وجوه التخصص على ما ذكره المصنف صاحب الكافية
 ستة كما استقف عليها والمراد من التخصص اعم من ان يكون حقيقياً كما يكون في المثال
 المذكور وحكماً كما في المثال الاقنحور رجل في الدار ام امرأة فان قوله رجل مبتدأ مخصص
 بالعلم بثبوت الخبر لاجل الجنسين عند المتكلم لان امر المتصلة المتعادلة الهمة للشوا
 عن التعيين بعد العلم بثبوت الخبر لاجلها عنده فاذا كان الخبر معلوماً صار
 بمنزلة الصفة اذا الصفة من شأنها ان يكون معلوماً للسامع قبل اجرائها على
 الموصوف بخلاف الخبر فان من شأنه ان يكون مجهولاً قبل اجرائه على المخبر عنه ولذا
 قيل الصفات قبل العلم بها والخبر والاعخبار بعد العلم بها صفات فصلاً المبتدأ
 كما ان تخصص بالصفة وما احد غير منك فان قوله احد مبتدأ تخصص بصفة العموم
 لان النكرة في سياق النفي تفيد العموم وفيه بحث لان العموم عند الخصوص فكيف
 يحصل الخصوص به وجوابه انه ليس المراد بالتخصيص ههنا ما هو ضد العموم
 وهوان يجعل لبعض الجملة شئ ولم يكن لسائرهابل المراد قطع الاحتمالات في المحك
 عليه وتقليلها فيه ولا ريب ان بالعموم ينقطع الاحتمالات وتعين ان المحكوم عليه
 كل فرد فان قيل ما الفرق بين المبتدأ المحل بلام الاستغراق والمبتدأ العام الواقع
 في سياق النفي من حيث ان الاول معرفة والثاني نكرة مخصصة مع انها متساوية
 في المعنى قلنا الفرق بينهما من حيث الوضع فكل ما كان موضوعاً لمعين كان
 معرفة وكل ما هو غير موضوع لمعين كان نكرةً تعين بعارض او لاجل
 لو قلت جاءني رجل وذكرت اوصافاً لم توجد الا في فلان لم يكن معرفة
 فاللام وضعت للتعريف فيكون المحل به معرفة والنفي لم يوضع لذلك فكان
 الواقع في سياق نكرة مخصصة ثم هذا التمثيل على مذهب بنى تميم لان ما ولا
 المشبهتين بليس لا يعلان عندهم ومثل النكرة في حيز النفي كل نكرة في الاثبات
 لم يقصد بها واحد مخصص مثل رجل خير من امرأة وثمره خير من جواردة الا ان
 النكرة مع الاثبات في المبتدأ كثيراً في الفاعل قليل نحو قوله تعاليت نفس ما قد
 واخرت واما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدأ والفاعل وشر وأهراً

الصفات قبل العلم
 بها الخبر والاعخبار
 بعد العلم بها صفات

ذاتاً فان قوله شر مبتدأ تخصص بالصفة المقدرة اذ التقدير شر عظيم هو
 ذاتاً بجعل شر بدلاً من الضمير المستكن في اهتد البدل من الفاعل فاعل معدن
 ثم قد مر ليفيد المحصر لان تقدير ما حقه التأخير يوجب المحصر فيكون المعنى ما
 اهراً ذاتاً لا شراً وإنما ذهب الى تقدير التقدير والتأخير مع كونه وجهاً
 بعيداً عن الفهم لضرورة صحة وقوع النكرة مبتدأ وفي الدار رجل فان قوله
 رجل مبتدأ تخصص بتقدير الخبر الذي هو ظرف متعين لكونه حكماً لانه اذا قيل
 في الدار علم ان ما يتبعه موصوف باستقراره في الدار فكانه مخصص بالصفة
 وانما جازوا في الدار رجل ولم يجوزوا رجل في الدار مع انها سببان في المعنى
 لئلا يلزم التباس الخبر بالصفة في الثاني ولا يلزم ذلك في الاول لتقدير الخبر
 والصفة يجب ان يكون متأخراً وسلام عليك فان قوله سلام مبتدأ تخصص بنسبة
 الى المتكلم لان معناه سلمت سلاماً عليك فحذف فعله كما تحذف
 افعال المصادر فيبقى سلاماً عليك بالنصب ثم عدل من النصب الى الرفع لقصة
 الاستمرار والدوام في الدعاء لان النصب يدل على الفعل الفاعل يد على الحد
 هذا اذا جعل سلام مصد سلمت بمعنى قلت سلام عليك اقول وجعل مصد
 سلمت بمعنى قلت سلمت الله تعالى بمعنى جعلك الله تعالى سالماً لكان
 مخصصاً بنسبته الى الفاعل الغالب اي سلم الله عليك وقد يتخصص الشكر
 بكونها مضافة نحو غلام رجل خير من غلام امرأة او في معنى الاضافة نحو ضرب
 لزيد خير من ضرب لعمر و بكونها مشبهة بالمضاف نحو عشرون
 درهماً في كيسك ثم اعلم ان وجوب التخصص النكرة الواقعة مبتدأ بوجه
 من الوجوه الستة امدن كورة انما هو مذهب جمهور النحاة وذهب ابن البرقي
 الى انه اذا حصلت الفائدة فآخيراً نكرة شئت لان الغرض الفائدة فاذا
 حصلت جاز الحكم على الشيء بلا تخصيص بوجه اولاً ومن ثم يصح ان يقال
 كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يصح ان يقال رجل قائم لعد حصول
 الفائدة وهذا هو اقرب الى الصواب واعلم انه اذا كان احد الاسمين معرفة
 والاخرى اسمين نكرة فاجعل المعرفة مبتدأ البتة اي لا النكرة بل اجعل
 النكرة خبراً لانه لا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة كما مر مثاله
 وان كانا اي الاسمان معرفتين سواء كانت متساويين في المعرفة او لا

فان
 تقدير ما حقه
 التأخير يوجب
 المحصر

سلاماً

فاجعل ايها اشئت مبتدأ والآخر خبراً يعني ايها قد مته ههنا فهو المبتدأ وايها
 اخرته فهو الخبر وحينئذ يجب تقدير المبتدأ على الخبر اذا لم يكن قرينة لانه
 لو اخر يلزم الالتماس افا اذا كان قرينة معينة تكون احدهما مبتدأ والآخر خبر
 فيجوز تاخيره لعدم الالتماس نحو بنونا بنونا ثانياً فان قولهم بنونا ثانياً مبتدأ وبنونا
 خبره لانه لو جعل بالعكس لا نقبل المعنى لان ابناء الابناء منزلة الابناء
 لان الابناء منزلة ابناء الابناء وعلى هذا القياس قولهم ابو حنيفة
 ابو يوسف فان ابو يوسف مبتدأ و ابو حنيفة خبر لان الغرض تشبيه ابو يوسف
 بابي حنيفة لا تشبيه الثاني بالاول نحو والله الهنا وادم ابونا وكذا احمد بنيتنا
 واما نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد فما يقال فيها ان الاسم متعين للابتداء
 والصفة للخبر فيفسد به لان الخبر يجوز اشتقاقه وجموده على الصيغة قد يكون الخبر جملة
 لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان تعريف الخبر يصدق عليها وكلمة قد للتقليل
 اشارة الى ان الاصل في الخبر ان يكون مفرد الا انه احد جزئي الكلام ولا نه اسرع قبولاً
 للربط والمراد بالمفرد ما لا يكون مركباً تاماً فيدخل فيه نحو حيوان ناطق و غلام رجل
 وضاربان وضاربون اسمية وهي التي يكون الجزء الاول منها اسماً نحو زيد ابوه قائم فزيد
 مبتدأ وابوه مبتدأ ثانٍ وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر للمبتدأ الاول وفعليه
 وهي التي يكون الجزء الاول منها فعلاً نحو زيد قام ابوه فزيد مبتدأ وقام فعل وابوه
 فاعله والجملة الفعلية خبر المبتدأ او شرطية نحو زيد ان جاء في فكرته فزيد مبتدأ
 وان جاء في شرط واكرمه جزاؤه والجملة الشرطية خبر المبتدأ فاختلغوا في وقوع الجملة
 الشرطية خبراً فذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط او الجزء جميعاً لانها بمنزلة جملة
 واحدة وذهب بعضهم الى ان الخبر هو الشرط او الجزء وبعضهم الى ان الجزء وحده ومنهم
 من ذهب الى ان الجملة الشرطية لا يصح وقوعها خبراً كالامر والنهي وغيرها من الاشياء
 او ظرفية سواء كانت ظرف زمان او مكان او جارياً مجرى الظرف كالجار والمجرور فانه
 مجرى مجرى الظرف في اقتضاء العوامل واعلم ان ظرف الزمان لا يصح وقوعه خبراً
 عن ذات لا يكون متجدداً فلا يصح ان يقر زيد يوم الجمعة ويصح ان يقال لطلال يوم الجمعة
 وان حرف الجر التي تقع خبراً عن المبتدأ انما هي من والى وفي واللام والباء والكا
 وعلى وعن دون مادونها ثم اختلف النحاة في الخبر الظرف فمنهم من ذهب الى ان الخبر
 هو الفعل المقد لا الظرف القاصر مقامه ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو

الطرف القائم مقامه كالفعل المقدر ومنهم من ذهب الى ان الخبر هو الفعل والظرف
 جميعا نحو زيد خلفك وعمرو في الدار فزيد مبتدأ وخلفك خبره وكذا امر ومبتدأ
 وفي الدار خبره اعلم ان النحويين اختلفوا في تفسير الجمل فمنهم من ذهب الى
 انها اربعة اقسام وهي المشهورة المذكورة في المتن ومنهم من ذهب الى انها
 ثلاثة اقسام وادرج الظرفية في المفرد ومنهم من ذهب الى انها على قسمين
 وادرج الشرطية في الفعلية والظرفية في المفرد والظرف اي الخبر الظرف سواء
 كان ظرف زمان او مكان او ما يجري مجراه متعلق بجملة اي بفعل من كور او مقادير
 من الافعال العامة غالباً للدلالة عليه وهي الكون والثبوت والحضور والوجود ويجوز
 تقدير فعل من الافعال الخاصة عند قرينة والظرف المتعلق بالمذكور يسمى ظرفاً لغوياً
 لانه اذا تعلق بالعامل المذكور كان العمل للعامل لانه فهو يلغو عن العمل والظرف
 المتعلق بالمقدّر يسمى ظرفاً مستقراً ابغية القاف اسم مفعول متعلقه بالاستقرار وكان
 العامل العام اذا حذف انتقل ضميره الى الظرف فيسمى مستقراً الاستقرار الضمير
 فيه وهذا اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل الماخوذ من الاستقرار
 بخصوصه حتى يجتصت هذا الاسم عند الاكثر اي عند اكثر النحاة وهي اي تلك
 الجملة هكذا وجد في كثير من النسخ ووجد في بعضها وهو فتد كيرة باعتبار
 الفعل لان هذه الجملة فعل او باعتبار متعلق الظرف ويجوز ان يرجع هذا الضمير
 الى الجملة بلا تاويل والتطابق بينه وبين المرجوع اليه غير واجب لان المؤنث بالنساء
 على نوعين احدها ما لا يكون له مذكرة كشيبة فان مذكرة غير مستعمل لا يقال
 شيبة والثاني ما يكون له مذكرة كقائمة فان مذكرة مستعمل اذ يقال في المذكور قائم
 ووجب التطابق بين الضمير والمرجع اليه انما هو في النوع الثاني لاني النوع الاول
 وما نحن بصدد من النوع الاول استقر مثلاً او حصل او ثبت تقول زيد في الدار
 تقديره اي تقدير هذا الكلام زيد استقر في الدار لان اصل الفعل للفعل
 فتقديره عاملاً في الظرف اخرى ولانه اذا وقع صلة يقدر بجملة لا محالة فكذا اذا وقع
 ولان الظرف المستقر يعمل بقيامه مقام عامل فجعله فرعاً للفعل الذي
 هو الاصل في العمل اولى من جعله فرعاً لفرعه وانما قال عند اكثر لان
 الاقل من النحاة ذهبوا الى ان الظرف متعلق بمفرد وهو اسم الفاعل فتقدير
 زيد في الدار زيد مستقر في الدار لان الاصل في الخبر الافراد وكان المحذوف

لو كان فعلا لا فاد نحو زيد في الدار التقوى وليس كذلك ولان المحذو وعار من الضمير لا تنقله الى الطرف والقول يعرى الاسم عنه اولى من القول يعرى الفعل عنه لا يقال ان اسم الفاعل مع فاعله مركب من مسند مسند ليهيكون كلاما وجملة لانا نقول حق اسم الفاعل ان لا يعمل لكونه اسما واصل الاسم ان لا يعمل لانه مشابهة الفعل يعمل لكن لما لم يكن عمله بالاصالة بل بالمشابهة فرض عمله كاعماله على التقديرين المذكورين يكون في الطرف ضمير عائد الى المبتدأ ينتقل من المقدر اليه مرتفع كما ترفع بالمنقل منه ويبدل عليه مجيء الحال منه نحو زيد في الدار قاعدا فان قاعدا حال من الضمير في الطرف كما في المقدار اذ لو كان لصح تقديمه هو غير صحيح فجازا لا بدل عنه نحو قوله تعا واولون يومئذ الحق على الاكثر فان الوزن مستد او يومئذ خبره والحق بدل من الضمير الذي هو مستكن في يومئذ ولا يجوز ان يكون الحق صفة للوزن للزوم الفصل بين الموصوف والصفة بالخارج حيث هو وهنتم ولا يجوز ايضا ان يكون الحق خبرا للوزن ويومئذ منصوبا بالوزن لانه مصدر معرف بلام التعريف والمصدر المعرف بها عمله قليل واذا عرفت ذلك فاعلم ان القول بتقدير العامل في الطرف سواء كان جملة او مفعلا انما هو البصريين واما الكوفيون فالطرف عندهم لا يتعلق بشئ ولا يحتاج الى تقدير شئ واختاره ابو العباس من المتأخرين ولا يد في الجملة اى الخبر الجملة وكذا في الخبر المفرد والمشتق والمأول به ان الضمير في المفرد غير كما في المفرد الغير المشتق نحو زيد انسا او حجر ولذا خص الجملة بالذکر من ضمير اى عائد من الجملة رابط ليعود الى المبتدأ في ربطها وانما اشترط وجود العائد فيها لان الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها مستغنية عن الربط بغيرها واذا اريد تعلقها بشئ من المبتدأ او ذى الحال فلا بد فيها من عائد رابط يربطها به وهو اعم من ان يكون ضميرا كما اشار اليه بقوله كالهاء فيما مر من الامثلة وغيرها كاللام في نعم الرجل زيد وضع المظهر موضع المضمير كقوله تعا الحاققة فالحاققة وكون الخبر عين المبتدأ نحو قوله تعا قل هو الله احد وهذا زيد قائم والشان زيد عالم ومقولى زيد فاضل وعموم اللفظ كقوله تعا ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا فان الثانية مع معمولها يقع خبرا عن الاولى ولا ضمير ههنا الا ان عموم من احسن عملا قام مقام الضمير لان من احسن عملا والذين امنوا وعملوا الصالحات ينتظمها معنى واحد فهذا العموم يربط الجملة باسرة السابقة وخبر ان هو خبر المبتدأ

لا تمها لا تدخل الاعلى المبتدأ والخبر و لو قال من عائد بدل قوله من ضمير كما قال صاحب
الكافية وغيره كان اولى ليكون شاملاً لما ذكرنا من الروابط لان العائد عم من الضمير
الا ان يقال صرح بالضمير لكثرة بالنظر الى غيره من الروابط وانما الكيفية في الجملة الواحدة
خبراً بالضمير وحده ولم يربط بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالاً لان الحالتاني فضلة
بعد تمام الكلام فاحتج في الاكثر الى زيادة رابطة بخلاف الخبر فانه ركن الكلام فاحتجنا
الى زيادة رابطة واذا تقر هذا فاعلم ان الجملة الشرطية ان كانت خبراً عن اسم ليس
بشرط نحو زيد ان ياتي اكرم عمر فيكفي عود ضمير واحد ان كانت خبراً عن اسم المشروط نحو
من يكرم من اكرمه فلا بد من ضمير في كل واحد من الجملتين المحكية بعد لقول نحو قال زيد
قائم فهو مفعول في المعنى فلا يلزم عود الضمير فيها لان المفعول غير الفاعل وانما يلزم
عود الضمير في الجملة التي وقعت خبراً او صفة او صلة او حالاً فانها اما نفس الاول او بعض منه
ويجوز ان ياتي خبراً او ضميراً رابطاً ولا يجوز خبراً او ضميراً من الروابط فان كلام المراد فلا يجوز
لانها لا ينساق الذهن مع الخبر الا الى الضمير ان كان المظهر موضع المضمرة فلنكتة
فانها تفوت مع الحذف وان كان الخبر عين المبتدأ فهو لا يقبل الحذف انما يجوز حذف
الضمير عند وجوه قرينة دالة عليه دل كلام المصراع على ان الحذف شائع كثير كما وجدت
قرينة و الا لم ليس كذلك بل هو مختص بالضمير المحرور ومن اذا كان في جملة اسمية يكون
المبتدأ منها جزء من مبتدأها واما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور
سماعي نحو السمن منوان بدرهم والبر الكرى بستين اي منه فان قوله الكرم من مبتدأ
ومنوان مبتدأ ثان و بدرهم خبر المبتدأ الثاني والجملة في محل الرفع بانه خبر المبتدأ
الاول والضمير محذوف وتقديره السمن منوان منه بدرهم منه في محل الرفع بانه
صفة منوان وهو الذي يهجه وقوعه مبتدأ وانما حذف منه لانه لما ذكر السمن
ثم جرى ذكر منوان بدرهم بعد علم انه منه فاستغنى عنه وكذلك قوله البر الكرى
بستين فان البر مبتدأ والكرى مبتدأ ثان وبستين خبر المبتدأ الاول والجملة في محل
الرفع بانه خبر المبتدأ الاول والضمير محذوف وهو منه وانما حذف لانه لما ذكر
البر ثم الكرى بستين بعد علم انه منه فاستغنى عنه ومنه في هذا المثال في محل
النصب بانه حال وجاز تقديره على بستين وان كان عاملاً معنوياً وتقديره الحال
عليه لا يجوز الا اذا كانت ظرفاً لفظ الحال وهو منه ايضاً جار ومجرور فاشبهه
الظرف ثم الكرى اثنا عشر وسقاً والوسق ستون صاعاً والصاع اربعة امداد

له
اي فلا يجوز
لنكتة ١٢

والمدامنة واعلم ان الجملة الواقعة خبرا من الجمل التي لها محل من الاعراب مخصصة
 في سبعة اقسام الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه والشرط والجزاء المجازم
 وهو ما بعد الفاء واذا والتابع المفرد والتابع لما لها محل من الاعراب كذا الجمل التي
 ليس لها محل من الاعراب مخصصة في سبعة اقسام المستأنفة ويسمى ابتداءية كما نرى
 الجملة التي صدرها مبتدأ والمعتزلة والتفسيرية نحو قوله تعالى وَأَسْرُ وَالنَّجْوَى
الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِّثْلُكُمْ فجملة الاستفهام مفسر للنجوى والمجاب بها
 القسم الواقعة جوابا لشرط غير جازم كلو ولو لا ولما وكيف او جازم لم يقترن
 بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة صلة اسم وسرف والتابعة لما لا محل له من الاعراب
 وكلمة قد في قوله وقد يتقدم الخبر على المبتدأ للتقليل اشارة الى ان الاصل في الخبر
 ان يكون متأخرا لان بيان قلته يستلزم اصالته تاخيره فكانه قال الاصل في الخبر
 ان يتأخر وقد يتقدم على المبتدأ وانما كان الاصل في الخبر ان يكون متأخرا لكونه
 صفة في المعنى والصفة لفظا ومعنى يجب ان يكون متأخرا فلا اقل من ان يكون
 اولي به ولكونه محكوما به وحق المحكوم به ان يكون متأخرا كما ان اصل المبتدأ
 التقديم لكونه موصوفا في اللفظ والمعنى الموصوفا لفظا ومعنى يجب ان يكون
 مقدما فلا اقل من ان يكون اولي به ولكونه محكوما عليه وحق المحكوم عليه ان
 يكون مقدما فان قلت هذا ان الدليلان يجريان في الفاعل فينبغي ان يقدم
 على الفعل ايضا قلت انما لم يقدم الفاعل لوجه المعنى والمقتضى انما يعمل اذا لم يكن
 هناك مانع والمانع هناك كون الفعل عاملا وداعيا الى ذكره بعد ايراده ومرتبة
 العامل والداعي التقديم على المفعول وعلى فاعله نحو في الدار زيد فزيد مبتدأ
 وفي الدار خير مقدم ويجوز اي لا يمتنع ان يكون للمبتدأ الواحد اخبار كثيرة اي متعددا
 سواء كانت اثنين او اكثر لان الخبر حكمه ويجوز ان يحكم على شئ بلحاظ كثيرة كالصفاة
 وانما فسرنا الجواز هنا بعدم الامتناع لان تكثر الاخبار على قسمين جائز وهو ما يتم
 المعنى بدهنه نحو زيد عالم فاضل ناصرو واجب هو عالم يتم المعنى بدهنه نحو الخمل
 حلوا حامض والا بلى اسود ابيض ففسرنا الجواز بعدم الامتناع الشامل
 للوجوب والجواز لئتناول القسمين وانما قيد المبتدأ بالواحد لانه لو لم يقيد
 به ليتبادر الذهن الى ما هو خلاف المقصود وهو بيان جواز تكثر الاخبار للمبتدأ
 المتعدد لانه شائع كثيرا لا يحتاج الى البيان ولذا اصله والمقصود جواز

تكثر الاخبار للمبتدأ الواحد لانه قليل يحتاج الى البيان ولذا تعرض له فقيد المبتدأ بالواحد لئلا يتبادر للذهن الى غير ذلك وتصريحا بالمقصود ويجوز ان يكون المبتدأ منعداً والخبر واحداً نحو زيد وعمر رجلا ونحو الحلو والحامض من الطعم ولم يتعرض له في جانب المبتدأ لكونه اقل قليلا في الكلام فالتحق بالعد ثم اعلم ان النحاة جعلوا المبتدأ منقسما الى قسمين قسم منه ما يكون مسندا اليه له خبر مسندا الى ذلك المبتدأ كما عرفت وقسم منه ما لم يكن مسندا اليه بل هو مسند الى فاعله هو قائم مقام خبر المبتدأ واما المجريد عن العوامل اللفظية فشرط فيها فالشيفر لما فرغ عن بيان القسم الاول للمبتدأ شرع في بيان القسم الثاني استيقاء للقسمين بالبيان فقال واعلم ان لهم اي للنحاة قسما اخر من المبتدأ اي غير الذي مر فيما سبق وهو الذي يسمى مسندا اليه ليس مسندا اليه صفة للقسم الآخر للمبتدأ واحترز بهذا القيد عن القسم الاول للمبتدأ اعلم ان القسم الثاني من المبتدأ مما اعترف به جمهور النحاة للضرورة فانهم لم يجحدوا فيه وجهاً من الاعراب سوا الا ابتداء وتابعهم المصنف والشيفر بن الحلاج وقال بعضهم في توجيه رفعه انه خبر للرفوع بعده وتكلف في نحو قائم الزيد ان يات اصله اقائم الزيد ان فوضع المظهر موضع المضمرة فقال قائم الزيد ان ثم اقتصر على احدهما تحريزا عن التكرار فصار قائم الزيد ان فارتكب ذلك التكلف فراراً عن جعل المسند مبتدأ فاقصر واذلك في بيان المبتدأ على القسم الاول وتابعة العلاقة الفخرية بسعد الدين التفتازاني وهو اي القسم الآخر من المبتدأ صفة هي اعم من ان تكون مشتقة كناصر ومنصور وكريم او ما يجرى مجراها كاسم المنصوب نحو مصري فانه جار مجرى المشتقة في توافق المعنى لان نحو مصري يدل على ذات صفة ما خذ مع بعض اوصافها كناصر وقعت بعد حرف النفي كما ولا وان النافية نحو ان صارب الاعمر وكو قال بعد النفي لكان اخصر اشمل لان الشرط هو الاعتماد على النفي ون حرفه سواء كان النفي مستفاداً من حرف او ما هو بمعناه كما انما قائم الزيد ان اي ما قائم الا الزيد ان او من حرف يجرى مجرى حرف نحو غير قائم الزيد ان لانه بمنزلة ما قائم الزيد ان نحو ما قائم زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف النفي فالصفة فيه مبتدأة وليست بمسندة اليها وزيد فاعلمها السارد مسند الخبر انما الجملة ويجوز ان يكون الصفة خبراً وبعدها مبتدأ او بعد حرف الاستفهام وقيل لا خو قائم زيد مثال للصفة التي وقعت بعد حرف الاستفهام فالصفة فيه مبتدأة

ولیست بمسندة اليها وزید فاعلمها السادة مسند الخبر في اتمام الجملة ويجوز ان يكون المعنى
 خيرا او ما بعدها مبتدأ واما قيد الصفة بوقوعها بعد حرف النفي او الاستفهام
 ليتحقق الاعتماد واحترز به عن نحو قائم زيد فان الصفة فيه ليست بمبتدأ
 لعدم الاعتماد خلافا للاخفش والكوفيين وانشأ اشترط اعتمادها على احد من
 الحرفين لانها اذا اعتدت على غيرها كانت جارية على صاحبها خيرا او صفة
 او حالا فلا يكون مبتدأ بشرط ان ترفع تلك الصفة اسما ظاهرا اى غير مضمرا مستترا
 بالحل على عموم المجاز او بآرادة المعنى اللغوى منه ليدخل فيه مثل قوله تعالى الرقيب
 انت واقائم انت لان المضمرا المنفصل غير مستتر ويخرج عنه مثل قائم الزيدان
 لان الصفة فيه ترفع مضمرا مستترا فلم يكن مبتدأ بل خبرا كذا في بعض شرح النحاة
 ولفظ ان يقول لا يصح هذا الحد بعد هذا التعمير ارادة المعنى اللغوى من الظاهر
 ايضا لانه ينتقض جمعا بانه لم يصدق على صفة ترفع مضمرا مستترا عائدا الى الفاعل
 في باب التنازع نحو ضارب مكرم زيد اذا عمل الثاني على مذهب البصريين وينتقض
 منعنا بنحو قائم ابوه زيد فان زيدا مبتدأ واقائم خبره مع انه يصعد عليه القسم
 الثاني من المبتدأ فلم يكن مانعا واجيب عن هذا بان المراد بوقوع الصفة بعد حرف
 النفي او الاستفهام ان تعتمد عليه في العمل وفي المثال المذكور اعتدت على المبتدأ
 في العمل وبان القائم فيه مبتدأ وابوه فاعله السادة مسند خبره وهذه الجملة
 خبر زيد فيكون قائم قسما ثانيا للمبتدأ في الجملة فلا اشكال ثم الجارة المحذورة
 في قوله بشرط ان ترفع حال من ضمير وقعت اى صفة وقعت حال كونها متلبسة
 بشرط الخبر او خبر مبتدأ محذوف اى هو متلبسة بشرط الجملة او معترضة نحو قائم
 قائم زيدان واقامه الزيدان هذان المثالان للصفة التي وقعت بعد حرف النفي وحرف
 الاستفهام فهي مبتدأة وليست بمسندة اليها والزيدان فاعلمها السادة مسند الخبر
 في اتمام الجملة بخلاف مبتدأ محذوف تقديره ها وهذا ان اى المثالان متلبسان
 بخلاف ما قائمان الزيدان فان الصفة فيها ترفع مضمرا مستترا عائدا الى الزيدان
 ولو كانت رافعة للظاهر لما جاز تثنيتهما لما عرفت من ان رافع الفاعل اذا كان مسندا
 الى الظاهر وجب توحيدها فلا يكون الصفة الا خبرا اعلم ان اسما الرفع عند من جعلها
 مسندا داخلية في القسم الثاني للمبتدأ واما عدم وقوعها بعد حرف النفي او حرف الاستفهام
 فذكرها عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة فيكفي وقوعها مبتدأ وكونها مشاركة للقسم

خبر
منها

الاول في كونها اسماء مخرجة عن العامل اللفظية كما كانت الصفة كذلك ثم لما فرغ عن بيان المبتدأ والخبر شرع في بيان خبران ولخواتمها وهو القسم الخامس من المرفوعات **فصل خبران** ولخواتمها اي اشباه ان وامثالها وهي خمسة ان وكان ولكن وليت ولعل فهذه الحروف الداخل على المبتدأ والخبر فت نصب المبتدأ ويسمى اسماً ولخواتمها وترفع الخبر ويسمى خبران ولخواتمها خبران وخبر اخواتها وهو المسند جنس يتناول كل ما هو مسند بخبر المبتدأ وخبرها وقوله بعد دخولها اي بعد دخول احد الحروف عليه فصل يخرج ما ذكرنا من الاشياء ومعنى دخولها عليه ورجعها عليه لا عطاءها حكمها اللفظي لدخولها فلا يشكّل الحد بنحو يضرب في قولك ان زيدا يضرب لخوافاً يضرب فيه من حيث انه مسند الى اخوة لا يكون مما دخل عليه ان بالمعنى المذكور بل انما دخلت بذلك المعنى على الجملة اعني يضرب مع فاعله وهذا الجواب يعني تمام اجابته بعضهم من ان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف لا احتياجه الى تكلف يعيد لان المتبادر من المسند هو المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف فعلى انه يلزم حج استدل الك قول بعد دخولها والى هذا اشار في الفوائد لضياثة نحو ان زيدا قائم فان قائم مسند بعد دخول ان وحكم خبران ولخواتمها في انقسامه اي كونه مفرداً او جملة اسمية كانت او فعلية او شرطية او ظرفية او معرفة او نكرة وفي احكامه من وقوعه منعداً او متواحداً او مثبتاً او منقياً او محذوفاً او في شرطه من وجوب لعائد عنه كونه جملة او مفرداً مشتقاً او فاعلاً او تقديراً او محذوفاً كحكم خبر المبتدأ ولا يجوز تقديراً اي تقديراً ولخواتمها على اسمها هذا شروع في ما يخالف به خبران ولخواتمها خبر المبتدأ وقد ثبت المخالفة بينهما من وجهين احدهما انه لا يجوز تقديراً خبران ولخواتمها على اسمها اذا لم يكن ظرفاً فلا يقال ان قائم زيد او يجوز تقديراً خبر المبتدأ عليه كما عرفت وانما لا يجوز تقديراً خبران ولخواتمها على اسمها لكرهتهم ان يجعلوا هذه الحروف متصرفاً تصرف الافعال او تنبيهاً على ان عملها عمل الفعل الفرعي اذ عملها فرعي او على القصور بينهما وبين ما شبهت به من الفعل والثاني ان لا يجوز ان يقع اسم مفرد فيه معنى الاستقراء خبراً عن هذه الحروف فلا يقال ان ابن زيد ويجوز ان يقع خبراً عن المبتدأ نحو ابن زيد الا اذا كان ظرفاً اي لا يجوز تقديراً خبران ولخواتمها على اسمها في جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفاً في يجوز تقديراً الخبر على الاسم اذا كان معرفة نحو ان في الدار زيداً ونحو قوله تعالى ان يتنارا يا بهم ويحب اذا كان نكرة نحو قوله عليه الصلوة والسلام من

البيان لسمي أو أن من الشعر الحكمة وإنما جازت نقد يرم الخبر على اسمها إذا كان معرفة
 لجمال التوسع في الظروف حيث اتسعا فيها بما لم يتسعا في غيرها لكثرة وقوعها
 كلاهم وينبغي أن يعلم أن الخبر الظرف لا يتساوى خبر المبتدأ في التقدير لأن خبر
 أن إذا كان ظرفاً يتقدم تقدماً غالباً شائعاً حتى يكاد أن لا يجوز تأخيره سواء
 كان الاسم معرفة أو نكرة وليس خبر المبتدأ كذلك وإنما خبران إذا كان ظرفاً مقارناً
 بلام إلا ابتداءً لا يتقدم لئلا يزول صدرته نحو أن زيداً الفى الدار ثم اعلم أن البصريين
 ذهبوا إلى ارتفاع خبران بهذه الحروف والكوفيين ذهبوا إلى ارتفاعه بما ارتفع به
 عند كونه خبراً للمبتدأ ولما فرغ من بيان خبران وأخواتها شرع في بيان اسم كان
 وأخواتها وهو القسم السادس من المرفوعات **فصل** اسم كان وأخواتها لم يذكر
 الشيخ ابن الحاجب اسم كان في المرفوعات على حدة لأنه أدرج في الفاعل لأنه لا يعمل
 عنده وليس بملحق به وذهب بعض النحاة إلى أنه ملحق بالفاعل وليس بفاعل لأن
 ما يلزم بالفاعل فيه وهو تمام الكلام فيه واختاره المصنف فلم يرد فيه في الفاعل بل ذكره
 على حدة وهي كان وصار وأصبغ وأمسى وأضحى وظلّ وبات وأضوأ وعاد ورجع
 وما زال وما انفك وما برح وما فتى وما دام وليس فهذه الأفعال الناقصة وما اشتق
 تدخل أيضاً على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويسمى اسم كان وأخواتها وتنصب الخبر
 ويسمى خبر كان وأخواتها فاسم كان وأخواتها هو المسند إليه جنس يشمل كل ما هو
 إليه كالمبتدأ واسم ما ولا المشبهتين بليس وغيرها وقوله بعد دخولها أى بعد دخول
 تلك الأفعال يخرج به الأشياء المذكورة وبما سبق من معنى الدخول لا يشكّل الجنحاً نحو
 في كان زيد يضرب أخوه نحو كان زيد قائماً فان زيداً مسنداً إليه بعد دخول كان ويجوز في الكل
 أى في هذه الأفعال بلا خلاف بين النحاة تقدير خبرها على اسمها أى الأفعال وقد نجا
 تقدير المنصوب على المرفوع لقوتها في العمل نحو كان قائماً زيداً كان أخاك صديقك وكان
 خيراً من زيد شرّاً من عمر وهذا إذا كان أعرب كل من الاسم الخبر أو واحد منهما
 لفظياً لعدم الالتباس حينئذ بخلاف ما إذا كانا مقصولين نحو ما كان عيسى وموسى
 فانه يتعين فيه الأول للاسمية بقربينة لفظية أو معنوية وعلى نفس الأفعال عطف على
 اسمها أى ويجوز تقدير خبرها على نفس تلك الأفعال أيضاً كما يجوز في الكل
 تقدير خبرها على اسمها إلا أن ذلك لا في الكل بل في التسعة الأولى جمع الأولى
 وهى من كان إلى آخر نحو قائماً كان زيد وعلى هذا القياس امثلة البواقي من

اسم كان وأخواتها

الافعال التسعة وانما جاز تقدیر الاخبار على نفس الافعال لكون العامل فعلا
 وهو عامل قوي يصح تقدیر معموله عليه ولا مانع يمنع تقدیره عليه ولا يجوز ذلك
 اى تقدیر الاخبار على نفس الافعال فى ما اى فى فعل يكون فى اوله ما مصدرية كما
 فى ماد امر او نافية كما فى نظائرها وانما لم يجز تقدیر الاخبار على نفسها فى اولها
 لوجود المانع وهو كونها مصدرية او نافية لان كليهما يمنع تقدیر ما فى حيزها
 عليها لان ما المصدرية وحرف النفي يستحقان الصدارة خلافا لابن كيسان
 فى غير ما دام لعدم المانع معنى لتاويله اياها بالمشتبك لان معنى هذه الافعال
 النفي ودخول ما النافية عليها يدل على الاثبات لان نفي النفي اثبات فكانت بمنزلة
 كان فعنى ما زال زيد عالما كان زيد عالما دائما واحيب بان صوتا لانه يستحق
 الصدارة كافية فى منع تقدیر اخبارها عليها واذ كان ذلك فلا يقال قائما ما زال
 زيد بتقدیر الخبر على نفس الفعل وهو ما زال وفى ليس اى فى تقدیر خبره ليس على
 نفسه خلاف اى خلاف النخاة فقد ذهب سيبويه الى ان حكمه حكم ما فى اوله ما لكونه
 بمعنى النفي وامتناع تقدیر معمول النفي عليه ذهب اكثر المربين الى ان حكمه
 حكمه كان لعدم كون ما فى اوله وباقى الكلام فى هذه الافعال يحجى فى القسم
 الثانى وهو الفعل ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بيان اسم كان واخوانها شرع
 فى بيان اسم ما ولا الشبهتين بليس وهو القسم السابع من المرفوعات فقال
فصل اسم ما ولا المشبهتين بليس من حيث النفي والدخول على المبتدأ والخبر
 يرتفع بهما الاسم عند الجوازين لذلك الشبه وعند بنى تميم اسماها يرتفعان
 بالابتداء وهو المسند اليه جنس بيتنا ول كل ما هو مسند اليه قوله بعد خولها اى بعد
 دخول هذين الحرفين فكل احترز به عن غيره من المسند اليه بما مر من معنى
 الدخول لا بشكل الحد بالخوة فى مثل ما زيد يضرب اخوة ايفر نحو ما زيد قائما ولا رجل
 افضل منك فزيد ورجل كل واحد منهما اسم مسند اليه بعد دخول ما ولا ويختص بالانكارة
 ويعم بالمعرفة والنكرة اشارة الى الفرق بين ما ولا فالفرق بينهما من ثلثة وجوه احدها
 ان لا تدخل فى المعارف بل يختص خولها بالانكرات هو قليل ايفر بخلا ما فانها تدخل
 فى المعارف والنكرات والثانى ان لا للنفي مطلقا والنفي الحال والثالث ان لا يجوز
 دخول الباء فى خبرها ويجوز ذلك فى خبرها ولهذا كان مشاهة ما بليس اكثر من مشاهة
 كاذبا لليس لنفي الحال ويجوز دخول الباء فى خبره كذلك ثم اعلم ان كاذبا فى قوله نعم فنادوا واذ

اسم ما ولا المشبهتين بليس

حین مناصی هی المشبهة بلیس یدت علیها تاء التانیة کما زید تنفی ربیة
 وثمة للتأکید واختلف بذلک حکماً حیث اختص دخولها علی الاحیان ولا یکر
 من معمولیها الا واحد اولم یجز ظهورها معاً وهذا ما ذهب لیه الخلیل و سیبویه
 ذهب لاخفیش الی ان لا هی الا التانیة للجنس یدت علیها التاء وخص دخولها بالاحیان
 ایضاً وقوله حین مناصی منصوب برها وخبره محذوف ایولات حین مناصی منصوب
 وروی عیدة انہا غیر عاملة والنصب بعدها باضمار فعل ولات کان حین مناصی
 وعندها انہ منصوب علی انہ خبر واسمها محذوف ایولات الحین حین مناصی
 یعنی لیس الحین حین مناصی قد جاء رفع الحین بعدها علی حد الخبر ای لیس
 حین مناصی موجود ثم لما فرغ عن بیان اسمها ولا المشبهتین بلیس شرع فی بیان
 خبر لا لیس الجنس وسمی هذا التبریة ایضاً وهو القسم الثامن من المرفوعات
 فقال **فصل** خبر لا الکائنة لیس الجنس ای لیس الحكم عن الجنس صفة عنه اذ
 قائم مثلاً لیس القیام عن جنس الرجل لا لیس جنس الرجل نفسه ذلک فی بعض الشرع
 هذا وان کان مسلماً لکن الشائم الكثير فی خبر لا هذه ان ینکون من الافعال العاکما وینکون
 ولکون والثبوت والحصول ولا شک ان نفع الوجود عن الشئ هو نفع نفس الشئ فیکون نفع الوجود
 عن الجنس هو نفع نفس الجنس فلذلک قالوا لا لیس الجنس فهذه التسمیة انما تكون بملاحظة
 حال بعض الافراد والاطراد فی وجه التسمیة به غیر ان رفع فعله هذا لا حاجة الی ذکرها فی بعض
 لانصرف عن الظاهر اذ العبارة الصحیحة علی ظاهرها وهو المسند جنس ینتاول لکل
 ما هو مسند قوله بعد دخولها ای بعد دخول لا فصل خروج به غیر المحذوف وانطبق الحد علی
 المحذوف وبما مضی من معنی الدخول لا ینتقض الحد بنحو یضرب فی مثل لرجل یضرب الخنجر
 رجل قائم فان قائم مسند بعد دخول لا اعلم ان النجاة اتفقنا علی ان هذه تامة
 کاسمها الذی یلیرها واختلّفوا فی رفع خبرها فمنهم قال ان لفظه مرفوع بما رفع به قبل دخول لا وهو
 قول سیبویه فهذه هی مع اسمها فی محل الرفع بالابتداء وما بعد خبر المبتدأ وقال
 الاخفش المجر والزمخشري انه مرفوع بما ثم لما فرغ عن بیان المقصد الاول المشتمل علی
 بیان المرفوعات شرع فی بیان المقصد الثاني المشتمل علی بیان المنصوبات فقال
المقصد الثاني فی المنصوبات ذکرها عقب المرفوعات لاشتراکها فی ان الرفع
 الواحد یعمل فیها نحو ضرب زید عمراً وان المنصوب فی اللفظ قد ینکون مرفوعاً فی الرفع
 وبالعکس کما فی باب المفاعلة نحو ضارب زید عمراً ولهذا كانت الحق بالنقد

کلام

له ای لایة
لنفس الجنس

المقصد الثاني
فی المنصوبات

فی ذکر الواسطه وهواى المفعول المطلق مصدر حقيقة او حکماً فلا یرد مثل تزیاً بمعنی
 التزیاب وجنداً لا بمعنی ارض ذات مجارة لانه اسم الحد حکماً وان کان اسم العین
 حقيقة اذ کل واحد منهما دعاء وفى الدعاء لم یقصد بهما المعنی الحقیقی بل قصد المعنی
 المجازی وهوالا هلاک الوالات الدعاء یقتضی الفعل فاجریا مجری المصدر فاذا قال من دعا
 تزیاً وجنداً فکأنه قال هلکت هلاًکاً بالتزیاب الجند بمعنی فعل من ذکر قبله او قبل
 المصدر سواء کان مذکوراً حقيقة نحو ضربت او حکماً نحو ضربت الرقاب اذ التقدير
 فاضربوا ضرب الرقاب او اسماً مشتقاً علی معنی الفعل نحو زید ضارب ضرباً واحترز
 به عن المصدر الذى لم یکن الفعل مذکوراً قبله حقيقة ولا حکماً نحو الضرب اقم علی
 زید وعن مثل قیامی فی کرهت قیامی لانه وان کان مصدرًا والفعل مذکوراً قبله لکن
 لیس بمعنی ذلك الفعل لان معنی القیام غیر معنی الکرهت فان قیل ان سوطاً فی قولک
 ضربت سوطاً مفعول مطلق مع انه لیس بمعنی فعل من ذکر قبله قیل اصله ضربتینه ضرباً
 بالسوط او ضربتینه ضرب سوطاً فکان بمعنی فعل من ذکر قبله تقدیراً قال الحدیث ان کرهت
 فی کرهت کرهت ان صدت عن المتکلم بعد صد رالفعل المذكور قبله فهو المفعول المطلق
 وان صدت عنه قبل صد رالفعل المذكور قبله والصادر عن المتکلم الذى یصدر عن
 هذا الفعل کرهت تلك الکرهت فهو المفعول به فان قیل یدخل فی تعریف المفعول المطلق
 ما هو قائم مقام الفاعل نحو ضرب ضرباً شديداً فیحیب ان ینتصب لانه انما عرف لیعلم
 فینتصب كما ان الفاعل انما عرف لیعلم فیرتفع قلنا انه وان کان داخل فی التعریف لانه
 نصب غیر واجب لانه انما عرف لیتنصب لکن بعد ان یعلم ان قسماً منه یجب فعله اذا اقيم
 مقام الفاعل فکأنه قال وهو منصوب الا فی الموضع الذى قد علمت انه مرفوع فیه وقد
 جاء مثل هذا فی المفعول به المفعول فیه كذلك فی التیذان قسماً منه محفوض فی الاستثناء
 فان قسماً منه مرفوع علی البدلیة والفاعلیة وقسماً منه مجرور كما اذا کان بعد غیره سوى و
 سواء بعد حاشا فی الاكثر وان کان الغرض من تعریفها تعریف نفسها الا ان ذلك غیر مضر
 كما ذکرناه وینکر ای المفعول المطلق للتاکید اذا لم یکن مدلوله اشد اعلی مدلول الفعل
 نحو ضربت ضرباً او ینکر لیبیان العدد ای الوحده او الکثرة اذا کان مدلوله العدد سولاً
 العدد مفهوماً من لفظ المصدر نحو جلست جلست او جلستین بفتح الجیم ای جلست
 مرة واحده او مرتین او جلست ای مرات کثیرة او من صفة نحو ضربت ضرباً کثیراً او
 ینکر لیبیان النوع اذا کان مدلوله بعض انواع الفعل نحو جلست جلست القاری بکسر الحیم قد یؤید

ای المفعول المطلق من غیر لفظ الفعل المذكور قبله هذا على قول المبرد والكسائي وعلى قول
 سيبويه يجب ان يكون المفعول من لفظ فعله فقوله جلوساً في نحو قعدت جلوساً
 منصوبٌ بقعدت على قولها وعليه الاكثرون وبجسستُ المقدّر على قوله ثم هذا
 التمثيل انما يصح اذا كان القعود والجلوس مترادفين ولم يكن بينهما فرق بالخصاص
 القعود بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع ولما كان المعلوم من حد المفعول
 المطلق ومن مواضع استعماله ان يكون المفعول المطلق مصدر الفعل الذي هو عامله
 ذكر هذا الكلام تنبيهاً على ان المصدر الذي هو مفعول مطلق قد يكون مغايراً
 للمصدر الذي اشتق منه العامل وهذا المغايرة اما بحسب جوهر الحرف ونحو قعدت
 جلوساً واما بحسب الباب نحو قوله تعالى وتَبَتَّلْ لِلَّهِ تَبَتُّلاً او نقول اوردت
 اشارة الى تقسيم اخر للمفعول المطلق بذكر احد القسمين وترك الآخر على المقايسة
 او دفعا لتوهم من يتوهم ان كونه للتأكيد يقتضى وجوب ان يكون بلفظ فعله
 لان التأكيد المعنوي يكون بالفاظ مخصوصة واللفظي لا يكون من غير لفظ المؤكِّد
 او اشعاراً بانه ليس تابعاً لسبويه في هذه القاعدة بل كان مخالفاً وقد يجد
 فعله اي عامله المنتصب له حتى يعلم حذف عامل المفعول المطلق اذا كان
 اسماً ايضاً لقيام قرينة اي وقعت حصول قرينة حالية او مقالية جوازاً منصوب
 على انه صفة مصدر محذوف اي محذوف حذفاً لازماً لا مجازاً والاختصار مع حصول
 الغرض بالقرينة كقولك خير مبتدأ محذوف والقول بمعنى المقول اي مثل مقولك
 للمقام اي الذي قدم من السفر خير مقدم فان خير اسم تفضيل محفف آخر ولا يتغير
 في التثنية والجمع والتأنيث تقول فلان خير الرجال وفلانة خير النساء مصدرية
 اما باعتبار الموصوف كما بينه بقوله اي قدمت قد و ما خير مقدم ثم حذف الموصوف
 واقيم الضميمة مقامه فاخذ حكمه واما باعتبار المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم
 ما اضيف اليه واما جاز حذف الفعل ههنا بقرينة دالة مشاهدة الحال عليه لان هذا
 القول لا يقال الا لمن ظهر عليه امارات القدر ووجوباً عطف على قوله جوازاً فالمعنى
 وقد حذف فعله اي عامله الناصب له لقيام قرينة وجوباً اي حذفاً واجباً
 سماعاً نحو سقياً وشكراً وحماً ورعيّاً اي سقائك الله سقياً وشكرتك شكراً وحمدتك حملاً
 ورعاً الله رعيّاً وانما وجب حذف افعال هذه المصادر طلباً للتخفيف لكثرة
 استعمال هذه المصادر على السننهم ولوجوه القرينة الدالة وهي دالة الحال

المفعول به

وجوه

ان

فان سقيا مثلاً انما يقال لمن يستحق ان يدعى بالخير فندلت الحال على ان التقدير سقيا
الله سقياً لا يقال كيف يجب حذف هذه الافعال وقد جاء اظهارها كما قالوا سقيا
الله سقياً وشكرتك شكرًا او حمدتك حمداً لا نأقول ذلك كلام المحدثين المولدين
وليس بكلام العرب بل نحن بصدده فهو كلام مهمل على ان بعض النحاة قد ذهبوا الى ان الحمد
انما يجب اذا كان استعمال هذه المصادر باللام نحو سقيا له وشكرًا له وحمداً له
وحيث لا يتجه الاشكال اصلاً ثم لما فرغ عن بيان المفعول المطلق شرع في بيان
المفعول به فقال **فصل المفعول به الجار والمجرور في الاصل** كان مفعولاً لم يسم فاعله للمفعول
اي الفعل الذي فعل به ثم صار به في الاصطلاح بعضاً للاسم المصطلح به الضمير المجرور
راجع الى اللام الموصول في المفعول وعلى هذا القياس المفعول فيه والمفعول والمفعول معه
وهو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل اي تعلق به الفعل بحيث لا يتصور الا به نفيًا كان
او اثباتاً ولهذا لم يكن المفعول به الا للفعل المتعدي فيدخل فيه نحو خلق الله تعالى العالم
وما ضربت زيداً فان العالم زيداً تعلق بهما الفعل بحيث لا يتصور الا بهما وقال بعض
المحققين لا مانع من القول بوقوع المخلق على العالم ولكن وقوعه لا يستند وجوبه
بل امكانه وكن اليبس المراد بالوقوع النسبة الايجابية حتى يرد ما ضربت زيداً بل المراد
وقوع النسبة اعم من ان يكون سلبية او ايجابية ثم اعلت ان تعلق الفعل بالمفعول به يتغير
واسطة حرف الجر فيكون واحداً كضربت زيداً افضاعاً كما عطيت زيداً درهماً واعلمت
زيداً امرأفاضلاً وأما بواسطة حرف الجر كضربت زيداً وينمى ظرفاً ايضاً وان كان المفعول مع
واسطة عاملين وهما الفعل والجار فان كانا ملفوظين يظهر عمل الجار لكونه اقرب ولا يظهر
عمل الفعل اي النصب اذا كان اسم الواحد لا يقبل اعرابين لكن يضرب نصبه في تابعه لذلك
يجوز في المعطوف الجر وهو الوجود والنصب يتقدّر فعل موافق للفعل في معناه متعدي
بنفسه فتقول مرتت بزيداً عمرو وان شئت قلت وعمراً بالنصب يكون التقدير جاوزت
عمراً وان كانا مقدّين كما في قولك خير بالجر من قال لك كيف اصبحت فالظاهر الجر ايضاً
لان المقدّر كما ملفوظ وان كان الجار ملفوظاً دون الفعل نحو بانه وان كان الفعل ملفوظاً
دون الجار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه فالظاهر عمل الفعل لا تنفاه ما يمنع ظهور
عمله ثم اختلف النحاة في ناصب المفعول به فذهب سيبويه الى ان ناصب الفعل ذهب
هشام الى انه الفاعل والفراء الى انه مجموعها والبعض الى انه الفاعلية هي لم معنوي وقد
يتقدم على الفاعل كضرب عمرو زيداً قد ذكر هذه المسئلة في بحث الفاعل فلا حاجة الى ذكره

ثانیاً فالاولی ان یدل بیان مسئلة تقدیر المفعول علی الفعل كما فعله غیره
 الا ان یقال ذکر هذه المسئلة ههنا من حیث انها من احكام المفعول و ذکرها ثمة
 من حیث انها من احكام الفاعل وقد یحذف فعله ای عامله الناصب لانه یعلم ان
 عامله اذا كان شبه الفعل ایضاً لکن یمجب ان ینبئ علی ان العامل لعمري المحذوف
 جازاً و فی ما اضر عامله و اما فی المحذوف و جوباً سماعياً و فی المنادی و الندب و التحذیر
 فالعامل المحذوف هو الفعل لقیام قرینة ای وقت حصول قرینة الة علی تعین المحذوف
 جازاً ای حذفه فاجازاً لعمري یدل فی جواب من قال من اضر ب تقديره اضر ب یدل المحذوف
 الفعل بقرینة السؤال و وجوباً عطف علی قول جازاً ای قد یحذف فعل القیام قرینة
 حذفاً واجباً فی اربعة مواضع فان قيل کیف یستقیم الحصر فی اربعة مواضع قد جوب
 المحذوف فی غیرها ایضاً كما فی باب الاغراء فحو اخالک اخالک المنصوب علی المدح نحو الحمد لله الحمید
 ای اعنی و المنصوب علی الذم نحو ذهاب الفاسق الخبیث ای اعنی الخبیث و المنصوب
 علی الذم نحو مدت بزید المسکین ای اعنی المسکین قلنا الاغراء فعلق ببا التحذیر لانه اذا هما
 صوة و معنی لعمري باحد الوجوه المذكورة من المدح و الذم و التزم فعلق بالمنادی لانه مخصوص من بین
 امثالها باحد تلك الوجوه كما ان المنادی مخصوص بطلب الاقبال من بین امثالها و لان العطف
 لا یفید الحصر ما ذهب الیه الجمهور و انما ذکر العطف لیبسط المذکور عند السامع
 الاول ای الموضع الاول من تلك المواضع التي یمجب فیها حذف الفعل الناصب للمفعول
 به سماعی ای مقصور علی السامع و قد مر علی القیاس لكونه اقل منه فحو امر و نفسه
 اترك امر و نفسه المقصود اما لاحت علی الفرار عن الرجل نفسه و علی قصر الید و اللسان
 عند فعلی الاول و العطف و علی الثاني للمصاحبة و العطف و انتهوا خیر الکر معناه
 انتهوا یا معشر النصارى من التثلیث ای من قولکم ان الله ثالث ثلثة و ایتوا خیر الکر
 وهو التوحید القرینة علی تقدیر الفعل انک اذا هیت عن شیء ثم جئت بما لا ینهی عنک بل
 هو ما یؤمر به بالساق الذهن الیه نحو ایت او اقصه هذا عند سیبویه ذهب لکسا الی انه
 منصرف بتقدیر یرکی الا انتهاء خیر الکر ذهب لفراء الی انه صفة مصدر محذوف و انما انتهوا
 خیر الکر و بعض الکوفیین الی انه حال و انما اخر هذا المثال مع انه عظیم الشأن لانه
 من القرآن لان له مساساً لما یخفی فی من وجه دون وجه لما ذکرنا من الاختلاف و انما
 و سهلاً ای اثبت اهلاً لا اجانب و وطیت سهلاً من البلاد الاخرى و هذا القول یقوله
 المزور و المضيف للزائر و الضیف لتطیب قلبه و اصابة الانس من جهته و المعنى

انا من اهلك واتيت اهلا و اجابا وفازي لك سهل ليتن روي عليك في منزلي
 ونقل المبحر ان هذا دعاء ينصب على المصدر تقديره سهلت سهلا واهلت اهلا والبواقي
 من المواضع الاربعة وهي ثلاثة مواضع قياسية المراد من القياس ان يكون هناك
 ضابطة كلية يحذف الفعل حيث حصلت تلك الضابطة والثاني اي الموضوع الثاني
 من تلك المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به التحذير هو ان
 تخويف شئ عن شئ وتبعيد عنه وفي عرف النحاة صار اسما لقسم من اقسام
 المفعول به وهو ما ذكره واما كان حذف فعلا اجبا لفقدان الفرصة في التلفظ به
 المقام يقتضيه حذفه لان هذا يذكر فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والتلفظ
 به يخشى ان يتلفظ الفعل وقع الحذف في البلية فيحذف الفعل ويكتفى بذكر الحذف
 منه وهو اي التحذير بمفعول اي مفعول به بتقدير اراق ونحوه من احذف وبعده اجابا ولو
 قال بدل قوله بتقدير اراق وبعده لكان اولي لا يقال اتقيت زيدا امن الاسد
 بمعنى خيته فلا يخلو قوله بتقدير اراق عن ساحة واحذر زبه عن المفعول لان ليس
 معمولا بتقدير اراق نحو زيد افي جواب من قال من اضرب فانه معمول بتقدير اضرب
 فلا يكون مما نحن فيه تحذير منصوب على انه مفعول مطلق او على انه مفعول له للتقدم
 اولد كرمقد راي ذلك المفعول المحذير تحذير مما بعدة من حرف جر وكلمة ما
 موصوفة او موصولة والظرف صلة او صفة لها والضمير في بعدة راجع الى المعول والجملة
 وقعت صفة لقوله معمول اي ذلك المعول تحذير من الاسم الذي او من اسم ثبت بعد
 ذلك المعول واحذر زبه عن المعول بتقدير اراق لكن لا تحذير مما بعدة كما تقول اياك
 قال لمن اتقى فانه لا يكون مما نحن فيه نحو اياك والاسد مثال المعول بتقدير اراق تحذير
 مما بعدة واصلها تفك والاسد لكنه لما لزم اجتماع ضميري الفاعل والمفعول في شئ واحد
 وجب قلب الثاني بالنفس في غير افعال القلوب فصارت اراق نفسك الاسد فاذا حذف
 اراق لضيق المقام حذف النفس لانتفاء الضرورة وهي ايضا ضميري الفاعل و
 المفعول ثم قلبت المتصل بالمتصل لفقد ما يتصل به ثم قوله الاسد عطف على
 اياك ومعنى الكلام اراق نفسك من الاسد اراق الاسد من نفسك وقد جيء منكما
 ايضا واياك والشر واما اختار التمثيل بالضمير المخاطب تنبيها على ان الاعلى
 في هذا القسم من التحذير عند كونه ضميرا ان يكون مخاطبا وقد يكون اسما ظاهرا
 مصانفا الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه

التحذير

الاسماء الظاهرة والمضمرات كلها وانما قدم هذا القسم من التحذير على القسم الاخر
 لان تقاوم على وجوب الحذف فيه بخلاف القسم الاخر لان بعض النحويين جوزوا اظهار
 الفعل فيه نظراً الى ان تكرار المفعول لا يوجب حذف العامل نحو قوله تعالى اذا دكيت الارض دكاً
 دكاً و آجيب عنه بان الموجب للحذف هو عدم الفرصة في ذكر العامل مع ذكر
 المحذ منه على بلوغ الوجوه لان التكرار موجب او ذكر على صيغة الماضي المحذ
 منه مفعول ما لم يسم فاعله ومنه متعلق بالمحذ مكرراً نصب على انه حال
 من المحذ منه وهذه الجملة معطوفة على ناصب تحذير او في هذا احتراز عن قولك
 الطريق من غير تكرار فانه لا يكون مما نحن فيه نحو الطريق الطريق مثال المحذ منه
 مكرراً اي اتق الطريق او بعدها وكذلك نحو الصبي الصبي لجد ر الجد راي اتق
 الصبي ان تطأه واتق الجد ران يسقط عليك وانما كرر المحذ منه للتأكيد ثم اعلم
 ان تعريف التحذير بشكل بما ذكره بقوله تعالى ناقة الله وسقياها فان المفسر يصرح بان
 منصوب على التحذير اي احذ وانا قة الله وسقياها ولم يذكر المحذ منه مكرراً
 الناقة والسقيا فكانت هذه التعريف نوع من التحذير وهو ما يجوز في عامله لكن التعليل
 بعدم الفرصة في التلطف بالعامل يستلزم وجوب حذف العامل في جميع مواضع التحذير
 الا ان يجاب بان المراد من التحذير المعروف هو التحذير بالمصطلح عليه فيما بينهم وانا قة الله
 ليس يتحذير بمصطلح وانما سموا تحذيراً من حيث ان العامل المقدر فيه احد واول الثالث
 اي للوضع الثالث من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول اي مفعول
 صمدى قد عامله اي اصمراً واقعا على شريطة التفسير اي شرط تفسير ذلك العامل
 بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده وايضا فة الشريطة الى التفسير بيانية اي شرط هو
 تفسير والشريطة والشروط لفظان بمعنى واحد جمع الشروط وجمع الشريطة
 شرط والثناء في الشريطة اقا باعتبار كونها صفة لموصوف محذوف هو العلة واما
 للنقل من الوصفية الى الاسمية ويجوز ان يكون الشريطة بمعنى الطريقة والطريق
 فلاضافة حينئذ لامية وانما وجب حذف فعله لتلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فانه يجوز فيما
 اذا حصل الابهام في الكلام من حذف المفسر لانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسراً
 بل صار عبثاً لا طائل تحته بخلاف ما اذا حصل الابهام في الكلام من ذكر المفسر فانه
 يجوز الجمع بينه وبين مفسره نحو جاء في رجل اي زيد وهو اي ما اضمه عامله على شريطة
 التفسير كل اسم لم يقل كل مفعول لان المبتدأ من المفعول المفعول به وما اضمه عامله

تفسير
 في مواضع
 التفسير

اعتر من المفعول به حتى يشمل المفعول فيه إذا كان البحث في ما اضر عامله الذي هو
 مفعول به بعد فعل صفة وقع بعده لك الاسم فعمل وشبهه أي شبه الفعل للمزيد
 اسم الفاعل والمفعول المصد والصفة المشبهة واسم التفضيل معنى الشبه المتشابه
 كالمثال بمعنى المماثل يشتغل أي يعرض ذلك الفعل وشبهه لم يصحح به ههنا الكفاءة
 بذكره قريباً ونظيره قوله تعالى وَالْبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرِجُ نَبَاتًا بِأَذْنِ رَبِّهِ الَّذِي خَبَّتْ
لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا أي نباته فلم يصحح به ههنا الكفاءة بذكره عن قريب عن ذلك الاسم أي
 العمل في ذلك الاسم بضميره أي بسبب عمله في ضمير ذلك الاسم احتزبه عما يشتغل
 بذلك الاسم نحو زيداً اضربت فان قلت هذا التعريف لا يتم لأنه لا يتناول ما اشتغل
 بمتعلقه نحو زيداً اضربت غلامه قلت الكلام محمول على حذف المعطوف الذي يشتغل
 عنه بضميره أو بمتعلقه ولقائل ان يقول بقي التعريف الآن ناقصاً أيضاً لأنه لم يذكر
 فيه قيد وجب ذكره وهو بحيث لو ساط عليه هو أو مناسب لنصبه ليحترز به عن نحو زيد
 هل ضربته وما ضربته مما يتوسط بينه وبين الفعل مصدر كـ في الاستفهام أو النفي
 نحو زيداً اضربه فإن زيد الاسم منصوب بفعل محذوف مضمرة وهو ضربت إذا التقدير
 ضربت زيداً اضربه بفسره أي يفسر ذلك الفعل المحذوف الفعل فاعل بفسره وهو موصوف
 بقوله المذكور بعد أي بعد زيد هو ضربته يشتغل عن ذلك الاسم بضميره ولهذا الباب
 أي باب ما اضر عامله على شريطة التفسير فروم كثيرة مذكورة في المطولات ولا يليق
 ذكرها بهذا المختصر الرابع أي الموضع الرابع من المواضع التي يجب فيها حذف الفعل الناصب
 للمفعول المنادى هو اسم مدعو أي مسؤل اجابة مستأه وهو المراد بقولهم المنادى هو
 المطلوب اقبالاً لأنه من باب ذكر الملزوم واردة اللازمة فلا يرد نحو يا لله أو يا حي يا جبال
 ويا ارض ويا سماء فمن باب الاستعارة بالكناية وندائها استعارة تخيلية وطلب النداء
 عنها ادعائي بحرف النداء متعلق مدعو أي بواسطة حرف من حروف النداء فيها
 احتراز عن نحو ادعوزيداً فإنه ليس بمدعو بحرف النداء فلا يكون منادى لفظاً
 نصب على التمايز من الحرف أو على الحال منه بمعنى الملفوظ نحو يا عبدا لله أو
 ادعوزيداً لله يعني ان اصل يا عبدا لله ادعوزيداً لله وأنادي محذوف الفاعل
 واقدير يا مقامه واعترض ههنا بان الفعل لو كان محذوفاً أو يا قائماً مقامه لزم
 ان يكون الجملة الندائية خبرية ولا مر ليس كذلك وايضاً ان قولنا
 ادعوزيداً لا يحتمل للحكاية مع الغير وقولنا يا زيدا لا يحتمل ذلك فلا يكون

على هذه العبارة موجودة في جميع النسخ ولعلها يمكن في نسخة المتن عند الشارح واللازمين بقول هذا القائل جبه فانهم ١٢

الرابع المنادى

اصله ذلك والجواب عن الاول بان تقدير الفعل لا يستلزم كون الجملة خبرية للجواز
 يراد بالفعل الانشاء كما في قولك بعث واشتريت لكن الاول في الافعال الانشائية
 وروى ما على لفظ الماضي وعن الثاني بان اصل قولنا يا زيد ادعوك فاقم المظهر
 مقام المضمرة وحرف النداء قائم مقام ادعو وقولنا ادعوك لا يجتمل الحكاية مع غيرها
 المخاطب فكذا اما قام مقامه وانما وجب حذف الفعل هناك لكثرة الاستعمال ولا
 يلزم الجمع بين النائب والمنوب هذا ما ذهب اليه سيبويه لان ناصب المنادى عنده
 الفعل ذهب المبرد الى ان ناصبه حرف النداء فلا يكون حينئذ ما نحن فيه حرف
 النداء خمسة يا وايا وهيا واهي والهنزة المفتوحة وقد يجزى وحرف النداء عن المنادى
 لفظا لقيام قرينة على سبيل الجواز للتخفيف اذ لم يكن اسم الجنس ولا اسم الاشارة
 ولا مستغاثا ولا مندوبا حيث لا يجوز حذف حرف النداء عن هذه الاشياء فان قلت
 ينبغي ان لا يجزى حرف النداء لانه نائب مناب ادعو والنائب لا يجزى ولا نه لوجوه
 يلزم حذف النائب والمنوب جميعا وذا لا يجوز قلت انما لا يجوز حذف النائب اذا كان المنوب
 مما لا يجوز حذفه كالنائب مناب الفاعل فانه لا يجوز حذف الفاعل فكذا لا يجوز حذف
 ما نائب منابه واذ كان حذف المنوب جائزا كان حذف نائبه جائزا ايضا كالنائب
 مناب الفعل فانه يجوز حذف الفعل فكذا يجوز حذف ما نائب منابه ما نحن فيه من هذا
 القبيل وايضا انما لا يجوز حذف النائب اذا كان حذف المنوب مشروطا بوجوه النائب
 كلام التعريف فان حذفها مشروط ببنائها يا منابها فلو حذف النائب لزم حذف
 لام التعريف وانه لا يجوز واذ كان حذف المنوب غير مشروط بوجوه النائب يجوز
 حذف نائبه كالفعل فان حذفه غير مشروط بوجوه المناب فيجوز حذف نائبه كما فيما
 نحن بصده او نقول يجوز حذف النائب اذا كان له نائب كما في ضرب زيد قائما وهما
 القرينة ثابتة له نحو قوله تعالى يوسفُ اعْرِضْ عَنْ هَذَا اي يا يوسف بقريته للقام
 والاصح ان يوسف عبراني وقيل عربي وقية نظرا لانه لو كان عربيا كان منصرفا
 لخلوة عن سبب سوى العلمية وقد يجاب عن هذا بانه يجوز ان يكون معدة في حالتها
 العلمية عن يوسف بكسر السين على زنة يوجب وقد يجزى حرف النداء نحو اللهم
 لان الميم المشددة عوض عن حرف النداء وانما اخرجت تبركا باسم الله تعالى وقال
 الكوفيون اصله يا الله امنا بالخيار قصدنا بالخيار فحذفت الهنزة بعد حذف الضمير
 حرف النداء فانصلت الميم المشددة باسم الله سبحانه فانترجا وصار الكلمة

واحدة ولا يلزم حذف حرف النداء منه على قولهم لان الميم فيه ليس عوضا عن يا عند
 لتأخره عن تعريف المنادى شرعا في بيان اقسامه احكامه فقال اعلم ان المنادى على اقسام
 فان كان اى المنادى مفردا اى غير مضاف ولا مشبها به فاحترض به عن المضاف
 المشبه به معرفة نعت مفردة او خبر اخر لكان واجب التعلل لان الحكمة لا يتم باحدا
 واحترض به عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة ههنا اعم من ان يكون
 معرفة قبل النداء او بعدا ولهذا ذكر نظيرين للسبب على الضم بينى اى السنادى
 المفرد وهو جزاء الشرط على علامة الرفع هذا اشمل من قولهم على الضم ان البناء
 على الضم غير لازم بل يكون بالواو والالف ايضا وقوله على علاقة الرفع يعنى الحركة والفتحة
 كما بينت كالضمة ونحوها هو الالف والواو نحو يا زيد نظير للمنادى المعرفة قبل النداء
 قال المتبردان ان هذا العلم يقتضى تنكيرا لئلا يلزم اجتماع التعريفين والاحتمال ان لا يلزم
 لان المحذور هو اجتماع اللف التعريف لا اجتماع التعريفين ويتنقض قول المتبردين
 ويا انت لتعذر تنكير اسم الاشارة والضمير ويا رجلا نظير للمنادى المعرفة بعد النداء اذا
 قصد به الرجل المعين ويا زيدا ويا رجلا نظيران للمنادى المبني على الالف يا زيدا و
 نظير للمنادى المبني على الواو فالالف الواو فيها ليست للاعراب بل مجرد التثنية والجمع
 وانما ذكر العلم المثني والمجموع في التمثيل بدون اللام والمشهور فيما بينهم ان العلم اذا
 شتى او جمع بالواو والنون لرفع اللف التعريف لان ذلك مخصوص بغير المنادى فلا يرد
 ما يقال انه لا يصح هذا التمثيل بل الصواب ان يمثل بيا الرجلان وانما جعل
 هذا القسم من المنادى مبنيًا مضارعة بكاف ادعوا في وقوعه موقعها وفي افرادها
 وتعرفه خطابها وانما جعل مبنيًا على الحركة وان كان الاصل في البناء السكون
 للفصل بين ما كان بناءه لازما وبين ما كان بناءه عارضا وانما كان الاصل في البناء
 السكون لوجهين احدهما ان البناء ضد الاعراب واصلة الحركة وضدتها السكون
 فاعطى السكون للبناء تحقيقا للتضاد بينهما والثاني ان الحركة في المعرب للحاجة اليها
 ولا حاجة للسبب اليها وانما اختير بناءه على الضم لانه لو كان بناءه على الكسر يلزم البناء
 بالمنادى المضاف الى ياء المتكلم المحذوف منه الياء واكتفى بالكسر نحو يا غلام ولو كان
 بناءه على الفتح يلزم التباشرة بالمنادى المضاف المحذوف الفه واكتفى بالفتح
 في بعض اللغات نحو يا غلام ثم لما فرغ عن بيان المنادى المبني اراد ان يبين
 ما يطوى عليه ويصير به معربا فقال ويخفض اى المنادى بلام الاستغاثة

ای بلام یدخل علیه حین الاستغاثة فالاضافة بادی فلا يستو ولا استغاثة من
العوث وهو استیدعاء المظلم احداً يرفع الظلم عنه هو يقتضيه مدعو او مدعو اليه
فالمدعو المستغاث والمدعو اليه المستغاث له واللام في الاول مفتوحة وفي الثاني
مكسورة فرقا بينهما نحو يا زيدا اي للمسلمين وكلا اللامين يتعلق بادعوا وسما
الناثية عنده ولا يكون الاستغاثة الا بكلمة يا وانا جعل هذا القسم من المنادى معرباً
مع انته مفرد لان اللام من حروف الجر هي غير ملغاة لا يقال انما لم يبلغ الحاق في العرب
والمنادى ههنا مبتنى والعامل لم يظهر عمله في المبنى لانا نقول حرف النداء يقتضيه ان
يجل فيه كان حرف الجر اقرب به بالعمل من حرف النداء فاعمل فيه كاجل القرب وانا
فتحت اللام الجارة ههنا مع انها تكسر اذا دخلت على الاسم المظهر لان هذا المظهر
شابه المضم من حيث وقوعه موقعه فكما ان اللام اذا دخلت على المضم كانت مفتوحة
فحولك وله فكن اذا دخل على المظهر المشابه للمضم كانت مفتوحة وانا كسر اللام الجارة
اذا دخلت على غير هذا المضم فرقا بينهما وبين لام التاكيد نحو ان زيدا انما لم يفعل الامر
بالعكس غاية بجانب عملها وفتحت هذه اللام في المضم غاية للاصل وانا اخير اللام من
بين ساكني الحروف للاستغاثة لان المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء يفتح اي المنادى
بالحاق الفها اي بسبب الحاق الف الاستغاثة به لموافقة الالف الفتح نحو يا زيدا بانصال
الهاء معه للوقف وانا قدم بيان البناء الخفض الفتح على النصب لقلته بالنسبة الى بيان النصب
وينصب اي المنادى على المفعولية ان كان مضافاً نحو يا عبدا لله مثال المنادى للمضاف
او مشابهاً للمضاف نحو يا طالعاً جبلاً مثال المنادى المشابه للمضاف وهو كل اسم يتعلق به
هو من تمام معناه وذلك اما مجول للاول نحو يا خيراً من زيدا ومعطوف عليه عطف
النسب على ان يكون المعطوف والمعطوف عليه اسماً شئ واحد نحو يا ثلثاً وثلثين لان المجموع
اسم لعد معين او نعت هو جملة نحو يا حافظاً لا تنس يا شاعراً او شاعراً اليوم مثله ولا يغلط
من ذات عرف + واما المنعوت بالمفرد نحو يا رجلاً صالحاً فليس بمشابه للمضاف الصغير بانه
نعت المنادى نحو يا حافظاً لا تنس من قبيل هذا المنعوت بتقدير ان كان منعوتاً بالجملة قبل النداء
فكان مشابهاً للمضاف كالمعطوف قبل النداء لا متناع تعرف نعته لان الجملة لا تعرف بحال
فعند قصد التعريف في المنعوت لا بد من هذا التقدير لئلا يلزم وصف المعرفة بالتركيب
بخلاف الموصوف بالمفرد فان قصد التعريف فيه غير مضطر الى علة من قبيل هذا الموصوف
حتى يكون مشابهاً للمضاف لا مكان تعرف صفة بادخال حرف التعريف عليه كما

نوعاً اولاً
غاية

نقول یا رجل الصالح فان قلت طالعا اسم فاعل وقد شرط لعله اعتمادا على شئ
 من الاشياء الستة المعروفة وهذا لا يعتمد على شئ منها فكيف جعل قلت انما يعتمد على موصوف
 مقدر اذا صله یا رجلا طالعا عجبا ولا يلزم من انما اجرة باب یا رجلا صالحا لان
 المنادى فيه هو الموصوف دون الصفة بخلاف قولنا یا طالعا عجبا فان المنادى فيه هو
 الصفة القائمة مقام الموصوف ولا يخفى ان امتناع قصد التعريف في الموصوف لما منع
 يوجب امتناعه في الصفة بعد ما اقيم مقام الموصوف وجعلت مستقلة وانهدم
 جهة التبعية الا ان الاعتماد على موصوف مقدر معتبر عند البعض الجهمي على انه
 غير معتبر ويجوز ان يكون هذا المثال على رأى الاخفش الكوفيين فانهما جازوا عمل اسم الفاعل
 بلا اعتماد او نكرة غير معينة معطوف على قوله او مشابها للمضئ اي ينصب المنادى ان كان نكرة
 كذلك كقول الاعشى یا رجلا خذ بيديك مثال للمنادى النكرة الغير المعينة وانما اخبر
 هذا القسم من المنادى اعني النكرة لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف
 بخلاف المضئ والمشابه له فانها خرجت عن بقيد الافراد المقدم وان كان معروفا بالالف
 واللام قيل يا ايها الرجل للمذكور يا ايته المرأة للمؤنث بتوسط اي واية معهاء التنبيه
 بين حرف النداء المنادى المعرف باللام فان قلت اذا قصد نداء الاسم المعرف باللام يلزم
 ان يتوسط بالمبهم معهاء التنبيه ولا يلزم ان يقال يا ايها الرجل يا ايته المرأة ولا يلزم ان
 يقال يا ايها الغلام يا ايته الانسان ويا ايته الرجل ويا ايته المرأة ويا هؤلاء الكرام فخرج ذلك
 والتالي باطل فالشرط مثله قلت قد اخرج هذا الكلام على وجه القليل فانه قال قيل مثلا
 يا ايها الرجل ويا ايته المرأة فلا يرد ما ذكرت وانما يتوسط بالمبهم معهاء التنبيه كرفة
 اجتماع حرفي التعريف وتحصيل الغرض باجراء ذى اللام المقصود بالنداء على الماتى به
 في الصورة المخرجة منه وهوائى واية واتق ايها تنبيها على ان المنادى ما بعدها
 وخروج اى من بابها او كان كالعوض عن المضاف اللازم لها ولقائل ان يقول ينتقض
 هذا بان العلم اذا كان مثنى او جموعا كان معروفا باللام اذا قصد نداء لا يتوسط بالمبهم عند
 النداء هناك بل يحذف اللام فيقال يا زيدان ويا زيدون ولا يقال يا ايها الزيدان ويا ايها
 الزيدان واجيب بان اللام في المثنى والجمع علمين مكمل للتعريف الذي انتقض بالثنية
 والجمع وليس بمعرف فلا يدخل في المعرف باللام ويقال اللازم في المثنى والجمع علمين
 احد الامرين اما اللام او حرف النداء فاذا وجد حرف النداء فلا لام واذا وجد اللام
 فلا يكون حرف النداء ثم لما كان الترخيم من خواص المنادى اخذ في بيانه

فانما مقدم

له اي لفظها

ف العلم اذا كان مثنى او جموعا كان معروفا باللام

من ترخيم

فقال ويجوز ترخيم المنادى في سعة الكلام اي بدون الضرورة ويجوز في غير المنادى
 للضرورة كقول ذي الرمة **شع** **شع**
 ديار مية اذ في تسميتها **شع** ولا يداي مثلها عجم ولا عرب
 ثم الترخيم في اللغة الحذف والتليين نقل عن الاصمعي انه قال لقيت سيديا
 ما يقال للمنادى اسهل قلت الترخيم فوضع باب الترخيم وقال في القاموس الترخيم
 من تخم الكلام من حد كرم او نصر بمعنى لان وسهل والحارية اذا صارت سهل المنطق
 يقال هي رخيمة ومنه الترخيم في الاسماء لانه سهل المنطق بها وفي الاصطلاح ما اشار اليه
 بقوله هو اي الترخيم حذف في اخره اي اخر المنادى للتخفيف اي لاجل مجر التحفيف لا لقانق
 تصريفي وسام لغوي والمراد بالحذف في اخره هو الحذف في حالة التركيب لا في حالة الافراد كما في
 هذا الحد على يد ديم وقاض دايع كما تقول في مالك يا مال وفي منصو يا منصو وفي عثمان
 يا عثم انما ذكر ثلثة امثلة ايماء الى ان المنادى اذا كان اسما غير مركب قد يحذف منه حرف واحد
 عند الترخيم وهذا اذا لم يوجد اخره زيادتان في حكم زيادة واحد ولا يكون في اخره حرف عجم
 قبله مدة نحو مالك وقد يحذف حرفان وهذا اذا كان المنادى حد هذين القسمين كنصو
 وعثمان ويجوز في اخر المنادى المرخم الضم على ان يجعل ساما مستقلا بنفسه غير منبني على
 ما كان ويجعل الحذف نسبيا منسبيا كانه لم يحذف منه شيء والحركة الاصلية على ان يجعل
 الحذف في حكم الثابت ففيه ما قبله على ما كان وهو لاكثر كما تقول في مالك يا مال بالضم يا مال
 بالكسر في حارت يا حار بالضم يا حاريا لكسر اعلم ان كلمة يا الكاشنة من حروف النداء قد تستعمل
 في المندوب اي في الاسم الذي يندب مستمرا اي يبكي عليه اذا التذبة في اللغة من يندب
 الميت اذا بكيت عليه وعدت محاسنه ايضا كما تستعمل في المنادى لا شراكتها
 في الاختصاص بكون كل منها مدعوا وهو اي المندوب المتفجع عليه اي
 يتميز لاجله والمتفجع يتعلق باللام فالظاهر ان يقال المتفجع له ولعل كلمة على
 ههنا بمعنى اللام او يضمن التفجع معنى البكاء بيا او والجاء والمجرى وصفة المتفجع عليه
 والباء للاصاق اي المتفجع عليه الملتصق بيا او ولا يجوز ان يجعل للسبيتي لان يا و
 ليستا بسبيين للتفجع كما يقال يا زيدا وواريدا بزيادة الهاء في اخره لمد الصوت
 فواختص بالمندوب اي المندوب مختص بكلمة وا وانفرد بها عن المنادى في الاغلبية لكونها
 نضبا عليه فالباء داخله على المختص هو لا عرف الا شهرو ويجوز ان تكون داخل على المختص
 اي كلمة وا مختصة بالمندوب ولا تستعمل في غيره وبما مشتركة بين النداء و

المفعول به

المندوب الا انها لا تستعمل في المندوب الآ مع القرينة وهي الالف في آخر المندوب
لا تستعمل في الندبة من حروف النداء سواها اما الشرح بها واما كونها الاصل
وحكم في الاعراب والبناء مثل حكم المنادي ثم لما فرغ عن بيان المفعول به شرع في بيان المفعول
فيه فقال **فصل المفعول به هو اسم** اي شئ وقع فيه الفعل اراد بالفعل ههنا الفعل
اللغوي اعني الحدث دون الاصطلاحى الذى هو مقابل للاسم الحرف فيعم المصدر والمصدر
الفاعل والمفعول يدخل في الحد مثل يوم الجمعة حسن لانه مما يقع الفعل فيه لو قال
الفعل المذكور كما قال غيره لخرج عند مثله من الزمان والمكان بيان لما والمراد بالزمان
قاله صلاحية ان يقع جواباً متى وبالمكان قاله صلاحية ان يقع جواباً لايين ثم الزمان
والمكان اعم من ان يكونا حقيقيين كما تقول سر يوم الجمعة خلقت او اعتباريين فان
المصدر قد يجعل جنساً في سعة الكلام مجازاً المضاف واقامته مقام الظروف للتجانس
بينها لانهما مدلولو الفعل قد يجعل لايين مكاناً على ندرة نحو جلست قد مر زيد
الشمس ينصب لشمس معناه جلست وقت قد مر زيد في مكان بروز اثر الشمس في يوم
المفعول فيه ظرفاً ايضاً لانه وقع ظرفاً للفعل وظروف الزمان هذه الاضافة مثل
الاضافة في باب الساج او سوار الذهب بمعنى من اى الظروف التي هي الزمان الامر في
الزمان للجنس اى ظروف هذا الجنس على هذا القياس قوله وظروف المكان
على قسمين مبهم وهو ما اى ظرف لا يكون له حد معين كدهر وحين وحد معطوف
على قوله مبهم وهو ما اى الحد وما اى ظرف له حد معين كيوم وليلة وشهر سنة
فان لكل واحد منها حد معين وكلها اى ظروف الزمان مبهما كان او محدداً معرفة
كان او نكرة منصوب بتقدير يرفى لانها لو كانت مفعولة بجز الجرح لان الغاء حرف الجرح غير شائع
وفي هذا اشارة الى انها لو كانت مفعولة بنحو خرجت في يوم الجمعة كان مفعولاً فيه لانه غير
منصوب وهذا على اختيار المصنف حيث ذكر حد المفعول فيه على عنوان دخل فيه
ذلك والجمهور على ان تقدير يرفى شرط للمفعول فيه اذا وجد لفظاً كان مفعولاً به
بواسطة حرف الجر لا مفعولاً فيه اذا المفعول فيه عندهم ما هو المقدم بقى من الزمان
والمكان يقع فيه الفعل المذكور ثم تقدير يرفى انما يشترط لكون المفعول فيه منصوباً
في اللفظ والا فهو منصوب تقدير يرفى وجوه كلمة في ايضاً اذا التحق ان منصوب المحل
هو الجر ورفق حتى عطف المنصوب عليه نحو يد هب في نجد غوداً اغاثره ثم
اعلم ان الفرق بين المقدم والمحدوف ان المقدم ما بقى اثره

العين

الفرق بين المقدم والمحدوف

ووسیلۃ و قعدت عن الحرب جینا ای للجین مثال لما وقع الفعل المذكور قبله
بسبب وجوده فان القعود انما وجد بسبب الجین قيل لو قال مكان قوله قعدت
عن الحرب جینا حاربت شجاعة لكان احسن لان المقام مقام المنازعة للزجاج والظن
بجلادة و آجیب بانه اورد هذا المثال مقروءاً بذكر الزجاج تنبيهاً على انه قعد عن
توفية النظر في المفعول له مكتفياً بظاهر ما لاح له من الدليل جینا ولو كان
شجاعاً لما قعد عنه ففيه توهين لمذهبه وعند الزجاج هو ای المفعول له مصدق
ای مفعول مطلق من غير لفظ الفعل للنوع لقريظة تاديب وجین تقدیره ای
تقدیر المذكور من النظيرين عند ادبته بالضرب تاديباً وجینت بالقعود عن الحرب جیناً
او تقدیره ضربته ضرب تاديب وقعدت عن الحرب قعود جین ورد قول الزجاج
بان المفهوم عند العرب من اطلاق هذا المنصوب هو العلية وعلى ما ذكره لا يفهم
منه ذلك ثم لما فرغ عن بيان المفعول له شرع في بيان المفعول معه فقال

فصل المفعول معه هو ای اسم يذکر بعد الواو الكائنة بمعنى مع واحترز به عن
سائر المقاميل فانها غير من كورة بعد الواو لمصاحبة معول الفعل اللام يتعلق بقوله
يذکر والمصاحبة مصدر مضاف الى المفعول الفاعل متروك ای لمصاحبة واحترز به عن
نحو زيد وعمر اخوك فان عمراً ذكراً بعد الواو بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معول فعل ثم للمفعول
اعم من ان يكون فاعلاً نحو جاء البرد والحببات و جئت انا وزيداً ای مع الحببات مع
زيد او مفعولاً نحو كفاك وزيد ادرهم فان كان الفعل الفاء للتفسير وكان ناقص
او تأمر واللام للعهد ای فان وجد الفعل الذي قصد مصاحبة المفعول معه مع
لفظاً منصوب على انه خبر كان او على انه حال ای لفظياً او ملفوظاً او على انه تامين
ای من حيث اللفظ و جاز العطف هو معطوف عطف جملة على جملة او حال تقدير
قد ای وقد جاز عطف ما بعد الواو على معول الفعل يجوز فيه الوجهان العطف وكونه
مفعولاً معه لانه لا مانع مع واحد منها نحو جئت انا وزيداً بال نصب على انه مفعول مع
وزيداً بالرفع على العطف ويجوز العطف لتأكيد الضمير المتصل بالمنفصل وان لم يجز
العطف ای عطف ما بعد الواو على معول الفعل تعيين النصب على انه مفعول مع
اذ لا وجه سواه نحو جئت وزيداً بال نصب لا غير وانما لم يجز العطف ههنا لعدم
تأكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول مع وهذا
على اختيار المصنف والآ فالعطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل

المفعول معه

جار على غير وليس بممتنع ولهذا ذهب الجمهور الى ان النصب على انه مفعول معه
 مختار وليس بواجب وان كان الفعل اى وان وجد الفعل معنى اى معنويا او من حيث
المعنى بناء على ان قوله معنى حال او تميز وجاز العطف عطف على كان او حال بتقدير
 قد اى وقد جاز عطف ما بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع مانع تعين العطف حيث
 لا يعمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة ولا حاجة اليه مع جواز وجود العطف ولو كان
 الاصل ذهب الرخشي الى ان العطف مختار لا متعين نحو ما الزيد وغيره
 وكلتا ما استقها مية مبتدأة ولزيد خبره وعطف عليها اى شئ حصل لزيد
 مع عمر وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه
 اذ لا وجه سواها وذهب غير المصنف الى ترجيح النصب نحو ما لك وزيدا وما شانك
 وعمر ابا نصبك حدة وانما لم يجز العطف في المثالين لانه انما يجوز العطف على المضمرة
 المجرور اذا اعيد الجار ولم يعد الجار ههنا فلم يجز العطف فان قلت هلا يكون قوله
 وعمر عطف على الشأن قلت لانه خلاف المعنى فان المعنى حينئذ ما شانك نفس عمر
 والسائل يسأل عن شأنها لا عن شأن احدهما وعن نفس الاخر وانما ذكر نظيرين تنبيهاً
 على وجود الفعل مع حرف الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام والاسم
 لان المعنى ما تصنع تعليلاً معلل مقدماً اى انما تعين نصب الاسم في هذين المثالين
 لكون معناها معنى ما تصنع اعلم ان النحويين قسموا المنصوبات الى اصل وملتحق و
 جعلوا المفاعيل الخمسة من الاصل وغيرها كالحال والتمين والمستثنى من الملحقات
 واعترض بان الفعل الى الحال اخرج منه الى المفعول معه قرب فعل يجوز بالعلة
 ومصاحب ولا فعل الا وهو وقع على حالة من الموقع والموقع عليه فما بالهم جعلوا
 المفعول له ومعهم من اصل المنصوبات والحال من الفروع ومع ان العكس هو
 الا نسب ويمكن ان يجاب بان الحال وان كان من لوازم الفعل حتى لا يوجد
 الفعل بدونها الا ان تعلقها بالفعل باعتبار انها هيئة الفاعل والمفعول به لا باعتبارها
 الذات فالفعل من حيث هو لا يحتاج اليه وانما يعمل فيه باعتبار عمله في الفاعل
 والمفعول فكان من الفروع بخلاف المفعول له والمفعول معه فانها متعلقان
 بالفعل باعتبار الذات اذا اول علة للفعل والثاني مضاف بمفعول في الفعل
 فنصبتها باعتبار الذات فكانا من اصل المنصوبات والمصنف لما فرغ عن بيان
 اصل المنصوبات وهى المفاعيل الخمسة شرع في بيان ملحقاتها فقال

فصل الحال

قدّمها على التميز لا ستلزامها بالنصب وكونها اقرب الى الفعل ثم لما كان التميز ادخل في المنصوبات من المستثنى لا يترك الا منصوبا او مجرّوا قدّمه على المستثنى الذي يعرب بالحركات الثلاث ثم لما كانت هذه الثلاثة منصوبة لفظا اى لا محلّ قدّمها على ما سواها من خبر كان واسم وان وغيرها فانها مرفوعة محلا لا تنها في الاصل مبتدأ وخبر مبتدأ ثم قدّم خبر لا فعال لناقصة لا تنها عاملة فكانت اشبه بالفعل ثم قدّم اسم ان لانّه اقوى عملا من كالتى لتنفى للجنس بها ولا المشبهتين بليس ثم لما كان كالتى لنعى للجنس اقوى عملا منها فانها ناصبة في لغة القيلتين قدّم اسمها على خبرها ثم الحال في اللغة الصفة يقال كيف حالت اى صفتك قد يطلق على الزمان الذى انت فيه وانما سئل هذا القسم لانه صفة اى حال ولا يترقيد بالزمان وفي عرف النحاة ما اشار اليه بقوله لفظ صرح بلفظ لا باسم ليتناول ما اذا كان الحال جملة يدل على بيان لخرزب عن لفظ لا يدل على بيان هيئة الفاعل او المفعول به احرزبه عن التميز لانه يدل على بيان ذات الفاعل عند صدور الفعل عنه فلا يرد صفة الفاعل نحو جاء في زيد الراكب لانها تدل على بيان هيئة المنعوت مطلقا عند وقوع الفعل عليه وكيها اى الفاعل والمفعول به جميعا ولا يجوز ان يدل الحال على بيان هيئة غير المفعول به من المفاعيل لانها فضلات بالنظر الى المفعول به ثم المراد بالهيئة ههنا الحالة وهى اعم من ان تكون حقيقية او مقفلة نحو قوله تعالى فاذا خلّوها خالدين اى مقدّرين الخلود ويسمى الاول حالا محققة والثانى حالا مقفلة وايضا هو اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه نحو جاء في زيد قائما نحو ولا يشكر يحيى قام زيد والشمس طالعة لان الجملة الحالية متضمنة لبيان صفة الفاعل مقارنا بطلوع الشمس ايضا هو اعم من ان يكون كالدائم ككون الفاعل موصوفا غائبا وبسمة دائمة منها المذكورة ومن ان يكون بخلافه ويسمى متقلبة والمراد بالفاعل والمفعول به ههنا اعم من ان يكونا حقيقيين او حكميين فلا يرد نحو جئت انا وزيد اكبير ونحو ضربت الضرب شديدا لان الاول لمصاحبة الفاعل في صدور الفعل عنه فاعل حكما والثانى لكون الكلام في معنى احد ثت الضرب مفعول به حكما وكذا اذ يقع الحال عن المضاف اليه اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به واستقام المعنى على تقدير حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو قوله تعالى بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وايحيب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا وكن الوكيل ان ياكل اخيه ميتا لاستقام المعنى فيكون المضاف اليه في حكم المضاف فيكون مفعولا به حكما

قال المحققون حال مفعول به حال مفعول به متقلبه

لنوحاء في زيد ركباً مثال لما يدل على بيان هيئة الفاعل وضربت زيدا مشدداً
 مثال لما يدل على بيان هيئة المفعول به ولقيت زيداً ركبين مثال لما يدل على بيان
 هيئة الفاعل والمفعول به جميعاً ثم لما فرغ عن بيان امثلة الحال عن الفاعل والمفعول
 به اللفظيين شرع في بيان هيئة الفاعل والمفعول به المعنويين لان الفاعل والمفعول
 اللذين يقع الحال عنهما قد يكونان لفظاً وقد يكونان معنىً وأتم المبحث بكونها لفظيين
 اكتفاءً بالامثلة فقال قد يكون الفاعل الذي يدل الحال على بيان هيئة معنويًا نحو
 زيد في الدار قائماً مثال للحال عن الفاعل المعنوي فان عامله معنى فعل واخوذ من الظروف كما
 اشار اليه بقوله لان معناه اي معنى قولنا زيد في الدار قائماً زيد استقر في الدار قائماً فيكون قائماً
 حالاً من فاعل معنوي وليس المراد بالمعنوي سوى كون عامله معنى الفعل الماخوذ من الظروف
 وغيرها وليس المراد باللفظي سوى كون عامله فعلاً او من ملحقاته فهذا لا يرد ما يقال ان قائماً
 في زيد في الدار قائماً حال من ضمير مستكن في الدار ما عرف ان ضمير الفعل ينتقل الى ظرف
 المستقر والضمير المستكن هو فاعل لفظي فكيف يصح ايراده مثلاً للحال عن الفاعل المعنوي كذا
 المفعول به اي الذي يدل الحال على بيان هيئة قد يكون معنويًا نحو هذا زيد قائماً مثال للحال
 عن المفعول به المعنوي فان معناه اي معنى قولنا هذا زيد قائماً المشار اليه قائماً وهو زيد فيكون
 زيداً ذاك حال بنا ويل اشير الى زيد انبه على زيد فهو مفعول به معنى بواسطة حرف الجر لان
 عامله معنى الفعل الماخوذ من حرف التنبيه واسم الاشارة ولما فرغ عن بيان ان الفاعل
 والمفعول به قد يكونان لفظاً وقد يكونان معنىً شرع في بيان ما يكون بسببه لفاعل والمفعول به
 لفظيين او معنويين فقال العامل الكائن في الحال قائل صريح او معنى فعل اراد معنى
 فعل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر والظرف والجار
 والحرف واسماء الاعمال وكل فعل يستنبط منه معنى الفعل كحرف النداء وحرف التنبيه واسم
 الاشارة والفتى والترجي والتشبيه غير ذلك مما يدل على معنى الفعل والحال نكرة ابداء او صورة
 فلا يرد ان كلاً قد ينصب على الحال نحو اخذت المال كلاً مع كونه معرفة لانه
 مضاف في التقدير ولكنه نكرة صورة فيصير ان يقع حالاً من حيث الصلوة او معنى
 فلا يرد نحو ارسلها العراك ومررت به وحده وطلبت جهدك وكلنته فاه الى في قائمتها
 وان كانت معارف لفظاً لكثر انكرات معنى اذ المعنى ارسلها معنوية ومررت
 به منفرد او طلبت مجتهداً وكلنته مشافهاً وهذا عند سيويه وعند غيره انها
 معموله للافعال المحذوفة والتقدير ارسلها تغزلك العراك ومررت به

مخصوصة بشئ من اسباب التخصيص ولم يكن مخصوصة به لان الالتباس يتحقق في حالة النصب مطلقا لصحة توصيف النكرة لمخصوصة بالمعرفة ووجب بان النكرة لمخصوصة ما لحقته المعرفة لم يعتبر فيه الالتباس للحاق والحمل على صولة التعريف كما لم يعتبر عدم الالتباس في حالة الرفع والجر حتى النزم التقدم الحاقا لهما بالنصب ثم لما فرغ عن بيان الحال المفردة شرع في بيان الحال الجملة فقال وقد تكون الحال جملة خبرية لان الحال كما تدل على بيان الهيئة اذا كانت مفردة كذلك تدل عليه اذا كانت جملة وقيدها بالجملة بالخبرية لان الجملة الانشائية لا تقع حالا ولا صفة ولا صلة وكن الا تقع خبرا عند البعض بل لا تاويل لانه لا تنبؤ للانثائية بنفسها واثبات شئ لشيء فرغ ثبوتها لنفسه نحو جاء في زيد غلامه كالمثال للجملة الخبرية الاسمية الواقعة حالا او يركب غلامه مثال للجملة الخبرية الفعلية الواقعة حالا وقد يحذف العامل اي العامل في الحال انما لم يقل وقد يحذف والفعل كالتباعد منه حذف الفعل والشبه كما شاء ارادته في نظائر المكرة والمقصود جواز حذف عامل الحال باقسام الثلاثة من الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بيتا اي هذا الهلال بيتا لقيام قرينة اي عند حصول قرينة دالة على حذف العامل جوازا كما نقول للمسافر اي لمن يريد السفر سالما غائما اي ترجع سالما غائما فترجع بقرينة حال المخاطب وقوله غائما حال بعد حال او صفة لسالما كما نقول ايضا للمسافر راشدا اهديا واذا فرغ عن الحال شرع في بيان التميز فقال **فصل التميز** ويستحق بالتبيين والتفسيين واما التميز بفتح الياء وكسرهما ايضا وانما جعل التميز من المنصوبات مع انه قد يحجى مجرورا لان النصب هو الاصل فيه واي التميز نكرة لان الاصل في التميز هو التثنية كما ذكر تعريفه زائد على الغرض الحاصل وهذا عند البصريين وجواز الكوفيين تعريفه باللام والاضافة نحو عين راية والم بطنه وسفه نفسه منصوبات على التميز وقال البصريون ان عين راية بمعنى عين في راية وان المر بطنه بمعنى المر شاكيا بطنه وان سفه نفسه بمعنى سفه نفسه او معنى سفه نفسه بالتشديد لان الاصل سقرته نفسه فلما حول الفعل الى الضمير انتصب ما بعد بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد تذكر بعد مقيد وهو ما يعرب قد الشئ ويجمع على مقادير ثم بينه بقوله من عدة او كيل او وزن او مساحة او غير ذلك اي المذكور مما فيه اجهام اي من شئ يكون فيه اجهام كالمقياس ترفع

فان الجملة الانشائية

منه

ای التميز ذالك الا بهام عن ذلك المقدار نحو عندی عشرین درهما مثال للتمييز الذي
 يذكر بعد المفرد المقدار من العدد وقد تم الاسم فيه بنون يشبه نون الجمع قيل
 انما مثل بعشرون درهما لا باحد عشر درهما لكونه مثالا للامرین العدد والتام
 واورد عليه بان احد عشر ايضا يعبر مثالا للامرین العدد والتام بالتنوين
 المقدار وقفين ان بوا مثال للتامين الذي يذكر بعد المفرد المقدار من الجمع
 ومنوان سمنام مثال لما يذكر بعد المفرد المقدار من الموزون وقوله منوان
 متا بالقصر هو اقصم من المن بالتشديد وجريبان قطنا مثال لتمييز كبر
 المفرد المقدار من المسوخ وقد تم الاسم في هذه الامثلة بنون التثنية وعلى
 مثلها زيدا مثال لتمييز كبر بعد المفرد المقدار من المقياس وقد تم فيه الاسم
 بالاضافة واعلم ان معنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن الاضافة
 والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ظاهرة او مقدرة ونون التثنية نون
 والاضافة كذا في بعض الشروح ولا يخفى انه لا يدخل على هذا التفسير الاسم
 بلام التعريف والاسم التام مع انه مستحيل ضافة فالاولى ان يقال في تقنا
 ان معنى تمام الاسم ان يكون في اخره ما يوجب امتناع اضافة ثم اذا تم الاسم
 بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل فشابه التميز الواقع بعد بالمفعول
 بعد تمام الاسم كما ان المفعول معه يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم
 التام قبله لمشابهة الفعل التام بفاعل هذه الاشياء تم بها الاسم فقامت
 الفاعل الذي تم به الكلام لكونها اخره كما ان الفاعل يكون عقيب الفعل
 ان لام التعريف وان كان تم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التميز
 فلا يقال عندی الترفق خلا وقد يكون التميز عن غير مقدار اي باليس
 ولا كيل ولا وزن ولا مساحة ولا مقياس في كلمة قد للتقليل شارة الى ان
 في التميز عن مفرد ان يكون عن مقدار فكأنه قال التمين يكون عن مقدار عن الب
 ويكون عن غيره نادرا فقول وقد يكون معطف على هذا المقدار وقد استوفى
 مختصرا بيان قسوى التميز عن المفرد لكن بين القسم الاول ضمنا والثاني صرا
 في هذا خاتمة جدا فان الخاتمة بهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقطع
 فبين بالاضافة الى نوعه على هذا القياس قوله سوارخ هبا وفيه اي في الق
 عن غير المقدار الخفض يخفض التميز بالاضافة اكثر استعمالا من النصب على الت

له اعرب باعاب
 الحكيم في
 راقع نوني
 از يمين
 وخط فاران
 سنة ۱۱۳۸

محصول الغرض وهو البيان مع الخفة وكقصور غير المقدار عن طلب التميز لأن الأصل في
 لفظها المقادير فهي أولى بالتميز الذي نصبه نص على كونه مما يميز بخلاف غير المقادير
 أنه ليس بهذه المثابة وقد يجب الخفض في غير المقدار نحو قطعة ذهب الأصل أن يكون
 من غير المقدار يحصل له اسم خاص بالتعويض نحو خاتم حديد باب ساجر من الذهب
 بالإضافة أكثر وقيل نسبة الآ فالخفض واجب نحو قطعة ذهب ولما فرغ عن بيان
 التميز عن مفرغ شرع في بيان التميز عن جملة فقال وقد يقع أي التميز بعد الجملة
 الفعلية لرفع الأبهام عن نسبتها أي عن نسبة تلك الجملة نحو طاب زيد نفساً أو علماً
 وأما ذكر تلك امثلة لهذا التميز إشارة إلى كثرة اصنافه حيث يكون اسماً المنتصب
 فقط أو متعلقه فقط أو لكل واحد منهما بالاحتمال فالنفس مختصة بالمنتصب عن العلم
 مختص بمتعلقه أو لا بيجتم أن يكون المنتصب ويحتمل أن يكون متعلقه فقط أو
 من يقع التميز بعد ما شاء به الجملة الفعلية وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً واسم
 المفعول نحو الأرض مفرجة عيوناً أو الصفة المشبهة نحو زيد حسنٌ وجهاً أو اسم التفضيل نحو
 زيد أفضل من عمر فعلم أن هذه الصفات مع ضمائرهما ليست بجملة لكن تشابهاً لأنها منسوبة إلى
 أعلامها كما إن الفعل منسوبة إلى فاعله وقد يقع التميز بعد الأضافة نحو يعجبنى طيبه نفساً
 أو علماً أو ابناً وإنما خص الجملة بالذكر لأنها هي الأصل في النسبة ثم لما فرغ عن بيان التميز شرع

فائدة الصفات
 مع ضمائرهما
 ليست بجملة الخ
 المستثنى

بيان المستثنى وأما ذكر سائر أحكامه استطراداً فقال **فصل المستثنى في**
 لمصادر إن الباب يدل على ذكر الشئ مرتين أو جعله شيئاً من مؤاليين أو متباينين
 لفظ الاستثناء من قياس الباب ذلك لأنه ذكر الشئ مرة في الجملة ومرة في التفصيل
 نظير ذكر بعد الأواخرها أي أخوات الآ من نحو خلا وليس لا يكون وغير سوى ليعلم متعلق
 قوله يذكر أنه أي المستثنى لا ينسب إليه ما نسب إلى ما قبلها أي ما قبل الأواخرها وعرفه الشيخ رحمه
 المذكور بعد الأواخرها لفظاً لما قبلها نقيضاً وإثباتاً وعرفه بعضهم بأنه صرف بعض جملة المذكور
 من دخول في تلك الجملة وقال هذا الحد أولى من قول القائل حذوا إخراج الشئ عما دخل فيه غير
 لأن لفظ الاستثناء مشتق من الشئ وهو المصروف والمنع لأنه إذا دخل بعض الجملة فلا يمكن إخراج
 منها في وقت إلا نادراً وصرح الشيخ ابن الحارث بأنه ليس مفهوماً بل هو لفظ مشتق
 بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق ولذا قسمه أولاً إلى تقسيم اللفظ المشترك
 وهو قسم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وهو أي المستثنى على قسمين متصل قد مر
 على المنقطع بكونه الأصل وهو أي المتصل ما يخرج سواء كان الباقي أقل وأكثر أو مساوياً

عن متعدد ای عن المراد منه بان يكون المستثنى قرينة على انه ليس المراد جميع
 المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه حتى يلزم ان الاخراج يستدعي سبق
 الدخول فيرد ان يكون المستثنى في نحو جاء في القوم الازيداً اذا خلا ثم خارجاً
 وانه يوجب ان يكون اخرج الكلام متناقضاً لصدوره اذا الدخول يستدعي ان يكون جائئاً
 والخروج يستدعي ان لا يكون جائئاً وانه تناقض بل الحكم على المتعدد بعد خروج
 المستدعي منه واعتراض عليه بانه لا يصح ذلك في مثل جاء في القوم سوى زيد
 فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا زيد او ما خلا زيد اذ ليس الا سناد الى المتعدد الخارج عنه
 زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية
 للصورة وهذا غير سديد لان الا سناد الى القوم المراد منه سوى زيد تقييد للمجيء بالظرف
 قرينة ان المراد سواه او نقول انه مخرج عن حكم المتعدد فلا يلزم ما ذكره
 لانه من باب تنزيل الاحكام منزلة الوجود على نحو ضيق ثم البير وسبحان الله اكبر
 جسم الفيل صغر جسم البعوض ولولا الاستثناء لكان المستثنى دخلاً في حكم
 الصدر فكانه كان دخلاً ثم اخرج واحترز بقوله هو ما اخرج عما لم يخرج عن شيء
 ومعنى الاخراج هو الفصل عن الباطن الى الظاهر وان لا يتلزم ان يكون الخارج عنه
 متعدداً الا ترى انه يقال اخرجت زيدا عن الدار وليس بمتعدداً فلو اقتصر الشيء على
 قوله ما اخرج ولم يتعرض بقوله عن متعدداً لصدق على كل ما اخرج الا ان المستثنى
 لما كان ما اخرج عما دخل فيه هو وغيره قال عن متعدداً فلا يلزم استثناءه اذ ثم المتعدداً
 اعلم ان يكون ذوا افراد نحو جاء في القوم الا زيداً او ذوا اجزاء نحو ضربت زيدا بالاراس
 بالآ والخواتم متعلق باخرج نحو جاء في القوم الا زيداً فزيد اخرج عن متعدداً وهو
 القوم او منقطع عطف على قوله متصل ويسمى المنقطع منفصلاً ايضاً وهو اي المنقطع
 المذکور بعد الآ والخواتم غير مخرج حال من ضمير المذکور اي حال كون المنقطع غير
 مخرج عن متعدداً لعدم دخوله اي لعدم دخول المستثنى في المستثنى منه فالمستثنى الذي
 لم يكن دخلاً في المستثنى منه قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقوله جاء في
 القوم الا زيداً ام شيئاً بالقوم الى جماعة خالية عن زيد لو لم يكن من جنسه نحو جاء في
 القوم الاحباراً فالجمار مذکور بعد الآ لم يخرج عن متعدداً وهو القوم لكونه غير متناول
 له ولما كان اعراب المستثنى على خمسة اوجه شرع في بيان كل واحد منها
 على التفصيل فقال اعلم ان اعراب المستثنى على اربعة اقسام فان كان اي المستثنى

متصلاً وقع بعد لا احترام به عما إذا كان بعد غيره وسواءً فإنه يكون مخفوضاً لا منصوباً
كما سيأتي في كلام موجب هو في الاصطلاح فلا يكون نفيًا ولا نهيًا ولا استفهامًا و
غير الموجب ما يقابله وإراد بالموجب ههنا ما يكون تامًا فلا يدخل فيه نحو قولي لا يوم
كنا على صيغة المجهول ورفع اليوم فإنه وإن كان كلامًا موجبًا إلا أنه غير تام أو منقطعًا
سواء كان في كلام موجب أو في غيره كما مر أو مقدمًا على المستثنى منه نحو ما جاء في
الأزبد أحد أو كان أي المستثنى بعد خلا وعدا عند الأكثر أي عند أكثر النجاة وإنما قال
هذا احترامًا عن قول البعض فإنهم يجوزون الجر لكونها حرة في جر عند ذلك البعض وقال
السيرا في لم أعلم خلا في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر وكان المستثنى بعد
وما عدل وليس زيدًا أو لا يكون نحو جاء في القوم خلا زيدًا إلى آخره أي آخر المثال نحو ما جاء في
القوم ما عدل زيدًا وليس زيدًا أو لا يكون زيدًا إذا كان منصوبًا جزاءً لقوله فإن كان بعد لامع
عطف عليه أي فإن كان المستثنى بعد لا وإخواتها كان منصوبًا وجوبًا في هذه
الاقسام كلها أمّا في الاقسام الثلاثة الأولى فلا ستحقاقه النصب لشبهه
بالمفعول في كونه فضلةً ولشبهه الخاص بالمفعول معه المتعلق بواسطة الجر
ولأن البديل ممتنع فيها وأمّا في المستثنى بعد لا في كلام موجب فلا تارة في حكم تكرير
العامل وعلى تقدير التكرير يلزم الأيجاب في المستثنى والمستثنى منه فصاعداً
قوله جاء في القوم إلا زيدًا جاء في القوم لا جاء في زيدًا وهو قلب المقصود لأن
المقصود الأخبار عن مجيء القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث يمكن فيه تكرير
الأصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم في المستثنى والمستثنى منه وأيضاً
أن المبدال منه في حكم الساقط فيكون المستثنى في حكم التفريع وهو في كلام
موجب لعدم صحة المعنى وبيان هذا أن القوم لو سقط في جاء في القوم إلا زيد
بقي جاء في إلا زيد وهو باطل لأن معناه جاء في جميع الناس لا زيد وهو محال في
كلا التعليلين نظر من ذكر في المطولات وأمّا في المستثنى إذا كان مقدمًا
فإن البديل تابع وتقدّم التابيع على المتبوع لا يجوز وأمّا في صورة المنقطع
فلا امتناع كل واحد من الأبدال الأربعة أمّا امتناع الثلاثة الأولى فظاهر أمّا
امتناع بدل الغلط فلصدور المستثنى عن قصد إرادة وانعدام كون بدل الغلط
كذلك وأمّا نصب المستثنى بعد خلا وعدا عند الأكثر فكونه مفعولاً به نصبه
واجب وأمّا نصبه بعد ما خلا وما عدل فلا ما مصدرية ولا يكون مدخولاً

الا الفعل فوجب ان يكون خلا وعدا فعلمنا مضمرا والمستثنى بعد دخول
 مفعول به في الكلام في محل نصب على الظرفية فان معنى قولك جاء في القوم
 ما خلا زيدا او ما عداهما وقت خلوهما اي خلوهما من زيد وقت مجاؤهما
 اي مجاؤهما من غيرهم عن عمرو وروى عن الاخفش الجر بها يجعل ما زيد وروى ذلك
 عن الجري ايضا وتعل هذا لم يثبت عند الشيخ او لم يعتد بخلافها ولذا لم يقل
 عند الاكثر واما نصب المستثنى بعد ليس فلا يكون فلانها فعلا من الاعمال ^{اي الاستثناء}
 الناصية للخبر فلا سم بعد ما منصوب على الخبرية وهما في تركيبه موضع نصب
 على انها حالان ولزم اضمار اسمها في باب الاستثناء وهو ضمير عامة الى بعض مضاف
 الى المستثنى منه اي ليس بعضهم زيد الكفاعل خلا وعدا وانما لزم اضمار اسمها ههنا
 لكون ما بعدها في صيغة المستثنى بالاء وهذا التزموا التضمين في خلا وضمير فاعله
 وفاعل عدل ثم اعلم ان كلمات الاستثناء اصطلاحية لا عقلية ولا مشاحة في الاصطلاح
 فلا يرد ما يقال كون خلا وعدا من كلمات الاستثناء دون مستثنى ومستثنى منه
 ما كان ولم يكن تحكوما وان كان اي المستثنى بعد الا احترز به عما اذا كان بعد وعدا
 وما خلا وما عداه وليس لا يكون فانه لا يكون الا منصوبا وعما اذا كان بعد غير
 وسواء فانه يكون مخفوضا كما سيحى في كلام غير موجب احترز به عما
 اذا كان بعد الا في كلام موجب فانه قد مر حكمه والمستثنى منه من كور الجملة
 الاسمية وقعت حالا واحترز به عما اذا كان بعد الا في كلام غير موجب المستثنى
 غير مذكور فانه يعرب على حسب العوامل كما سيأتي ثم لجواز البدل بشرط الخبر
 لم يذكروها انصر ويجوز كرها احدها ان يكون المستثنى متصلا بالاول وثانيتها ان يكون
 مقدا على المستثنى منه ثالثها ان يرد كلام تضمن الاستثناء نحو ما قام القوم
 الا زيدا في جواب من قال اقام القوم الا زيدا اذ النصب هناك اولى لقصد التعلق
 بين الكلامين ورابعها ان يكون المستثنى متلخيا نحو ما جاء في احد جزئ كنت
 جالسا الا زيدا فان الا بدل فيه غير مختار لقصد التعلق بينه وبين
 المستثنى منه ومع التراخي لا يتعين ذلك يجوز فيه الوجهان جزء
 لقوله ان كان النصب على الاستثناء البدل عما قبلها اي ما قبل الا نحو ما جاء في
 احد الا زيدا ابا النصب الا زيدا بالرفع على انه بدل عن احد هو الوجه المختار اما
 جواز النصب فعلى الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيها لمفعول واما تخليا

البدال فلكونه مقصوداً في الكلام بخلاف ما اذا كان منصوباً بحيث يكون حينئذ
 فضلةً ولفصل التظابق بين المستثنى والمستثنى منه ثم هذا بدل البعض من الكل هو
 كان بعد الا لا يجب فيه الضمير بقريظة الاستثناء المتصل لانه يفيد ان المستثنى به
 المستثنى منه وان كان اي المستثنى مفراً غائباً ان يكون بعد الا في كلام غير موجوب للمستثنى
 منه غير مذكور كان اعرابه اي اعراب المستثنى بحسب العامل اي بقدره اذ الحسب
 القدر فان العامل على ثلاثة اقسام عامل الرفع عامل النصب عامل الجر فالاعراب على
 قدره كناية عن اعراب بالرفع والنصب بالجر وهذا اندفع اعتراض بعض الناس هنا بان
 كان المراد عامل المستثنى منه يشكل بقولنا ما مررت الا يزيد فانه معرب
 بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فليس بمعرب على حسب العامل مع انه يجوز
 يختار الشق الاول ايضاً ويقال لجرار في يزيد عامل المستثنى منه ثم انقل الى المستثنى
 بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله انما سمي هذا القسم من المستثنى مفراً
 لانه يفرغ العامل الذي قبل الاله ولا يشغل بالمستثنى منه فخذ والمستثنى منه جعل
 اعرابه لما بعد الا ويسمى باسمه مجازاً لقيامه مقامه ان المستثنى منه مقدّم في التحقيق
 يدل على اعتبار ذلك جواز قولهم ما قام الاهداء امتناع قولهم قام هندا لان الفاعل
 في الاول المستثنى منه على التحقيق وفي الثاني هندا تقول ما جاءني الا زيد في الرفع
 وما رايت الا زيد في النصب ما مررت الا يزيد في الجر وان كان اي المستثنى
 بعد غير سوى في اربع لغات فتح السنين مع المد وكسرها مع القصر كسراً اول مع
 المد والضم مع القصر حاشاً عند الاكثر اي اكثر النخاعة وانما قال ذلك
 احترازاً عما ذهب اليه المبرد ولانه عند فعل متعدٍ ينصب بعد ما جاء في الدعاء
 المأثور اللهم اغفر لي ومن سمع دعائي حاشاً الشيطان كان حجر وجزء للشروط
 وانما كان المستثنى بعد غير سوى وسواء حجر والكونها اسماً مضافة الى ما بعدها
 فالاسم بعد ما حجر وبالاضافة وما بعد حاشاً فلا يستعملها اياها حرف جر دون
 فعل ومن يدخل عليه نون الوقاية مع ياء المتكلم في قوله شعس
 من مشع عبداً والصليب سفاهة حاشاً اي مسلم مقدور
 اي مختوز فهو جاء في القوم غير بيد سوا زيد كذلك حاشاً زيد ثم لما ادرج كلمة غير في كلام
 الاستثناء وهو اسم متكلم لا بد له من اعرابه خذ في بيان اعراب فقال اعلم ان اعراب غير
 كاعراب المستثنى بالاي مثل اعراب الاسم الذي استثنى بالاعلى التفصيل الذي سبق ذكره في المستثنى بالاي

ام او عامل
 المستثنى به
 فقط

من وجوب النصب في المستثنى من الموجب المنقطع المقدم وجوازها مع اختيار البدل
 في غير الموجب التام الاعراب على حسب العاقل في الناقص تقول جاء في القوم غير زيد
 مثال للمستثنى من الموجب غير جار مثال للمنقطع وما جاء في غير زيد في القوم
 مثال للمقدم وما جاء في احد غير زيد بالنصب الرفع مثال للاستثناء والبدل
 وما جاء في غير زيد مثال للفرغ وانما كان غير معربا باعراب المستثنى بالاولى لما
 كان ما بعده مستثنى فيكون مستحقا لاعراب المستثنى وهو مستغن عن اعراب
 له وجه اخر لاجل الاضافة ولا وجه لغير من الاعراب فبالاولى ان يؤثر بوجه ما بعد غير
 على قرينته المحتاج بما فضل عن حاجة وهو اعراب المستثنى وانما لم يبين غير مع انه
 بمعنى الحرف لوجه المانع مع البناء وهو الاضافة ثم لما ذكر لفظه غير في الاستثناء
 بين ان ذلك بطريق الشفاعة دون الاصل فقال اعلم ان لفظه غير موضوع للصفة
 لا للاستثناء لانها بمعنى مغاير واستعمالها بمعنى المغاير ان يكون في الذات كمرت
 برجل غير زيد قال لله تعالى بوا غير ذي نزع او في الصفات كدخلت بوجه غير الوجه
 الذي دخلت به وقد تستعمل اي لفظه غير للاستثناء فالفرق بينه اذا كان وصفا
 وبينه اذا كان استثناء انه اذا كان وصفا والمستثنى غير اخل اذا كان استثناء
 فالمستثنى داخل في جملة تقول جاء في القوم غير اصحابك بالنصب على الاستثناء
 فالاصحاب من جملة القوم وجاء في القوم غير اصحابك بالرفع على الصفة فالاصحاب
 ليست من جملة القوم لهذا اذا قلت فلان على درهم غير ائق بالرفع كان درهما تاما اذا تقيد
 درهم ائق واذا قلت على درهم غير ائق بالنصب كان درهما ناقصا التقدير درهم
 ائق كما ان لفظه الا موضوعا للاستثناء لا للصفة لكونها حرفا واصل الحروف
 ان لا تكون صفة وقد تستعمل اي لفظه الا في الصفة لقرب معنى كل واحد منهما عن
 الاخر فيجوز استعمال كل منهما مكان الاخر لكنه انما تستعمل الا في الصفة لتغذي الاستثناء
 كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدنا فان كلمة الا في الآية الكريمة مستعملة
 في صفة بمعنى غير كما فسره بقوله اي غير الله لكن لما لم يكن للحرف حظ من الاعراب ظهر
 في اسم بعده واستعملت الا في الصفة ههنا لتغذي الاستثناء لان الجمع اذا كان
 منكورا لا يجوز الاستثناء منه على ما ذهب اليه المحققون لانه لا عم له بحيث يدل عليه
 المستثنى لولا الاستثناء فان قلت اذا تعدل حمل الاعلى الاستثناء في الآية الكريمة
 لا يجب حملها على الصفة فلم تحمل على البدل قلنا ان كلمة لوي بمنزلة ان في ان الكلام

له اي في ما قبل غير
 مرصوم

موجب والبدال لا يكون الا في الكلام الغير الموجب كما عرف وقيل البديل لا يجوز الا حيث
يجوز الاستثناء وفيه نظرا انه يتعين البديل عند هـ في كلمة التوحيد مع انه لا يجوز
الاستثناء ثم معنى الآية الكريمة لو كان يدبر امر السموات والارض الهة شتى غير
الفرد الذي هو فاطرها لخرجت عن هذا النظام لوجه التمانع كما نقر في اصول الكلام
وكذلك قولك لا اله الا الله فان الا هذه مستعلة في الصفة بمعنى غير اضر فيكون
معناه غير الله لان حملها على الاستثناء متعذر بقسميه ههنا اما المتصل فلانه لا يكون
المراد من قولك لا اله الا الهة المحققة فيلزم منه ان يكون الله اخلا فيهم نعم استثنى
منهم فيلزم التعدد ولا يحصل التوحيد المطلوب واما المنقطع فلانه لا يكون المراد من
قولك لا اله الا الهة الباطلة وينفي المحققة فلا يحصل التوحيد المطلوب ايضا ثم الله
مرفوع على انه بدل من محل اسم التبرية لا يرتفع على الابتداء ويجوز ان يكون منصوبا
على انه بدل من لفظ اسم الا ان لا تعمل في المعارف ولان عملها انما يكون لاجل النفي ولا يطر
النفي الذي عمله لاجل فكيف يعمل مع سلب لعل لان ابد اله من اللفظ يوه الكفر وبينه
ويبين قصد التصريح بالتوحيد تناقض لهذا قيل يمتنع نصبه على الاستثناء ولا يها مـ
البديل من اللفظ وخبر لا محذوف والمعنى لا مستثنى للعبودية في الوجود او موجود
الا الواحد الذي هو خالق العالم وحذف الخبر ههنا واجب للتلا في تراخي في الاعن النفي كما لو
لم يجذف لوقع الفصل بين النفي والاثبات هو لا يجوز ولم يجعل الا الله خبرا لان المعنى
على نفي الوجود عن الهة سوى الله لا على نفي مغايرة الله عن كل انه هو الذي يفيد
الاستثناء المفرغ الواقع موقع الخبر وانما لم يقدر الخبر في الامكان او ممكن مع
النافية والخطاء المشركين في تعدد الالهة على وجه ابلغ وهو مسأول الطريقة البرهانية
لان نفي الامكان يستلزم نفي الوجود بدون العكس لان المقصود بكلمة التوحيد
هو اثبات الوجود له تعالى وتقييد عن اله غير واثبات الامكان لا يستلزم اثبات
الوجود هذا ما ذهب اليه جمهور النجاة وذهب بعضهم الى ان كلمة التوحيد تامة
مستغنية عن تقدير الخبر لان اصل التركيب الله اله فادخل لا والالقصر المسند اليه
هو الله والمسند به هو اله لكن لا فادة القصر قدم لا واخر الا الله وجعل الا
الله خبرا ثم لما فرغ عن بيان المستثنى شرع في بيان خبر كان واخواتها فقال
فصل خبر كان واخواتها اي نظائر لفظه كان وهي التي عرفتها في المرفوعات
وهو المسند بعد دخولها اي بعد دخول كان واحدى اخواتها

فلا اله الا الله

يفسد

خبر كان

والمراد بالدخول ما عرفت في بحث المرفوعات فلا ينتقض التعريف بيبضرب في كان زيد
 يضرب اخوة نحو كان زيد قائما مسند بعد دخول كان وحكمه اي حكم خبر كان وا
 اخواتها في اقسامه واحكامه وشرائطه كحكم خبر المبتداء ثم اشار الى بيان ما يخالف خبر
 المبتدأ بقوله الا انه اي الشأن يجوز تقديمه اي تقديم خبر كان واخواتها على
 اسم مع كونه اي كون خبر كان واخواتها معرفة او مساويا له في التخصيص نحو كان
 اخاك صدقك وكان خيرا من زيد شر من عمر وهذا اذا كان اعراب كل منهما
 او احد هما لفظيا لعدم الالتباس بوجوه القرينة وهي النصب فاذا كان مقصود
 نحو كان عيسى موسى فانه يتعين فيه الاول للاسمية الا عند قرينة لفظية معوية
 الى هذا قد سبقت الاشارة في المرفوعات لقائل ان يقول يشكل ذلك بما ذكر في
 بعض التفاسير عند قوله تعالى فَاذْكُرْ تِلْكَ اُمَّةً قَدْ اَلَمْنَا لَدُنْكَ مِنْ قَبْلُ لَمْ تَكُنْ
 تِلْكَ خَيْرًا مِنْ نَحْوِكَ فَآذَنَّا بَعْدَ ذَلِكَ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ فانه اذا كان معرفة
 او مساويا له ملفوظا لا يجوز ان يتقدم على المبتداء لمكان الالتباس نحو كان القائم
 زيد مثال ما تقدم فيه خبر كان على الاسم والخبر معرفة اعلم انه لا يقع ايضا خبر كان
 واخواتها فعلا ماضيا لدلالة كان عليه الا عند وجود قد نحو كان زيد قد فعل لان قد
 تقرب الماضى الى الحال فيجوز وقوعه خبرا لعدم دلالة كان على الحال او عند
 وقوعه شرطا نحو صار زيدا فان قال الله تعالى اِنْ كَانَ قَبِيصٌ قَدْ مِّنْ دُبُرٍ
 بَخْلًا فَخَيْرٌ مِّنْ مَّوَدَّعٍ فَان يقع فعلا ماضيا مطلقا وكان من الواجب عليه ان يذكره
 ثم لما فرغ عن بيان خبر كان واخواتها شرع في بيان اسمان واخواتها وقال
فصل اسمان واخواتها اي نظائر كلمة ان وهي التي تعرفها في اللغات هو
 المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان واحداى اخواتها كما ذكرنا من معنى
 الدخول لا يشكل الحد بلخوة في ان زيدا يضرب اخوة فخان زيدا قائما فان زيدا مسند
 بعد دخول ان وسياتي تمام احكامه في القسم الثالث ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ
 بيان اسمان واخواتها شرع في بيان المنصوب بلا التي لنفي الجنس فقال
فصل المنصوب بلا التي لنعى الجنس فالمراد بيبضرب باسم لا يتم يكن من المنصوبات
 على الاطلاق بمود والتفسير قيد ههنا ليكون صورة التقيد لئلا على صورة الاكتفاء
 او نقول ليس كل اسم كوما اكثره منصوبا ولا يجوز جعل مطلقا منصوبا لا حقيقة كما جاز
 بل المنصوب منه اقل مما سواه فلا بد من التفسير عنه بالمنصوب لا بخلافه ما سواه من المنصوبات فان

اسمان

المنصوب بلا

بعضا وان لم یکن کل من المنصوبات لكن اکثره منها فاعطى للاكثر حکم الكل منها
 وھما زانہا المسند الیہ بعد دخولها ای بعد دخول لاھذہ وخرج عنہ اخوة فی
 لا غلام رجل اخوة قائم لما عرفت من معنی الدخول ولان قوله یلہا نكرة مضافة
 او مشابہا لھا داخل فی التعریف فخرج بہ اخوة فی المثال المذكور لعدم الاتصال وعدم
 کونہ نكرة مضافة او مشبہة بہ یلہا الضمیر المستند الیہ المسند الیہ البارز
 الی الا وھذہ الجملة اما حال من الضمیر فی الیہ او من الضمیر فی دخولها وبران الضمیر
 حیث انہ لیس بواجب وان جرى الفعل علی ما هو لہ اذا تولى فعل المسند الیہ جرى علی
 الضمیر فی دخولها لانه وقع حالاً عند لفق لا لتباس باختلاف الموصوفین تذکیراً
 وناثناً كما فی قولک ہند زید تضربہ ہی وانا واجب بران الضمیر اذا اسند الیہ
 بعد جرى علی غیر من ہولہ فی صورة الالتباس بخوزید عمر یضربہ ہو بخلا الضمیر
 اسند الیہ صفت جرت علی من ہی لہ فیجب بران الضمیر عند الالتباس علی
 خوزید عمر و صار بہ ہو ہند زید ضاربین ثم احترز بقوله یلہا عما کان مفقوداً
 بینہ وبين لا فان حکم سبباً نكرة حال من الضمیر المستند فی یلہا ای حال کون ذلك
 اسند الیہ نكرة واحترز بہ عما کان معرفة فان حکم سبباً مضافة صفة نكرة
 واحترز بہ عما کان نكرة مفردة فان حکم سبباً نكرة لا غلام رجل فی الدار مثال
 للنكرة المضافة او مشابہا لھا ای للمضاف فی تعلق شئ ہو تام معناه نحو عشرین
 درھا فی الکنیس مثال للمشابهة لهذا التعریف لاسم من حیث انہ منصوب
 فی شرط فی نصب القیوم المذكورة اذ لاھذہ انما تنصب لاسم مشابہتھا بان من
 حیث ان لتأكيد الاثبات وھذہ لتنفی الاستغراق فتدخل علی النكرة وتنصبها
 لفظاً ولما فرغ عن بیان حد المنصوب بلا شرع فی بیان فوائد القیوم المذكورة فی ذلك الحد
 فقال فان کان بعدا لنتی لجنس نكرة بالرفع علی انہ اسم کان وخبر الظرف المقدم
 علیہ یجوز ان یكون تامة بمعنى وجد مفردة صفة نكرة ای ما لا یكون مضافاً ولا
 مشابہاً بہ بنی ای النكرة المفردة علی الفتم فی الموصوفین لرجل فی الدار وعلی الیاء
 المثنی والجمع نحو غلامین لك ولا مسلمین لك وانا بنیت النكرة المفردة الواقعة
 بعدا لنتی لجنس لتضمیرها من الاستغراقیة وانا بنیت اذ معنی قولنا لا رجل فی الدار
 لا من رجل فی الدار لانہ جواب لمن یقول هل من رجل فی الدار حقيقة او تقدیراً فخذ من
 تخفیفاً وانا بنیت علی غیر السكون لكون بنائها عارضياً وعلی علامة النصب

المثنی

للخفة والنون في المثنى والمجموع غيرهما في البناء في الصيغة كما في يا رجل ويا
 مسلمون وعن أبي الحسن وأبي سعيد الروماني أنه معرب عدم التنوين في الأجل
 لا غطاء الفرع من درجة الأصل أو للفرق بين النفي المستغرق وغيره وتنصيحها
 لا محلاً لأنه مبني أعراباً لمبني يكون في المحل لا في اللفظ وإنما عبرت النكرة المضافة المشبهة
 بها مع وجود علة البناء فيها لكرهتهم جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً وذلك لأن
 الاتحاد بين المضاف والمضاف إليه ثابت وكذا بين المتضمن والمتضمن فلو اعتبر
 التضمن بالبناء يلزم جعل ثلاثة أشياء شيئاً واحداً وإن كان بعد المعرفة أو نكرة مفصولاً
 بين إى بين ذلك الاسم النكرة وبين الأولى أن يقول إن كان نكرة مفصولاً أو
 معرفة ليكون على ترتيب الاحتراز في قوله يليها نكرة مضافة لأن يقال أنه أخذ في
 البيان عن القريب ثم قوله بينه ظرف وقع مفعول فالمرسوم فاعله لقوله مفعولاً كذا في
 بعض الشروح ويرد عليه أن كلمة بين لازم النصب على الظرفية وكل ما هو لازم
 النصب على الظرفية لا يصح إلا سناد إليه لأنه منصوب والمسند إليه يجب أن يكون
 مرفوعاً الآي أن أسند الفعل إلى المصدر في قوله قد جيل بين العير والنون
 ولم يجعل ظرف مفعول فالمرسوم فاعله وعلل بأن بين لكونه لازم النصب على الظرفية
 لا يقام مقام الفاعل هو المصدر ويعلم من هذا أن الظرف إنما يقام مقام الفاعل إذا لم يكن
 لازم الظرفية قال بعض الفضلاء في دفع الأشكال المسند إليه في ذلك المثال إن كان هو
 المصدر المدلول عليه لأنه لما لم يكن في موضع الفاعل هنا سمي الظرف جعل مفعول
 فالمرسوم فاعله لقوله مفعولاً تسامحاً وأيضاً قد نقل في دفعه ما ذكر في بعض التفسير
 في قوله تعال قد تقطع بينكم ارتفع بين يتقطع وهو ظرف اتسع فيه فاستعملت أسما كما
 استعملت في هذا فراق بيني وبينك ومن نصبه فله وجهان أحدهما أنه جعله
 ظرفاً أو ضميراً فاعلاً لذلك الحال عليه تقطع حكم بينكم وثانيها أنه فاعل كالوجه
 الأول لكنه ترك على حاله كان عليها حالة الظرفية ومثله يوم القيمة يفصل بينكم
 وهذا يندفع ما يرد على ما في بعض الشروح كان مرفوعاً ويجب تكريه أجزاء لقوله وإن
 كان بعد لام مرفوعاً وجوباً ويجب تكريه في صورتين إقاماً وجوب الرفع في المعرفة
 فلقد ان عمل لا فيها لكونها نفي الجنس ولا يحصل إلا في النكرة وإقاماً في النكرة المفصلة
 فلضعف عملها لأنها إنما تعمل بمشاهدة أن فلا تعمل عند حصول الفصل فإذا بطل
 عملها فيها عادت إلى أصلها وهو الرفع على الابتداء وإقاماً وجوب التكرار فلا التشبيه

فيها

رفع

فيها

على كون لا نقي للجنس في النكرات لانه نقي في الحقيقة اذ قولنا لارجل في قوة لازيد ولا
 عمر ولا خالد الى اخر افراد الرجل واما تكرر يرها في المعارف فلجبر النقصان من نقي للجنس
 التي يتصور حصولها مع المعرفة وقيل انما وجب تكرر يرها لمطابقة السؤال لان قولنا
 لازيد في الدار ولا عمر وجواب من قال ازيد في الدار ام عمر وقوله لا في الدار رجل
 ولا امرأة جواب من قال في الدار رجل م امرأة وذهب بوالعبا وابن كيسان الى عدم
 وجوب تكرر يرها مع المعرفة والنكرة المفصلة مع اسم اخر تقول لازيد في الدار ولا عمر
 مثال لتكرر يرها مع المعرفة ولا يها رجل ولا امرأة مثال لتكرر يرها مع النكرة المفصلة واعلم
 انه كما يجب تكرر يرها في النكرة المفصلة كذلك يجب تكرر يرها في النكرة المتصلة بلا
 عند بطلان عملها لان القرينة على ارادة نقي للجنس فتح الاسم بناؤه فقد انتقيا
 فوجب التكرير تنبيها على تلك الارادة وعلى هذا يشكل حل منصوب بلا حيث يدل
 فيه مع انه ليس منصوبا بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها ما عرفت من معنى الدخول يجوز
 في مثله اى في كل موضع كر فيه النكرة مع لا بلا فصل يجوز في العطف والمعطوف عليه مثل
 لاجل ولا قوة الا بالله معناه لا رجوع لنا عن المعاصي ولا قوة لنا على الطاعة الا بعصمة
 وتوفيق خمسة اوجه الاول فتحها اى فتح الاسمين اى المعطوف والمعطوف عليه ان كانا
 النفي للجنس الثاني رفعها اى رفع الاسمين على عدم البناء والحل على الابتداء لمطابقة
 السؤال لانه جواب سؤال من يسأل لاجل لنا ام قوة وانما رفع الاسمين في المكرر غير المفصول مع
 مخالفة القياس لمطابقة السؤال الثالث فتح الاول على ان لاهنا نقي للجنس رفع الثاني
 بناء على زيادة لا لتأكيد النفي او على انه معطوف على محل الاول وهو فروع على الابتداء الرابع
 رفع الاول على ان لا بمعنى ليس هذا ضعيف لان عمل لا بمعنى ليس قليل فتح الثاني على ان
 لا فيه نقي للجنس الخامس فتح الاول لما ذكرنا انفا ونصب الثاني بناء على ان لازيد لتأكيد
 النفي او على انه معطوف على لفظ الاول لمشابهة الفتحة النصب في العرض الاطراد وقد وجد
 اسما التي نقي للجنس لقرينة اى وقت حصول قرينة دالة عليه قبل حذ المبتدأ
 لانه مبتدأ في الاصل نحو لا عليك اى لا بأس عليك اى ولا شئ عليك القرينة ههنا
 دخول لا على الحرف وهذا الكلام يقال لمن يخاف امرأة ثم لما فرغ عن اسم منصوب بالتي
 للجنس شرع في بيان خبرها ولا المشبهتين بليس فقال **فصل خبر ما ولا المشبهتين**
 بليس فيما ذكر من المشابهة في الرفعات هو المسند بعد دخولها اى دخولها ولا نحو ما زيد قائما
 ولا رجل حاضر اى ان قائما وحاضرا مسندا بعد دخول ما ولا ثم اشار الى بيان ما يبطل عملها

نحو ما زيد قائما

بقوله وان وقع الخبر ای خبر ما ولا بعد الا نحو ما زيدا لا قائم ولا رجل الا افضل منك
او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد لا افضل منك رجل وتقدم ما ليس بظرف
على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما قائم زيد صار بـ بخلاف ما اذا كان ظرفا فنقول
فدا منكم من احد عنه حاجزین او زیدت ان بعدا انما قيل بعدا لان ان لا تزل
بعدا بحكم الاستقراء نحو ما ان زید قائم اعلم ان الحاجة مختلفوا في ان هذه فذهب
البصريون الى انها زائدة وليست ان النافية بل التي تزد بعدا وما المصدية
ايضا وذهب الكوفيون الى انها نافية زیدت لتأكيد النفي والا فالنفي على
النفي اثبات بطل العمل ای عمل ما ان وجمعه شئ من الاشياء المذكورة وهو
جزاء لقوله وان وقع الخبر مع ما عطف عليه كما رأيت في بطلان العمل في الامثلة
المذكورة اما بطلان العمل في الصورة الاولى فلان النفي الذي لا جله يعلان قد
انتقض بالا الموجبة للاثبات بعد النفي خلافا لـ لـ يونس فانه اجاز عملها بعد الاتسكا
بقول الشاعر شعرو ما الدهر لا منجنونا باهله ، وما صاحب الحاجات الا معذبا ، و
الجواب عنه بانه لم يكن في البيت تنصيص على الاعمال لاحتمال ان يحمل منجنونا
على حذف الفعل تقديره وما الدهر الا يشبه منجنونا فيكون مفعولا وخيرا وان يحمل
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تقديره وما الدهر الا يدرد ويران
منجنون واحتمال ان يحمل معذبا على انه مصدر ميمي يجعل التركيب من باب
ما انت الاسير تقديره وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا واما في الصورة
فلانها علامات ضعيفان لعدم تصرفها كصرف ليس لانها اصلية في العمل فلا يعمل
بالتقدم واما في الصورة الثالثة فلوقوع الفصل بين ما ومعموله مع ضعفه في
العمل وهذه ای عا ملية ما ولا وفي بعض النسخ وهذا هو اشارة الى اعمالها لغة
من لغی بالكسر اذا هجى ای مال اهل الحجاز وعلى لغتهم قد ورد التنزيل نحو ما
هذا بشر او ما هن أمتهتهم واما بنو تميم فلا يعملونها ای ما ولا المشبهتين
بليس اصلا ای سواء وجد الشرط المذكور او لم توجد بل يرفعون ما بعدا على
الابتداء والخبر كما كان مرفوعا عليها قبل دخول ما ولا لان القياس في العامل ان يكون
مختصا بالقبيل الذي كان عاملا فيه من الاسم الفعل ليكون متمكنا في مركب
كالجوار والجوارم وما ولا تكونان مختصتين بقبيل واحد بل تدخلان في الاسم
والفعل واما اهل الحجاز فماعتبروا شبههما بليس المختص بقبيل

له منجنون بالفتحة ولا بكذا في الصراح ۱۲

واحد وهو لا سر قال الشاعر وهو هير عن لساني تميم اى واحد منهم واللسان
 يكون بمعنى الجارحة وبمعنى اللغة والمراد ههنا هو المعنى الاخير **شعر**
وَمَهْفَهْفٍ كَالْغُصْنِ قُلْتُ لَهُ اُنْتَسِبُ + فَاجَابَ مَا قَتَلَ الْحَبِيبَ حَرَامٌ
 الواو في قوله ومهفهف بمعنى رُبِّ والمهفهف اسم مفعول من المهفهفة بفتح الهاء
 وسكون الفاء الاولى وهي قته الخاصرة ورقتها يقال جل مهفهف امرأة مهفهفة كما
 يقال رجل خصمان وامرأة خصمانه وقوله انتسب امر من الانتساب هو بالفارسية نسبت
 داشتن يكسبه الضمير المستتر في قوله فاجاب عائد الى مهفهف ايضا القتل الى الحب
 قيل اضافة المصداق الى المفعول والفاعل متروك اى قتل الحبيب المحب الاستشهاد بان ما
 المشبهة بليس ليست بعاقلة لان ما بعدا يكون مرفوعا على انه مبتدأ وخبر على لغة بني تميم بدليل
 ان القائل الذبح على الشاعر قوله من لسانه عن قوم بني تميم وجب التناسب بين السؤال والجواب
 في البيت لفظا ومعنى حاصل فاللفظ انه اجاب بهذا القول جاعلا لفظ الحرام مرفوعا منه
 بعد ما معنى ليس ما هذا الابلغة بنى تميم فكانه قال انى تميمى او انا معنى فلان المهفهف اجابا باخه قتل الحبيب
 كانه قال انا من قوم بياح قتل المحب عندهم وهم المحببون قال بعض الفضلاء يمكن ان يجعل الانتساب
 ههنا على معنى الميل والرجوع فيعنى قوله انتسب رجع بالوصال ولا تقتلن بالفراق لا تؤذين
 فان قتل النفس ايداءه بغير حق حرام فاجاب المهفهف ما قتل المحب حرام يعنى انك
 لو قتلت في الحجة فلا جناح على اذرت محب يقتل في محبة ورب عاشق تؤذى من
 معشوقة والى هذا اشير في قوله عليه السلام ما اودى بنى مثلها اوديت قط فان شك
 في كونه عليه السلام محبا لله تعالى وهو محبوبه لكن بالحقة لا ايداء من الله تعالى انما هو من جهة
 كونه محبا لان المحبوب يؤذى محبة لا من جهة كونه محبوبا لان المحب لا يؤذى محبوبه فلا يرد ما
 يقال كيف يصح الايداء من الله سبحانه في حق صلي الله عليه وسلم وهو جيبه ثم لما فرغ عن بيان
 المقصد الثاني المشتمل على بيان للنصوص بتاشرح في بيان المقصد الثالث المشتمل على بيان الجوريات

المقصد الثالث في الجوريات

المقصد الثالث في الجوريات

الاسماء الجوريات هي المضاف اليه فقط فان قيل كيف يستقيم هذا الخبر لان اسماء الجوريات
 غير المضاف اليه ايضاً نحو حبسك وكفى بالله وما جاء في من احد لان الجوريات هي التي ينسب اليه شيء
 بواسطة حرف الجر وكذا الجور في مثل ضارب زيد حسن الوجه لم يكن مضافا اليه حقيقة
 على اختيار الجور قلنا الجور الاصل هو المضاف اليه الذي عرفه وما عدا هذا المضاف
 اليه كالجور في الامثلة المذكورة ليس بجور اصل بل هو ملحوق بذلك

المجرور الاصله وكلامه على القسم الاول فكانه قال الاسماء المجرورة الاصلية هي
 المضاف اليه فقط وهي تنبيه على تقسيمها الى قسمين اصله وعلوق كما ان المرفوع
 والمنصوب ينقسم كل منهما الى قسمين وقد سبقت الاشارة الى ذلك ثم قوله فقط ذلك
 لا طائل تحته لان الحصر المراد منه مستفاد من ضمير الفصل في قوله هو المضاف اليه
 وهو اي المضاف اليه كل اسم صرح باسمه للتنبية على ان المضاف اليه لا يكون الا اسما
 لكنه اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول مثل قوله تعالى يوم ينظم في الصور فان
 هذا الفعل في تاويل الاسماء يوم النسخ في الصور نسب اليه اي الى ذلك الاسم
 شئ اعلم ان كلام المصّر والشيخ ابن الحاجب في الكافية يدل على ان المضاف لا يلزم
 ان يكون اسما لانها قالا نسب اليه شئ دون اسم ومثلا بمررت بزيد لكن الشيخ
 ابن الحاجب قد حقق في موضع اخر ان المضاف والمضاف اليه يكونان الاسمين
 والتحقيق ما ذكره الحديدي حيث قال ان مررت من حيث ان زيدا في مررت بزيد مفعول
 ليس ما واولا بالاسم ومن حيث انه مضاف اليه فاول به ولذا قال فقد اضيف
 المرور الى زيد فعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا ما واولا بالاسم
 كما مبتدأ بواسطة حرف الجر احذر به عما نسب اليه شئ لكن لا بواسطة حرف الجر
 كنسبة الفعل الى الفاعل لفظا نصب على انه خبر كان المحذوف وحين فرغنا وقوع
 قياسه لا شك ان وقوعه في مثل هذا التركيب شائع كثير تقديرة سواء كان ذلك
 الحرف لفظا اي ملفوظا او تقديرا اي مقدرا او على انه تقديرة بواسطة تلفظ
 حرف الجر او على انه حال تقديرة حال كون ذلك الحرف ملفوظا او جعليه ان وقوع
 المصدر حالا سماعي لا قياسي واجيب بان هذا مذهب سيوييه وذهب المبرد
 الى انه قياسي فيما اذا كان المصدر من تقسيما الفعل نحو اتانا بسرعة ويطبق او قوله
 لفظا او تقديرا من تقسيما الفعل اي التوسط وهو ما لفظي وتقديري قلنا انما ختمنا
 مذهبه ونحل كلام الشيخ عليه فاذا لم يكن من تقسيما الفعل فلا خلاف في انه سماعي نحو
 اتانا ضحكا وبكاء نحو مررت بزيد وما اطلق اسم المضاف اليه على المجرور في اللفظ
 وهو غير ما هو المصطلح المشهور بينهم بل المشهور هو اطلاق اسم الجار والمجرور عليه الشا
 اليه بقوله ويعبر عن هذا التركيب وهو بزيد في مررت بزيد في الاصطلاح المشهور
 بين القوم والاصطلاح هو اجتماع اداء الناس على وضع شئ لشئ
 به اي ملفوظا كان ذلك الحرف او مقدره فهذا معمول على مذهبه في نظر لان ذلك ليس مطلقا

م اذا كان المصدر
 من انواع عاملة في
 جوار انان زيدا في
 وهو مما ليس كذلك
 واجيب بان العامل
 ههنا العارضة لانه
 يعنى التوسط ولا شك
 ان المصدر المذكور
 بين من انواع التوسط
 لان توسط حرف
 الجرح قد يكون لفظا
 وقد يكون تقديرا
 غايية *

بأنه جار ومجرور لا بانه مضاف ومضافا اليه قد نقل الزوزني عن الرضوانه قال سمي سيبويه
المجرور بحرف الجر لفظا مضافا اليه لكنه غيرها هو المصطلح المشهور لانه اذا اطلق المضاف
اليه يراى به المجرور بحرف الجر تقديرا واما من حيث اللغة فنحو يزيد في مررت يزيد
مضاف اليه بلا ريب لانه اضيف اليه المجرور بواسطة حرف الجر ويعلم منه
ان اطلاق المضاف اليه على زيد في مررت يزيد انما هو بحسب اللغة سواء اول
مررت باسم اوله يا اول به اما اذا لم ياول فظاهر واما اذا اقول به فلان المضاف اليه المصطلح
ينبغي ان يكون العامل فيه اما المضاف او الحرف المقدم او الاضافة على الاختلاف في
المشهور وهو منتف ههنا فيكون مراد الحديدي من قوله المذكور قبل من حيث انه مضاف
اليه اول باسم ان زيد امضاف اليه لفظه وذكر في بعض الشرح انما اطلق على المجرور بحرف الجر
اسم المضاف اليه لان حرف الجر تسمى حروف الاضافة لانهما تضيف معا الالف الى الاسماء

او تقديرا عطف على قوله لفظا نحو غلام زيد تقديره غلام لزيد ويعبر عنه اي عن هذا
التركيب هو غلام زيد في الاصطلاح بانه مضاف ومضاف اليه لانه جار ومجرور وكان
من الواجب على المصنف ان يقول او تقديرا مراد كما قال غيره ليحترز به عن الظرف نحو قمت
يوم الجمعة فان يوم الجمعة وان نسب اليه شئ وهو قمت بواسطة حرف الجر تقديرا
هو في لكنه غير مراد والا لكان مجزا لان المعنى بالمراد ظهر اثره اي يكون ما بعده
مجزوا ويجب تجريد المضاف لاجل الاضافة عن التنوين حقيقية كانت او تقديرية
فلا يرد كم رجل وضاربك وحواجر بيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى يجب التجريد
عنها لاجل الاضافة لانهما مجزاة عن التنوين التقديري والمقدم كالمفوض عندهم
المراد بتجريد المضاف عن التنوين اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يشك ذلك
بالحسن الوجه مع سقوط التنوين عنه لاجل الالف لاجل الاضافة وهو جائز وفاقا
لانه حذفت فا اضيف اليه الفاعل الذي هو كالجاء منه اذا لامنه اذا اصل المحسن وجه المضاف
اليه يقوم مقام التنوين فلما حذفت من فاعل المضاف فحذف من المضاف لكان
المجزئية واما نحو الضارب الرجل فمحمول على الحسن الوجه واما يقوم مقامه اي
تجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين كتنوين التثنية وجمع السلامة وكذا
عن الالف واللام فان قلت لا حاجة الى ذكر تجريد المضاف عن نوني التثنية
والجمع ههنا لانه قد ذكر في سابق من قوله في فصل اصناف الاعراب ههنا يسقطان
عند الاضافة فنذكر ههنا يوجب التنكير قلت ذكر

بالمعنى المراد يظهر اثره

فما سبق لا يدل على وجوب التجريد على اطلاقه وذكره مهنياً يدل على وجوبه
 فلا تكرر وإنما وجب تجريد المضاف عن التنوين لان التنوين تؤذن بتام الكلمة به
 دون المضاف اليه الاضافة تؤذن بتامها بالمضاف فيتنافيان ولهذا التعليل يجزى
 المضافان يقوم مقام التنوين نحو جاءني غلام زيد مثال لتجريد المضاف عن التنوين
 وغلاما عمرو ومسلمو مصر مثالان لتجريد المضاف عما يقوم مقام التنوين ولما
 مما سبق من تعريف المضاف اليه ان الاضافة مطلقاً على قسمين احدهما ما يكون
 فيه مفعولة والثاني ما يكون حرف الجر فيه مقدّمة وكان البحث المتعلق بالقسم الاول
 قليلاً لان لا بحث فيه سوا الجر بالحرف واهل بيانه واحاله الى بحث الحرف بقوله
 بعد اما ما يذكر فيه حرف الجر فسيأتي في القسم الثالث وكان البحث المتعلق بالقسم الثاني
 لا شتار على اقسام واحوال خصه بالذكر وبينه بقوله واعلم هي كلمة تذكر لتنبه
 المتعلم ان الاضافة التي بتقدير حرف الجر بدليل قوله فيما بعده اكله بتقدير
 حرف الجر واحاله ما كان يتلفظ فيه حرف الجر الى بحث الحرف واختصاص ما كان
 بتقدير حرف الجر بالقسم دون غيره على قسمين معنوية منسوبة الى المعنى فاد
 معنى في المضافات تعريفًا وتخصيصًا ولذا سميت بالمعنوية وسميت بالحقيقية ايضاً
 على اللفظية لذلك فانها تسمى غير حقيقية ولفظية اي منسوبة الى اللفظ اي ثابته
 في اللفظ دون المعنى اما المعنوية فهي اي علامتها او ذات ان يكون المضاف فيها
 صفة مضافة بالجر يعني انه صفة صفة الى معمولها اي الى معمول تلك الصفة ففي
 اشارة الى ان المضافات غير اما ان لا يكون صفة بل يكون اسماً جامداً كغلام زيد او
 تكرها مضافة الى غير معمولها نحو كرم البلد فان الكرم صفة مضافة الى غير معمول
 لان البلد ليس بمفعول اذ لا يجوز ان يقال كرم البلد بل كرم من في البلد
 اي الاضافة المعنوية اما كائنة بمعنى اللام فيما لم يكن المضاف اليه من جنس
 ولم يكن ظرفه نحو غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من فيما يكون المضاف اليه من
 المضاف نحو خاتمة فضة اي خاتمة من فضة او بمعنى في فيما يكون المضاف اليه ظرف
 المضاف نحو صلوة الليل اي صلوة في الليل قال الفاضل الهندي لا ولي ان
 الاضافة الى الظرف ايضاً بمعنى اللام كما في سائر اصناف الاضافة بادني ملابسة
 معنى صلوة الليل صلوة لها اختصاص بالليل بملابسة الوقوع في قول
 كوكب الحرف فاء سهيل اي كوكب له اختصاص بالمرأة الخ

مختلفة
 نام زنی معنی
 وخرقاً با
 اصحاب

بلا بسنة انما تشرع في التخيُّ لا بصواب الشتاء عند طلوعه لا قبله كما هي شأن
 النساء المدبرة المنتهية للاصوات في احيائها ووجه الاولوية ان فيه تقليل الاقسام
 وهو اقرب الى الضبط وفائدة هذه الاضافة اي الاضافة المعنوية تعريف المضاف اليه
 اضعيف اي الاسم الى معرفة كما هي تعريف المضاف في بعض الامثلة المذكورة وذلك لان
 وضع هذه الاضافة لفائدة الاختصاص بين المضاف والمضاف اليه في مدلول المضاف
 فتعريف بتعيينه مضمرة كان المضاف اليه او غيره من المعارف فانك اذا قلت غلام
 زيد تريد به وضعاً غلام له الخصوص بزيد اما بكونه اعظم علماً واشهر كذا او
 معروفاً بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن وعيظه لغيره على خلاف
 وضع الاضافة وانما حكمنا بان غلام زيد معرفة وغلام لزيد نكرة لان الثاني
 يصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد بطريق البدل وهو معنى النكرة
 واما الاول فلانه اشارة الى معروف ومخصوص بينك وبين مخاطبك فافادة
 الاضافة تعريف العهد كما يفيد ذلك بالالف واللام نحو الغلام ولو لا هو لم يبق
 فرق بينهما بحصول الاختصاص بين الغلام في الصورتين ثم اعلم ان هذه الاضافة تفيد
 تعريف المضاف ان اضعيف الى المعرفة في كل اسم الا في غير ومثل وشبه ونحو
 ونظير وكل ما هو بعدنا فان هذه الاسماء لا تعرف لانها متوعدة في الابد لا كونها
 اضافة لفظية بمعنى المغاير والمماثل والمشابه على الاصح لعدم دخول اللام عليها
 حال كونها مضافة بخلاف المغاير والمماثل والمشابه فانه يجوز ان يقال مررت
 برجل المغاير ابيك فتقع صفة للنكرة تقول مررت برجل غيرك او مثلك او
 شريك ويدخل عليها رب نحو رب مثلك الا اذا اشتبه المضاف بمغايرة المضاف اليه
 كغائر المغضوب عليهم ونحو عليك بالحركة غير السكون او بمماثلة نحو فلان مثل
 حاتم فينبذ تعريف لعدم الابهام او تخصيصه عطف على قوله تعريف المضاف
 اي وفائدها تخصيص المضاف ان اضعيف اي الاسم الى نكرة لان الاضافة الى النكرة
 تفيد تقليل الشبوع كغلام رجلاً فانك اذا قلت غلام كان شائعاً في غلام رجلاً وغلام
 امرأة واذا قلت غلام رجلاً ارتفع عن بعض الشبوع حتى لا يبقى صالحاً لان يكون غلام
 امرأة فحصل التخصيص وقل الشبوع في النكرة واما اللفظية فهي اي علامتها
 ان يكون المضاف فيها صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة
 الى معمولها اي الى فاعلها او مفعولها واحترز بقوله صفة عما اذا لم يكن

هو

صفة كغلام زيد وتقول مضافة الى معمولها تماماً إذا كان الصفة مضافة الى غير معمولها
فحواكريم البلد فان ذلك اضافة معنوية كما عرفت وهي اى الاضافة اللفظية كما ثبت
في تقدير الا انفصال اى في حق المعنى اى لا تقترن بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
حتى ان الجرد رها اللفظ مفعول او منصوب في المعنى لا في اللفظ اى لا يكون الاضافة
اللفظية في تقدير الا انفصال في تأثير اللفظ حتى تسقط عنه التنوين وما يقوم مقامه
ثم معناه الا انفصال ان المضاف يمكن ان يقدر فيه الفعل نحو ضارب زيد مثال الاضافة
اسم الفاعل الى المفعول وحسن الوجه مثال الاضافة الصفة المشبهة الى الفاعل
وفائدتها اى فائدة الاضافة اللفظية تخفيف في اللفظ فقط اى لا تعريفه
ولا تخصيصه لما مر من انها في تقدير الا انفصال ثم التخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف
فمختلف التنوين حقيقة نحو ضارب زيد وحكما نحو حواجر بيت الله او مجرد نون
التثنية والجر نحو ضارب يا زيد ضاربون زيد اما في لفظ المضاف اليه فمختلف الضمير استكنان
في الصفة نحو القائم الغلام واصلة القائم غلامه فخذ الضمير من غلامه استكن
في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف فقط واما في المضاف اليه
جميعاً نحو زيد القائم الغلام اصله غلامه فالتخفيف في المضاف عند التنوين في
المضاف اليه مختلف الضمير واستتار في الصفة واعتراض ههنا بمرت برجل ضارب
امرأة او ضارب المرأة لان الاضافة فيه لفظية مع انها افادت تخصيصاً فكيف
يستقيم قوله فائدتها تخفيف في اللفظ فقط واجيب بان هذا التخصيص لا يحصل
بالاضافة بل هو حاصل قبلها ثم فائدة قوله في اللفظ الاشارة الى وجه التسمية
او نقول لو لم يقل في اللفظ لتبادر ان ذهن الى التخفيف في المضاف على قياس قوله وفائدة
هذه الاضافة تعريف المضاف ان اضيف آة وتخصيص آة فصرح بقوله في اللفظ اى في
لفظ المتكلم سواء كان مضافاً او مضافاً اليه للتعميم اعلم انك اذا اضفت الاسم
الصحيح او الجارى مجرى الصحيح قد مر تفسير كل منها في اصناف الاعراب الى بيا المتكلم
متعلق بقوله اضفت كسرت اخره اى اخذ ذلك الاسم وهو الحرف الذي قرع قبل
الياء لمناسبة الياء واسكنت الياء لاجل التخفيف او فتحها اى الياء لان الاصل في
الكلمة البنية على حرف واحد هو الحركة ثلثا يلزم الافتتاح بالساكن والاصل
فيما بقى على الحركة الفتح للتخفيف وهو الصحيح ركن في تقدير قوله واسكنت
الياء اشعار بان المختار عنده هو الساكن كغلام في مثال للاسم

الصحيح المضاف الى ياء المتكلم ودلوى مثال للاسور الجارى مجرى الصحيح المضاف
الى ياء المتكلم ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح والجارى مجراه شرع في بيان حكم
المنقوص والمقصود فقال وان اخرا الاسم المضاف الى ياء المتكلم بياء سواء وجد
للتثنية او الجعر او لغيرها مكسورا ما قبلها ادغمت تلك الياء في الياء اى في ياء المتكلم
لاجتماع المثليين وفتحت الياء الثانية وهى ياء المتكلم لئلا يلتقى الساكنان فيقول
في قاضٍ قاضٍ وانما رجعت الياء للحذوقة في قاضٍ لان الاضافة يسقط بها
التنوين التي يلزم منها ومن الياء التقاء الساكنين وان كان اخره اى اخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم واوساكنة مضمون ما قبلها اى تلك الواو قبلتها ياء وعملت كما عملت
الآن اى في الياء يعنى ادغمت الياء المبدئية من الواو في ياء المتكلم ففتحها لاجتماع الواو
والياء وكون اولها ساكنة تقول جاء في مسيلقى اصله مسلمان فاعل اعلان مرعى
وفي الاسماء الستة التي سبق ذكرها حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم تقول عند
اضافة الخمسة منها الى ياء المتكلم اخي واخي وحبي وهن ياء مخففة بلازة الحذف
وهو الواو الواقعة لام الكلمة كما يرد عدم الاضافة اجراء لها بعد حذف الواو
نسباً منسياً كما في يدي ودي وفي بكسر الفاء وتشديد الياء عند الاكثر
ففي عند قوم الظرف متعلق بقوله تقول اى تقول في الاربعة الاول بتخفيف الياء
بلازة الحذف وفي الخامس بكسر الفاء وتشديد الياء عند قوم من النحاة وفي
هذا اشارة الى ما اجازة المبرد في الاولين وهما اخي واخي من تشديد الياء برب
الواو والحذوقة قبلها ياء ساكنة وادغامها في ياء المتكلم الى ما ذهب اليه بعضهم
في الخامس وهو في من انه يقال في بقلب الواو ميماً قبل على حالة الافراد ثم شر
لا يعرف وجه حسن لتقدم الاخر على الاب في الذكر الا ان يقال انه اقتداء بقوله تعاليم
يفر المرء من اخيه وامه وابيه ووجه التقدير في الآية الترقى من الادنى الى
الاعلى كانه يفر من اخيه ومن صاحبته وبنيه اولاً لان الاحتياج الى اضافة الاخر
الى ياء المتكلم اكثر من اضافة الى غيره واذ لا يضاف الى مضمراً صلاب يضاف الى
اسم الجنس لانه موضوع لاجل ان يتوصل به الى جعل اسماء الاجناس صفاً للاسماء
النكرات نحو جعل المال صفة لرجل تقول رجل ذو مال فوجب مراعاة الصفة وهذا
التعليل يوجب ان لا يضاف ذوالى غير اسم فيه معنى الجنس ولا يوجب ان
لا يضاف ذوالى مضمراً خاصة فلا وجه لتخصيص نفي اضافته الى مضمراً

لا يرد

اضافة

الا ان يقال انما حصل المضمرة بالذكر لانها كانت لبعض تلك الاسماء حكم لم يوجد في غيرها حال كونها مضافة الى غير باء المتكلم صرح بنفي اضافة الى مضمرة اصلا سواء كان المضمرة باء المتكلم او غير استقاطا لما اختص فيه بحكم نظرا الى اضافة اليه ولما جاءت اضافة ذوات الى المضمرة في بعض الاشعار فينتقص به القاعدة المذكورة من ان ذوات لا يضاف الى مضمرة اجاب عنه بقوله وقول القائل **شعر** انما يعرف ذوات الفصل + من الناس ذوات

شاذ اي قليل لا يقاس عليه وكان نحو اللهم صل على محمد وذويه شاذ وما جاء في كلام بعض المتأخرين من قوله **اصل** على محمد وذويه اي صحابه فذلك اقتباس من الدعاء الماثورة واذا قطعت تلك الاسماء الخمسة عن الاضافة قلت اخ واخواتهم وهم وهم مجد لا مهما وجعلت على عيناتها اعرابها وهذا بحث عن غير المصنوع وانما ذكر تقريرا وذوات تقطع عن الاضافة البته لوضعها لازمة للاضافة الى اسم الجنس المظهر وان جاء الى الضمير في كلام فهو شاذ هذا اي ما يتنا من قسمي الاضافة المعنوية واللفظية كله بتقدير حرف وقد يقال لا حاجة الى ذكر هذا الكلام لانه قد علم مما سبق واجيب بانها ذكره ليكون ذكر كلمة اما تفصيلية في قوله واما ما يذكر فيه حرف الجر لفظا فسياق بيانه في القسم الثالث ان شاء الله تعالى وهو الحرف مع العديل لانها لا تستعمل الا في العديلين او اكثر وعديل الذكر هو التقدير فلولا مذكورة لبقيت كلمة اما للتفصيل مع عدم العديل فكانه قال اقاما يقدر فيه حرف الجر في القسمين واليه ذهب الشيخ ابن الحاجب رة على جملة الحاجة حيث لم يقولوا بتقدير حرف الجر في اللفظية بل للحرفها بالمعنوية في تقدير الحرف فعلى هذا القول لم يكن التعريف المذكور شاملا للمصنوع اليه بالاضافة اللفظية الا ان يجعل التقدير اعم من ان يكون حقيقة او حكما وانما لم يصرح بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية كما صرح به في المعنوية بل حرف الجر في اللفظية ليست منحصرة في الاقسام الثلاثة المذكورة في المعنوية بل يقدر مجسبا قتضاء تعدية اسم الفاعل واسم المفعول كالي في نحو بائع البلاد عند عدم الاقتضاء كما في احسن الوجوه ضارب زيد يقدر اللام الزائدة للضرورة تصحير الجر ثم لما فرغ عن مقاصد الثلاثة المشتملة على بيان المعربات بالاصالة شدد في الخاتمة المحتوية على بيان المعربات بالتبعية فقال **الخاتمة في التوابع** واعلم ان التزم من الاسماء العربية كان اعرابها

التوابع في التوابع

ای اعراب تلك الاسماء يكون بالاضالة لا بالاتبعية ثم بينه بقوله بان دخلتها اي على
نفس تلك الاسماء من غير واسطة العوامل من الروافع والنواصب والجواز من
المرفوعات والمنصوبات والمجرهات بيان للاسماء المعربة فقد يكون الفاء
للتفسير او في جواب شرط فحذو في اي اذا كان ذلك فنقول قد يكون
اعرابه اي اعراب هذا الاسم وهو بالرفع اقل على الا بتد ائيه فمع خبره
في محل نصب على انه خبر يكون او على البدلية من الاسم بتبعيته ما قبله اي
بتبعية الاسم الذي يكون قبل هذا الاسم فان كان ذلك الاسم مرفوعاً فاعرابه رفع وان
كان منصوباً فاعرابه نصب ان كان مجروراً فاعرابه جر ثم المراد بالاسم ههنا اسم
ان يكون حقيقة او حكماً فلا يشك بالجر للواقعة او صافاً وبالجر التي هي معطوفة
على ماله اعراب ويسمى اي ذلك الاسم التابع مفعول ثانٍ ليسيئ في انما سمي تابعاً
لان اي ذلك الاسم يتبع ما قبله من الاسم في الاعراب من الرفع والنصب والجر هو
اي التابع في اصطلاح النحاة كل ثانٍ هو لبيان الحال ههنا لا للتقدير فلا يشك في
بالصفة الثانية والثالثة لان كل واحد منهما في المرتبة الثانية لانه تابع للمتبوع الاول
لا لما قبله من الصفة فلا حاجة الى حمل الثاني على المتأخر ههنا على المجاز كما وقع في بعض
الشرح لان الحقيقة ممكنة ولا يصار الى الجاز الا عند تعذرهما وايضاً يندفع بما ذكرنا
ما قيل ان المعطوف بالواو والفاء ثم واو يصح تقديمه على المعطوف عليه نحو قوله مصر
وعليك ورحمة الله السلام على اوجه وعلى تقدير حمل الثاني على المتأخر
ينتقض بصورة التقديم الا ان يحمل المتأخر رتبةً فالاولى ان يجعل قوله ثانٍ
بيان الحال قصرًا للمسافة معرب باعراب سابقه ليجاز والمجرر صفة ثانٍ اي كل ثانٍ
متلبس باعراب سابقه واحترز به عن خبري باب كان وان من جهة واحدة اي من مقتضى
واحد فرفع عالم في قام رجل عالم من جهة فاعلية موصوفه لا من جهة فاعلية اخرى كذا
نصب عالم في رايت رجلاً عالماً من جهة مفعولية موصوفه لا من جهة اخرى
وكذا اجر عالم في مررت برجل عالم من جهة اضافة موصوفه لا من جهة اخرى
وعلى هذا القياس سائر التوابع ثم احترز بقوله من جهة واحدة عن خبر المبتدأ
والمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت والتوابع خمسة
اقساماً ما كانت منحصرة في خمسة اقسام لان التابع لا يجنوا اما ان
يكون مفعولاً للحكم الاول او لا اول المتكيد

نحو

والثاني لا يخلوا ما ان يكون مبنيًا او لا فالاول لا يخلوا ما ان يكون مشتقًا او لا
 كان مشتقًا فهو النعت وان كان غير مشتق فهو عطف البيان والثاني لا يخلوا ما ان
 يكون بواسطة حرف او لا فان كان الاول فهو العطف بالحروف وان كان الثاني فهو بدل
 النعت والعطف بالحروف والتأكيد والبدال وعطف البيان ثم لما فرغ من

فصل النعت

تعداد التوابع شرع في تعريفاتها فقال **فصل النعت**
 قدّمه على سائر التوابع لكونه اشدّ متابعة واكثر استعمالاً واوفر فائدة
 تابع يدل على معنى حاصل في متبوعه فيه احتراز عن التوابع غير التأكيد فان
 التأكيد بقي اخلا فيه فلو قال مطلقاً كما قال صاحب الكافية وغيره لخرج اذ معنى مطلقاً
 اى غير مقيد بحال النسبة والتأكيد في جاء في القوم كلهم اجتمع يدل على معنى في
 متبوعه هو الشمول والاجتماع الحاصلان في المتبوع لكنه مقيد بحال النسبة وما يقال
 من ان مطلقاً قيد للاحتراز به عن الحال فغير سديد لانه خرج بقوله تابع نحو
 جاء في رجل عالم او يدل على معنى حاصل في متعلق متبوعه بان قام بالذي بينه وبين
 متبوعه علاقة كما قرئ في عن نسب نحو جاء في رجل عالم ابوه او ملك نحو جاء في رجل حسن
 غلامه او مخالطة نحو جاء في رجل طويل ثوبه او بعيدة نحو جاء في رجل عالم غلامه ابيه او ابو

الفسر الاول من النعت وهو ما يدل على معنى في متبوعه يتبع

متبوعه في عشرة اشياء اى يتبعه في اربعة من عشرة اشياء ثلاثة منها ذكرت
 بحملة بقوله في الاعراب اى في الرفع والنصب الجر والسبعة الباقية التعريف والتكثير
 جواز الكوفيون وصف النكرة مطلقاً بالمعرفة والاختش وصف النكرة المخصوصة بها
 والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كانت النعت مصداً
 فانه يستوى فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل او افعال التفصيل فمن
 فانه مفرد مذكور لا غير او افعال التفصيل المصنفة للزيادة على من اضيف اليه او جد صفة
 يستوى فيه المذكور والمؤنث او فعول بمعنى فاعل نحو رجل صبوا وامرأة صبوا او فعيل
 مفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان مؤنثه يطلق على المذكور كعلاقة ونسابة وانما
 وجب تبعية هذا النعت للمنعوت في هذه الاشياء لمكان الاتحاد بين الصفة والموصوف
 فيما صدق عليه قيامه بالموصوف وتوجد منها في كل تركيب اربعة الواحد
 من الاعراب والواحد من التعريف والتكثير والواحد من الافراد والتثنية
 والجمع واحد من التذكير والتأنيث نحو جاء في

رجل عالم وامرأة عالمة ورجلان عالمان وامرأتان عالمتان ورجال عالمون ونساء عالمات وزيد العالم وامرأة عالمة **والقسم الثاني** من النعت هو ما يدل على معنى متعلق متبوعه اما يتبع متبوعه في الخمسة الاول فقط اى لا يتبع القسم الثاني النعت في الخمسة الاخر وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بل كان حكمه فيها حكم الفعل لانه اذا اسند الى الظاهر الذي بعده يجب افراده ولم يحز تثنية ولا جمع الا على ضعف فكذلك الصفة لا تراها واقعة موقع الفعل وعاملة عملة وكما ان الفعل اذا كان مسندا الى الظاهر يجب تذكيره عند كون الفعل من كورا ويحيز تانيثه ان كان مؤنثا حقيقيا ويجوز اذا كان مؤنثا غير حقيقى فكذلك الصفة شره لا فائدة في قوله فقط لان المحصل المراد منها مستفاد من كلمة انما اعني الاعراب والتعريف والتذكير بيان للخمسة الاول ويوجد منها في كل تركيب اثنان الواحد من الاعراب والواحد من التعريف والتذكير كقوله تعالى من هذه القرية الظالم اهله وفائدة النعت غالباً للتخصيص المنعوت ان كانا اى النعت والمنعوت نكرتين التخصيص في عرف النحاة عبارة عن قلة الاشتراك في النكرات فحجاء في رجل عالم فان قوله رجل كان بحسب الوضع مشتركاً بين كل فرد من افراد الرجال فاذا وصف بعالم قل الاشتراك خصص بفرد من الافراد المتصفتة بالعلم وتوضيحه اى فائدة النعت توضيح المنعوت ان كانا اى النعت والمنعوت معرفتين التوضيح عبارة عن رفع الاحتمال في المعارف فحجاء في زيد الفاعل فان قوله زيد يحتمل الفاضل وغيره فلما وصف بالفضل رفع الاحتمال قد يكون النعت لمجرد الثناء والمدح اى لمحض الثناء والمدح لا للتخصيص لا للتوضيح هذا اذا كان المنعوت معلوماً عند المخاطب بذلك النعت واذا لم يكن معلوماً لم يكن لمحض الثناء والمدح بل يكون للثناء والتوضيح معاً نحو بسم الله الرحمن الرحيم قد يكون اى النعت للذم نحو عوباً به من الشيطان الرجيم وقد يكون اى النعت للتاكيد اذ دل النعت على ما يدل عليه المنعوت نحو قوله تعالى نفخة واحدة فان الواحد تدل على ما يدل عليه النفخة لان التاء في نفخة للوحد فيدل على الواحد لما كان استعمال هذه الثلاثة الاخر قليلاً واستعمال الاولين كثيراً ذكرها بكلمة قد للتقليل وقد يحى النعت للتعظيم نحو كان زيد يوم من الايام اى لقصد مجرد كونه يوماً لا اقراناً اذ اعلى ذلك من كونه يوم الخميس ويوم الجمعة وقد يحى للترحم نحو انا زيد الفقير وقد يحى لكشف الماهية نحو الجسم الطويل العريض العميق والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة ان الاولى موضحة مفسرة والثانية مقربة وهو الفرق بين الاضافة

توضيح

خص

توضيح

والتقرير واعلم ان النكرة توصف بالجملة الخبرية وهي التي تختمل الصدق والكذب
 ولا بد فيها من ضمير حينئذ ليعود الى الموصوف فيحصل الربط بينها وبينها ان يصحح به
 كما صرح بذلك عند كون الخبر جملة نحو مرت برجل ابوك عالم في مثال الجملة الاسمية
 او قام ابوك في مثال الجملة الفعلية وانما وصف النكرة بالجملة الخبرية لان الدلالة
 على معنى في متبوعه كما يوجد في المفرد كذلك يوجد في الجملة وانما قيد الجملة بالخبرية
 احترازاً عن الجملة الانشائية كالامر والنهي والاستفهام والتمني وغيرها فانها لا تقع
 ولا خبراً ولا صلة ولا حالاً الا بتأويل وانما خص نكرة بالذكرة لامتناع وصف المعرفة
 بالجملة الخبرية لكون الجملة نكرة ووجوب المطابقة بين الموصوف والصفة في التعريف
 والتكثير والمضمر لا يوصف بشئ لان فائدة الصفة الاصلية في المعارف هو التوضيح ضمير
 المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيها تحصيل الحاصل واما المضمر الغائب فيقول
 عليها طرد الباب ولا يوصف بشئ به اي بالمضمر لان الموصوف اعرف من الموصوف ومسألة
 ولا شئ اعرف من المضمر ولا مسأله حتى يوصف به ثم لما فرغ عن بيان النعت

شرح في بيان العطف بالحروف فقال فصل العطف بالحروف

اي المعطوف باحدها والعطف في اللغة الامالة لقب هذا القسم من التوابع بقوله
 حرف العطف ما بعد الى ما قبله وفي عرف النحاة تابع جنس يشمل التوابع كلها
 ينسب اليه ما ينسب الى متبوعه اعترض على هذا الحد بانه غير شامل لبعض افراد
 الحد مثل عامل في قولك زيد عالم وعامل واجب بان الكلام محمول على حرف العطف
 نقديره تابع ينسب اليه ما ينسب الى متبوعه وينسب الى شئ ينسب الى شئ ينسب اليه
 فيشمل الصورة المذكورة ثم المراد بالنسبة اعم من ان يكون على وجه الايجاب او على وجه السلب
 فيدخل فيه المعطوف بلا كانه وقع النسبة هناك سلباً وكلاهما اي المتبوع والتابع مقصودان
 بتلك النسبة في الاحتراز عن سائر التوابع فانها ليست كذلك لان غير ان كان زيد المقصود
 هو التابع فقط وان كان غير البديل فالمقصود هو المتبوع فقط واعترض عليه بالمعطوف بيل
 لكون متبوعه غير مقصود وبالمعطوف باو وافر واما لكونه غير مقصود مع فتبعه بل المقصود
 احدهما واجيب عن الاول بان المتبوع في المعطوف بيل يكون مقصوداً ابتداءً وان لم يكن مقصوداً
 انتهاءً بتبدل الرأي والفرق بينه وبين بدل الغلط لان متبوع غير مقصود لا يبتداء
 على سبق اللسان وعن الثاني بان المراد بكونه مقصوداً بالنسبة مع فتبعه ولو بطريق البدلية
 والمقصود بالمعطوف باو والخواتم احدهما من فكل منهما مقصوداً بطريق البدلية ويسمى اي العطف

العطف بالحروف

بالحروف عطف النسق لانه يكون مع متبوعه على نسق واحد لان كلاهما مقصودا بالنسبة
ولما فرغ عن بيان حد العطف شرع في بيان شرطه فقال شرطه اي شرط العطف
بالحروف ان يكون بينه وبين متبوعه احد حروف العطف وسياتي ذكرها اي
ذكر تلك الحروف في القسم الثالث ان شاء الله تعالى نحو قام زيد وعمر وعمر تابع
ينسب اليه ما نسب الي متبوعه وهو القيام المنسوب الي زيد وكلاهما مقصودان بالقيام
واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستترا ليجب تاكيدا اي تاكيد الضمير
المرفوع المتصل بالضمير المنفصل اولاً ثم عطف نحو ضربت انا وزيد فلن زيد عطف
على تاء الضمير بعد تاكيداً بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه
بجزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه المستقل قوي غير المستقل
ضعيف فلو عطف عليه لزم عطف القوي على الضعيف فيلزم انحطاط المتبوع عن
التابع فمزية التابع على المتبوع وهو قيوم فيجب تاكيداً بمنفصل ليحصل فيه جهة
الانفصال فيكون عطفاً على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة
من كل وجه انما قيد الضمير بالمرفوع احترازاً عن المنصوب والمجرور لان العطف عليها
يجوز بغير التاكيد نحو ضربتك وزيد وموت بك وبزيد انما قيد المرفوع بالمتصل
لانه لو كان منقصلاً جاز العطف عليه بلا تاكيد نحو انا وزيد اهبان ثم اعلم ان هذا
التاكيد واجب عند المصنف رح وهو اختيار الشيخ ابن الحاجب وذهب
البصريون الى انه مستحسن لا واجب فيجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل
لكن على قبحه واما الكوفيتون فيجوزونه بلا تاكيد ولا فصل من غير قبح الا اذا فصل
استثناء مفرغ اي يجب تاكيداً بالضمير المنفصل في جميع الاوقات الا وقت وقوع
فصل بين المعطوف وبين المرفوع المتصل المعطوف عليه فيجوز ترك التاكيد
بالمنفصل نحو ضربت اليوم زيد فانه عطف على التاء في ضربت بدون التاكيد بالمنفصل
لمكان الفصل وانما يجوز ترك التاكيد عند الفصل لظربان فتور في المعطوف باعتبار
البعيد عن المتبوع فلا يلزم من مزية التابع على المتبوع في الدرجة باعتبار استقلال
التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضته هذا الفتور وانما قلنا فيجب ترك التاكيد
بالمنفصل فانه قد يؤكد بالمنفصل عند لفصل كقوله تعالى فكيف كبروا فيها هم
والغيا وون وقد لا يؤكد الامران متساويان ثم هذا الفصل سواء وقع قبل حرف
العطف كما في المثال المذكور في المتن او وقع بعده كما في قوله تعالى ما اشر كنا

ولا اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف للتأكيد واذا عطف اي اذا اريد عطف
 الاسم على الضمير المحرور ويجب عادة حرف الجر نحو مرت بك وزيد انما لم يقل اعادة
 الخافض كما قال غيره لاحتمال ان يكون المختار عنده ما ذهب اليه بعضهم من ان
 الجا اذا كان اسما لا يجب اعادته ولا حرف الجر كثيرا ما يعطف على الضمير المحرور فاعتبر
 الاغلب وانما وجب اعادة حرف الجر لئلا يلزم عطف المستقل على جزء الكلمة لان
 الضمير المحرور كالجزء من الجار لشدته اتصاله به من حيث انه لا يفصل عن الجار
 اصلا وان العطف على الجزء بعد اعادة حرف الجر ايضا ولكن عطف الجزء على عطف
 المستقل وهذا جائز واما قراءة حمزة تشاء لَوْنٍ بِهِ وَالْأَرْحَامِ بِالْجَرِّ عطف على ضمير
 المحرور في قوله به بدون اعادة حرف الجر فتشاذر وقيل الواو في قوله تعا والارحام
 للقسم وفيه نظر من كور في المطولات وكذا اما جاء في بعض الاشعار
 فاذهب فمأبك والايام من عجب + فتشاذر لا يقاس عليه ثم اعلو ان وجوب اعادة
 الجار في حال التسعة والاختيار انما هو ذهب البصريين ويجوز عند هم تركها في
 حال الاضطرار واجاز الكوفيون تركها مطلقا وعن الجرهي انه يجوز بغير الاعادة
 اذا اكد الضمير المحرور وبظاهر نحو مرت بك نفسك زيد واعلم ان المعطوف في
 حكم المعطوف عليه اذا كان الاول اي المعطوف عليه صفة لشيء نحو جاء في زيد
 العالم او كان الاول خبر الامر نحو زيد عاقل وشاعر او كان الاول صلة نحو قام الله
 صلي وصام او كان حاكما نحو قعد زيد مشددا او مضروبا والثاني اي المعطوف
 كذلك يكون صفة او خبرا او صلة او حالا وكذا اذا اوجب ان يكون في الاول
 ضمير ووجب ان يكون في الثاني ايضا ضميرا لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالقياس
 الى ما تقدم فيجوز ان يقال قام ابوه وقعد اخوه ولا يجوز ان يقال زيد قام ابوه وقعد
 عمر واما نحو مرت شاة وسخلتها فتقدير التذكير لعدم قصد التعيين اي بشاة
 وسخلتها او محمول على نكارة الضمير كرتبه رجلا على الشذوذ ثم اعلم ان
 المعطوف في حكم المعطوف عليه الا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعداه
 الى غيره كبناء لارجل وزيدا او يا زيد وعبد الله فان البناء في اسر لا التمس
 لنفي الجنس لتضمن من الاستغراقية وذو المختص باسم المنكر فلا يتعدى
 الى ما عطف عليه من المعرفة وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف ادعوا
 كما يختص بالمنادى المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه

من المضاف اذا الاضافة للبناء كالنجر عن اللام في يا زيد والحارث فان النجر
لرفع اجتماع الية التعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى عطف عليه كاشتمال
الضمير في زيد شجاع علام ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر يختص بكون الخبر
مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف في حكم
المعطوف عليه الا ان يتفرق في وجود السبب علله بان يوجد سببا لبناء او سببا
النجر عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون المعطوف فحينئذ
لا يكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ثم اشار الى الاصل الذي يقتضيه ان يكون
المعطوف في حكم المعطوف عليه ويوجب ان ياخذ المعطوف حكمه بقوله
والضابطة اي الاصل والقاعدة فيه اي في كون المعطوف عليه انه اي الشارح
حيث يجوز ان يقام المعطوف مقام المعطوف عليه جاز العطف فيكون المعطوف
قائما مقام المعطوف عليه تقديرا وهو يقتضيه ان ياخذ المعطوف حكم المعطوف
عليه ان الشئ اذا قام مقام غيره ياخذ حكمه الا يري الى ان مفعول فاعلم بسم الله تعالى
مقام الفاعل ياخذ حكمه الى المضاف اليه الذي هو القرية في قوله نعم واسأل القرية
فانه لما قام مقام المضاف المحذوف الذي هو اهل احدى حمى هو الاعراب وحيث
لا يجوز ان يقام مقام المعطوف عليه فلا يجوز العطف ولهذا وجب الرفع في ذاهب
في قولك ما زيد بقا ثم اوقاعد ولا ذاهب عمر وعلى انه خبر مبتدأ وهو عمر والجملة
معطوفة على الاولي عطف جملة اخرى اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا
على قائم اوقا فاما فيكون خيرا عن زيد فيكون تقديرا جينئذ ما زيد اهباء عمر
وهو منتهى الخوة عن العائد الواجب في الخبر الى اسم فاذا لم يجز ان يقام ذاهب
عمر مقام القائل الذي هو الخبر للمعطوف عليه لم يجز عطفه عليه والعطف
واحد على معر على عاملين مختلفين جائز اذا كان بعض المعطوف عليه محذورا مقدما
على بعض المعطوف المرفوع والمنصوب والمعطوف كذلك بان كان المحذوف مقدما
على المرفوع او المنصوب نحو في الدار زيدا والحجرة عمر والحجرة عطف على الدار
العامل فيه في وعمر عطف على زيد والعامل فيه الا ابتداء او كان بعض المعطوف
عليه محذورا مقدما كما المعطوف واما جاز العطف في هذه الصورة لانه مسموع
من العرب كما جاء في بعض الاشعار شعرا
أَكَلْتُ امْرَأَةً تَحْسِبُ امْرَأَةً + وَنَارٌ تَوْقِدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

فان قوله ناعطف على امرء المجرور والعامل فيه كل وقوله ناعطف على امرء المنصوب والعامل فيه تحسین وكما في مثال ما كل سوءاً تترأ ولا بیضاء شجرة فان قوله بیضاء عطف على سوءاء المجرور والعامل فيه كل وقوله شجرة عطف على ثمرة والعامل فيه ما فاقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مؤد السماع ولم یسمع الا في صورة تقدیر المجرور ولهذا قال اذا كان مجروراً مقدماً وفيه اشارة الى انه لو لم يكن بعض المعطوف عليه مجروراً مقدماً لم یجز العطف في صورتها وان كان العطف على معمولی عامل واحد فيجوز نحو ضرب زيداً وعمراً وبكر خالداً لعدم المانع وهو قيام حرف العطف مقام العاملين وانما وصف العاملين باختلاف لبيان العمرفان الوصف قد يكون لبيان المقصود بان يوصف الشيء بالجنس لبيان عموم الحكم وشموله الجنس منه قوله تعالى وما من دابة في الارض الا ظنر بطير مجناحيه وقال بعض الفضلاء ولا یبعد ان يقال هو الاحترار عن مثل ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه تشريك العاملين فيجوز العطف عليها على معمولی عاملین مختلفین بل متحدین في الممول ثم اعلم ان جواز العطف في صورة تقدیر المجرور انما هو مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذي اختاره المصنف وههنا مذهب ان اخوان كما اشار اليها بقوله وفي هذه المسئلة اي وفي مسئلة العطف على معمولی عاملین مختلفین مذهب ان اخوان وهما ان يقال يجوز لئولئك العطف مطلقاً اي سواء كان المجرور مقدماً او لا عند الفراء قياساً على العطف على معمولی عامل واحد الا اذا وقع الفصل بين العاطف والمجرور نحو ان زيداً في الدار وعمراً في الحجرة ونحو هب يداي عمرو وبكر الى خالد فان العطف ههنا غير جائز اتفاقاً للفصل بين العاطف الذي هو الجار وبين المجرور ولا يجوز ذلك العطف مطلقاً اي سواء كان المجرور مقدماً او لا عند سيبويه واليه ذهب البصريون المتقدمون لان حرف العطف نائب مناب لعامل الواحد فلم تقوان تقوم مقام العاملين ثم لما فرغ عن بيان العطف بالحروف شرع في بيان التاكيد فقال

فصل التوكيد جاء بالواو والهمزة وانما عقب به العطف لان العاطف وهو ثم والفاء قد يزداد وفي التاكيد اللفظي كما يقال ثم والله والله وكقوله تعالى كلاً سوف تعلمون ثم كلاً سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يجهدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة تابع جنس يتناول التبع

نه كمرغوى

توكيد

كلها وقوله يدل على تقرير المتبوع فصل خرج به العطف بالحرف في البدل لانها لا
 يدلان على تقرير المتبوع وقوله فيما نسب اليه خرج به النعت وعطف اليها لانها
 وان كانا دالين على تقرير المتبوع لكنهما لم يدلّا على تقريره فيما نسب اليه بل في
 تعيين ذاته او على شمول الحكم لكل فرد من افراد المتبوع انما قال هذا ليدخل
 فيه التاكيد بكل واجمع وتوابعهما فان قلت هذا الحد غير صادق على نحو ضرب
 زيد ونحو ان زيد اقاتم لانه لا يدل على تقرير المتبوع في النسبة او الشمول مع انه
 تأكيد قلت هذا الحد مخصوص لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمي لان البحث
 في قسم الاسم فلا يضر خروج التاكيد الفعلي والحرف في عن الحد ثم ما عرف التوكيد
 في تقسيمه فقال والتاكيد على قسمين لفظي اى منسوب الى اللفظ لانه لا يحصل
 الا من تقرير اللفظ وهو مختص بالمعارف الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص
 بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفسه وعينه من عند الكوفيين وهو اى
 التاكيد اللفظي تكرير اللفظ الاول ويجرى في الالفاظ كلها اسماء او افعال او حروف
 او مركبات تقييدية او غيرها نحو جاء في زيد زيدا وجاء في جاء في زيد ان
 زيد اقاتم ونحو جاء زيد ورجل قاتم رجل قاتم والمراد بتكرير اللفظ
 الاول اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليتناول مثل ضربت انت وضربت انا و
 ضربتك اياك فان ذلك في تكرير اللفظ الاول حكما وان كان مخالفا لاول اللفظ ومعتاد
 اى منسوب الى المعنى لانه لا يحصل الا من ملاحظة المعنى وهو اى التاكيد المعنوي
 يكون بالفاظ معددة اى مخصوصة بمعددة وهو تسعة المذكورة في المتن فاخذ
 منها بالتثنية والجمع وقال المالكى كلمة جميع وعامة بمنزلة كل عند سيبويه
 وان غفل عنها سائر النحاة وهى اى وتلك الالفاظ النفس العين يستعملان
 للواحد والمتنى والجمع متلبسين باختلاف الصيغة اى صيغتها من حيث الافراد
 والتثنية والجمع والضمير اى باختلاف ضميرها الراجع الى المتبوع المذكور نحو
 جاء في زيد نفسه للمذكور الواحد والزيد ان انفسها بايراد صيغة الجمع في تثنية
 المذكور ونفسها بايراد صيغة التثنية عند بعض العرب والاول اولى لما سياتى
 في بحث المثني والزيد ون انفسهم لجمع المذكور وكذلك اى مثل النفس الامارة
 عينه نحو جاء في زيد عينه للمذكور الواحد جاء في زيد ان اعينها وعينها للتثنية
 المذكور وجاء في زيد ون اعينهم لجمع المذكور ولما ذكر امثلة تأكيد المذكور بالنفس

وان كانا جميعا وعاءا فمتمما لتركب

والعين شرع في بيان امثلة تأكيد المؤنث بهما فقال وجاءتني الهدى نفسها وجاءتني هدى
 انفسها او نفساها وجاءتني الهدات انفسهن وكذلك عينها واعينها
 او عينها واعينهن وكلا للمذكر وكلا بزيادة التاء للمؤنث للشيء خاصة اي يستعمل
 لتأكيد المثنى خاصة باختلاف الضمير باعتبار من هو غائب او مخاطب او متكلم
 نحو قام الرجلان كلاهما وقامت المرأتان كلتاها وقتما كلاهما وقتما كلتا كسا وقتما
 كلانا وقتما كلتانا ثم قوله خاصة منصوب على انه حال من المثنى لانه مفعول به صريحا
 ليستعملان مقدرا فان قلت كون ذى الحال مذكرا وكون الحال اعني خاصة مؤنثا لا يبي
 لانه وجبت المطابقة بينهما قلت التاء في خاصة ليست للتانيث بل هي للمبالغة كما في
 علامة ويجوز ان يكون خاصة مصدرا على وزن فاعلة بمعنى الخصوص كالباقية في قوله
 تعالى هل ترى لهم من باقية بمعنى البقاء منصوبا بما يفعل مقدرا اي خص المثنى بتأكيدها
 خصوصا وانما قال خاصة احترازا عن المفرد واجمع فانها لا يؤكدان بكلا وكلتا وكل
 واجمع واكثر من حول كتيب اي تامر وابتع من البتبع بفتحين وهو طول العنق مع الشدة
 مفردة ولجامع بينهما الكأدة والظهور وابصر بالصاد المهملة وقيل بالصاد المعجمة
 من بصر العرق اي سأل لغير المثنى اي يحیی هذه الالفاظ لغير المثنى من احد جمع
 مذكرا ومؤنث باختلاف الضمير في كلمة كل دون الصيغة والصيغة اي باختلاف الصيغة
 في كلمات البواقي دون الضمير نحو جاءني القوم كلهم اجمعون اکتعون اکتعون
 ابصعون للجمع والمذكر وقامت النساء كلهن جمع كتم بفتح بضم لجمع المؤنث
 وهذا انما يجوز في جمع المؤنث بتأويل الجماعة وفي الواحدة المؤنث يجوز بدونه
 نحو اشتریت الجارية كلها جمعا كتعاء بصعاء وفي جمع المؤنث خاصة كتع بفتح
 بصع واذا اردت تأكيد المضمير لرفع المتصل سواء كان مستكنا او بارزا بالنفس
 والعين لا بكلا وكلتا وكل واجمع واخواته يجب تأكيده اي تأكيد المضمير الرفع
 المتصل بالضمير المنفصل اولا ثم اكد بالنفس والعين نحو ضربت انت نفسك
 فان نفسك تأكيد لتاء الضمير بعد تأكيد بمنفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما
 يجب تأكيده بمنفصل لانه النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب
 نفسه وبشر جاء عينه فلو جملا تأكيدا للمتصل المستكن بغير التأكيد بمنفصل
 لزم التباس التأكيد بالفاعل في مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه و
 لما لزم التباس في هذه الصيغة التزموا في ما لا يلزم ذلك وهو المضمير الرفع المتصل

له اي كلمة يستعمل

له وطرفه بفتح وكذا

جمعا كتعاء بصعاء

البارز طرداً للباب وبخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعها فاعلين فلا حاجة الى التاكيد
لعدم اللبس واما قيد المضمحل المرفوع لجواز تاكيد المضمحل منصوب والجور
بالنفس والعين بلا تاكيد هما بالمنفصل نحو ضربت بك نفسك ومررت بك بنفسك
واما قيد بالمتصل لجواز تاكيد المضمحل المرفوع بالمنفصل بالنفس والعين بلا تاكيد
بمنفصل آخر نحو انت نفسك فاعل ولا يؤكد بكل واجمع شئ الا ما اى شئ مفرغ كان
او جمعاً يكون له اجزاء وابعاض اراد بالاجزاء الاموال المتعددة ليعم الافراد والاجزاء
يصح افتراقها اى افتراق تلك الاجزاء والابعاض حساً كالقوم كالرجال فان كل
واحد منها يصح افتراق اجزائه وابعاضه اى افراده في الحس هي زيد وعمر وبكر الى غير ذلك
كما نقول اكرمت القوم كلهم ثم قوله حساً منصوب على انه تميز من فاعل يصح اوعلى
انه مفعول مطلق اى يصح افتراقها افتراق حساً وعلى انه خبر كان المحذوف فترو
على انه حال محذوف المضاف اى يصح افتراقها حال كونها ذات حسي قوله حكماً
عطف على حساً او حكماً كالعبد فانه يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى البعض
الافعال كالشراء والبيع لانه يمكن شراء نصفه او ثلثه او ربه كما نقول اشترت العبد
كله ولا يصح افتراق اجزائه في الحكم بالنسبة الى بعض الافعال كالاكرام والحي و
الذهاب ولهذا لا يقال اكرمت العبد كله فانه لا يصح افتراق اجزائه بالنسبة
الى الاكرام لانه لا يمكن اكرام نصفه او ثلثه او ربه وكذا لا يصح ان يقال جاء زيد
وذهب يد كله اذ لا يصح افتراق اجزاء زيداً حساً ولا حكماً واما لا يؤكد بكل واجمع
الاماله اجزاء وابعاض لان وضعها لفادة الشمول قد تغد ذلك فيما لا اجزاء
حساً او حكماً ولا نقول اكرمت العبد كله واعلم ان اكرم وابتع وابتع اتباع بفتح الهمزة
جمع لا جمع له يرد به انما تؤكد لا جمع كما ذهب اليه ابن البرهان بل يرد انها
اتباع لراستعمال يعنى انها لا تستعمل تاكيداً ابداً نه لا تنال تدل على معنى الجمع ظاهر الا
اذا ضمت الى الجمع الى هذا اشار بقوله وليس لها اى لتلك الالفاظ معنى ههنا اى فيما استعملت
تاكيداً ابداً ونه اى بدون اجمع واما قال ههنا لان هذه الالفاظ الثلاثة موضوعة لمعاني
الاصول من غير اجمع كما اشرنا اليه فلا يجوز الفاء للنتيجة تقديمها اى تقديم تلك الالفاظ
على اجمع لكونها اتباعاً له ثم تقديم اكرم على اخويه في الفصيحة ثم ابتع على اجمع عند الرغشري
وعند البغدادية والجزوي يقدم اجمع على ابتع وقال ابن كيسان ابتداء بابتع ثم شئت
بعد اجمع ولا يجوز ذكرها اى ذكر اكرم وابتع وابتع بدو نه اى بدون ذكر اجمع لانه يلزم ذكر

فصل

التابع بدون ذكر المتبوع ثم لما فرغ عن بيان التأكيد شرع في بيان البديل فقال
فصل البديل تابع جنس يشمل التوابع كلها ينسب اليه ما نسب الى متبوعه
 اعترض على هذا الحد بانه لا يشمل البديل من المنسوب نحو ضيف زيد اخوك جوابه
 فامر في حد العطف بالحروف وكو قال البديل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه كما اشمل
 واخصر هو المقصود بالنسبة احترز به عن النعت والتوكيد عطف البيان لانها
 ليست مقصودة بما نسب الى المتبوع دون متبوعه احترز به عن العطف بالحروف
 لانه ان كان تابعا مقصودا بالنسبة لكن المتبوع كذلك مقصود بالنسبة ولما فرغ
 عن تعريف البديل شرع في تقسيمه فقال في اقسام البديل اربعة وذلك لان البديل امان
 يكون مدلوله مدلول المبدال منه اولا فالاول بديل الكل من الكل والثاني امان يكون
 مدلوله بعض مدلول المبدال منه اولا فالاول بديل البعض من الكل والثاني امان يكون
 بين المبدال والمبدال منه تعلق غير الكلية والبعضية اولا فالاول بديل الاشتغال
 والثاني بديل الغلط احدها بديل الكل من الكل وهو ما مدلوله مدلول المتبوع نحو
 جاء في زيد اخوك فان قلت كيف يكون مدلول اخوك مدلول زيد لانه بديل على اخوة
 المخاطب ولا يدل عليها زيد وايضا لو كان مدلوله عين مدلول المتبوع لكان تأكيد
 ولم يكن بديلا قلت المراد بقوله وهو ما مدلوله مدلول المتبوع انهما متحدان
 فيما صدق اعليه اي يطلقان على ذات واحدة وثانيها بديل البعض من الكل وهو ما
 مدلوله جزء مدلول المتبوع نحو ضربت زيد رأسه وثالثها بديل الاشتغال وهو ما يكون
 بينهما اي بين البديل والمبدال منه تعلق ونسبة غير الكلية والبعضية كسلب زيد ثوبه
 واعجبني زيد علمه وانما سمي هذا بديل الاشتغال اشتغال المبدال منه على البديل باعتبار اشتغاله
 الى البديل وكونه دالا عليه لجماله بحيث يبقى سامع المبدال منه منتظرا للذكر البديل هذا
 هو الوجه المشهور المطرد في افراد هذا البديل وبه اخذ الحاجي ابو البقاء وقيل
 لا اشتغال البديل على المبدال منه قال الجرجاني في قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لما
 اتصل به واشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه فصل البديل قال المبرق لا اشتغال
 الفعل المسند الى المبدال منه على البديل ليفيد ويتوكلان اعجبني في قوله اعجبني زيد علم
 مسند الى زيد ولا يكتفي من حيث المعنى لانه لا تعجبك الا العلم واليه ذهب لاناسي
 الفجدياني ويرد على هذا بديل البعض نحو اعجبني زيد رأسه فان لا تعجبك بالنسبة
 الى الرأس مثله الى العلم في الاشتغال ولكنه لا يقدر هذا في اختصاص التسمية

الاعجاب

المجداني

لان لا طراد في وجه التسمية غير كما مر غير مرة ثم المراد بالمتعلق بينها بحيث
 يوجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل لجمالاً فتبقى النفس عند ذكر المبدل
 منه منتظرة الى البيان بذكر البدل نحو اعجبني زيد علمه فان علم ابتداء ان يكون
 زيد معجباً باعتبار صفاته كالعلم والوجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار انة فتضمن نسبة
 الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة لجمالاً بخلاف بدل الغلط نحو ضربت زيدا
 غلامه او حمارة لان نسبة الضرب الى زيد نامية اي غير مجملة لا يلزم في
 صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب الغلط ولا يدخل بدل الاشتغال في بعض

فان المراد في وجه
 التسمية غير
 هو ما

افزاده ورا بعبها بدل الغلط وهو ما يندر بعد الغلط كجاء في زيد جعفر ورايت
 رجلاً حماراً واما سمي بدل الغلط لكون الغلط سبباً للتيان به لانه غلط ولذا ذكره
 ههنا والا فالغلط مما لا ثبوت له فينبغي ان لم يذكر ثم الظاهر ان الاضافة في جميع
 الابدال مطردة بمعنى اللام لكن بادي ملابسة اي بدل يختص بان ينسب الى الكل
 او الى البعض او الى الاشتغال او الى الغلط والبدل ان كان نكرة من معرفة مجيبة نعت اي نعت

فالغلط كما يتبع
 الاضافة في جميع
 الابدال بادي
 ملابسة

ذلك البدل النكرة وقيل حسن نعت كقوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة
 فان قوله ناصية نكرة ابدلت عن المعرفة وهي الناصية فنعتت بكاذبة وذلك
 لكرهتهم كون المقصود قاصراً في الدلالة عن غيره وكون النعت كالجاء بذلك فان قلت
 يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله في بعض الوجوه
 ولم ينعت بشئ وبقوله تعالى حم تزييل الكتاب من الله العزيز العليم الى قول شديد العقاب
 بدل من الله وهو نكرة لان الاضافة لفظية ولم ينعت بشئ قلت كل من ذلك بدل على
 التسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير قل هو الله احد والله شديد العقاب
 ثم النعت انما يجب اذا ابدلت النكرة من المعرفة بدل الكل بخلاف غيره فان لا يجب نعت

نحو مرت بزيد حمار ونحوه ولا يجب ذلك اي نعت البدل في عكس ما اذا كان
 البدل نكرة عن معرفة وهو ان يكون البدل معرفة عن نكرة نحو قام اخ لك ولا يجب ذلك
 النعت في المتجانسين اي في المتماثلين بان يكونا معرفتين نحو ضرب زيدا خولاً او نكرتين
 نحو جاءني رجل غلام لك ثم لما فرغ عن بيان البدل شرع في عطف البيان فقال

فالتسامح
 في

فصل عطف البيان تابع جنس يثنأول التوابع كلها غير صفة حاضر زينة عن الصفة
 يوضح متبوعه حاضر زينة عن بواقي التوابع اذ غير صفة منها ليس بموضع وهو اعطف
 البيان اشهر اسمي شئ هذا هو المفهوم من المفصل والمذكور في البواقي ولا يجب

ان يكون علماً ولا اعرف وبوافقها في الوجيز حيث قال ولا يلزم ان يكون
 او ضم من المتبوع بسبب مجيئه بعلم مشترك اذ قد يوضح الشيء ما هو اوضح منه
 متفرقا عند اجتماعها كما اذ اكنى كل من المسلمين بعبد الله وعبد الرحمن وعبد الرحيم
 وابي محمد عبد الله يوضح الثاني الاول وان كان الاول اوضح منه مفردا نحو قام
 ابو حفص عمر بن حفص بن عوف بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن
 رضى الله تعالى عنه وقوله وقام عبد الله بن عمر على هذا القياس ولا يلتبس عطف
 البيا بالبدل لفظاً اى من حيث اللفظ وقيد به لانه لا التباس بينهما معنى مطلقاً
 اى في كل صورة وذلك لما مر في الحد من ان البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل للتوطئة
 وعطف البيان غير مقصود به المتبوع وذكره لتوضيح المتبوع في مثل قول الشاعر
 متعلق بقوله ولا يلتبس والشاعر المراد الاسدي **شعر**

أنا ابن التاركة البكري بشير عليه الطير ترقبه وقوعاً

فان قوله بشر عطف بيان للبكري ولا يصح ان يكون بدلاً اذ البدل مقصود في حكم
 تكرير العامل فيكون المعنى التاركة بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيداً عند من
 يجيزه والمراد بقوله في مثل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة
 المعرف باللام نحو الضارب الرجل وقوله عليه الطير مفعول ثانٍ للتاركة ان جعل يعنى المصير
 والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطيروان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن
 في عليه وقوعاً جمع واقع حال من فاعل ترقبه اى واقعة حوله من ترقبه لانها اقرب
 الا لسان مادام به رفق فان الطير لا يقربه ثم لما فرغ عن الباب الاول الثابت في الاسم
 المعرب شرع في باب الثاني الثابت في الاسم المبني فقال

الباب الثاني

في الاسم المبني هو اسم وقع حال كونه غير مركب مع غيره تركيباً اسنادياً
 او مع عامله او تركيب تحقق معه العامل على ما عرفت من اختلاف الاقوال في حد المعرب
 نحو اب ت لعل المراد اسماء هذه الحروف لا مسمياتها والا فلا يستقيم التقيل بحرف
 الهجاء لانه يبحث عن الاسم المبني على انه وقع في بعض النسخ نحو الفوبان وناوتا وواحد اثنان
 وثلاثة وكلفظ زيد حال كونه وحده فانه اى نحو هذه الاسماء مبني بالفعل على السكون ومعرب
 بالقوة اى بالامكان هذا ما ذهب اليه الشيخ ابن الحاجب وتبعه المصنف اعتبار الحروف الاستحقاق
 بالفعل مع الصلاحية ولهذا اخذ التركيب في تعريف المعرب ذهب صاحب الكشاف الى ان الاسماء
 المعددة العارية عن المشابرة بمبني الاصل معرفة بالفعل اعتباراً لاجل صلاحية الاعراب بغير التركيب

الباب الثاني في الاسم المبني

او شابه مبنى الاصل اى ناسباً سبباً مؤثرة في البناء وانما فسرها بقوله شابه بقولنا
 ناسب ليتناول ما تضمن معنى مبنى الاصل كائناً وما وقع موقعه كترال وما اضعف
 اليه نحو يومئذ فان كلاً منها مناسب لمبنى الاصل وليس بمشابه له وانما
 وصفنا المناسبات مؤثرة في البناء احترازاً عن المناسبات التي لم تؤثر في البناء لضعف
 او معارض كمناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضى ومناسبة غير المنصرفة الفعل الماضى
 والامر في الفرعيتين ومناسبة اى الحرف مع لزوم الاضافة المنافية للبناء اما الضعف
 ففي اسم الفاعل الذي بمعنى الماضى فانه وان كان بمعنى الماضى لكنه جار على المضارع
 اى يوازنه في حركة وسكنانه فهو مناسب للماضى في المعنى ومخالفه في اللفظ فكان
 مناسبة اسم فاعل للماضى ضعيفة واما المعارض ففي غير المنصرفة فانه يناسب الفعل
 مطلقاً في الفرعيتين ومناسبة الماضى تقتضى البناء ومناسبة المضارع تقتضى
 الاعراب فلم تؤثر هذه المناسبات مع المعارضة وكذا يتحقق في مناسبات اى معارض
 وهو الاضافة المانعة للبناء لكونه لا يزم الاضافة كما مر ثم كلمة او في قوله او شابه
 لمنع الخلق ون الجمع بان يكون متعلقاً بقوله شابه وهذا شروع في بيان مشابه الاسم
 بمبنى الاصل اى بان يكون الاسم في الدلالة على معناه محتاجاً الى قرينه للاشارة
 فشابه الحرف في الاحتياج فمبنى لهذه المشابهة نحو هؤلاء ونحوها اى ونحو قرينة
 الاشارة كقرينة الصلة او نحو كلمة هؤلاء مثل هذا وذلك من اسماء الاشارة او يكون
 اى ذلك الاسم مبنى على اقل من ثلاثة احرف او تضمن الاسم معنى الحرف تحقيقاً
 لا توهمياً فلا يرد بناء التثنية لان تضمنها واو العطف وهى لاحق في نحو او من
 مثلاً ان ما هو مبنى على اقل من ثلاثة احرف فشابه الحرف كمن وعن في البناء على ذلك
 فمبنى لهذا واحد عشر الى تسعة عشر مثال ما هو متضمن لمعنى حرف العطف لان
 معناه احد وعشر فمبنى لهذه المشابهة واذا عرفت ذلك فاعلم ان وجوه المشابهة
 سبعة بالاستقراء احدها تضمن الاسم معنى مبنى الاصل وثانيها الافتقار في الدلالة
 على المعنى وثالثها وقوع موقعه ورابعها مشاكته لما وقع موقعه خامسها وقوعه
 موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم وسادسها اضافة ما اشبهه سابعها بناؤه على
 اقل من ثلاثة احرف وهذا القسم اى ما شابه بمبنى الاصل لا يكون معرباً اصلاً
 لا بالفعل لا بالقوة بخلاف القسم الاول اى ما وقع غير مركب مع غيره فانه مبنى
 بالفعل معرب بالقوة كما عرفت وحكمه اى حكم الاسم المبني ان لا يختلف اخره

فمبنى

فمبنى

فمبنى

اشبهه

باختلاف العوامل في اوله لا لفظا ولا تقديرا لكونه مقابلا للمعرب فيجعل حكمه مقابلا
 لحكم المعرب وانما قال باختلاف العوامل لانه يجوز ان يختلف المخر المبنى لا باختلاف
 العوامل نحو من الرجل ومن المرء ومن زيد ثم الحق ان يؤخر حكم المبنى عن تقسيمه
 الا انه قد مر ان غيره خبطه تعريف المبنى فنية على انه الحكم الذي لا يعرف المبنى الا بعد
 معرفة فعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبها على وجه العدول وحركة اي حركات
 المبنى تسمى ضمما سمي به لحصوله بضم الشفتين وفتحاً سمي به لانتاج الفم في التلفظ به
 وكسراً سمي به لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به وسكونه اي سكون المبنى سمي وفتحاً
 سمي به لتوقف النفس به وانما هي على اصطلاح البصريين يعني ان التسمية المخصصة
 بهذا الالقاب المبنى انما هي على اصطلاح البصريين من المتقدمين المتأخرين واما الكوفيين
 فيطلقون القاب الاعراب على البناء وبالعكس انما قال حركاته تسمى لان المبنى
 قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيد ان ولا رجلين ولا تسميان ضمما وفتحاً حقيقة
 وقد وقع ذلك التسمية في كلام المتقدمين مجازاً او قال الشيخ الرضوي عند ان
 اطلاق الرفع والنصب للجر على الحركات الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية
 مجازاً وهواي الاسم المبنى مطلقاً المشابه صفة الاصل فقط لان الاصوات داخله
 تحت قوله وقع غير مركب مع غيره فمن خص المبنى بالمشابه لمبنى الاصل فقد سماه
 سهواً بيتاً على ثمانية انواع خبر لقوله هو المضمرات بدل من الانواع فهو مجرور
 او خبر على تقدير احد هان فروع وكن اما عطف عليه اسماء الاشارة والموصولات
 واسماء الافعال والاصوات بالجر او بالرفع على انه معطوف على الاسماء ويرد على هذا
 ان الاصوات ليست باسما لانها لم توضع لمعنى بل هي الة عليه لتبع فكيف يكون
 ذكرها في الاسماء المبنية واجيب بانها ملحقة بالاسماء لحصول الفائدة بها كالاسماء
 فعولت معاملتها واجريت مجازها في البناء فلها عدتها منها ولا يجوز ان يكون الاصل
 اصواتاً على انه معطوف على الافعال لانه صدح تحت الاصوات فيما بعد بالاصوات
 لا باسما الاصوات والمركبات والكنايات وبعض الظروف وانما قال وبعض
 الظروف لان جميع الظروف ليست مبنية بل المبنى بعضها وانما لم يقل بعض الموصولات
 مع ان اياً واية منها عربتان ولم يقل ايضاً وبعض الكنايات مع ان فانا وفانها
 عربتان لان اكثر كل من الموصولات والكنايات مبنية ولذا اكثر حكم الكل بخلاف الظروف
 وان اكثرها عربية فافترق ولذا بوجه انه اختار ما ذهب اليه بعضهم من ان اللذين والذين

اسماء

الكثر

الموصولات مرتبان لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات قسمان قسم من نحو خمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك واذ عرفت ذلك فاعلم ان حصر المبني في ثمانية انواع لا يشكل ثما الشرطية الاستفهامية والصفية والتامة ومن اقسامها سوا الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولة كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التثنية بمعنى الامر لان المراد بالاسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة عشر وعقل في بعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان للركب لا بمثل غير مع ما وان لدخولها هكذا في بعض الظروف وما فرغ عن تعدد المبنيات شرع في تعريف كل واحد منها فقال **فصل**

المضمر قدّمه على ساثر المبنيات لان افرادها كلها مبنية من غير اختلاف وانما بنى المضمر لانه يحتاج الى الحضور او تقدم المكنى عنه فاشبه الحروف في الاحتياج اسم صرح باسم يخرج عنه كاف الخطاب في ذلك وويلك ورائك لانه حرف وضع ليدل على متكلم او مخاطب اى بالمادة لا بالصيغة فلا يرد لفظ المتكلم والمخاطب لانهما الدلالة عليهما بالصيغة لا بالمادة او يراد بالمتكلم والمخاطب من ليس فيها جهة الغيبة فلا يرد المتكلم والمخاطب لكونهما من الاسماء الظاهرة وهي غيب او يراد بالمتكلم والمخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين فلا يرد ان لانهما لا يسميان متكلماً ومخاطباً في الاصطلاح او غائب تقدم ذكره صفة غائب وفيه احتراز عن الاسماء الظاهرة فانها وان كانت غائبة لكن لا يشترط تقدم ذكرها لفظاً او معنى او حكماً المراد بتقدم ذكره لفظاً اعم من ان يكون تحقيقاً نحو ضرب زيد غلامه او تقديراً نحو ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديراً والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما تضمن معنى الضمير نحو قوله تعالى اعدوا له اقرب للتقوى اى العدل لتضمن اعدوا آية او يلد عليه سياق الكلام التزاماً نحو قوله تعالى ولا يؤيه لكل واحد منهما السدس اى لا يؤي المبيت اذ سوفي الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق المبيت والمراد بتقدم ذكره حكماً ان يعنى الضمير الى ما احضر في الذهن من الشأن والقصة او غيرهما او لم يصحح به لقصدا لابهام والاجال اولاً ثم التفسير ثانياً في مقام التخييم والتعظيم لان ذكر المشي مبرهاً ثم ذكره مفسراً يوجب في المفسر تخيماً وتعظيماً فهو عائد الى ما تقدم

باب

ذکره حکماً کقولہ تعالیٰ قل هو الله احدٌ وکقولک نعمر رجلاً ثم لما فرغ عن تعریف
المضمر بشرح فی تقسیمه فقال هو ای المضمر علی قسمین متصل و هو ای المنفصل ما لا
یستعمل و حدة ای الذی لا یصح التلغظ به منفرداً فی الاصطلاح ای ما کان کالجزء
ما قبله و کبعض حروفه و انما قلنا فی الاصطلاح لانه صح التلغظ بالمضمر المتصل الباری
عقلاً ایضاً ثم المتصل باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلثة اقسام فروع نحو ضربت علی صیغة
الماضی المعروف و ضربت علی صیغة الماضی المجهول المثبتین اولهما الی ضربت علی صیغة
الماضی المعروف الغائب ثانیها الی ضربت علی صیغة الماضی الغائب فیکون کلها الی الحین
لا اسقاط لاملد الحکم فیلزم دخول ما بعدها فی حکم ما قبلها تصریفه ضربت ضرباً
ضربت ضرباً ضرباً ضربت ضرباً ضربت ضرباً ضربت ضرباً ضربت ضرباً ضربت ضرباً
و علی هذا القیاس تصریف المجهول و انما بدأ بالمتکلم لان ضمیر المتکلم عرف المعارف فلک
قدومه فی الجدة و اخر ضمیر الغائب لانه تحت الكل و منصوب و هو اما متصل بالفعل
نحو ضربت الی ضربت تصریفه ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت
ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت ضربت
الی انهن تصریفه لینهن انتا انتک انتک انتک انتک انتک انتک انتک انتک انتک انتک
انها انتما انتهن او مجرد و هو اما متصل بالاسم او بالحرف نحو غلامی الی غلامک
و لهن تصریف الاول غلامی غلامک غلامک غلامک غلامک غلامک غلامک غلامک
غلامک غلامک غلامک غلامک غلامک غلامک غلامک غلامک غلامک غلامک غلامک
له لهما لهما لهما لهما و منفصل عطف علی قوله متصل و هو ای المنفصل فیستعمل
و حد ای الذی یصح التلغظ به منفرداً فی الاصطلاح هو باعتبار الاعراب قسمین اقسام فروع
نحو انا الی هن تصریفه انا نحن انت انت انت انت انت انت انت انت انت انت انت انت
او منصوب نحو ایتای الی ایا هن تصریفه ایتای ایا نای ایاک ایاک ایاک ایاک ایاک ایاک
ایا کت ایاه ایاها ایاها ایاها ایاها ایاها ایاها ایاها ایاها ایاها ایاها ایاها ایاها
و المنفصل الی الاقسام الخمسة المذكورة فذلک ای المضمر مطلقاً ستون ضمیراً اثنا عشر لرفع
المتصل و اثنا عشر للرفع المنفصل و اثنا عشر للمنصوب المتصل و اثنا عشر للمنصوب المنفصل
و اثنا عشر للجور و المنفصل و اقال الجور و المنفصل فلم یجئ فی کلامهم ذلک لئلا یلزم تقدم
الجور و علی الجار لان معنی المنفصل ان لا یحتاج فی التلغظ به الی شیء فلما کان التلغظ
به مستقلاً یجوز ان یقدم علی العامل وان یتاخر عنه فاذا جاء تقدمه علی

العامل يلزم تقديم الحجر و ر على الجار وهو غير جائز ولما فرغ عن بيان اقسام الضمير
 شرع في بيان محل انفعال الضمير المتصل فقال واعلم ان المرفوع المتصل خاصة اي ون
 المنصوب والمجرور المتصلين لعدم الاستتار فيها يكون مستترا في الماضي الغائب
 اي للواحد الغائب والغائبة اي الواحدة الغائبة دون تثنيتهما وجمعهما وانما يكون
 مستترا فيهما لان الغائب ضعيف والخفة الحاصلة بالاستتار مناسبة له وانما
 لم يستتر في تثنيتهما وجمعهما د فعلا لتباس ولم يعكس الامر لان المرفوع
 باولوية السبق استحق الخفة وانما لم يستتر في المخاطب المتكلم لانها قويا في القوة
 الحاصلة بالابراز مناسبة لها الا الضعف الحاصل بالاستتار كضربك هو مثا
 للماضي الغائب وضربت اي هي مثال للماضي الغائبة وفي المضارع عطف على قوله
 في الماضي اي ويكون مستترا في المضارع المتكلم مطلقا اي زمانا مطلقا واستتارا
 مطلقا يعني سواء كان المتكلم واحدا او مثنى او جمعا او مذكرا او مؤنثا نحو ضربت
 انا ونضرب اي نحن والمخاطب عطف على قوله المتكلم اي يكون مستترا في المضارع
 للمخاطب اكان مفردا او مذكرا كضرب اي انت الغائب الغائبة كضربك هو تضربك
 هي انما استتر في المضارع للصيغة المذكورة لوجود القرائن الدالة على الضمائر وهي الهزة
 والنون والتاء والياء بخلاف المخاطبة في الاصح وتثنية الغائب الغائبة وجمعها وتثنية
 المخاطب والمخاطبة وجمعها وفي اسم الفاعل والمفعول وكذا في الصفة المشبهة وافعل التفضيل
 مطلقا اي سواء كان واحدا او مثنى او جمعا او مذكرا او مؤنثا لوجود قرينة دالة على الضمير
 وهي علامتا التثنية والجمع كالف والواو وحمل المفرد على المثنى والمجموع طرد الباء
 نقول زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندون
 ضاربتان والهندات ضاربات والالف والواو في ضاربان وضاربون حرفا زيدا
 علامة للمثنى والمجموع كالف والواو في الزيدان والزيدون وليستنا بضميرين
 بدليل اختلافهما بالعامل نحو جاء في الضاربان والضاربون ورايت الضاربتين
 والضاربتين ومرت بالضاربتين والضاربتين ولا يجوز استعمال الضمير المنفصل
 مرفوعا كان او منصوبا الا عند تغذ المتصل استثناء مفرغ اي ولا يجوز استعمال
 المنفصل في جميع الاحيان الا حين تغذ المتصل وذلك لان وضع الضمائر للايجاز
 والمتصل خص من المنفصل لكونه اقل حروفا من المنفصل فنتى امكن المتصل لا يجوز
 العدول عن الاصل الا عند تغذ فلا يقال ضربت انت ولا ضربت اياك تغذ

تعدر المتصل وذلك التعذرا بما بسبب تقدم الضمير على عامله كما يأتى نعيد لأنه إذا
تقدم على عامله لا يمكن أن يتصل بالاول إنما الاتصال يكون باخر العامل فان المتصل
كالحزء منه أو بسبب لفصل بين الضمير وعامله لغرض لا يحصل الآيه ونظيره ما ضربك
الانا اذ لو حصل بغيره لم يتحقق تعدر الاتصال وإنما تعدر الاتصال بالفصل اذ
الفصل يتأ في الاتصال ويترك الفصل يفوت الغرض الذي لا يحصل الآيه أو بسبب كون
عامل الضمير حرفا والضمير مرفوعا ونظيره ما أنت قائما لعدم ما يتصل به اذ الضمير المرفوع
لا يتصل الا بالفعل بخلاف المنصوب والمجرم ولأنه يجوز اتصالها بالحرف ونحو اتى وانك
ولى ولك أو كون عامل الضمير معنويا وهو الا ابتداء نحو انازيدا وبسبب حذف عامله لأنه
لما حذف عامله لا يوجد في اللفظ ما يتصل به نحو ياتك والشر فان جميع هذا الصواب
يجوز فيه استعمال المتفصل لتعدر المتصل واعلم ان لهم اى للحاجة ضمير منهم اغانيا
لان المراد به الشأن او القصة وهو مفرغ غائب فيلزمه الافراد والغيبة يقع قبل جملة
من غير تقدم معاد وتلك الجملة اسمية خبرية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ
فانه حينئذ يجوز ان يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا تعنى الا بصار وانما وقع قبل الجملة
للتعظيم والجلال لان ذكر الشئ مبرما ثم ذكره مفسرا يوجب النفس تعظيما واجلالا
ولثلا يفوت الكلام من السامع عند غفلة وانما وقعت الجملة بعد الضمير لوجها كون
مفسر الشئ بعد وانما قلنا من غير تقدم معاد لثلا تنقض القاعدة بقولنا الشأن هو زيد قائم
على ان يكون هو مبتدأ عائدا الى الشأن وزيد قائم خبر اعنه فانه يصيد عليه انه ضمير يقع قبل
جملة تفسره لانه باعتبار عوده الى الشأن لا يخرج عن الايهام بالكلية بل انما يرتفع
الايهام بجملة زيد قائم تفسره صفة جملة اى تفسر تلك الجملة وذلك الضمير الايهام
وانما وجب تفسير هذا الضمير بالجملة لانه عائدا الى الشأن او القصة وذلك لا يكون
الا جملة والفراء اجاز تفسيره بالمفرد الما اول بالجملة لانه عائدا الى الشأن او القصة
ويسمى اى ذلك الضمير ضمير الشأن في المذكور ضمير القصة في الموثق سى هذا ضمير الشأن
والقصة لانه عائدا الى ما هو معروف في الذهن من الشأن او القصة نحو قل هو الله احد
مثال ضمير الشأن وانها زينب قائمة مثال ضمير القصة قلما فرغ عن بيان الشأن
والقصة شرح في بيان ضمير الفصل فقال ويذخون اى العرب بين المبتدأ والخبر
قبل دخول العوامل اللفظية وبعدها صيغة مرفوع اثرها على ضمير مرفوع لعدم تحقق
كونها ضميرا فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف او كونه على صيغة مرفوع

لينا سيب

متفق عليه وان اختلف في كونه ضميراً او بعد كونه ضميراً فوعاً وآنما سمي الفصل
بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف واختير صورة المرفوع لتناسب
الطرفين اعني المبتدأ والخبر منفصل تعينت صيغة مرفوع المنفصل لانه اقرب
موضوع على صورة الا انفصال او اسم مبتدأ واذ كان ضميراً كان حقه الا انفصال
مطابق للمبتدأ في الا افراد والتثنية والجمع والتنكير والتأنيث والتكلم والخطاب
الغيبية وانما كان مطابقاً للمبتدأ لانه عبارة عنه وقد يجعل مطابقاً للخبر ايضاً
اذ كان الخبر اي خبر المبتدأ معرفة او ملحقة بالمعرفة في امتناع دخول اللام عليه مثل
افعل او افعل من كذا وهذا شرط للدخال وانما اشترط ذلك لان الفصل انما يحتاج اليه
اذ كان الخبر معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالنعته فلا يحتاج الى الفعل وفعل
من كذا بالمعرفة لا امتناع دخول اللام عليه فانه يوجد فيه من يقوم مقام اللام وهذا لا يسوغ
الجمع بينهما فلا يقال زيد الا فضل من عمر فان قلت قد يكون المبتدأ نكرة مخصصة
واذا كان مخصصة والخبر حينئذ لا يكون الا نكرة مخصصة او غير مخصصة فيلتبس
بالنعته ايضاً اذا النكرة توصف بمتلها مطلقاً قلت الغالب في المبتدأ هو التعريف كونه
نكرة مخصصة بالنسبة الى التعريف نادر والعبرة للغالب اجاز ابو عثمان المازني وقوع
الفصل قبل المضارع لانه مشابه للاسم في امتناع دخول اللام عليه كقوله تعالى مَكَرُوا لِيَكُوْنُوا
يَبُوْدُ وفيه نظراً لانه لا يتعين في الآية لكونه فضلاً لاحتمال كونه مبتدأ وتأكيد كما في
قوله تعالى هُوَ اَصْحَابُكَ وَابْنُكِ ويسمى اي تلك الصيغة فضلاً عند البصريين
فقال المتأخرون منهم انما تسمى فضلاً لانه يفصل اي يفرق بين الخبر والصفة وقال
الخليل وانما تسمى فضلاً لانه يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس في حيز الاول
وليس من صفاته ومتمماته وقال كلا الوجهين واحد انما الفرق في العبارة وتسمى عماداً
عند الكوفيين لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية نحو يَدُهُ الْقَائِمُ مثلاً
لادخال صيغة المرفوع بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية عليه او كان الخبر معرفة
وكان زيد هو افضل من عمر ومثال لادخال صيغة المرفوع بين المبتدأ والخبر بعد دخول
العامل اللفظي وكان الخبر افعل من كذا او قال الله تعالى كُنْتُ اَنْتَ الرَّقِيبُ
عَلَيْهِمْ مثال لادخال صيغة المرفوع بين المبتدأ والخبر بعد دخول العامل اللفظي وكان
الخبر معرفة ولما فرغ عن بيان المضمرات شرع في بيان اسماء الاشارة فقال
فصل اسماء الاشارة ما اي اسماء وضع ليبدل على مشار اليه كلمة ما جنس

تعيين

بمعنى
الاشارة
اسماء

وقوله ليدل على مشار اليه فصل خرج به ما عد المحذوف من الاسماء فان قلت هذا اذا
 كان المراد بالمشار اليه الاشارة الاصطلاحية وان كان المراد الاشارة اللغوية لا يستقيم
 الحد حيث يدخل فيه ضمير الغائب فحوة قلت المراد هو الاول في التعريف لفظي وهو
 تعريف اللفظ بلفظ اجلي منه ويجوز ان يكون المراد هو الثاني ويخرج عنه ضمير الغائب
 ونحوه بقيد الحيثية فان ضمير الغائب وان كان موضوعا للاشارة بالمعنى اللغوي لكن
 لم يرد به ذلك بل يراد كونه كناية عن غائب تقدم ذكره او نقول المراد به الاشارة
 الحسية وهو الاشارة بالجوارح والاعتقاد فلا يلزم ضمير الغائب فحوة فانه يشير الى
 المعاد اشارة ذهنية ولا يرد عليه نحو ذلكم الله مما لم يوجد فيه الاشارة الحسية لان
 ذلك محمول على التجوز بتنازله فنزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيء الا ويدل عليه
 وانما بنيت اسماء الاشارة لكون وضع بعضها وضع الحروف كذا ونحوه وحمل البقية
 عليه للاحتياجها الى ما تبين به من قرينة الاشارة فاشبهت بالحروف في الاحتياج
 وهي اى اسماء الاشارة خمسة الفاظ لستة معان وذلك لان المشار اليه لا يخفى من
 ان يكون مذكرا او مؤنثا وعلى كلا التقديرين لا يخلو من ان يكون مفردا او متعيا او مجموعا
 والمجموع مشترك بين المذكر والمؤنث فيحصل خمسة الفاظ لستة معان ذلك المذكر
 المفرد عن الكوفيين ان اصله الذال وحدها واكالف زائدة وعن الاخفش ان اصله
 ذى بالتشديد فحذف اللام فبقى ذى مثل كى فقلبت الياء الفاء ليجز عن صورة
 الحرف وعن بعضهم ان اصله ذوى بفتح العين اذ واوى العين وياى اللام اكثر من
 يايهما فحذف اللام وقلبت الواو الفاء لفتحها وانفتاح ما قبلها فصار ذاوذ ان فى
 حالة الرفع وذى فى حالة النصب والجر المشابهة اى لمتنه المذكر وعن بعضهم انه معرب
 لا نقلاب الفه ياء جراً ونصباً كسائر الاسماء المتشبهات والاخرون على انه مبنى لوجه
 علة البناء فيه كالمفرد والمجمع وعن ابى اسحق الزجاج ان المتنه مطلقاً مبنى لتضمنه
 معنى واو العطف اذ اصل زيدان زيداً زيداً ويجمع فى بعض اللغة ذان فى الاحوال الثلثة
 ومنه قوله تعالى ان هذان لساجران على احد الوجوه وتاوتى وذى بقلب الكاف ياء
 الاصل فى لغات المؤنث الواحدة ذى لكونها بازاء المذكر الواحد قيل تالانته
 لم يثن منها الا هى وقيل كلاهما اصلان وتة وذة بقلب الكاف الواو هاء من غير
 وصل الياء بهما وذهى وتهى بوصل الياء بهما للمؤنث الواحدة وتان فى حالة الرفع
 وتين فى حالة النصب والجر المشابهة اى لمتنه المؤنث واكاف بالمتى والقصر اذا كان

له اى مائة ذان

بالفصر يكتب بالياء واذا كان بالمد ينون فكسوا كصية ان كان اولاء معرفة وصية
 منونا نكرة لا فادة البعد تنزيله منزلة النكرة لجمعها اي لجمع المذكر والمؤنث عاقل
 كان او غيره وقد يلحق باوائلها اي باوائل اسماء الاشارة هاء التنبيه ليدل على
 تنبيه المخاطب كهد او هذان وهذين وهاتتا وهاتين وهاتين وهاتين وهاتين
 ويتصل باواخرها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف ليدل على
 احوال الخطاب من الافراد والتنثنية والجمع والتذكير والتانيث والدليل على كون
 هذه الكاف حرفا امتناع وقوع الظاهر موقعه ولو كان اسما لما امتنع ذلك ولا نه
 غير مستقل بالمفهومية الا ترى انك تقول في ترجمة ذلك اين ست وذلك انست
 ولا يبعد ان يقال لا يكون في تركيب اسم محل له من الاعراب فيكون الكاف حرفا وهي
 اي حروف الخطاب ايضا كاسماء الاشارة خمسة الفاظ لستة معان والقياس يقتضيه
 ان يكون حروف الخطاب ستة واشترك خطاب اثنين فبقي خمسة الفاظ نحو كما كن
 كما كن فذلك اي المجموع من اسماء الاشارة مع حروف الخطاب خمسة وعشرون
 الحاصل من ضرب خمسة حروف الخطاب في خمسة اسماء الاشارة وهي اي وتلك
 الخمسة والعشرون ذلك الى ذلك يعني ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك
 وذلك الى ذلك يعني ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك ذلك
 البواقي من الامثلة تقول تالك تالك تالك تالك تالك تالك تالك تالك تالك
 اولئك اولئك اولئك اولئك واعلم ان ذلك للقریب ذلك للبعيد اي للمشار اليه القريب
 البعيد وذلك للمتوسط اي الذي بين القريب والبعيد لا يستعمل الكاف الا للمتوسط
 والبعيد يستعمل اللام للتنصيص على البعيد انما اخذ ذكر المتوسط عن الطرفين والقياس
 ان يذكر في الوسط كما هو واقع في بعض النسب لتوقف معرفة على الطرفين ثم لما فرغ
 عن بيان اسماء الاشارة شرع في بيان الموصولات فقال **فصل الموصول انما**
بنيت لمشايرتها بالحروف من حيث افتقارها الى الغير وهو الصلة اسم هو كالجنس
قوله لا يصر ان يكون جزء تاما من جملة الا بصلة بعده اي بعد الموصول كالفصل يخرج
به الاسماء التي تصح ان تكون جزء تاما من جملة بدون صلة كزيد رجل وفي قوله
جزء تاما اشارة الى ان الموصول يصلح ان يكون جزءا منها لكن لا يكون جزءا تاما
والمراد بالجزء التام من جملة ان يكون مبتدأ او خبر او فاعل او نحو ذلك لما كانت
الصلة ما خذ في تعريف الموصول هي غير بيينة احتاج الى تعريفها بقوله وهي الصلة جملة خبرية

او يكون في تركيب اسم محل له من الاعراب

الموصول

بجملة

معلومة مضمونها للنخاطب لئلا يكون تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة
 وبما يخفى منه انما وجب ان يكون صلة الموصول جملة خبرية لان الذي التي مثلها
 او مجموعها موضوعه لجعل الجملة صفة للمعرفة بواسطة فمضمونها عليها وانما وصف
 الجملة الخبرية لان الاثنائية لا تثبت لها في نفسها واثبات الشيء للشيء فرع ثبوتها في
 واما وقوع الجملة القسمية صلة لقوله تعاوان منكم لمن ليبطئن فان الصلة
 هي جواب القسم هو جملة خبرية وانما قلنا معلومة مضمونها قيا ساعلى سائر
 الصفات لان الصفة من شأنها ان تكون معلومة للنخاطب قبل جريها على الموصوف
 ولا بد من عائد فيها اى فى الصلة ليعود الى الموصول وذلك العائد ضمير غائب او يجرى ايضا
 مظهر موضع المضمون نادرا نحو جاء في الذي ضرب يدا او قال للمالكى في التسهيل فرق
 بين العائد الى المبتدأ والموصول ولهذا قال من عائد لم يقل من ضمير لان العائد اعم من
 الضمير وانما احتاجت الصلة الى عائد ليربط بالموصول والا لكانت اجنبية غير مفيدة مثاله
 اى مثال الموصول المعرف الذي الواقع في قولنا جاء في الذي ابوه قائم او قام ابوه كرمثالين
 لان الاول مثال للموصول الذي صلة جملة اسمية والثاني مثال للموصول الذي صلة جملة
 فعلية ولما فرغ عن بيان تعريف الموصول وتمثله شرع في تعدادها فقال وهي اى الموصولة
 الذي للمذكر الواحد صلها الذي كعبه فرى اسم منقوص فيها الغات اخر الذي يتشدد
 الياء والذ بحذف الياء وبقاء الكسرة والذ بسكون الذال والذان في حالة الرفع
 والذيين في حالة النصب البحر التي للمؤنث واللتان واللتين مثلناه اى لمتى المؤنث
 والاولى على وزن العلة والهدى والذيين كلاهما لجمع المذكر السالم واللاقى واللاقى واللاقى
 واللاقى بالهزة والياء او بالهزة او بالياء مكسوة او ساكنة لجمع المؤنث ما ومنها بمعنى الذي
 يستعمل في المفرد والثنى والجمع والمذكر والمؤنث غير ان من تختص بذوي العقول وما يغيرها بطريق
 الحقيقة وقد تستعمل احدهما مكان الاخر عجزا او اى مضاف الى معرفة لفظا او تقدير المذكر
 بمعنى الذي فرعه كقوله تعاوانهم اشد على الرحمن عينا واية للمؤنث بمعنى التي وفرعه
 نحو آياتهن احسن من هند عندى وذو بمعنى الذي فى لغة بنى طى لعلم ان كلمة ذو
 تستعمل لمعينين احدهما بمعنى صاحب كما عرفت فى الاسماء الستة وهى معرفة وثانيتها
 بمعنى الله فى لغة بنى طى خاصة وهو المراد ههنا وهذه مبنية لا تتغير نحو جاء في ذو قام رايت
 ذو قام مرت بذو قام يستعمل في المذكر والمؤنث الواحد والثنى والجمع الغائب الحاضر
 كقول سبيل المطار يتبعه والى الماء ماء ابي وجدى + وبيرى ذو حفرت ذو طويت

ای الذي حفرتة والذي طوبيته قال الميدا في المعنى الماء الكافية النزاع ماء أبي جحش
ای ورثتها أباً و يروي أبى والبير المتنازع فيها يبيى التي حفرتها وطوبيتها يقال طويت
البناء بالمد والبير بالجرى دورت بناءها وألف واللام أى مجموعها بمعنى اللام
والتي وفرجها وهو معطوف على ما ذكر من الموصولات وموصوفى بقوله صلته اسم
صلة الألف واللام وافراد الضمير نظراً الى انها موصول واحد اسم الفاعل واسم
المفعول وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا بمر فوعها مركباً تاماً ولو لم يكنا بمعنى الفعل
كما جاز وقوعها صلةً وإنما اورد الفعل فى صورة اسم الفاعل للمفعول لأن اللام
الموصولة فى الحقيقة اسم موصول هو لا يدخل الآ فى الجملة لأن هذه اللام مشابهاً
بلام الحرفية وهى لام التعريف وهى لا تدخل الآ فى المفرد فجعلت صلته تاماً كان جملة
معنى مفرداً بصورة عملاً بالحقيقة والشبهة جميعاً والأولى ان يقول صلته اسم
الفاعل والمفعول لا غير لانه لا يجوز ان يكون صلته صفة مشبهة واسم
التفضيل لانها لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدث لانه يتناوكان الفعل
فلا يصير ان بمعنى الجملة نحو جاء فى الضارب زيداً أى الذى يضرب زيداً وكذا نحو
جاء فى المضروب غلامه أى الذى يضرب غلامه عن المازنى ان الألف واللام فى
الصفة من الحروف والضمير الذى فيها يرجع الى الموصول المحذوف فاذا قلت الضارب
تقديره الرجل الضارب ويجوز حذف العائد من الصلة الى الموصول من اللفظ دون
المعنى سوى عائد الألف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد
كلا مثل موصوليتها وسوى الضمير المنفصل الواقع بعد النحو الذى ما ضربت الآ
آية فانه لا يجوز حذفه اذ لو حذف لم يعلم انه حذف ضمير منفصل بعد الجوز ان
يكون المحذوف ضميراً متصلاً قبله او حينئذ يفوت الغرض الذى لاجله الانفصال
ولا ضمير سواه اذ لو كان ضمير سواه نحو الذى ضربته فى دائرة لا يجوز حذف
احد الضميرين اذ يستغنى عن ذلك المحذوف بالباقى فلا يقوم الموصول دليلًا
على المحذوف ولا يكون عائدًا الى غير الموصول وان كان عائدًا اليه نحو قوله سمع الله لمن
حده لا يجوز الحذف حيث لا يبدل الموصوف على المحذوف لاستغناؤه عنه ان كان
أى العائد مفعولاً وهو شرط تقدم جزاءه عليه هو قوله ويجوز حذف العائد
نحو قام الذى ضربت أى الذى ضربته وانما جاز حذف الضمير العائد لخصوص
لكونه محتاجاً اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدخل على المحذوف وتشم

قیّد جواز حذف العائد بقوله ان كان مفعولا لاخراج الفاعل فانه لا يجوز حذفه فلما
 يرد ان الحذف لا يخص منصوب بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان عذر التقييد
 ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلا تخصيص حن المرفوع ان كان مبتدأ بشرط ان
 لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اللك وبطول الصلة كقوله تعالى وهو الذي
 في السماء اية وفي الارض اية فانه طالت الصلة عليه وحذف المجرور بشرط ان
 ينجز بحرف جر متعين كقوله تعالى انسجدوا لله اية اي به او باضافة صفة ناصبة
 تقدير نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه واعلم ان ايا واية اي كلمة ايا واية الموصولة
 معرفة وذلك للزوم اضافة المانعة عن البناء لزوجها منزلة التنوين المنافي للبناء ولا يجر
 نحو حيث فاترها لازمة الاضافة الى الجملة مع انها مبنيّة لان الاضافة عهدت فانعة لا رافعة

الا اذا حذف صلته اي صلة كلمة اي واية فحينئذ يجوز بناؤها على الضم ان
 كانت مضافة ويكون الصلة عائدا كقوله تعالى ثم لنزعهن من كل شعبة اية ثم اشد على
 الرحمن عتيا اي هو اشد اي لنزعهن من كل طائفة عن طوائف لغى هو اشد على الله في
 الطغيان والغلو في الكفر يتاديب في ادخاله في النار وانما بنيت حينئذ على الضم لانه لا يكون
 فيه نقصان فحين بعض ما يوضح بيئته وهو الصلة فانها مبنيّة للموصو فجز ذلك
 النقصان بالضم الذي هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صلته ايضا
 لغز جيدة ثم لما فرغ عن بيان الموصولات شرع في بيان اسماء الافعال فقال

فصل اسماء الافعال

في الاصوات كما سيجيء وهو كل اسم بمعنى الامر والماضى قوله اسماء مبتدأ مضاف
 الى الافعال قوله هو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وهو عائدا الى اسماء الافعال
 وانما افردة مع ان الاسماء جمع نظرا الى اخراج اسماء ولانه عائدا اليها بتاويل كل واحد
 ولانه عائدا الى الاسم المذكور معنى للدلالة على ان الاسماء عليها جمع اسم انما عاد الضمير
 الى الاسم ون الاسماء لان التعريف انما يكون للجنس والماهية لا للافراد واما ايراد الاسماء
 على صيغة الجمع فلتناول الباب على جميع مسائلها ثم المراد بكون اسماء الافعال
 بمعنى الامر والماضى ان يكون بمعنى احدهما وضعاف يخرج عنه بقوله كل اسم نفس الامر الما
 ومثل ضارب في قولك زيد ضارب مس بقولنا وضعافات ضاربا ههنا يدل على ان
 بالقرينة لا بالوضع لانه صار بمعنى الماضى بعارض لحوق الامر الدليل على كونها
 اسماء الافعال ان صيغها مغايرة لصيغ الافعال ولان بعضها ينون عند التذكير نحو

اسماء الافعال

التعريف انما يكون للجنس والماهية لا للافراد

مَوْصِرٍ وَمِنْهَا مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ اللَّامُ وَمِنْهَا مَا كَانَ مَنْقُولًا عَنِ الْعَدَلِ وَالظَّرْفِ وَالْجَارِ
 وَالْجَرِّ وَرُكُوبًا فَإِنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْمَصْدَقِ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ تَصْغِيرٌ رَوَادٌ تَصْغِيرٌ لِتَرْخِيمٍ
 بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ كَقَوْلِهِ نَعَامٌ مَهْلُجٌ رُوبِيًّا أَوْ نَحْوَهُ فَإِنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الظَّرْفِ وَمِثْلُ
 عَلَيْكَ فَإِنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْجَارِ وَالْجَرِّ رَوَانًا بِنَيْتِ لُكُونِهَا وَاقْتِعًا مَوَاقِعَ الْفِعْلِ وَلَكُونُ
 وَضَعُ بَعْضِهَا وَضَعُ الْحُرُوفِ ثُمَّ حَمَلَ الْبَاقِي عَلَيْهِ وَمَا كَانَ أَكْثَرُ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِمَعْنَى الْأَمْرِ بِتَقْدِيرِ
 وَأَعْتَرَضَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثَاتِ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى الْمَضَارِعِ نَحْوُ فِيٍّ بِمَعْنَى تَنْجِيزِ وَوُجْهِ
 بِمَعْنَى اتَّوَجُّعٍ فَكَيْفَ لِيَسْتَقِيمَ الْحَصْرُ لِجَبِيبٍ بَيْنَهُمَا فِي الْأَصْلِ كَمَا بِمَعْنَى تَنْجِيزِ تُوَجِّعَتْ
 وَالتَّعْبِيدُ عِنْدَهَا بِالْمُسْتَقْبَلِ كَرُوبِيًّا زَيْدًا أَيْ أَهْلَهُ مِثَالُ مَا يَكُونُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ هُوَ مُتَعَبِّدٌ
 وَالْمَنْقُولُ عِنْدَهُ فِيهِ مُسْتَعْلَمٌ وَهِيَ هَاتِ زَيْدًا أَيْ بَعْدَ مِثَالِ مَا يَكُونُ بِمَعْنَى الْمَاضِي هُوَ الْأَمْرُ
 وَالْمَنْقُولُ عِنْدَهُ فِيهِ غَيْرُ مُسْتَعْلَمٍ فَفِي اخْتِيَارِ هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ إِشَارَةٌ إِلَى أَقْسَامِ أَسْمَاءِ
 الْأَفْعَالِ فِي مَوْضِعِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مِنَ الْأَعْرَابِ لِلنَّجَاةِ مَذْهَبَانِ أَحَدُهُمَا الِرْفَعُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ
 فَتَكُونُ مَعَ فَاعِلِهَا السَّادِ مَسَدًا نَحْوَ جَمَلَةٍ كَمَا قَاتَمَ الزَّيْدَانِ وَالثَّانِي النَّصْبُ عَلَى الْمَصْدُوقِ
 فَرُوبِيًّا زَيْدًا مِثْلًا فِي تَقْدِيرِ رُوبِيًّا أَوْ رُوبِيًّا وَإِذَا تَرَحُّفَ الْفِعْلِ صُغْرًا أَوْ إِذَا تَصْغِيرِ
 التَّرخِيمِ بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ وَقَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ وَالْحَقُّ أَنَّهُ لَا يَحْتَلُّ لَهَا مِنَ الْأَعْرَابِ
 لَصِيرُورِهَا بِمَعْنَى الْأَمْرِ الْمَاضِي فَأَخَذَ حِكْمَهُ أَوْ كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ بِمَعْنَى الْأَمْرِ الْجَارِ
 وَالْجَرِّ وَرِصْفَةُ فَعَالٍ أَيْ فَعَالٍ الْكَائِنُ بِمَعْنَى الْأَمْرِ هُوَ أَيْ فَعَالٍ بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنَ الثَّلَاثِي
 الْجَرِّ قِيَاسٌ أَيْ قِيَاسِيٌّ وَذُو قِيَاسِيٍّ هُوَ فَعَالٍ بِمَعْنَى الْأَمْرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِيٍّ هُوَ قِيَاسٌ
 عِنْدَ سِيْبَوِيِّ بِمَعْنَى أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ هُوَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ هُوَ قِيَاسٌ بِمَعْنَى
 الْأَمْرِ كَنَزَالِ الْكَائِنِ بِمَعْنَى إِتْرَالٍ وَتَرَالٍ بِمَعْنَى أَتْرَالٍ وَكَضْرَابٍ بِمَعْنَى إِضْرَابٍ
 وَحَلَالٍ بِمَعْنَى حَلٍّ وَكِتَابٍ بِمَعْنَى أُكْتَبَ وَمِنْ غَيْرِ الثَّلَاثِيٍّ سَمِعِيٌّ لَمْ يَجِ الْأَقْرَبُ قَارِ
 بِمَعْنَى صَوْتٍ مِنَ التَّصَوُّوتِ وَعَرَّعَارٍ بِمَعْنَى تَلَاعَبُوا أَيُّهَا الصَّبِيَّانُ بِالْعَرَّعَرَةِ وَهِيَ لَعِبَةٌ
 لَهُمْ وَقَالَ الْمُبَرِّدُ قَرَفَتْ أَرْحَاكِيَّةُ صَوْتِ الرَّعْدِ عَرَّعَارٍ حَكَايَةً صَوْتِ الصَّبِيَّانِ وَيُلْحِقُ بِهِ
 أَيْ بِفَعَالٍ بِمَعْنَى الْأَمْرِ فِي الْبِنَاءِ فَعَالٍ حَالٌ كَوْنُهُ مَصْدَرًا مَعْرِفَةً أَيْ عِلْمًا لِلْمَعْنَى
 كَفَجَارٍ بِمَعْنَى الْفَجْرِ أَوْ الْفَجْرِ وَهِيَ مِنَ الْمَعْنَى وَأَمَّا فَالْمَصْدَقُ أَلَا تَعْلَمُ بِغَيْرِ الصَّبِيَّةِ
 بَدُونَ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى فَيَكُونُ بِمَعْنَاهُ وَأَمَّا فَالْمَعْرِفَةُ لِأَنَّهُ يُدَلُّ عَلَى ذَلِكَ فَجَارٌ الْقَبِيحَةُ
 لَزُومِ التَّأْنِيثِ فِيهِ بِاعْتِبَارِ أَنَّ سَائِرَ أَقْسَامِ فَعَالٍ مُؤَنَّثَةٌ أَوْ صِفَةٌ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ
 مَصْدَرٌ أَيْ يُلْحِقُ بِهِ حَالٌ كَوْنُهُ صِفَةً لِلْمُؤَنَّثِ فَخَصَّةٌ بِالْبَدَأِ نَحْوُ يَأْسَاقُ بِمَعْنَى فَاسِقَةٌ

مع عدم ما يوجب
 سقوطه من الأقسام

فجار الفجر
 مؤنث

وبالکام بمعنی لا کعة او غیر مختصة بالنداء وهی علی نوعین احدهما ما صاعده جنس بالغة
 کجاء للسینة وهی فی الاصل لكل ما تجذب ای تجذب ثم اختصت بالغلبة بجنس المنای
 والنوع الثاني ما بقی علی وصفیه فوق طای ای قاطة بمعنی کافیه او علما عطف علی قوله
 صفة ای یلحق به فعّال حال کونه علما للاعیان مؤنثا الجار والمجرور صفة لقوله علما وقوله
 مؤنثا صفة ثانية له ای علما کائنا للاعیان مؤنثا معنویا واللام فی قوله للاعیان للجنس
 فبطل معنی الجمعية ای علما للعين المؤنث المعنوی فما قبل من ان قطام ليس علما للاعیان
 بل علم للعين فلا یجوز التمثیل به فهو مدفوع كقطامٍ وغلّابٍ قال فی الصحاح غلابٌ مثل
 قطام اسم امرأة وحصار هو اسم کوكب تشبه بسرهیل تانیته بتاویل الكوكبة یقال کوكب
 کوكبة کطار اسم للمکان المرتفع وتانیته باعتبار المکانة لترافعها قال الله تعالی ولو نشاء
 لمسخنهم علی مکاتیبهم ای مکاهم هذه الثلاثة ای الفعّال المصدر المعرفة والفعّال الصفة
 والفعّال العلم للاعیان المؤنثة لیست من اسماء الافعال وانما ذكرت ههنا ای فی فصل
 اسماء الافعال للمناسبة ای لمناسبة هذه الثلاثة بفعّال بمعنی الامر عدلا ووزنه وهدى الحقنة
 فی البناء وکتنا فرغ عن بیان اسماء الافعال شرع فی بیان الاصوات فقال **فصل**
 الاصوات انما بنیت لجرها جری ما لا ترکیب فیه من الاسماء فان قيل لِمَ بنیت
 اسماء الاصوات عند التركيب اعربت اسماء الحروف کالبناء فانها اسم ب وکالتاء والتاء
 فانها اسماء وت الی غیر ذلك قلنا الفرق بینهما ان اسماء الحروف موضوعة لمسمیة فاما
 کوضع رجل فانه عند عدم التركيب لا یستحق الاعراب وعند ترکیبه یتحق مجازا واسم
 الاصوات فانها اذا رکبت لم یرد بها مسمی وانما ارید بها حکایة الصوت والتصویت
 للبهیمة فلا یلیق بها التعبیر کل اسم حکى به صوت ای اسم لصوت به مثل بهیمة او
 طائر او غیرهما فالمراد به یحصل ما یشبه به انسان بصوت غیره من بهیمة ونحوها ولم یرد
 به حکایة الصوت فی نحو غاق صوت الغراب لانه صوت ولا ینحی لا یحصل التقادیر بین القسمین
 فیقال قال زید نحر وقال زید غاق فیصیر القسمین قسما واحدا کغاق صوت الغراب فانه
 حکایة عن صوت الغراب بان یصوت به انسان تشبیها بصوت الغراب او صوت به البهائم ای
 لجرها ودعائها او حثیبتها او وحشیتها او غیر ذلك کنز بالتخفیف والتشدید
 لاناخرة البعیر ای وقت اناخرة البعیر ثم المتبادر من البهائم انما هو ذوات القوائم الاربع
 فلا یشمل التعریف ما هو للطیور بل لبعض افراد الانسان ایضا کالصیوان والمجانین فالاولی
 ان یجعل ذکر البهائم للتمثیل حتی یشمل الطیور و غیرها وانما لم یتعرض للقسم الثالث

لترفعها

الاصوات

وهو ما صوت به الانسان ابتداءً من غير تعلق بغير كوى صوت المتعجب وكاوه صوت المتوجع ونحو ذلك لان حكمه يعلم بالدلالة وذلك لانه لما كان هذا ان القسمان المذكوران ملحقين بالاسماء المبنية لجرها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فكون القسم الثالث ملحقاً بها أولى لانه صوت الانسان من غير ان يتعلق بغيره او نقول الكلام محو حذف المعطوف تقديراً او صوتاً به البهاثر او غيرها فيدخل فيه ما صوت به لتعجب او لوجع والمخدوف بقربينة ان هذا القسم اولي الاقسام ثم لما فرغ عن بيان الاصوات شرع في بيان المركبات فقال **فصل** المركبات كل اسم حمل كل اسم على المركبات ليس مستقيم لا استحالته ان يكون كل اسم مركبات فالمراد باللام فيها لام الجنس ليبطل معنى الجمع ويكون المعنى المركب كل اسم ثم حمل كل اسم هو جزئي على المركب وهو كل ايضاً ليس مستقيم الاعلى التسامح فان المركب لما كان صادراً على كل اسم فحمل كل اسم عليه ليس مستقيماً الا بالتسامح ويحتمل ان يكون اللام للعهد فالتقدير بهذا فصل المركبات المذكورة في حصر المبنية وقوله كل اسم مبتدأ محذوف الخبر اي كل اسم كذا فهو كله مركب او خبر مبتدأ محذوف في تقديره المركب كل اسم مركب من كلمتين لم يقل من اسمين ليدخل فيه تحت نصرة ثانی جزئیه فعل لا اسم وقيل ليدخل فيه سيوييه لانه ثانی جزئیه صوت لا اسم ليست بينهما نسبة الجملة صفة كلمتين اي ليس بين الكلمتين نسبة اسناد ولا اضافة ولا عمل ولا افادة معنی فيخرج عن مثل تا بظ شراً او عبد الله ويزيد والنجم اعلماً وكلاماً في المبنى الذي سبب بناؤه التركيب فلا يرد ان مثل تا بظ شراً من المبنيات فكيف يحترز عنه لانه ليس مما نحن فيه فان تضمن الثاني اي الجزء الثاني من المركب حرفاً يجب بناؤه اي بناء الجزئين على الفتح اما بناء الجزء الاول فلانه صار وسطاً بالتركيب والوسط ليس محل للاعراب واما بناء الجزء الثاني فلانه متضمن للحرف كاحد عشر الى تسعة عشر فان اصل احد عشر مثلاً احد عشر فحذف الواو فصد الامتزاج الاسمين، وتركيبها الاثني عشر استثناء من قوله يجب بناءهما فانها اي كلمة اثنا عشر وكذا اثني عشر معرفة كالمثني يعنى كما ان المثني معرب كذلك الجزء الاول من هذه الكلمات معرب ايضاً مشابهاً بالمضاف من حيث حذف النون لان حذفها من احكام الاضافة فاعطى له حكم المضاف وبني الجزء الثاني على الفتح لتضمن الحرف واما خص مشابهاً بالمثني في الاعراب لكون علة الاعراب فيها واحداً وهي مشابهاً

الحرف
المركب

فان وسط ليس محل للاعراب

اثني عشر

المضاف من حيث حذف النون عنها لان حذفها من احكام الاضافة التي هي المانعة
 للبناء اورد اعلى من قال مع ما فيه من حسن التناسب بين المشبه والمشبه به بيانا
 انه كما ان تلك الكلمة ذوجتین بجهة الاعراب فيها باعتبار الجزء الاول وجهة البناء
 فيها باعتبار الجزء الثاني كذلك المثنى فانه ذوجتین ايضا بجهة الاعراب بجهة خلافه
 فيه على اختلاف القولین قوة وضعفاً وان لم يتضمن الجزء الثاني من المركب
 ذلك ای حرفاً فيها ای فی تلك الكلمة لغات احدها اعراب الجزئين معا وضاف
 الاول الى الثاني وضع صرف المضاف اليه والثانية اعراب الجزئين وضافة الاول
 الى الثاني وصرف المضاف اليه والثالثة وهي اوضحها ای اوضح اللغات بناء الاول على
 الفتح للتوسط المانع عن الاعراب وعدم الواسطة بين الاعراب البناء اعراب الثاني
 غير منصرف كيعليك نحو جاء في يعليك ورايت يعليك ومررت بيعليك لعدم
 موجب الاعراب وكون الاصل في الاسماء الاعراب اعراب غير منصرف لوجوه السبب
 العلمية والتركيب ثم قوله غير منصرف اقام وقوعه على انه خبر مبتدأ محذوف ای هو عين
 الجزء الثاني غير منصرف او محذوف بانه صفة للجزء الثاني او منصوب بقیة مقام المصدر
 المضاف المنصوب بفعل مقلد ای اعراب غير منصرف ولما فرغ عن المركبات شرع في
 الكنايات فقال **فصل الكنايات** لم يرد بالكنايات ههنا معانيها المصدلية
 بل اراد ما يكتن بها بل ما هو مبنى منها اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان فكنة
 كناية عن الاعلام وهن وهن كناية عن الاجناس فانها معربات وهي ای الكنايات
 في اللغة والاصطلاح اسماء تدل على عدد مبهم وهي ای تلك الاسماء كور بنيت
 كوالاستفهامية لتضمنها هزرة الاستفهام وبناء كوالخبرية لتشبهها بالباختلاف لانها
 مثلها في اللفظ وكون وضعها وضع الحروف وكذا بنيت كوالتركيبية عن مبنيتين
 الكاف وذا وجاءت كناية عن غير العدل نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت
 او الاثنين ونحوها او على حديث مبهم وهو كيت وذيت اصلها كيت ذيت بالتشديد
 فحقتا ولا تستعملان الا مكررتين بواو العطف تقول كان بيني وبين فلان كيت وكيت
 وذيت وذيت كناية عما جرت بينك وبينه عن الحديث والقصة وذلك لثلاث يتوهم انه
 كناية عن لفظ مفرد ويجوز في كل منها الضم والفتح والكسر انما بنينا لاجراءها في المكنة عنها
 بها وهو الجملة وهي مبنية فكذا اما كان عبارة وحكاية عنها واعلم ان كوالقسمين استفهامية
 ای ذال على الاستفهام وما بعدها ای مما يركب الاستفهامية مفرد منصوب على التمييز نحو

كنايات

عنها

کوم رجلا عندک وخبریة معطوف علی استقها مية وما بعدها ای میزکم الخبریة مجرور
 مفرد مرة نحو کوم مال انفقته وجمع مرة اخرى نحو کوم رجال لقیتم انما کان میزکم
 الاستقها مية مفرداً منصوباً ومیزکم الخبریة مجروراً مفرداً او مجموعاً لانها لمتما
 حلتا علی العد باعبار کونهما کنايتين عند اخذنا حکم العد وهو نحو ان احدهما
 المضاف الی المیز والثانی المیز بالمنصوب ففرق بین کلا استقها مية والخبریة
 حیث اعطى الاستقها مية حکم العد المنصوب فنصب تمیزها واعطى الخبریة حکم
 العد المضاف الی المیز فحفظ تمیزها علی الاضافة ولما حلت الخبریة علی عد المضاف
 وهو نوعان مضاف الی الجملة وهو من الثلاثة الی العشرة ومضاف الی الواحد هو المائة
 والا ل ف جری فیها حکم کلها وانما لم يجعل الفرق بالعرض لان الاستقها مية ملحمت
 علی العد حلت علی العد المتوسط بین القلیل والكثیر وهو من احد عشر الی تسعة
 وتسعين دون العد القلیل وهو ما دون العشرة ودون العد کثیر وهو المائة وما
 فوقها لثلاثا یلزم الترخیص بلا مرجح والتوسط راجح لان خیر الامور اوسطها وقد جاء الجر فی
 تمیزکم الاستقها مية نحو بکم رجل مررت وهو عند سبویة والخیل حیرة بمن الحذافة
 لا باضافة کوم وقال الجر ولی بالباء الداخلة علی کوم لانها ومیزها کثیر واحد وajan
 الکوفیون جمع میزکم الاستقها مية نحو کوم لك علما نا والجواب ان علما نا حال والمیز
 محذوف وهو نفساً ای کوم نفساً حصل لك مما لو کین ویجوز الفصل بین کوم الاستقها
 ومیزها بالظرف نحو کوم لك درهما لا تسام ثم اعلم ان الجر بعد الخبریة انما یجوز ا
 لم یقع الفصل بینها وبين میزها بشئ فان وقع الفصل بینها فان المختار هو المنصب
 بعد ما حمل علی الاستقها مية حیث لا یجوز الاضافة مع الفصل نحو کوم فی الدار رجلا
 ثم جر میزکم الخبریة علی الاضافة انما هو مذهب الاكثر وعن الکوفیین ان جرّة بمن
 المقدرة وسبویة معهم فی دخول حرف الجر علی کوم ومعناه ای معنی کوم الخبریة
 وتذکیر الضمیر باعتبار ما ذکر او باعتبار اللفظ او الاسم ای معنی هذا اللفظ وهذا
 الاسم الاحسن فی وجه تذکیرة ما قبل من ان تانیت کوم كما هو الشائع فی السنة النحاة
 لتأویله بالکلمة فقول كما الاستقها مية فی تأویل کلمة کوم الاستقها مية والظاهر فیہ
 التذکیر التکثیر ای انشاء التکثیر فان قلت اذا کان معناه انشاء التکثیر فما وجه
 الجمع بین کوم الخبریة وكون جملتها انشائية للمنافاة بین الاخبار والانشاء قلت
 المنافاة بینها منتفیة لاختلاف الجهة فنحو کوم رجلا ضربت اخباراً بضرب کثیر

من الرجال وانشاء الاستكثار الضرب فالجبهة فختلف تدخل كلمة من البيانية
 فيها اي في ميمزكم الاستفهامية والخبرية جوازاً فيجوز ان بها والفرق حينئذ يعرف
 من المقام تقول كم من رجل لقيت في الاستفهامية وكم من مال نفقت في الخبرية هذا
 اذا لم يكن الفصل بينها وبين ميمزها بفعل متعدي ما اذا كان الفصل بينهما فدخل من
 في ميمزها واجب لئلا يشتبه ميمزها بمفعول ذلك المتعدي كقوله تعالكم اهلكنا ومن
 قرينة وكم اتيتهم من آية بيينة قال الحديدي لوقيل المراد بقولهم تدخل من فيهما
 اي في ميمز الخبرية المفرد والمجموع كان حسناً لان السيوية والخليل وكثيرا منهم لا
 يجوزون دخول من ظاهراً في ميمز الاستفهامية وجوزوه مقدراً كما عرفت
 وقد يحذف ميمزة اي ميمزكم استفهامية كانت او خبرية لقيام قرينة اي وقت
 حصول قرينة دالة على تعيين المحذوف نحو كم مالك اي كم دينار مالك نظير حذف
 ميمزكم الاستفهامية وكم ضربت اي كم ضربت نظير حذف ميمزكم الخبرية وكم
 في الوجهين اي في الاستفهام والخبر يقع منصوباً محلاً وكذا المجروراً ومرفوعاً اذا كان بعد
 اي بعد كم فعل او شبهه غير مشتغل عنه اي غير معرض عن كم بضميره او متعلقة اي بسبب
 ضميره او متعلقة وانما قيد به احرازاً عن نحو كم رجلاً او رجل ضربته اذا جعل كم مبتدئاً
 ولا يقدر بعد فعل غير مشتغل عنه نحو كم رجلاً ضربت وكم غلاماً بلكت مفعولاً به
 اي يقع كم في المثالين حال كونه مفعولاً به نحو كم ضربت ضربت وكم ضربت مصدراً
 وكم يوماً سرت وكم يوم صمت مفعولاً به وجرراً عطف على قوله منصوباً اي تقع كم
 في الوجهين مجرراً اذا كان قبله حرف جر او مضاف نحو بكم رجلاً مرت وعلى كم
 رجل حكمت وعلامه كم رجل ضربت وما ل كم رجل سليت فان قلت لكم صد الكلام
 واذا كان قبله حرف جر او مضاف زال صدرته قلت اذا دخل عليه حرف جر او مضافاً
 انتقل الصدارة اليه لكان الاتحاد والجزئية بين الجار والمجرور والمضاف والمضاف اليه
 ومرفوعاً عطف على قوله مجرراً اي تقع كم في الوجهين مرفوعاً اذا لم يكن شئ من الامرين
 اي اذا لم يوجد امر من الامرين المذكورين بان لم يكن بعد فعل ناصب غير مشتغل
 عنه بضميره او متعلقه ولم يكن قبله حرف جر او مضاف فتقع مرفوعاً عند
 فقد ان هذه الامور الثلاثة واطلاق الامرين عليها باعتبارها يقتضيه لا باعتبار
 ما يقتضيه نصب الجرو المراد بقوله مرفوعاً انه يرفع على الوجوب مرة كما
 في كم رجلاً او رجل غلاماً او غلاماً او لوية مرة اخرى كما في نحو كم رجلاً

بعضه
بعضه
بعضه

اورجل ضربته او ضربت علامه فان الرفع في مثل هذا اولي سلامة عن الحذف فهدا
اندا فع ما يقال انه يمكن ان لا يكون بعد فعل غير مشتغل عنه بضمير او متعلقه يكون
كتر مجرّد عن العوامل اللفظية بل يكون النصب مقصراً على شريطة التفسير نحو
كم رجلاً او رجل ضربته فيكون منصوباً على شريطة التفسير مرفوعاً مبتدأ ان لم يكن
اي كم في الوجهين طرفاً لصدق حد المبتدأ عليه نحو كم رجلاً اخوك وكم رجل ضربته خبراً
ان كان كم في الوجهين ظرف لصدق حد الخبر عليه نحو كم يوماً اسفرك وكم شهر صومي
ويعلم كونه ظرفاً بالمميز ان كان هو ظرفاً فظرف والآ فلا وقيل في الكلام حذفاً ومضناً
اي مبتدأ ان لم يكن مما يركم ظرفاً وخبراً ان كان مبرزاً ظرفاً ولما فرغ عن الكنايات
شاع في الظروف فقال **فصل** الظروف المبنية على اقسام قبال الظروف بالمبنية
ليغتن عن تعبيرها بالبعض ههنا منها ما اي ظرف قطع عن الاضافة بان حذف المضاف اليه
كقيل بعد فوق وتحت تقول جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا
فوق وتحت وامام وقد ام خلف واسفل ودون واول بمعنى قبل قال الله تعز لله الامر
من قبل ومن بعد اي قبل كل شئ وبعد كل شئ وانما بنيت هذه الظروف لتضمنها
معنى حرف الاضافة وتشبيهاً بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه واخيراً بناؤها على الضم بحرف
التقصا حيث تمكن فيه نقصان بحذف المضاف اليه هذا اي بناء الظروف المقطوعة عن الاضافة
اذا كان المحذوف اي المضاف اليه منوياً اي مقصوداً للمتكلم والا اي وان لم يكن
المحذوف منوياً للمتكلم بل يكون نسيباً منسياً لكانت اي تلك الظروف معرفة
مع التنوين لزوال علة البناء حينئذ نحو رب بعد كان خيراً من قبل اي رب متلخراً
خيراً من متقدماً ومنه قول الشاعر نشعر فساغى للشراب وكنت قبلاً اكا دغصن بالماء
الفرات وكذا اذا كان ما اضيفت اليه مذكوراً كانت معرفة نحو قبل هذا وبعد هذا ولم يندك
لان في بيان ما قطع عن الاضافة وعلى هذا التقدير قوي لله الامر من قبل ومن بعد كبير
اللام والدال منونتين بناء على الاعراب وتسمى اي الظروف المقطوعة عن الاضافة لغايات
لانها تصير بعد حذف المضاف اليه بلا عوض غايات في النطق واما ما عوض فيه عن
المضاف اليه ككل وبعض واذا فالغاية ههنا المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كان
مذكوراً اذ الغاية العوض ومنها اي من تلك الظروف حيث بالحر كات الثلث وجاء
بالواو كذلك هي للمكان وقد تستعمل للزمان عند الاخفش بنيت اي كلمة حيث
تشبيهاً لها بالغايات ملازماتها الاضافة الى الجملة في الاكثر معنى لا لفظاً اذ الاول

و نهی

فلات معنی اجلس حیث زید جالس ای اجلس مکان جلوس زید اما الثانی وهو
 عدم الاضافة لفظا فظاهرا لان حق الظرف اضافة الى المفردات و اضافة الى الجملة
 كلا اضافة ولذا اختير بنا وها على الضم قال الله تعالى سَتَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ
 لَا يَعْلَمُونَ فحیث فی الآية مضافة الى الجملة معنی وهو لا یعلمون وقد تصانف

ای حیث الى المفرد كقول الشاعر **شعر**

أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعًا بِأَيِّ مَكَانٍ سَهِيلٌ وَخَرَّةٌ نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّرْهَابِ بِسَاطِعًا
 فحیث فی البيت مضافة الى مفرد وهو سهیل و یروی فع سهیل علی انه مبتدأ محذوف
 الخبر ای حیث سهیل موجود محذوف لدلالة الحالة علیه هو طالعاً ومع الاضافة الى المفرد
 و یعرب بعضهم لزوال علة البناء عند الاضافة الى الجملة الا شهربنا وکما تری من الرویة
 البصریة یقتضی مفعولاً واحداً وهو طالعاً و نجما بدل منه و یضی و ساطعاً من صفات
 و حیث ظرف تری و بعضهم علی انه مفعول به لتری و علی راية الرفع طالعاً حال كما قر
 و شرطه ای شرط حیث فی الاستعمال الغالب ان یضاف الى الجملة اسمیة كانت او
 فعلیة كاجلس حیث یجلس زید و كاجلس حیث زید جالس و انما كانت شرط حیث
 ان تصانف الى الجملة لا احتیاجه اليها لتعین معناها كاحتیاج الموصول الى ما یتبعه لان موضوع
 مکان یقع فیہ النسبة ومنها ای من الظرف المبنیة اذا وجد بناهما ما قر فی حیث هی ای
 كلمة اذا للمستقبل ای للزمان المستقبل اذا دخلت علی الماضي صارا ای لما مستقبلاً
 غالباً نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله و قد تستعمل فی الماضي من غیر ان یصیر مستقبلاً نحو قوله
 حتى اذا ساوى بين الصدفين و حتى اذا بلغ مغرب الشمس له امثال كثيرة و فیها ای كلمة
 اذا معنی الشرط و هو ترتب مضمون جملة علی جملة اخرى فتضمنت معنی حرف الشرط وهو وجه
 اخر لبنائها و یجوز ان تقع بعدها ای بعد اذا الجملة الاسمیة لعد و وضعها للشرط كان ولو نحو
 انیتك اذا الشمس طالعة و المختار بعدها الجملة الفعلیة لان الشرط یقتضی الفعل
 لكنه لما لم یکن اذا موضوعاً للشرط لا یكون وقوع الفعل بعدها واجبا بل كان مختاراً
 و المنقول عن اللبرد اختصا صها بالفعلیة نحو انیتك اذا طلعت الشمس قد یجئ اذا
 مجرد الزمان نحو انیتك اذا احمر البرای وقت احراره و قد تكون ای اذا دللت احوالاً
 لوجود الشئ فجاءة ای بغتة مصدر مهمل اللام من باب المفاعلة معناه الا بغتة
 و الجاءة بالمد معناه الادراك بغتة من باب فتح و سمر فیمتار المبتدأ بعدها
 الفاء للعطف او فی جواب شرط محذوف ای اذا كان إذا للسفأ عبادة

الزمان

فالحکم کذا فرقا بین اذ اهدت و بین اذ الشرطیة و فی الکلام اشارة الى ان وقوع المبتدأ
 بعد اذ المفاجأة غیر لازم بل یكون مختاراً نحو خرجت فاذا السبع واقف او حاضر او موحوا
 و ظاهر کلام سیبوی بی ان اذ للمفاجأة ظرف زمان الحاضر و العامل فیها الفعل
 المقدر و هو فاجأت و قال الحدیثی تقدیر فاجأت اولی من جعل اذ بمعنی فاجأت
 و یمنع اظهاره استغناء بقوة ما فی اذ فی الکلام من الدلالة علیه فیکون
 الفاء لعطف الجملة علی الجملة و اذا مفعولاً به لفاجأت فكانت قلت خرجت
 ففاجأت زمان و قوف السبع لا ظرفاً کما یشعر به قول الجاهلی فانه قال یلزم وقوع
 المبتدأ بعد اذ التی للمفاجأة و هی ظرف معمول لما دل علیه من فاجأت هذا
 کلامه و قال المبرد و علیه اثر المتأخرین هی ظرف مکان ولا یجوز علی هذا القول
 اضافة الی الجملة الاسمیة لان ظروف المکان لا تضاف الی الجملة الا حیث فحینئذ
 لا یجوز من ان یدکر بعد الی الجملة نحو خرجت فاذا زید قائم او اسم مفرده بعد حال نحو
 خرجت فاذا زید قائم ای خرجت فحضر فی زید قائماً و قال الکاندلسی ان شئت رفعت
 قائماً علی انه خبر مبتدأ و ابقیت الظرف کما تبقى فی نحو فی الدار زید قائم و علی الثانی
 اذا هو الخبر لان ظرف المکان یقع خبراً عن الحیث و قائماً سان عن الضمیر فی الظرف
 و العامل فی الحال ما فی الظرف من معنی الفعل فی اذا الفعل الدال علیه اذا و هو فاجأت
 و عن الاخفش من تبعه ان اذ للمفاجأة حرف دال علی المفاجأة و منها ای من الظروف
 المبنیة اذ و هی للماضی ای للزمان الماضی و ان دخلت علی المستقبل صار ما ضیاً نحو انیت
 اذ یقوم زید ای قام زید ولا یشکل هذا بقوله تعالی فسوف یعلمون اذ الاغلال فی
 اعنا فیهم لان اذ و ان دخلت علی المستقبل ههنا لکنه نزل منزلة الماضی لانه اخبار
 من عند المستقبل کالماضی و لانه یمکن ان یمنع کونه فی الآیة للمستقبل لحوذان یكون
 مطلق الوقت کانه قیل فسوف یعلمون زمان الاغلال فی اعنا فیهم فهو یمنع کونه
 مستقبلاً بقربینه فسوف ثم بناؤها لما قلنا فی حیث اولان و ضمها و ضم الحرف

ببینا و

و تقع بعد الجملتان الجملة الفعلیة نحو حیثک اذ طلعت الشمس الجملة الاسمیة نحو حیثک
 اذ الشمس طالعة و قد یكون اذ للمفاجأة قال الرضی الاغلاب حیثی اذ فی جواب بینما
 تقول کنت واقفاً اذ جاء فی عمر و قال فی اللباب و هما یعنی اذ و اذا کانتان
 للمفاجأة و یختص لاولی بالفعلیة و الثانية بالاسمیة ایقاعاً للمبالغة بینها و بین
 الزمانیة و لما کان حیثی اذ للمفاجأة قلیلاً فی کلامهم لم یدکره المصنف و منها ای من

الظروف المبنيّة وآيّن للمكان صفة او خبر مبتدأ محذوف اي لكائنتان للمكان
اوها كائنتان للمكان بمعنى الاستفهام اي حال كونها متلبسين بمعنى الاستفهام وانما
بنيتا لتضمنها حرف الاستفهام او الشرط نحو آيّن تمثنت وآيّن تقعد وآيّن بمعنى كيف
اذا كان بعد فعل كقوله تعافا توأخرتكم آيّن شدتم اي كيف شدتم وبمعنى الشرط مصطوفا
على قوله بمعنى الاستفهام نحو آيّن تجلس اجلس وآيّن تقرا قرء ومنها اي من الظروف
المبنيّة من الزمان استفهاما وشرطا انتصبا بها على انها تميزان اي من حيث الاستفهام
والشرط او على انها حالان اي حال كون الزمان ذ الاستفهام وشرط نحو متت تسافر
مثال لميت للزمان استفهاما وميت تصم اصم مثال لميت للزمان شرطا ووجه بناءها
فاذكرنا في آيّن وآي ومنها اي ومن الظروف المبنيّة كيف للاستفهام حالا نحو كيف انت
اي في اي حال وآي صفة انت من الصحة والسقم وغيره فالمراد بالحال صفة الشيء كزمان
الحال ويستعمل كيف للشرط مع فاعل على ضعف عند البصريين ومطلقا عند الكوفيين
وهو ظرف مكان بدليل عملها في الحال في قولك كيف زيد ضلحكا كما في ابن زيد قائما وعن
سيبويه انها اسم صريح لا ظرف لوقوع مثل صريح او سقيم في جواب ولو كان ظرفا لما صرح بوقوع مثل
ذلك في جواب بل اجيب بنحو ظرف وبناءها لتضمنها حرف الاستفهام ومنها اي من الظروف
المبنيّة آيآن وبناءها لتضمنها حرف الاستفهام للزمان استفهاما اي من حيث الاستفهام
او حال كون الزمان ذ الاستفهام او فرصة استفهام والفرق بين آيآن وبين ميت ان الاولى
مختصة بالزمان المستقبل وبالأموال العظام بخلاف الثانية فانها اهم نحو آيآن يوم الدين
ولا يقال آيآن فيام زيد ووجه بناءها ما مر في كيف ومنها اي من الظروف المبنيّة
مذ ومند قدّم مذ على مند مع كونه فرعا له اذا صل مذ مند بدليل تصغيره على
مُبيد فان التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبالا نه مقصود لكونه لفظ من مند
انها بنيتا اسمين لموافقتهما آياها بحرفين او لكون وضع مذ وضع الحرف وتحرر حمل مند
على مذ او لمشاغبتها بالغايات في القطع عن الاضافة المعنوية الا انها لم يجيئا الا
مبنيتين لانها ابدل مقطوعتان عن الاضافة للمعنوية بخلاف الغايات بمعنى اول المدة
اي مذ ومند كائنتان بمعنى ويستعملان لمعنيين احدهما بمعنى اول المدة ان صلح
اي الزمان الذي بعدهما جوابا لما تمى نحو ما رايت مذ او مند يوم الجمعة في جواب من
قال متى رايت زيدا اي اول مدة انقطاع رؤيتي آياها يوم الجمعة وثانيتها بمعنى جميع المدة
ان صلح ذلك الزمان جوابا لكم نحو ما رايت مذ او مند يومان في جواب

التصغير يرد الاشياء الى اصولها غالبا

من قال کم مدۃ ما رايت زيدا ای جميع مدۃ ما رايتہ یومان ومنها ای من الظروف المبنيۃ
لدى بالالف المقصورة وكدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون بفتح
ای لدى كدن الكائنتان بمعنى عندا وهما الكائنتان بمعناه نحو المال لدىك
ای عندا والفرق بينهما ای الفرق استعمالا بين لدى وعندان عندا لا يشترط فيه
الحضور حتى يقال المال عندا يدا فيما يحضر كما اذا كانت في خزانة ويشترط ذلك
ای الحضر في لدى وكدن حتى لا يقال المال لك زيد اولدك زيدا لا فيما يحضر عندا
فيكون عندا اعم من لدى واخوانه مطلة او جاء فيه ای لدى لغات اخر لدى بفتح
اللام وسكون الدال وكسر النون وكدن بفتح اللام والدال وسكون النون وكدن بضم اللام
وسكون الدال وكدن بفتح اللام وضم الدال وبنائها لوضع بعض لغاتها وضم الحروف
والبقية محمولة عليه ومنها ای من الظروف المبنيۃ قط بفتح القاف وضم الطاء المشددة
وهي اشهر لغاتها وفيها لغات وهي قط بضم القاف والطاء المشددة المضمومة وقط بفتح القاف
وسكون الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل للماض المفعول نحو ما رايتہ قط فان معنا
ما رايتہ في جميع الازمنة الماضية والمراد باللفظ اعم من ان يكون لفظا او معنى ليتناول مثل
قول الشاعر جأ وابدق هل ايت الذهب قط + وقد نستعمل في الاثبات نحو كنت
اراه قط ای دائما وانما يبنى قط مخففة لوضعها وضم الحروف وبنائها المشددة لمشاقتها
باختها ولتضمنها في اول الامر التعريف لكونها دالة على الزمان المعين ومنها ای من الظروف
المبنيۃ عوض بفتح العين وقد جاء بالضم للمستقبل المنفع على سبيل الاستغراق نحو
اضرب عوض فان معناه لا اضربه في جميع الازمنة المستقبلية وانما يبنى عوض لتضمنها معنى
الاضافة ولشبهها الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعداذ المعنى عوض العا
كدهر الداهرين ويبدل على ذلك استعمالها كذلك واعرابها مثل قبل وبعد واعلم
انه اذا اضيف الظروف التي ليست بمبنيۃ الى الجملة او الى اذ المضافة الى الجملة جاز
بنائها اي بناء تلك الظروف على الفتح لا كسباب بنائها من المضاف اليه المبني لو بواسطة
كما في اذ لان الجملة من حيث هي مبنيۃ حتى قال بعضهم انها من مبنيۃ الاصل
واختير بناؤها على الفتح المخففة وفي قولنا جاز بناؤها اشارۃ الى انه جاز اعرابها ايضا لاصالة
اضافتها الى المفرد وعارضية الاضافة الى الجملة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصديقين صدقهم
ونحو يوم ينفع في الصور وكيو مئيد وحينئذ اي يوم اذ كان كذا او حين اذ كان كذا او
كذلك مثل غير مع ما وان وان يعني كما ان الظروف المذكورة يجوز بناؤها على الفتح مع جواز

بناؤها

بناؤها

الاعراب كذلك كلمة مثل غير مقرونة مع ما وان المفتوحة المحققة والمتقلة اي
 الى احد هما في جواز بناءها على الفتح مثل تلك الظروف وان لم يكن ناظرين تقول ضربته
 مثل ما ضرب زيد مثل ان ضرب زيد وغير ان ضرب يد غير ضرب زيد انما بنيا لانهما
 الى الجملة صوتا لشبههما بالظروف للبرهامة والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام لهذا
 ذكر بناءهما في بحث الظروف المبتدئة مع انهما ليسا من الظروف ويجوز انهما ايضا
 لكونهما اسمين مستحقين للاعراب ومنها امس بالكسر عند اهل الحجاز ثم لما فرغ عن
 البابين في الاسم العربي المبتدئ شرع في الخاتمة فقال الخاتمة في سائر احكام الاسماء والخاتمة
 غير الاعراب والبناء صفة الاحكام وسائر مشتق من السوء ^{بمعنى بقية ما اكل} ^{اللفظ سائر} ^{في الخاتمة} فصول

كتاب
المعرفة والاشكال

فصل اعلم ان الاسم على نوعين معرفة ونكرة قد كان شدة الاحتياج الى التمييز
 فيما سبق الى المعرفة والنكرة مقتضية ذكرها قبل المنصرفة وغيره لكنه لما كان معرفة بعض
 اقسام المعرفة متوقفة على مباحث المبتدئ لفرها الى هذا الموضوع ثم لما كان المعرفة هو
 المطلوب لاصلة الالف كثيرة الاستعمال قدم على النكرة فقال المعرفة اسم

وضع لشيء معين قيده به احتراز عن النكرة فانها لم توضع لشيء معين والمراد بشيء معين
 اعم من ان يكون فردا معيناً كزيد الرجل معرج الخارجي وكانا وانت وهو او عجمياً
 معيناً كسامة فانه علم لجنس الاسد وكان الاسد المجلد بلام الجندر او جملة معينة
 من كل افراد جنسها وبعضها كما يعرف بلام الاستغراق والجمع المعرج وهو اي اسم
 لشيء معين او المعرفة فتد كير الضمير باعتبارها جديفانه ذكر لما عرفت ان تانيث العدا
 من الثلاثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء او لان تانيث المعرفة غير حقيقة

سنة اقسام بالاستقراء المضمرات والاعلام والمبهمة اعني اسماء الاشارة والموصولات
 وانما سمي مبهمة لان اسم الاشارة من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم
 عند المخاطب حذر التلغظ به فان عند المتكلم اشياء محتمل ان يكون مشار اليها
 وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب اذا تلفظ به والمعرف بالنداء
 فهو باربع عند قصد التعيين واما عند عدم قصد فيكون نكرة بالالف واللام العدا
 او الجنسية او الاستغراقية اعلم ان لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعر بالمخاطب
 فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس اما ان يقص
 الى الجنس باعتبار لغة كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام الحقيقة

من حيث هي واما ان يقصد باعتبار فرد في اللام الذهني كما في ادخل السوق
 واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له في لام الاستغراق كما في قوله تعالى الانسان
لَفِي خَيْرٍ لِّرَّالَّذِينَ اٰمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ الْاَيَةُ واما ان يشار الى قسم من مفهوم
 اللفظ معهودا بينك وبين مخاطبك سبق الفهم اليه عند سماع اللفظ في لام
 العهد الخارجي نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصه فرعون الرسول وانما لم يتغير
 للمعرف بالميم نحو قوله عليه السلام ليس من امير امصيام في امسفر لان الميم مبدل من
 اللام فلا يعد ما دخلت عليه هي قسما اخر من المعارف ولم يذكر المتقدمون المعرف بالنداء
 لرجوعه الى المعرف باللام اذ اصل يارجل يايها الرجل في الرضى ومن لم يعد من النحويين
 فلكونه من فروع المضمرات لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب هذا اظهر من ان
 الظاهرة والمضاف الى احدها اي هذه الاقسام المذكورة للمعارف غير النداء اضافة نصب
 على انه مفعول مطلق معنوية صفة اضافة الا نحو غير مثل شبه في احتراز عن المضاف الى احد
 اقسام المعارف الاربعة المذكورة اضافة لفظية فانها لا تقيد تعريفها لما ذكر تعريف المعارف
 غير العلم فيما سبق وكان المعرف بالنداء والالف اللام مستغنيا عن التعريف خص
 العلم بذكر التعريف فقال العلم ما اي اسم او لفظ وكلمة فاموصولة او موصوفة
 وضع لشيء معين هو جنس يتناول المعارف كلها ويقول لا يتناول غير يخرج عنه
 العلم من المعارف لانه لا يتناول غيره بوضع واحد كما قال هذا ليدخل فيه العلم
 الذي وقع فيه الاشتراك نحو زيد اذا سمي به رجل ثم سمي به رجل اخر فانه وان كان
 متناكلا غيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع كثيرة ثم المراد بالعلم المعرف اعم من
 ان يكون منقولا كفضل او مر تبلا كمر ان مفرقا نحو زيد او مركبا نحو عبد الله اسما نحو
 زيد او لقباً نحو صديق او كنية نحو ابو بكر موضوعا للمعنى ذات نحو زيد ولعنه حدث
 كسبحان علم التسبيح او وقتا كبكرة او يوزن به نحو فعلان الذي مؤنثة فعلا او مراد
 محض لفظ كسعيد كرز او محض عدد كستة ضعف ثلاثة وامر بالمعارف اي اكملها
 تعريفها المضمر المتكلم نحو انا ونحو الاستمالة الاشتباه فيه عند مخاطب ثم الخطاب نحو
 انت لا مكان الاشتباه فيه ثم الغائب نحو هو ثم العلم ثم المبهما اي اسماء الاشارة والموصولة
 ثم المعرف باللام ثم المعرف بالنداء والمضاف الى احد هذه الاربعة في قوة المضاف اليه
 فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه لانه لا تنكسب التعريف الا منه هذا هو المشهور عن
 مذهب سيديويه وهذه ان يستوى بين المضمر العلم ههنا اختلافات كثيرة

المعارف

نيسوك

لا یلیق ذکرها بحد المختصر و النكرة ما وضع لشیء غیر معین کرجل و قوس فقوله و وضع
 لشیء جنس یتناول النكرة و المعرفة و قوله غیر معین فصل یخرج به المعرفة و من
 علامات النكرة قبولها حرف التعریف و دخول ب علیها و کما الخبیرة و وقوعها کلاماً
 و تمیزاً و اسمراً لا یغنی لیس لما ذکر النكرة اردفها بذكر اسماء العدة التي یلزمه اکثرها
 التفسیر بالنكرة و لو اخرها عن المذكر و المؤنث لكان اولی لتعلقها ببحث التذکر
 و التانیث ایضاً و انما ذکرها على حدة و اختصاصها باحكام لم توجد فی غیرها فقال
فصل اسماء العدة ما وضع لبدل على كمية احاد الاشياء ای اسماء العدة وضعت لبدل
 على مقدار افراد الاشياء ای على مقدار المعددات فیدخل في الحد الاثنان لانه یفید قوماً
 جواباً لمن یقول کم عندك و لیس لواحد بعد عند کثیر من الحساب الاثنان عند بعضهم
 و خرج بقید الوضع نحو رجل لانه وان فهم عنه الكمية باعتبار سياق الاثبات لکن
 لا بالوضع و کذا رجلا لانه لم یقصد فی هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا
 الجواب یجری فی رجلا ایضاً و منهم من عرف العدة بانه المقدار المنفصل الذي لیس لاجزائه
 حد مشترك و منهم من عرفه بانه کثیرة مرکبة من الاحاد و اصول العدة مبتدأ و قوله
 اثنا عشرة كلمة خبيرة و احد خبر مبتداء محذوف ای حدها واحدا و بدل بعض من
 اثنا عشر كلمة الی عشرة كلمة الی هذا للاسقاط لان المعنى واحد غیره على حد المعطوف الی عشرة
 و لو لم یقل بذلك لزم خروج عشرة عن اصول العدة عملاً بالغایة فلا یرد ان الی هذه لیس
 لا سقاط ما وراء الغایة على نحو الی المرافق لان شرط الاسقاط هو ان یتناول ما بعد
 ما قبلها لولا الغایة اذ العشرة لا یتناولها و احد لیس لامتداد ایضاً لانه یوجب خروج
 العشرة عن الاصول و هی اخلة فیها و الا لم یتمة العدة المذكورة هی اثنا عشر كلمة
 و مائة و الف عطف على قوله واحد على قوله عشرة و مائة تلك الكلمة فهو متولد
 منها إما بتثنية کما تثین و الفین أو بجمع قیاسی کالاف و مئین او مئات و غیر قیاسی
 کعشرین الی تسعین أو بعطف کاحد عشرین أو ترکیب کاحد عشر او باضافة کثلثائة
 و ثلثة آلاف و استعماله ای استعمال العدة من واحد الی اثین على القیاس ای مبنی على
 ما یقتضیه القیاس و الافراد و التركیب العطف اعنی للمذكر بدون التاء ای لیستعمل
 الواحد و الاثنان للمذكر بدون التاء و لیستعملان للمؤنث بالتاء لان القیاس و الاصل
 تذکر المذكر و تانیث المؤنث نقول على صیغة الخطاب و الغیبة فی رجل واحد و فی رجلین
 اثنان بدون التاء و فی امرأة واحدة و فی امرأتین اثنتان و ثنتان بالتاء

واستعمل ای العدد من ثلاثة الى عشرة على خلاف القياس والاصل اعني للمذكور بالتاء
 تقول ثلثة رجال الى عشرة رجال وللمؤنث بدهنها اي بدون التاء تقول ثلث نسوة
 الى عشر نسوة وذلك لان الثلاثة ماولة بالجماعة فيكون مؤنثا فيلزمه الحاق التاء بعد
 الحاقها بالمذكر لم يجز ان تكون ملحقة بالمؤنث فرقا بينهما وانما لم يعكس الامر لكون المذكر
 سابقا في الخلق ولا يشكل هذا بقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها لان
 عبارة عن الحسنات اولا كتساب المصنات الثانية من المضاف اليه بعد لعشرة تقول احد عشر
 رجلا واثنا عشر رجلا وثلثة عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا واحدا عشرة امرأة واثنا عشر
 امرأة وثلث عشرة امرأة الى تسعة عشر امرأة على القياس والاصل من احد عشر الى
 عشر يتذكير الجزئين في المذكر وتانيتهما في المؤنث وتغير الواحد الى احد والواحدة
 الى احد طلبا للتخفيف من ثلثة عشر الى تسعة عشر باسقاط التاء عن الجزء الثاني واثنا
 في الاول في المذكر وبالعكس في المؤنث لرجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل في مادون الجزء
 الاول تقريبا لخلاف الاصل وبعد ذلك اي بعد تسعة عشر تقول عشرون رجلا و
 عشرون امرأة بلا فرق بين المذكر والمؤنث الى تسعين رجلا وامرأة وتقول احد عشرون
 رجلا واحدا وعشرون امرأة واثنان وعشرون رجلا واثنان وعشرون امرأة وثلثة و
 عشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى تسعة وتسعين رجلا وتسعين امرأة
 يعني انك اذا عطفت عشري^ن واخواتها على النيف وهو مادون العشرة اي من واحد تسعة
 تستعمل مادون العشرة على ما عرفت وتعطف عليه عشري^ن واخواتها وانما لم يركب الاحاد
 العشرات في العقود كما يركب الاحاد مع العشرات لان الواو والياء في عشري^ن واخواتها على
 للاعراب والتركيب موجب للبناء فالجمع بينهما محظوظ ثم تقول مائة رجل ومائة امرأة واللف
 رجل الف امرأة وماثنا رجل وماثنا امرأة والفا رجل والفا امرأة بلا فرق متعلق بقوله تقول
 اي ثم تقول ما ذكر بلا فرق بين المذكر والمؤنث فاذا زاد اي العدد على المائة والالف وما
 يتولد عنها من تشبيه وجمع يستعمل اي ذلك العدد على قياس ما عرفت في النيف من
 التذكير في المؤنث والتانيث في المذكر والافراد والاصناف والتركيب العطف كما عرفت ويقدم اللف
 على المائة والمائة على الالف والاحاد على العشرات تقول عهد الف مائة واحد عشرون رجلا والفا
 وماثان واثنان وعشرون رجلا وثلث مائة واثنان وعشرون امرأة واربع الاف وتسعمائة وخمس
 واربعون امرأة وعليك بالقياس كما تقول في الافراد الف ومائة وواحد واحد واثنان
 اثنتان وفي الاضافات الف ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة وفي التركيب الف ومائة واحد عشر رجلا

فيما ذكر في المذكر
منها

واحد عشرة امرأة والالف ومائة وثلاثة عشر رجلا وثلاث عشرة امرأة وكما نقول الفان
وماثتان وثلاث آلاف وثلاث مائة الى تسع الاف وتسعمائة ويجوز ان نعكس العطف
في الكل فنقول واحد الف ومائة واثنان والالف ومائة واثنان الى اخرها ذكرنا وما
فرغ عن كيفية استعمال اسماء العدد شرع في حال مميزاتنا وهي المعددات وما كان الواحد
والاثنان اول اسماء العدد بدأ ببيان حكمها ليغزى اولاً انه لا يميز لها فقال واعلم ان الواحد
والاثنين وكذا الواحدة والاثنين لم يذكروها اكتفاءً بذكر الافضل لا يميز لها اي لم يذكروها
الواحد الاثنين بعدها لان لفظ المميز يعني عن ذكر العدد فيها اي في الواحد والاثنين كما
نقول عندك رجل رجلان ولا نقول عندك واحد رجل والاثنان رجلين وذلك لان لفظ
التمييز يفيد النص الذي يفيد ذكر العدد فيها وهو بيان الكمية اعني الواحد في ميز الواحد
والاثنين في ميز الاثنين فلا يجوز ان يكون تمييزاً لانه لا يجوز ان يكون مغنياً عن المميز فان حكم
قصد الامر بتمييز المميز لا يحصل الاجمال والتفصيل وعدم استغناء كل واحد منها عن الآخر
واما قولهم رجل واحد رجلان اثنان فمحمول على التأكيد لما كان كلامه السابق يوهو انه
لا يميز لغير الواحد والاثنين من الاعداد ايضاً وقد كان له مزيد فغير بقوله اقاماً لثلاثة اعداد
اي باقي الاعداد غير الواحد والاثنين فلا بد لها اي لتلك الاعداد من مزيد كربعها
فنقول ميز الثلاثة الى العشرة مخفوض باضافة الاعداد الى ميزاتها مجموع لفظاً
نقول ثلاثة رجال ثلث نسوة او معنى نقول تسعة رهط وثلاثة زرد وخمسة نفر وانما
جعل ميز الثلاثة الى العشرة مخفوضاً ولم يجعل منصوباً كما يميز ما بعد العشرة لان ميز عدد
موصوف مقصود معناه لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة ولو جعل هذا التمييز منصوباً
لكان على صورة الفضل فجعل مخفوضاً لئلا يكون على صورتها وانما كان ميز ما بعد
العشرة منصوباً لتعذر الاضافة ضرورة كما سيبحثي وانما جعل ميز الثلاثة الى العشر
مجموعاً ولم يجعل مفرداً كسبب ما بعد العشرة لان مدلول الثلاثة وما فوقها جماعة فبالاولى
ان يبين بالجماعة ليوافق العدد المعدد فان العدد عبارة عن المعدد معنى واقاماً
جعل ميزها بعد العشرة مفرداً فلنتعليل سيدكر الا اذا كان الميزاي مابين الثلاثة الى
العشرة لفظ المائة فيكون اي ذلك الميز مخفوضاً مفرداً نقول ثلث مائة وتسعمائة
ولم يستعمل عشر مائة استغناءً بلفظ الالف والقياس اي قياس لفظ المائة المضاي
اليها الثلث وما فوقها ثلث مئات للمؤنث ومبين للمذكر على انه رفض هذا القياس
لكراهتهم ان يرجعوا بعد ما التزموا افراد التامين في احد عشر الى تسعة وتسعين

فهرب الى الجموع الذي طال عهدة في ثلثة الى عشر فاستحسنوا الحمل على القرب هو
 احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجلا في لزوم افراد التميز
 انما رجعا الى خفض التميز لثلا يلزم اهدا رحمة الثلثة الى العشرة من كل وجه ومدين
 احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد تقول احد عشر رجلا واحد عشر
 امرأة وتسعة وتسعون رجلا وتسع وتسعون امرأة اما كون هذا التميز منصوبا
 فلتعدر الاضافة اما في احد عشر الى تسعة عشر فلتعدر تركيب ثلثة اشياء مع مترادف
 المعنوي الناشئ من الاضافة الى المفترق واما في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين
 فلتعدر حذف النون وابقائها عند الاضافة لانه لو اضيف مع حذف النون لزوم حذف
 نون اصلية وضعت الكلمة عليها ولو اضيف مع بقاءها لزم بقاء نون شبيهة بنون الجمع
 وكل منها مستقيم واما كون هذا التميز مفردا فلان المفرد هو الاصل واخف من
 الجمع والمقصود من التميز هو التفسير وهو يحصل به فلا رخصة للعدول عنه من غير
 حاجة ومميز مائة والالف وتثنية هما اي تثنية المائة والالف وهما مائتان الفان
 وجمع الالف وهو الالف والوف واما لم يقل وجمعها كما قال وتثنية هما
 لان جمع المائة مرفوض استعمالا ليقال ثلث مئآت او مئتين بل يقال ثلثمائة
 مخفوض مفرد تقول مائة رجل ومائة امرأة والالف رجل والالف امرأة ومائتا رجل ومائة
 امرأة والفا رجل والفا امرأة وثلثة الالف رجل وثلث الالف امرأة وانما جعل
 هذا التميز مخفوضا لوجود الاضافة ومفرد الكراهة تم جعل مميز العدد الكثير جمعا وقس
 على هذا اي اذ علمت كيفية استعمال الاعداد وحال المميزات في بعض الامثلة فقس على
 سائر الاعداد الى ما لا يتناهى وما جرى ذكر التذكير والتأنيث في فصل العدد ذكرها
 بعد فقال **فصل** الاسماء مذكروا اما مؤنث فقدم للمذكر على المؤنث في التفسير
 على المؤنث خلقته ورتبة ولا نه على لانه عبارة عما لا يوجد فيه شيء من علاقا المؤنث عد
 الممكنات سابق على وجودها المؤنث ما في اي اسم جئت في اخره علامة التأنيث فقدم
 المؤنث على المذكر في التعريف رومالاختصار بيانه او اخذ في البيان عن القريب
 لان المؤنث وجودي لانه عبارة عما يوجد فيه علامة التأنيث والمذكر عدوي كما هو
 راجح على العدد والمراد بعلامة التأنيث كما ذكره التاء والالف المقصورة والمهذبة وكن الياء
 في هذي وهي عند البعض ولم يذكرها المصنف في العلامات لجواز ان يكون
 التأنيث في هذي وهي صغيا عند الا بالعلامة كتأنيث هي وانت ولان

حذف الف
 نحو احد عشر
 فانه تركيب ثلثة
 اشياء وعادى
 احد عشر فانه
 تركيب اربعة
 اشياء لعدم
 الامتناع من الاضافة
 الناشئة من الاضافة
 الى مفسر الاضافة
 التحقيق

المذكر والمؤنث

في
 في

الكلام في المذكر والمؤنث اللذين من اقسام متمكنة وهن في من قسم المبني فلا وجه
 لذكرها مع اللفظ او تقديرا هذا تفصيل لعلاقة التانيث اي سواء كانت العلامة
 ملفوظة او مقدرة ثم المراد بقوله لفظا اعم من ان يكون حقيقة كما مرأة وناقدة غرة
 وطلحة او حكما كعقرب لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث ومن ثم لا يظهر التاء في
 تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية لئلا يجتمع علامتا التانيث وكحائض فانه
 صفة مختصة بالمؤنث وككلاب واكلب لانه ما اول بالجماعة والمذكر ما بخلافه اي اسم
 منليس بخالفة المؤنث اي فلا يوجد فيه علامة التانيث لفظا ولا تقديرا ولا حكما ولما
 كان علامة التانيث مأخوذة في تعريف المؤنث وكان معرفتها مطلوبة لاحتياج الاعداد
 فقال وعلامة التانيث اي العلامة التي ذكرت في حد المؤنث ثلثة اي ثلث اشياء
 احدها التاء اي التي تصير عند الوقت هاء فلا يشكك بنحو مسلمات وفي ذكر التاء رده
 على الكوفيين حيث جعلوا علامة التانيث الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على
 ان العلامة هي التاء والهاء مغيرة عنها كطلحة الكاف في محل الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف
 اي نظير المؤنث بالعلامة وهي التاء مثل طلحة اسم رجل بالجر على انه صفة طلحة او بالنصب
 على انه حال في انما جاء به لان المقصود هو التمثيل بطلحة للمؤنث بالعلاقة اذا التعريف للذكور
 مخصوص به هذا المقصود انما يحصل اذا كان طلحة اسم رجل فانه اذا كان اسم امرأة كان مؤنثا حقيقيا
 فلا يصلح لتمثيل المؤنث بالعلامة واهتمامه بشان تانيث طلحة حال التسمية لرجل المظنة
 الاشتباه في اعتبار التانيث فيه مع التذكير الحقيقي ولذا لا يعتبر تانيث في تانيث الفعل
 قالت طلحة ثم التاء علاقة للتانيث وان لم يكن بمعنى التانيث فانها تاق لمعان فقد تكون الفرق
 بين المذكر والمؤنث في الاسم كشيخة وشيخة وامرأة وامرأة وانسان وانسانة وهي ساعية او في الصفة
 كقائمة وقائمة وهي قياسية او بين الواحد والجمع كبغال وبغالة اولتا كيد الصفة كعلاقة وللتاء
 كنعجة اول لعلاقة العجمة كجواربة في جمع جوارب او للنسبة كالمغاربة جمع مغربي والعوض
 كفرازة في جمع فزان والاصل فرازين اولتا كيد الجمع كجالة وثانيها الالف المقصورة اي
 بعد ثلثة ولا يكون للحاق فلا يرد بنحوي في وبأرطى ولحقا يعجز ولا يجر الزيادة ولا يتبع نحو
 قبعترى كحبله وثالثها الالف الممدودة كحمراء لا يخفى ان الالف الممدودة التي قبل الهزة
 وعلاقة التانيث الهزة وان اختلف في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله الالف
 الممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالمدودة وصفا بحال المتعلق اي الالف
 الممدودة ما قبلها ولما جعل قوله لفظا او تقديرا بالتفصيل علامة التانيث

عدها

مطلقاً وقد تقدرت علامة التانیث المقدمة هي التاء احدى قال للمقدمة اي العلاقة التي
تقدّر من الثلاثة انما هي التاء فقط اي لا غيرها من العلامات ليندفع ما يتوهم من جعل
قوله المذكور تفصيلاً لمطلق العلامة ويعلم ببيان الواقع كارض ودار وانما حكم بتقدّر
العلامة فيهما بدليل تصغيرهما على اريصة ودورة لان التصغير يرد الاشياء الى صولها
غالباً والمؤنث على قسمين حقيقي وهو اي المؤنث الحقيقي اي الخلق ما بارائه اي عقابته
ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانیث لفظاً او لم يوجد كما مر في الانسان وناقته
وان في البهائم وقد تبين ما في الشرح لهذا الكلام فلا نعید في هذا المقام لفظي وهو
اي المؤنث اللفظي ما اي مؤنث بخلافه اي متليس بخالفه المؤنث الحقيقي يعني ما ليس
بارائه ذكر في الحيوان سواء وجد فيه علامة التانیث او لم يوجد بل تانيثه ليس العلامة
في لفظه حقيقة او حكماً او تقديراً بل تانيث خلقه في معناه كظلمة نظير التانیث حقيقة
وعين نظير التانیث اللفظي تقديراً بدليل تصغيره على عينه ولم يذكر نظيراً للتانیث حكماً
كقرب لقلّة وقوعه كالجمع المكسر والصحيح بالالف والتاء كرجل ومسلم وان كان حد مؤنثاً حقيقياً
وقد عرفت احكام الفعل في فصل الفاعل اذا اسند الى المؤنث فلا نعیدها اي اذا عرفت تلك
الاحكام فلا نعیدها لان اعادة الشيء يوجب لتكراره وهو قبيح واما اعادة تعريف المؤنث الحقيقي
ههنا بعد ذكره في بحث الفاعل كذلك فهو غير موجب لذلك لانه ذكره هناك تقريراً وذكره
ههنا اي في المؤنث قصداً ولو لم يتعرض له هناك واكتفى بذكره ههنا لكان هذا الاكتفاء
مستغنياً عن ذلك التعرض ثم لما فرغ عن تفسير الاسم باعتبار التذكير التانیث شرع في تقسيم
المخرجه باعتبار الافراد والتثنية والجمع فان الاسم على ثلاثة اقسام مفرد ومثنى وجمع وذكر
الفرعين وهما المثنى والجمع ليفهم ان ما عداها مفرد طلباً للاختصاص فقال **فصل المثنى** قدّم
على الجمع لكونه اقدم سابقاً على عدد الجمع ولكونه قريباً من المفرد وسلامة لفظ المفرد فيه
البتة وكثرة بالنظر الى الجمع اسم الحق بلخره اي باخر مفرداً على حذف المضاد فيه لاختراز
عن اثنين وكلهما اذا مفرد لهما الف او ياء مفتوح ما قبلها ولون مسوأة ليدل متعلق بقوله
الحق والضمير فيه عائد الى المفرد اي يدلّ هان المفرد بسبب ذلك الاطلاق
على ان معاً اي مع المفرد اخر مثله اراد به ما يماثله في الواحد والجنس جميعاً ولذا لم يقل من جنسه
لانه يفيد شرايط الجنسية في اللفظ والمعنى فياشارة الى انه لا يجوز تثنية الاسم المشترك
باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرء ان ويراد به الطهر والحيض بل يراد طهران واحيضان
ولا ينتقض ذلك بخو القمرين الشمس القمر العدرين كابي بكر وعمر رضي الله عنهما

من

من

من

والابوين للام والاب لانه من باب اطلاق احد اللفظين على الاخر تغليبا للمذكور على
المؤنث كما في القنرين والابوين او للمفرد على المركب كما في العرين نحو جلان في حالة
الرفع ورجلين في حالتها النصب لجر هذا في الحاق الالف الياء المفتوحه فاقبلها والتوا
المكسوة باخر المفرد من غير تغير في الصيغ اي ثابت في الاسم الصحيح ولا يخفى ان هذا الحكم
كما يجري في الصحيح يجري في الجارى مجرى الصحيح والمنقوص الياء ايضا فلا وجه للتخصيص
بالصحيح اما المقصود اي في الاسم المقصود وهو ما في اخره الف واحدة لانهم تسمى
مقصودا لانه ضد المد ودولاته محبوس من الحركات والقصر الحبس فان كان الفه
منقلبة عن واو حقيقة كعصا وحكما بان كان مجهول الاصل ولم يميل كالمسمى بالواو
لداي وكان ثلاثيا اي وقد كان الاسم المقصود ثلاثيا هجريا اي ذات ثلاثة احرف في
الثلاثي الاصطلاحى فيخرج الرابع والثلاثي للمزيد نحو معل ومصطفى وذلك
الاسم الى اصل حال التثنية كعصوان في عصا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما
مع خفة الثلاثي بخلاف ما كان على اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الى
الاصل لوجه الثقل كعلى ومصطفى وان كانت اي الفه منقلبة عن ياء حقيقة
كرخي او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اُميل كالمسمى بمتى وبله او عن
واو وهو اكثر من الثلاثي الواو للحال اي للحال ان ذلك الاسم المقصود اكثر من الثلاثي
بان كان على اربعة احرف فصاعدا اوليست الفه منقلبة عن شئ من واو او ياء تقلب
الالف ياء عند التثنية كرخيان في رخي نظير لما كان الفه منقلبة عن ياء وقلهيان
في ملهى نظير لما كان الفه منقلبة عن واو وهو اكثر من الثلاثي وخباريان في جباري
بالضم نوع من الطير وحبليان في حبله وهو نظير لما لم يكن الفه منقلبة عن شئ وانما
قلبت الالف ياء في هذه الصلوة اعتبارا بالاصل فيما اصل الياء حقيقة او حكما تخفيفا
فيما كان الاكثر من الثلاثي وفيما ليست الفه منقلبة عن شئ واما المدد اي الاسم المدد
فان كانت همزة اي همزة المدد اصلية اي غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية اذ الزائدة كقرآء
جمع قارئ تثبت اي الهمزة يكونها اصلية كقرآء ان في قرآء بضم القاف وتشديد الراء
لجيد القراءة او للمتنتك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي الفارسي عن بعض
العرب قلبها واوا حملا على نظائره من الحراء والصحراء وان كانت همزة
للتأنيث قلب واوا كحمر اوان في حمر آء وصحراوان في صحراء وانما
لم يثبت الهمزة بل تقلب واوا الكراهة وقوم صورة علامة التأنيث

في الوسط واما وقوع التاء في مسلتان في الوسط فلثلا يلتبس تثنية المؤنث بتثنية
المذكر وانما جعلت الهزنة واو الاياء تحرزا عن اجتماع اليائين في النصب للجر ولكن
الواو اقرب الى الهزنة من الياء للمشاكله بينهما في تعويضها في اجوة ووجوه واقنت وقنت
وان كانت هزنة بدلا من اصل اي من حرف اصلي واوا كما في كساء اصله كساو
اوياء كره آء اصله رذ اي جاز فيه اي في ذلك الاسم الممدود الوجهان الثبوت والقلب
لكسائين في الثبوت وكساوين في القلب اما الثبوت فلكونها في مكان اصلية باعتبارها
اللاحاق بها والاقلاب عنها واما القلب فلشبهها بهزنة التائيت في عدم كونها اصلية
ويجب حذف نون اي نون المثنة عند الاضافة تقول جاءني غلاما زيدا مسلما مصر قد
مر وجهه جوب حذف نون المثنة وكذا الجمع في المجرورات فالاعادة خالصة عن الافادة كما يجلو
اعادة هذه القاعدة عنها لانه ذكرها فيما سبق مرة بعد اخرى الا ان يقال انها
ذكرت في المجرورات من حيث انها من احكام المضاف وفي المثنة والجمع من حيث
انها من احكامها وكذلك اي مثل حذف نون المثنة تحذف تاء التائيت في تثنية الحضية
والا لينة على غير القياس والشذوذ مع جواز اثباتها فيها على القياس اتفاقا نحو
خصيان واليان فيراد مماثلة حذف التاء عنها مجذف نون المثنة في مجر الحذف
فلا يرد ما يقال ان قول المصّر وكذلك تحذف تاء التائيت في تثنية الحضية الا لينة
لا يخلو عن خلل خاصة اي دون غيرها من الاسماء المثنيات التي فيها تاء التائيت
كشجرتين وقرتين وجارحتين والقياس ان لا تحذف فيها لثلا يلزم التثنية لثلا
بالمؤنث الا انه جاز حذف التاء في تثنيتهما لانها متلازمان اي لان كل واحد من الخصيان
والا ليين متلازم للآخر مجعنه ان واحدا من الخصيين متلازم للآخر وكذا
واحدا من الا ليين متلازم للآخر فكانت لشدّة اتصاليهما شئ واحد فنزلت لذلك
منزلة المفرد وتاء التائيت لا تقع في وسط المفرد وقيل انما حذف التاء في تثنيتهما
لثلا يكونا مصرحين بذكرهما يستحق ذكر كل التصريح واعلم انه اذا اريد اضافة
مثنة الى مثنة اي الى ضمير مثنة مع الاتصال لتأمر بين المضاف والمضاف اليه
ونكر المثنة ليعلوم اعادة الحكم الاتي في كل مثنة مذكرا كان او مؤنثا مفعلا او منصوبا
او مجرورا يعبر عن الاول اي عن المثنة الاول المضاف لا الثانية المضاف اليه بلفظ الجمع
او المفرد ايضا لا بالمثنة اصالة واو لوية وجوبا كقوله تعافقد صغت قلوبا بكسا
اي قلبا كما فاطموا اي يداها وذلك يشبه به الى علة الحكم المذكورة

الافادة

انما يعتبر بلفظ الجمع او المفرد لا بلفظ المثنى عند تلك الاضافة لكرهه اجتماع تثنية
 لكونها مماثلين فيما تاكد الاتصال بينهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معن
 فلان معنى المضاف جزء المضاف اليه ثم لفظ الجمع اولى من لفظ المفرد لمناسيته بالتثنية
 في انه ضم الى اخره حتى قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع واذا كان المضاف اليه كالمثنى
 يكون الافراد هو الاولى نحو قوله تعالى على لسان داود وعيسى ابن مريم قال ابو الليث في
 بعض مصنفاة لوجب الافراد مثل ذلك ثم لما فرغ عن بيان المثنى شرع في بيان الجمع
 فقال **فصل** المجمع اسم دل على احد مقصود بحروف مفردة بتغيرها الا حاد جمع حده هو
 الفرد وقوله بحروف متعلق بقوله دل او بقوله مقصود وقوله بتغيرها صفة مفرد ومعنى الحاد
 اسم دل على افراده تقصد بحروف مفردة متلبس بتغيرها اي اى تغير كان سواء كان لفظا
 كرجال في رجل وكعامة لجمع او تقدير نحو فلان على وزن اسد فان مفردة ايضا فلان لكنه على
 وزن قفل حيث اعتبرت الضمة في الجمع عارضية مثل الضمة في اسد وفي الواحد اصلية مثل
 الكسرة في جمار ثم قوله دل على احد مقصود احترز به عن اسم الجنس نحو نخل وقوله لانه على
 الحاد غير مقصود اذ المراد بها هو الجنس ضمنا والاحاد اريدت به باعتبار صدق الجنس عليها
 والاستعمال فيها وقوله بحروف مفردة احترز به عن اسم الجمع كما فرغ عليه قوله فقوم رهط و
 نحوه من نفر ابل وغنم وخيل وان دل اي القوم ونحوه على احاد لكنه ليس بجمع اذ لا مفرد
 حتى يقصد الاحاد بحروفه والمراد بحروف مفردة اعم من حروف مفردة المحقق كما في رجال
 ومن حروف مفردة المقدركما في نسوة فانه يقدر له مفرد لم يوجد الاستعمال هو نساء يضم
 النون على وزن غلام فان الفعل من الاوزان المشهورة للجمع المفرد على وزن فعال ثم الجمع
 على قسمين صحيح ويقال جمع السلافة ايض وهو ما اي جمع لم يتغير بناء مفردة ومكسر
 ويقال جمع التكسين ايض وهو ما اي جمع يتغير بناء مفردة بسبب الجمعية لا بعدها
 فلا ينتقص بمصطفين وباعتبار المفرد دون الامور الخارجية فلا ينتقص بالجمع
 المصدر بتغير مفردة بلحوق الحروف الخارجية الزائدة والمصدر اي الجمع المصدر على قسمين مذكور
 اي جمع المذكر الصحيح بالحق بلخزة اي باخر مفردة او مضموم ما قبلها في حالة الرفع لواقفة
 الواو ونون مفتوحة نحو مسلمون او ياء مكسوم ما قبلها في حالة النصب الجر لواقفة
 الياء ونون مفتوحة نحو مسلمين ليبدل متعلق بقوله الحق والضمير فيه راجع الى المفرد
 اي ليبدل هذا المفرد بسبب ذلك الحاق على ان معه مفردة اكثر منه ينبغي
 ان يقول من جنسه ليكون اشارة الى اخراج الاسم المشترك فانه لا يجمع كما لا يشي

الاول

كذلك

الآن يقال هنا يقل جنسه لا ندراد ههنا تعريف ماهية الجمع مطلقاً بقطع النظر عن كونه صحيحاً او ممتنعاً فلا يحتاج الى هذا القيد لاخراج الممتنع فان قلت اسم التفضيل يقتضى ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه الكثرة منتفية في الواحد قلت ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققاً او مفروضاً وههنا ثابت على طريق الفرض يعنى لو فرض الكثرة في الواحد كان ذلك في الممتنع اكثر منه كهل يقال فلان افقد من الحمار واعلم من الحد الحصى مسلمين وهذا اى الحاق الواو والياء والنون المفتوحة باخر المفرد بلا تغير كائن في الصحيح المقصود اى الاسم المنقوص فتحذف ياءه حال الجمع لا لتقاء الساكنين بعد النقل والاسكان للاستثقال مثل قاضون جمع قاض اصله قاضيون فنقلت حركة الياء الى ما قبلها لاستثقال الضمة على الياء ثم حذف لتقاء الساكنين وعلى هذا القياس قوله داعون جمع داعٍ والمقصود اى الاسم المقصور الذى فى اخره الف مقصورة تحذف الف لا لتقاء الساكنين ويبقى ما قبلها اى ما قبل الالف بعد الحذف مفتوحاً ليدل الفتح على الالف الحذف فتمثل مصطفون جمع مصطفى اصله مصطفيون فقلبت الياء الفاقمة حذف لتقاء الساكنين ويبقى ما قبل الالف مفتوحاً للدلالة على الالف الحذف وتختص الالف الحذف بالجمع الذى الحذف باخره او مضموم ما قبلها او ياء مكسوة ما قبلها ونون مفتوحة باولى العالم ان المفرد الذى اريد جمعه هذا الجمع لا يجازى ان يكون اسماً محضاً من غير معنى الوصفية فيه او يكون صفة من صفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فان كان اسماً فشرط صحته جمعه هذا الجمع ثلاثة اشياء المذكورة والعلمية والعقل لكون هذا الجمع اشرف المجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العالم العاقل اشرف من غيره فاعطى الاشرف للاشرف ولو انتفى فيه جميع هذه الثلاثة كالعين او الاثنان منها كالمراة او واحد منها نحو اعوج علم للفرس لم يجمع هذا الجمع ولما انتقضت هذه القاعدة بنحو سنة وارضة وثبة وقلة لانها قد جمعت بالواو والنون مع انتقاء الشروط المذكورة لهذا الجمع فيها اجابته بقوله واما قولهم سنون بكسر السين جمع سنة وارضون بفتح الراء وقد جاء باسكانها جمع ارض بسكونها وثبون جمع ثبنة لجماعة الناس وقلون جمع قلة وهى عودان يلعب بها الصبيان فشاؤم وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونها بالاضافة نحو دعانى من لحد فان سنينه وثانيتها ظاهر فعلى هذا ينبغي ان يؤخر بيان الشذوذ عن بيان حذف النون كما اخبره صاحب الكافية وهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان الشذوذ وان يقدم على بيان حذف النون

اسم اعوج لانه
 يجمع بالواو
 والياء والنون
 المفتوحة باخر
 المفرد بلا تغير
 كائن في الصحيح
 المقصود اى الاسم
 المنقوص فتحذف
 ياءه حال الجمع
 لا لتقاء الساكنين
 بعد النقل والاسكان
 للاستثقال مثل
 قاضون جمع قاض
 اصله قاضيون
 فنقلت حركة الياء
 الى ما قبلها
 لاستثقال الضمة
 على الياء ثم
 حذف لتقاء
 الساكنين وعلى
 هذا القياس
 قوله داعون
 جمع داعٍ
 والمقصود اى
 الاسم المقصور
 الذى فى اخره
 الف مقصورة
 تحذف الف لا
 لتقاء الساكنين
 ويبقى ما قبلها
 اى ما قبل الالف
 بعد الحذف
 مفتوحاً ليدل
 الفتح على الالف
 الحذف فتمثل
 مصطفون جمع
 مصطفى اصله
 مصطفيون
 فقلبت الياء
 الفاقمة حذف
 لتقاء الساكنين
 ويبقى ما قبل
 الالف مفتوحاً
 للدلالة على
 الالف الحذف
 وتختص الالف
 الحذف بالجمع
 الذى الحذف
 باخره او
 مضموم ما
 قبلها او ياء
 مكسوة ما
 قبلها ونون
 مفتوحة باولى
 العالم ان
 المفرد الذى
 اريد جمعه
 هذا الجمع
 لا يجازى ان
 يكون اسماً
 محضاً من
 غير معنى
 الوصفية
 فيه او
 يكون صفة
 من صفات
 غير علم
 كاسم
 الفاعل
 والمفعول
 فان كان
 اسماً
 فشرط
 صحته
 جمعه
 هذا
 الجمع
 ثلاثة
 اشياء
 المذكورة
 والعلمية
 والعقل
 لكون
 هذا
 الجمع
 اشرف
 المجموع
 لصحة
 بناء
 الواحد
 فيه
 والمذكر
 العالم
 العاقل
 اشرف
 من
 غيره
 فاعطى
 الاشرف
 للاشرف
 ولو
 انتفى
 فيه
 جميع
 هذه
 الثلاثة
 كالعين
 او
 الاثنان
 منها
 كالمراة
 او
 واحد
 منها
 نحو
 اعوج
 علم
 للفرس
 لم
 يجمع
 هذا
 الجمع
 ولما
 انتقضت
 هذه
 القاعدة
 بنحو
 سنة
 وارضة
 وثبة
 وقلة
 لانها
 قد
 جمعت
 بالواو
 والنون
 مع
 انتقاء
 الشروط
 المذكورة
 لهذا
 الجمع
 فيها
 اجابته
 بقوله
 واما
 قولهم
 سنون
 بكسر
 السين
 جمع
 سنة
 وارضون
 بفتح
 الراء
 وقد
 جاء
 باسكانها
 جمع
 ارض
 بسكونها
 وثبون
 جمع
 ثبنة
 لجماعة
 الناس
 وقلون
 جمع
 قلة
 وهى
 عودان
 يلعب
 بها
 الصبيان
 فشاؤم
 وجهين
 احدهما
 انه
 قد
 لا
 يحذف
 نونها
 بالاضافة
 نحو
 دعانى
 من
 لحد
 فان
 سنينه
 وثانيتها
 ظاهر
 فعلى
 هذا
 ينبغي
 ان
 يؤخر
 بيان
 الشذوذ
 عن
 بيان
 حذف
 النون
 كما
 اخبره
 صاحب
 الكافية
 وهذا
 علم
 انه
 لا
 يتجه
 ان
 حق
 بيان
 الشذوذ
 وان
 يقدم
 على
 بيان
 حذف
 النون

لأنه تعلق بحذف النون ثم أعلم ان ارتكاب هذا الشذوذ في نحو سنين وارضين لجابر
 النقصان الواقع في واحدا وهو حذف الآخر كالتاء المقدره في ارض لانها في الارض رضة
 ويدل عليه تصغيره على ارضية وكاللام في سنة فانها في التقدير سنة فحذفت التاء
 واللام وجمعتا بالواو والنون جبرا لما كان له من النقص بحذف التاء اللواو ما نحو
 العالمين فمن باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لانهم اشرف الموجودات
 فجمع لهم هذا الجمع واما قوله تعالى انهم لي ساجدين ما اول بجماعة فانه لما صدر فعل
 العقلاء من الكواكب هو السجود اجريت مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع ان كان صفة
 بشرط جمعه هذا الجمع خمسة اشياء احدها ان يكون مذكرا عاقلا لما ذكرنا والثاني
 ان لا يكون بتاء التانيث مثل علامة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه لو جمع بذلك ان
 يجمع بالتاء او بغيرها فان جمع بالتاء لزم اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث هو
 مستكره وان جمع بغير التاء لغات الغرض وهو المبالغة ولزم اشتباه جمع ما فيه التاء
 بجمع ما لا تاء فيه كعلام والبواقي من الشروط الثلاثة ما اشار اليه بقوله ويجب ان لا يكون
 اي ذلك الاسم الذي لا يكون صفة واريد جمعه هذا الجمع على صيغة افعال الذي مؤنث
 على صيغة فعلاء كاجر حراء فانه لا يقال اجر وون ليحصل الفرق بين افعال هذا وبين
 افعال التفضيل حيث يحق لا فعل التفضيل هذا الجمع كفضلون وانما يعكس الامور
 معنى الصفة في افعال التفضيل كامل ولا ينتقض ذلك باجمع جمعا حيث يحق جمع
 بالواو والنون نحو اجمعون لان جمعه بالواو والنون على غير القياس لا يكون فعلا
 الذي مؤنثه فعلى كسكران سكرى فانه لا يقال سكرانون فرقاً بين فعلاان هذا
 وبين فعلاان فعلاان حيث يصح جمعه هذا الجمع كندا مانون ولا يكون فعلا كاشئا
 بمعنى مفعول كجرير بمعنى حجر فانه لا يقال رجال جريرين اذا كان بمعنى المفعول ان
 المذكر فيه مستو مع المؤنث فانه جمع مذكرا بالواو والنون فجمع مؤنثه بالواو والتاء
 حينئذ يرتفع الاستواء المقصود فيه ولا يكون فعلا كاشئا بمعنى فاعل كصوب بمعنى صابر
 فانه لا يقال رجل صبورون لما قلنا في جرير ويجب حذف نون اي نون جمع المذكر الصريح
 بالاضافة نحو مسلوم مصر فان اصله مسلمون ولما اضيف الى مصر حذف النون فصلا
 مسلوم... مصر مؤنث عطف على قوله مذكروها اي جمع المؤنث الصريح اي جمع الحن بلغة
 اي باخر مفردة الف وتاء نحو مسلمات في جمع مسلمة وهنات في جمع هند ويعر هذا
 لغير اولي العلم وان كان مذكرا نحو الكواكب الطالعات وشرطه اي شرط

له اي الارض والسنه ۱۲ عطف على قوله فان كان اسما في الصفحة السابقة سطر سادس عشر ۱۲ مولودى غلام رسول موم

الاسم الذي جمع بالالف والتاء او شرط ذلك الموثث في هذا النوع من الجمع ان كان
 الاسم الذي جمع سابقا بالالف والتاء او ان كان ذلك الموثث صفة وله مذكر الواو والياء
 اي ولد ذلك الموثث اول ذلك الاسم مذكر ان يكون مذكرا قد جمع بالواو والنون كما
 فان مفردة مسلمة ومذكورة وهو مسلم قد جمع بالواو والنون لان المذكر اصل
 والجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا اصل لسلافة بناء الواو
 فيه والموثث فرع وجمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع
 وهو الموثث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لا يجمع
 التكسير لئلا يلزم مرتبة الفرع على الاصل اما الخضراوات في قوله عليه السلام ليس في الخضراوات
 صدقة بالالف والتاء مع انه جمع لخضراء وهي صفة مذكورة اخضر ولم يجمع بالواو والنون ظفلية
 الاسمية الخي بالاسماء وخرج عن الصفات فلم يعتبر فيه هذا الشرط وان لم يكن له
 لذلك الموثث في الصفة مذكر جمع بالواو والنون شرط ان لا يكون مؤنثا مجردا عن التاء
 اذ لو جمع الموثث المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم الالتباس بالالف والتاء كالحائض
 والحامل يقال في جمع حائضة التاء اريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل
 في جمع حائض التاء اريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم الالتباس فجمع حائض على
 حوائض ولم يفعل الامر بالعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء
 ما فيه التاء تقديرا وكذا الحال في الحامل وان كان اي ذلك الموثث او الاسم اسما
 لا صفة جمع بالالف والتاء بلا شرط كهندات في جمع هندت ثم لما فرغ عن نوعي الجمع الصحيح
 شرع في بيان الجمع المكسر فقال المكسر اي الجمع المكسر صيغة اي صيغة الجمع المكسر في
 الثلاثي لغير كثيرة تعرف بالسماء كرجال في جمع رجل افراس في جمع فرس فلو س في جمع
 فلس وصيغته في غير الثلاثي لغير تجع على وزن فعائل وفعاليل قياسا اي من القبائل
 كما عرفت في التصريف ولا حاجة ههنا الى تقدير العلم لان التصريف صار علما للعلم
 التصريف وانما قال في التصريف ولم يقل في الصرف مع انه المعروف المشهور
 لان في التصريف مبالغة من الصر فالاولى ان يذكر فيه بلفظ مبالغة من الصر اعلم التصريف
 علم شريف وفيه تصرفات كثيرة ولما كان للجمع تقسيما احدها باعتبار اللفظ وهو ما
 والثاني باعتبار المعنى اشار اليه بقوله ثم لجمع اي الجمع مطلقا المكسر خاصة ايضا تقسيمه
 الى القسمين فيما سبق على قسمين وتقسيدا للجمع بالمكسر ههنا كما ظل بعضهم غير سديد لانه
 يوجب دخول جمعي الصريح في المكسر حيث ادراجها في جمع القلة الذي هو القسم

قلّة

الأول فيكون قسيم الشيء قسماً من لان الصحيح قسيم المكسر وذلك لا يجوز احدهما جمع
القلّة وهو ما اى جمع يطلق بطريق الحقيقة على العشرة وما دونها اى على ما دون العشرة
الى الثلاثة وابنيته اى ابنيته جمع القلّة ستة افعال كالكلب في كلب وفعال
كاجسام في جسم وفعلة كأمثلة في جمع مثال وفعلة كقلمة في جمع غلام وجمعاً
الصحيح اصله جمعان ثم سقطت النون باضافة الى الصحيح وهو معطوف على قوله
فعلة بمعنى ان ابنيته جمع القلّة هذه الامثلة الاربعه وكلها نوعي جمع الصحيح المذكور
والمؤنث ويزاد الفراء فعلة كأكلة جمع اكل ويزاد بعضهم أفعلاء كأصدقاء جمع
صديق بدون اللام يعني ان هذه الابنية الاربعه وجمعها الصحيح تجمع اى تطلق على
العشرة وعلى ما دونها اى اذا استعملت بدون لام التعريف افاذا استعملت مع التعريف
فحكما ليس كذلك لان الاصل في المعرف باللام مطلقاً جمعاً كان او مفرداً هو
الاستغراق والاحتياج الى هذا القيد انما هو ثابت في جمع القلّة والكثرة جميعاً ولذا
قال بعض المصنفين في تعريف جمع القلّة هو ما غلب استعماله منكر في العشرة وما دونها
وفي تعريف جمع الكثرة هو ما غلب استعماله منكر اى ما فوق العشرة والمعنى لم يرد كرهذا
القيد في جمع الكثرة اكتفاء بذاكرة في جمع القلّة وثانيهما جمع الكثرة وهو ما اى جمع يطلق
بطريق الحقيقة على ما فوق العشرة اى ما لانها اية له ابنيته اى ابنيته جمع الكثرة
فأما هذه الابنية الستة المذكورة الكائنة لجمع القلّة من الابنية الاربعه وجمعها الصحيح
واذا لم يوجد في الاسم ابناء جمع القلّة كارجل في الرجل او بناء جمع الكثرة كرجال في الرجل
فهو مشترك بينهما وقد يستعار احدهما موضع الاخر مع وجود ذلك الاخر لئلا يفتقد
ثلاثة قروء مع وجود اقرأ ثم اخذ في تفسير اخر للاسم باعتبار كونه متعلقاً بالفعل
او غير متعلق به وانما اخر هذا التقسيم من غيره من التقاسيم ليكون ذكر الاسماء المتعلقة
بالفعل متصلاً بذكر الفعل ثم الاسماء المتعلقة بالفعل قسام منها ما ذكره في الكتاب
ومنها ما لم يذكره فيه كالظرف والالة ولما كان المراد بالاسماء المتعلقة بالفعل ههنا
ما كان عاملاً منها لئلا لتها على معنى الافعال خصراً بالذکر ولم يذكر الظرف والالة لانها
لا يعملان فقال **فصل المصطلح** قد مر على سائر متعلقات الفعل لكونه اصلاً في
الاشتقاق على راي البصريين او لكونه مضمناً للاصالة لئلا يكون الاختلاف فيه بخلاف
سائر متعلقات الفعل لا تقاوم على عينية اسم بديل على الحدت فقط انما ادرك
الاسم لان المصدر في اصطلاحهم هو اللفظ الدال على الحدت

المصطلح

لا المعنى والحديث هو المعنى ون اللفظ وإنما لم يقيد بالحديث بحرياً لأنه على الفعل كما
 قيد به غيره حيث قال المصداً اسم الحديث الجارى على الفعل لأن التقيد بحرياً لأنه
 على الفعل يخرج المصدر الذي لا فعل لها من لفظها مثل فيجك وويلك عن الحد فالمر
 تركه ليدخل فيه تلك المصادر وفيه بحث لأن تركه يدخل أسماء المصداً فيه نحو الوضوء الغسل
 لأنها لا يدان على الحديث ايضاً فلو قيد بحرياً لأنه على الفعل يخرج عنه فلم يكن تعريف
 للمصدر مانعاً ولا تعريف غيره جامعاً وقوله فقط نبه به على الاحتراز عن المشتق
 ويشق منه أى من المصدر لا أفعال كالضرب والنصر مثلاً وكذا يشق
 من المصدر متعلقات الأفعال لأنه إذا كان أصلاً للأفعال يكون أصلاً لمتعلقاتها
 ايضاً واختار الشيخ ههنا ما ذهب إليه البصريون من أن الأصل في الاشتقاق هو المصدر
 وأعرض عما ذهب إليه الكوفيون حيث زعموا أن الفعل أصل فيه لأن مذهبهم غير ثابت
 بل هم تكفوا في اثبات مذهبهم بدلائل التي عودوا بها بأجوبة قوية شرعية علم أن
 الاشتقاق رذ كالمنا إلى الأخرى لتناسبها في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة
 المعنوية إن يدخل معنى المشتق منه في المشتق وأبنية أى ابنية المصدر من الثلاثي
 المجرى أى من الفعل الثلاثي من بناء الثلاثي المجرى غير مضبوطة أى غير محفظة تعرف بالسماع
 من العرب ولا يقاس عليه وترتقى عند سيبويه إلى اثنين وثلاثين بناءً كما عرفت في
 كتب التصريف ومن غيره أى ابنيته من غير الثلاثي المجرى وهو الثلاثي المزيد فيه الرباع
 المجرى والمزيد فيه قياس أى قياسه أو مقيسة أو ذات قياس أى شأنها أن تثبت
 من غير سماع بالقياس كالأفعال من أفعل والأفعال من انفعَل والإسنفعَال من
 استفعَل والفعللة من فعَلل والتفعَلل من تفعَلل مثلها مثلها من
 الابنية من غير الثلاثي المجرى تجئ إلى غير ذلك ما عرفت في علم التصريف فالمصدران
 لم يكن مفعولاً مطلقاً يجعل عمل فعله المشتق منه سواء كان بمعنى الماضي أو الحاضر أو المستقبل
 وذلك لأن المصدر إنما يعمل لكونه في تقدير أن مع الفعل والفعل المقدم أمّا
 ماضٍ وأمّا حالٍ وأمّا مستقبل فاذن يعمل بمعنى كل واحد منها وإنما قيد عمل
 بقوله وان لم يكن مفعولاً مطلقاً لأنه إذا كان مفعولاً مطلقاً فحكمه بحته في المتن
 ثم أشار إلى كيفية عمل المصدر بقوله اعني يرفع فاعلان كان لازماً نحو عجبته قيام زيد
 فإن القيام مصدر لا يرفع الفاعل وهو زيد وينصب مفعولاً ايضاً ان كان متعدداً يرفع
 عجبته ضرب زيد عمراً فان الضرب مصدر متعدداً يرفع الفاعل وهو زيد وينصب المفعول

لا يخفى على الفطن العارف بلطائف الكلام لطف البراد لفظ الحديث في هذا المقام ينبغي ذكر الوضوء والفعل والحديث مع الأفعال غلام دون من عباد الله

ایضا وهو عمر ولا يجوز تقديم معمول المصد على المصد فلا يقال اعجبني
 زيد ضربت عمر بتقديم الفاعل على المصد ولا يقال اعجبني عمر ضربت زيد
 بتقديم المفعول على المصد وذلك لكونه في تقدير ان مع الفعل وشئ مما في حيز ان
 لا يتقدم عليها لان حرف ان موصولة والفعل بعدها اصلتها وشئ مما في حيز الموصول
 من الصلة ومجولها لا يتقدم عليها هذا الكلام للخاتمة وخالفهم الرضی فی الظرف وجوب
 تقديمه عليه لتوسعهم ويجوز اضافة اي المصد الى الفاعل مع ذكر المفعول
 منصوبا وتركه وهو اقوى المصادر في العمل لا المنون كما ظن وصرح به الرضی اذا
 اضيف المصد الى مفعوله الارحج يجعل تابع ذلك المفعول تابعا للفظه جاز جعله
 تابعا لمحل عند الاكثر نحو كرهت ضربت زيد عمر فان الضرب مصدر اضيف
 الى الفاعل مع ذكر مفعوله منصوبا ومثال المصد الذي اضيف الى فاعل مع ترك
 مفعوله نحو كرهت ضربت زيد والى المفعول اي ويجوز اضافة الى المفعول مع ذكر
 الفاعل مرفوعا وتركه اذا قامت القرينة على كونه فاعلا والمفعول اعم من ان يكون
 مفعولا او ظرفا او علة لكن اضافة الى الفاعل اكثر من اضافة الى المفعول كون
 افتقار الفعل وشبهه الى الفاعل اكثر ولهذا قال صاحب الكافية وقد يضاف الى
 المفعول كلمة قد مرفوعة للتقليل نحو كرهت ضربت عمر زيد فان الضرب مصدر
 اضيف الى المفعول ذكر الفاعل مرفوعا ومثال المصد الذي اضيف الى المفعول وترك
 الفاعل قوله تعالى لا يسأم الا نسان من دعاء الخيرواقان كان المصد مفعولا
 مطلقا فالعمل للفعل الذي قبله اي قبل المصد وليس العمل للمصد لان العمى لا يتعلق
 بالعامل الضعيف اذا وجد العامل القوي وهذا اذا كان مفعولا مطلقا حقيقة
 واما اذا كان مفعولا مطلقا مجازا نحو ضربت ضربت الامير اللص فيعمل
 نص عليه الرضی نحو ضربت ضربت عمر افعرا منصوب بضربت لا بضربا
 ثم لما فرغ عن بيان المصدر شرع في بيان اسم الفاعل فقال
فصل اسم الفاعل اسم مشتق احترز به عن غير مشتق فانما يسمى اسم الفاعل
 من فعل لم يقل من مصدر وان كانت الصفا كلها مشتقة من المصدر اشارة الى
 جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفا من المصدر بواسطة الفعل ليدل متعلق
 بقوله مشتق والضمير للاسم على من قام به الفعل احترز به عن اسم للمفعول فانه اسم مشتق
 من فعل ليدل على من وقع عليه الفعل مجيء الحدوت البحار والمجرور حال اي حال كون ذلك

اسم الفاعل

الاسم كاشفاً بمعنى الحدث واحترز به عن نحو الصفة المشبهة بالفعل لانها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدث نحو حسن وكره فان معنى حسن وكره من ثبت الحسن والكرم وليس معناه حدث له الحسن والكرم بعد ان لم يكن واذا اريد الحدث قيل حاسن وكره الان او غداً او كذا واحترز به عن اسم التفضيل الذي بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم ويجب ان يعتبر قيد الحيشية في هذا الحد فانها منظومة في جميع الحدود سيما في الحد النحوية ليخرج عن اسم التفضيل الذي صيغته لتفضيل الفاعل بمعنى الحدث بعد خوله فيه نحو اضراب واقتل مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث لكن مع زيادة في تغير الحيشية فيكون معنى الحد اسم مشتق من فعل ليدل على من قام به الفعل اي من حيث انه قام به الفعل كما من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير واما نحو حاض وطالق وطامث بما يدل على الثبوت مع انها اسماء الفاعلين في معنى الثبوت فيها انما هو بعارض الاستعمال لا بالوضع فلا يخرج عن الحد كذا لا يخرج عنه نحو خالد اعم وثابت راسه ومستمر لانه يدل على حدث الخلود الدوام والثبوت والرسوخ والاستمرار واما صفات الله تعالى فهو الخالق والرازق والعالم القادر وان دلت على الاستمرار فيها لکنه ليس بصيغتي بل واقعي باعتبار الموصوف القدير المنزه من التغير والحدث وصيغته اي صيغة اسم الفاعل ويعني بالصيغة الصيغة المشهورة كثيرة الاستعمال وفعل حذ ونحو ذلك ايضاً من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي المجر واما نعرض لبيان الصيغة مع انه من وظائف التصريف دون النحو استطراداً وضمناً وقال بعض الفضلاء بيان الصيغة بالتصريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية من الثلاثي المجر والجار والمجرم وصفة للصيغة اي الصيغة الكاشفة من كذا واقعة على وزن فاعل وبه يسمى لكثرة كضارب وناصر ومن غير على صيغة المضارع عطف جملة على جملة وصيغته من غير الثلاثي المجر يعنى المزيد فيه واقعة على صيغة المضارع الكاشفة من ذلك الفعل بيمين مضمومة اي الكاشفة مع ميم مضمومة اذ الباء بمعنى مع مكان حرف المضارعة وان لم يكن حرف المضارعة مضمومة كما في يستخرج كسر ما قبل الاخرى ومع كسر الحرف التي يكون قبل الحرف الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتقبل ويتقابل فان ما قبل مفتوح كمدخل ومستخرج ذكر المثالين لان احدهما على صيغة المضارع ولا يخالفها الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها بحركة الميم ايضاً وينبغي ان يذكر قولاً ثالثاً وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الاخر نحو

فان قيل الحيشية منتظمة في جميع الحدود

نحو

متفاضل واما نحو شرب فهو مشرب وَاخَصَّنْ فهو مَحْصَنٌ وَأَنْفَقَهُ فهو منْفَقَةٌ فَتَأْتِي
وهو اي اسم الفاعل يعمل عمل فعله المعروف اي المعلوم الذي اشتق هو منه لا زما كان
او متعديا مقدما ما كان او مؤخر في الاظهار والاضمار ان كان اي اسم لفاعل بمعنى
الحال او الاستقبال وانما اشترط احدهما بعمل اسم الفاعل لان عمله لمشاهدة المضارع
فيجب ان لا يخالف في الزمان لانه لو خالف فيه لفاتت قوة المناسبة وهو المشاهدة
لفظا ومعنى والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او على سبيل الحكاية
ثلاثا بشكل مثل قوله تعالى وَكَلِمُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ فَاَنْ بَاسِطَهُمَا وَان
كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال او معناها ان المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى
الماضي كانه موجود في ذلك الزمان ويقدر ذلك الزمان كانه موجود الان ومعتد علم
المبتدأ اخبار بعد خبر لكان نحو زيد قاتم ابوه او ذى الحال عطف على المبتدأ اي ومعتد
على ذى الحال نحو جاء في زيد ضاربا ابوه عمرا او الموصوف عطف على ذى الحال اي ومعتد
على الموصوف نحو عندي رجل ضارب ابوه عمرا او الهنزة اي او معتد اعلى هنزة
الاستفهام نحو اقا ثم زيد او حرف النفي اي ومعتد اعلى حرف النفي نحو اقا ثم زيد
وانما شرط الاعتماد لعمل اسم الفاعل على احد هذه الاشياء لانه يتقوى بذلك في العمل اما في الصلوة
الثلاثة الاول فلانه يستعمل في اصل وضعه لانه صفة في المعنى فلا بد من شئ يحكم
به عليه وهو مذكور واما في الصولتين الاخرين فالوقوع موقع ما هو بالفعل اولى
وانما اشترط قوة جهة الفعل فيه تنبيها على كونه فرعاً في العمل ومنحطاً عن الاصل
ثم اعلم انه لو قال وان لا يكون موصوفا بصفة ولا يكون مصغرا لكان الاولى لخروجه
بالوصف والتصغير عن مشاهدة الفعل اما خروجه بالوصف فظاهر واما بالتصغير
فلكونه وصفا بالمعنى ثم اشترط اعتماد اسم الفاعل لعمله على ما ذكره انما هو هذبه
سيبويه وسائر البصريين واما الاخفش والكوفيون فقد ذهبوا الى جواز اعماله من غير
الاعتماد عليه فكانتم اعتبروا نفس الشبهة لاعماله فان كان الفاء للتغيب في الاخبار
اي فان كان اسم الفاعل بمعنى الماضى وجبت الاضافة اي اضافة الى المفعول معنى
اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية وهو اضافة الصفة الى معمولها لان
اسم الفاعل غير عاملة نفاء شرط عمله مع ذكر مفعوله خلافا للكسافا انه اعلم اسم الفاعل
مطلقا ولم يوجب اضافة ولو اضيف لا يكون الاضافة عنده معنوية بل يكون لفظية لانه يتقوى
ان اصله الحال والاستقبال واما الماضى فعارضه لا يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر نحو زيد

ضارب عمر وامس فان الضارب مهنا بمعنى الماضي فوجبا ضافته الى عمر وهذا الى حال
اسم الفاعل بشرط معنى الحال او الاستقبال اذا كان اى اسم الفاعل منكر اقا اذا كان معرفا
باللام الموصولة لا بلام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط
من شرائط العمل صرح به الرضى فيستوى فيه جميع الازمنة يعنى الماضي والحال
والاستقبال لان اسم الفاعل يجرى مجرى الفعل مطلقا من حيث انهما موصولة واصلها
ان توصل بفعل الا انه عدل الى الاسم كراهة ادخالها على الفعل وهو ايضا ما يتسلسل
الكسائي نحو زيد الضارب ابوة عمر الان او غدا او امس مثال لا اسم الفاعل المعرف باللام
الذى جميع الازمنة فيه مستو ثم لما فرغ عن بيان اسم الفاعل شرع في بيان اسم المفعول
فقال **فصل اسم المفعول** اسم مشتق احترازه عما لم يكن مشتقا فانه لا يسمى اسم مفعول
من فعل متعددا انما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة
منه لما مر في حد اسم الفاعل وانما قيد الفعل بكونه متعددا احترازا عن فعل لا زمنة
اسم المفعول لا يشتق منه ليدل متعلق بقوله مشتق والضمير فيه راجع الى الاسم
وقوله على من وقع عليه الفعل خرج به الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل لكن صيغة
لتفضيل الفاعل يخرج عنه ايضا اسم التفضيل الذى صيغته للمفعول نحو اشهر واشهر
واعرف بقيد الحيثية اى من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر واعرف فانه
ليس بهذه الحيثية بل من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير كذا ايندج في
هذا التعريف اسماء المفاعيل التى هي من صفات غير العقلاء نحو هذا القرطاس مضروب
تباعا على سبيل التغليب والافتن موضوعا للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة
وصيغته اى صيغة اسم المفعول الكائنة من مجرد الثلاثى الاضافة من باب مجرد قطيفة
اذ الاصل من الثلاثى المجرى على وزن المفعول غالبا اى واقعة غالبية على وزن مفعوب
سمى ايضا لما مر وانما قلنا غالبا لان صيغته قد تجى على وزن فعيل نحو قاتل وجري
وهذا مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل لانها بمعنى مقتول وجرى و الصفة المشبهة
مشتقة من فعل لمن قام به الفعل فلا يرد ما يقال انه صفة مشبهة لا اسم مفعول
لفظا اى من حيث اللفظ كضروب او تقديرا كقول مرفى فان اصلها مفعول ومرفى
على وزن مفعول والقياس ان يكون صيغة اسم المفعول من الثلاثى المجرى على وزن مفعول
ليصير على وزن المضارع المجهول لكن غير واهما بزيادة الواو لئلا يلتصق بالرباعى وضم
ما قبلها للمناسبة وفتح الميم ليتعادل ثقل الواو دون الرباعى لا ولو تيهما

اسم المفعول

لقلته فيكون على وزن المضارع تقدير او من غيرة اى صيغته من غير مجرد الثلاثي
 كاسم الفاعل اى صيغة اسم الفاعل من اى من غير مجرد الثلاثي بفتح ما قبل الآخر للفرق
 بينه وبين اسم الفاعل و موافقة المضارع الذى يعمل عمله اعني المضارع المجهول ثم ذلك بان
 لفظا كمدخل ومستخرج او تقدير المختار فان اصله مختير بفتح الياء ويعمل اى اسم المفعول
 عمل فعله المجهول بالشرائط المذكورة في اسم الفاعل لعلم من اشتراط كونه بمعنى الحال
 او الاستقبال الا اذا كان معرفا باللام واشتراط كونه معتمدا على المبتدأ او ذى الحال
 او الموصوف او الصفة او حرف النفي وعدم كونه موصوفا او مصغرا لما قلنا في اسم الفاعل
 وكذا اوجوب الاضافة الى مفعول معني ان كان بمعنى الماضي وانما يعمل اسم المفعول بتلك
 الشروط لان عمله مشابهة الفعل المجهول مع احتياجه الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل
 فيشاركه في مشابهة الفعل الاحتياج الى الشروط فلا يعمل الا بتلك الشروط ثم اعلم
 ان اشتراط معنى الحال والاستقبال بعمل اسم المفعول لم يوجد في كلام المتقدمين لكن
 ابو علي الفارسي من بعد من المتأخرين باشتراط ذلك كما في اسم الفاعل نحو زيد
 مضروب غلامه الا ان اوعدا او امس لما فرغ عن بيان اسم المفعول شرع في بيان الصفة
 المشبهة فقال **فصل** الصفة المشبهة التي تشبه باسم الفاعل من حيث انها تشبه
 وتجمع وتذكر وتؤنث اسم مشتق من فعل لازم حذر بقوله مشتق عما لا يكون مشتقا
 فانه لا يسمى صفة مشبهة وبقوله لازم عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين وافعل
 التقصيل المشتق من المتعدي ليدل متعلق بمشتق والضمير عائد الى اسم على من قام به
 الفعل بمعنى الثبوت خرج بالقيده الاول اسماء الزمان والمكان والالزة بالقيده الثاني اسم الفاعل
 المشتق من الفعل اللازم واسم التقصيل المشتق من اللازم كذا هب افضل ثم الجار
 والمجرور اعني قوله بمعنى الثبوت حال اى حال كونه ذلك كما سئنا بمعنى الثبوت اى الاعلى صفة
 ثابتة لاحادثة فيعني زيد كريمة له الكرم وليس معناها حدث له الكرم بعد ان لم يكن اذا اريد
 ذلك قيل كرم الا ان اوعدا ويخرج عن الحد اسم التقصيل الذي صيغته لتقصيل
 الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن واشرف بقيدا الحيثية ثم المراد من اللازم في قوله مشتق
 من فعل لازم اعلم من ان يكون بالاصالة او بالرد لان الفعل المتعدي قد يجعل لازما
 وينقل الى فعل بالضم فيبنى منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والعليم ونحو
 ذلك وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة بمعنى على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول
 لان صيغتها ليست على وزن صيغ اسم الفاعل والمفعول لان صيغتها سماعية وقياسية

القول

صفة مشبهة

الفعل المتعدي قد يجعل لازما

انما تعرف بالسماح فهو خبر بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن حكما على الوحدة على الوجه الاول
وهو ان الجزء الاول يثبت ان صيغتها على مخالفة صيغة اسم الفاعل والمفعول والجزء الثاني
يثبت ان صيغتها مقتصر على السماع ويتضمن وجه الجزء الاول على الوجه الثاني وهو ان
صيغتها على خلاف صيغة اسم الفاعل والمفعول من حيث ان صيغتها بسماعية دون
صيغة اسم الفاعل والمفعول لحسن وصعب وظريف وهي اى الصفة المشبهة تعمل
عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل فما كانت للحال والاستقبال المشابهة باسم
الفاعل المشابهة به الفعل مطلقا اى من غير اشتراط الزمان لا يقال اسم الفاعل لا يعمل
الا بشرط كونه بمعنى الحال والاستقبال والصفة المشبهة انما تعمل مطلقا عن الزمان مع
انها فرع اسم الفاعل فيثبت يلزم مزية الفرع على الاصل لا نأقول اشتراط الزمان فيها
يوجب اخراجها عن كونها صفة مشبهة لانها وضعت للثبوت والزمان مستلزم للحدث
فنزوية اعمالها مطلقا عن الزمان متحيلة ضرورة وما توهم من قوله هذا عدم الاشتراك
لعملها ايفر وهي لا تنفك عن الاعتماد دفعه بقوله بشرط الاعتماد المذكور في اسم
الفاعل لعملها اشتراط ذلك لعمله الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيما لان اللام الخلة
عليها ليست بموصولة اتفاقا بخلاف اسم الفاعل اعلم انه يزيد عمل الصفة المشبهة
على فعلها فانها تنصب معمولها لشبهه بالمفعول دون فعلها ومسائلها اى مسائل
الصفة واقسامها ويسمى كل قسم منها مسألة لانه يسئل عن حكمه ويبحث
عنه ثمانية عشر قسما وانما كانت كذلك لان الصفة اى الصفة المشبهة اما باللام
اى متليسة باللام اى لام التعريف نحو الحسن او مجردة عنها اى عن اللام نحو حسن
ومعول كل منهما اى من القسمين المذكورين للصفة المشبهة اما باللام نحو الوجه
او مضاف نحو وجه او مجردة عنها اى عن اللام والاصناف نحو وجه فهذه
الاسماء ستة اقسام بضرب الاثنين في الثلاثة ومعمول كل منها
اى الستة المذكورة اما من فوع او منصوب او مجردة عن الفاعل اى
ما ذكر من الاقسام ثمانية عشر بضرب الثلاثة من اقسام المعمول من حيث
الاعراب في الثلاثة الحاصلة بضرب قسمي الصفة في اقسام المعمول الثلاثة
ثم قوله فذلك ثمانية عشر جملة مستأنفة كانت سائلا يسأل كم كانت
الاقسام فقال فذلك ثمانية عشر قسما وتفصيلها اى تفصيل مسائل الصفة
المشبهة الثمانية عشر نحو جاءني زيد الحسن وجه الصفة باللام والمعول بالاصناف

ولا

فذلك

الثالث

مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ثلاثة أي وهذه ثلاثة وكذلك أي ومثل المثال المذكور في
الأوجه الثلاثة من الأعراب في المفعول نحو جاء في زيد الحسن الوجه الصفة والمفعول كلاًهما
باللام والمفعول مرفوع ومنصوب ومجرور وكذلك الحسن الوجه الصفة باللام و
المفعول مجرور عن اللام والاضافة مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وحسن وجه الصفة
مجرورة عن اللام والمفعول بالرفع على الفاعلية أو بالنصب على التشبيه بالمفعول
أو بالجرح على الاضافة كذلك وحسن الوجه الصفة مجرورة عن اللام والمفعول باللام
مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً وحسن وجه بوجه ثلاثة من الأعراب وهي أي مسائل
الصفة المشبهة من حيث الاحسنية والحسن والقدرة والاختلاف والامتناع خمسة
اقسام قسم منها ممتنع نحو الحسن وجه الصفة تكون باللام والمفعول مجرور مضاف
والحسن وجه تكون الصفة باللام والمفعول مجرور مجرور عن اللام والاضافة وانما كان
هذا القسم ممتنعاً لان الاضافة غير مفيدة ههنا للتخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة
المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لكنها جارية مجرى
المعنوية فكما لا يجوز اضافة المعرفة الى النكرة فيها كذلك لا يجوز في اللفظية وقسم منها
مختلف فيه مثل حسن وجه تكون الصفة مجرورة عن اللام والمفعول مجرور مضاف
فقال بعضهم انه غير جائز لان هذه الاضافة تستلزم اضافة الشيء الى نفسه وقال
بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه بكون الحسن اعم من الوجه
وهو الصحيح وعليه الاكثر والبواقي من الثمانية عشر بعد اسقاط مسألتين منها وثلاثة
على حسب الاختلاف ثلاثة اقسام قسم منها احسن ان كان فيها أي في الصفة المشبهة
ضمير واحد لمحصل المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً مع قلة الاعتبار وخير الكلام
ما قل ودل وقسم منها احسن ان كان فيه ضميران لمحصل المقصود واما عدم
احسنيته فلو وجد الزائد عليها وقسم منها قبيح ان لم يكن فيه ضمير
لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظاً وكما لم يكن وجود الضمير ظاهراً
في الصفة كظهوره في المفعول مستت الحاجة الى ضابطة كلية فيظهر بها وجود الضمير
وعدمه فيها فإشارتها بقوله والضابطة أي القاعدة في الصفة المشبهة انك
متى رفعت بها أي بالصفة معمولها فلا ضمير في الصفة المشبهة والا يلزم تعدد
الفاعل وهو مستنقع لعامل واحد ومتى نصبت او جررت بها معمولها فيها أي
في الصفة ضمير الموصوف لا يحتاج الصفة الى الفاعل نحو زيد حسن وجه

اسم التفضيل

ناعم
دل
تأنيه

له اسم فتيلا او ماء حنيف فان كلا منهما سمي بحنيف

ثم لما فرغ عن بيان الصفة المشبهة شرع في بيان اسم التفضيل فقال **فصل**
 اسم التفضيل اسم مشتق من فعل فيه احترامان عما لم يكن مشتقا فان لا يسمى
 تفضيلا ليدل على الموصوف بزيادة على غيره اى على غير ذلك الموصوف وانما قال ليدل
 على الموصوف ولم يقل على من قام به او على من وقع عليه لبيتناون نوعي اسم التفضيل عن
 ما كان صيغته لتفضيل الفاعل وما كان صيغته لتفضيل المفعول نحو ضرب و أشرب فان
 الاول لتفضيل الفاعل والثاني لتفضيل المفعول ثم احترام به عن اسماء الزمان والمكان
 والالته لانها لا تدل على الموصوف ويقول بزيادة على غيره عن اسمى الفاعل والمفعول والصفة
 المشبهة لانها ليست بموصوفة بزيادة على غيرها ومعنى الزيادة على الغير الزيادة عليه
 ذلك الفعل الذى هو مشتق منه فلا يرد نحو زائد وكامل حيث لم يقصد فيه الزيادة
 على الغير في الفعل الذى هو مشتق منه اذ لم يرد الزيادة والكمال على الزيادة والكمال بل في
 امر اخر وانما نحو ضرب وضرب من اسماء الفاعلين الموضوعه للسبالة وان دلت على
 الزيادة فلا يدخل في الحد لانه لم يقصد فيها الزيادة على الغير ثم قوله بزيادة افاضلة
 الموصوف اى ليدل على ما وضعت بزيادة على غيره في ذلك الفعل ومعنى مع وجبتنا
 صلة الموصوف محذوف اى على امر موصوف بذلك الفعل مع زيادة على غيره فيه واقا ما جاء
 مما لا فعل له كاحنك الشابتين او البعيرين اى اكلهما من الحنك وابل من حنيف الحناتير
 اى لا علم باحوال الابل فشاذا والابل اسم التفضيل والحنيف على صيغة التصغير اسم رجل
 حسن الهيئة فى رعى لابل وتربيتها يقال لمن يكون فى غاية الحسن ونهاية الاحتياط فى
 رعى الابل ابل من حنيف الحناتير وصيغته اى صيغة اسم التفضيل واقعة على وزن
 افعل للمذكر وعلى وزن فعلة للمؤنث ويدخل فيه خير وشركان اصلها الخير واشترى
 ولا يبنى اى اسم التفضيل الا من الثلاثى للمجرد فلا يبنى من الرباعى نحو دخرجه ولا من مزيد
 الثلاثى نحو اخرج وذلك لاستحالة بناء افعل منها لانه لو نقص لاختلف لفظا ومعنى
 اما لفظا فظاهرا واما معنى فلانه لو قيل اخرج من استخرج لم يفهم انه كثير الخروج
 او كثيرا لا استخراجا ولو لم ينقص لاند على بناء افعل واما ما جاء من فعل غير الثلاثى
 المجرد كاعطاهم للذنانير والذاهم واولاهم للمعروف اى اعطاء او ايلاء من زيد
 اى اشد اكراما منه وهذا المكان افقر من غيره اى اشد اقفارا من الفقر وهو
 الموضع الذى لا ماء فيه ولا كلاء وهذا الكلام مختص اى اشد اختصاصا
 وافلس من ابن المراق اى اشد افلاسا وهو اسم رجل لم يجد مداة عمرة

الثلاثی

قوت يوم ليلة وكان ابوه واجداه معرفين بالافلاس فتشاذ لا يقاس عليه وعن
 سيبويه انه يجوز بناؤه مما فيه على فعل مطلقا اذ ليس فيه الاحذف احدى
 الهمزتين وهو جائز كما في متكلم مضارع الكرم وعن المبرد والاحفش جواز بناءها
 الا من ثلاثي من نحو اعجمي والذى ليس بلون ولا عيب لجملة صفة اخرى لثلاثي وجر
 بقوله ليس بلون عن مثل حمراء اسم وبقوله لا عيب عن نحو اعجمي واولا لان من اللون
 والعيب بينه فعل الصفة فلويبينى منها فعل التفضيل لا لتبني أحدهما بالآخر كما ترى
 انك اذا قلت هو احمر لم يدان المراد منه ذو حمرة او زائد في الحمرة لا يقال يمكن ان يرفع
 هذا الالتباس لان فعل التفضيل يجب ان يكون مستعملا مع اللام او الاضافة او من
 وافعل الصفة لا يكون مستعملا باحد هذه الثلاثة فلا التباس لنا نقول قد يحدث
 افعل التفضيل وايضا يقال زيد الاحول كما يقال زيد الا فضل فحينئذ يحصل
 الالتباس ثم المراد بالعيب هو العيب الظاهر فلا يرد نحو اجهل ابلدان الجهل والبلاهة
 من العيوب الباطنة ولا يلزم من ذلك وجوب ان يبني افعل التفضيل من كل عيب
 باطن بل يجوز ذلك فلا يشكل بمثل الحق فانه من العيب الباطن مع انه يبني منه الحق للتفضيل
 وكان ينبغي ان يقول ليس بلون ولا عيب لا بلجة لانه لا يبني من البله بمعنى كون الحاجيات
 غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجمع من البياض والسواد الذين هما
 اصل اللون وقال غيرهم ما جاء منها فتشاذ ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 في حق الكوثر ماء ابيض من اللبن نحو زيد افضل الناس فان الافضل بنى من
 الثلاثي المجرم الذى ليس بلون ولا عيب ظاهر وهو افضل فان كان الفعل الذى
 قصد تفضيل اصله احد على غيره زائد اعلى الثلاثي المجرم الذى ليس بلون ولا عيب
 بان كان رباعيا مجرما او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه او كان ذلك الفعل الثلاثي المجرم
 لونا او عيبا يجب ان يبني افعل من الثلاثي ليدل على مبالغة او شدة او كثرة شريد كى
 بعده اى بعد افعل مصدر ذلك الفعل الذى قصد منه معنى التفضيل حال كونه
 منصوبا على التمييز بانه مقصود على وجه ممكن كما نقول هو اشدا استخراجا مثال لغير الثلاثي المجرم
 واقوى حمرة مثال للون واقبح عوشا مثال للعيب وقياسه اى قياس اسم التفضيل
 ان يكون للفاعل اى لتفضيله لا لتفضيل المفعول كما مر من الامثلة وذلك لان
 التفضيل لمن له تاثير في الفعل بالزيادة والنقصان وهو الفاعل لانه لو يبنى لكل
 منها لزم الالتباس لو دجر المفعول لبقى اكثر الافعال بلا تفضيل لانه في اكثر الامور

عربا

للفعل اللازم وأعلم ان اسم التفضيل كإيحيى لتفضيل الفاعل قياساً كذلك إيحيى قياساً
 لتفضيل الصفة المشبهة نحو أكرم واحسن فكان الأولى على المصنف أن يقول قياساً
 ان يكون للفاعل والصفة المشبهة الا ان يقال كلامه محمول على حذف المعطوف
 اى قياسه ان يكون للفاعل والصفة المشبهة وقد جاء اى اسم التفضيل على غير
 القياس للمفعول اى لتفضيل قليلاً اى زماناً قليلاً او شيئاً قليلاً نحو اعد اى اكثر
 معدورية واشغل اى اكثر مشغولية واشهر اى اكثر مشهورية واستعمال اى استعمال
 اسم التفضيل في كلام العرب واقع على ثلاثة اوجه الجار والمجرور وخبر لقوله استعمال
 اما مصنف خبر مبتدأ محذوف اى هو يعنى اسم التفضيل اما مصنف نحو زيد افضل
 القوم او معرف باللام اى بلام العهدية لان هذا اللام ليست الا للعهد ليكون
 بالعهد مشتقاً على ذكر المفضل عليه فيكون معناه قوله نحو زيد ن الا فضل اى
 زيد ن الذى عهد كونه افضل من عمر ومثلاً او مستعمل بمن نحو زيد افضل من عمر
 ومن هو الاصل من تلك الاستعمالات ثم الاضافة ثم اللام وكلمة او ههنا
 لمنع الخلط والجمع فلا يخلو اسم التفضيل من احد هذه الوجوه الثلاثة ولا يجتمع
 اثنان منها فيه فلا يجوز زيد افضل مستعمل بدون واحد منها ولا زيد ن الا فضل
 من عمر و مستعمل مع اثنين منها ويستثنى عن القاعدة المذكورة صورتان
 احدهما ما اذا علم المفضل عليه فيقدر من حينئذ بناء على القرينة نحو الله اكبر
 اى اكبر من كل كبير ونحو زيد كبر وعمر اكرم اى من زيد والثانية ما اذا جرح
 اسم التفضيل عن معناه التفضيل بالعدل الاستغناء عن استعماله باحد الثلاثة
 اوجه حينئذ لان الاستعمال باحدها لبيان التفضيل فاذا زال عن معناه ^{التفضيل}
 استغنى عن هذا الاستعمال كما فى اُخْرُوجْ جُمُعَ فَا نَ خَرَجَ عن معناه التفضيل وما عني
 غير والدنيا والحيلة لصيرورتها اسمين ولا يحاء معناه التفضيل عنها وانما وجب
 استعمال اسم التفضيل على احد هذه الالوجه الثلاثة ليدل على المقصود من اسم
 التفضيل وهو اثبات الزيادة للموصوف على المفضل عليه المعنى المشتق هو منه
 وهذا المقصود لا يحصل الا باحد هذه الامور الثلاثة لانها تدل على المفضل عليه
 وهذا فى الاضافة ومن ظاهره كذا فى اللام لما ذكرنا من انها للعهد فيكون المفضل عليه
 معروضاً منوباً ويجوز استعمال اسم التفضيل عارياً عن الوجوه الثلاثة يجعل معنى
 اسم الفاعل قياساً عند المبرح وسماً عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وَهُوَ

أهون عليه شيء أهون عليه ثعنا من شيء ويجوز في الأول أي في اسم التفضيل
 المضاف المقصود به الزيادة الزيادة على ما اضيف اليه الأفراد أي أفراد اسم التفضيل
 وكذا التذكير مع وجود تانيث الموصو أي يجوز فيه الأفراد والتذكير التانيث لكونه موافقاً
 لأفعل من في كون المفضل عليه مذكوراً مع كل واحد منهما ومطابقة اسم التفضيل
 للموصوف في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونه مخالفاً
 لأفعل من حيث وجود الأضافة هنا وعدمها في أفعل من وإنما قيدنا المضاف بقولنا
 المقصود به الزيادة على ما اضيف اليه لأن الزيادة مقصودة على كل ما سواه مطلقاً لا على
 المصنأ اليه وحده كقولنا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم هو أفضل قرشي وأفضل الناس من بين
 قریش ولم يقصد التفضيل على قریش فقط وان كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أحد
 منهم في لا يجوز فيه الوجهان بل حكمه حكم المعرّف باللام نحو زيد أفضل القوم والزيد ان
 أفضل القوم أفضل القوم والزيد ان أفضل القوم وافضلوا القوم وفي الثاني أي في اسم
 التفضيل المعرّف باللام يجب المطابقة أي مطابقة اسم التفضيل للموصو أفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً
 وتانيثاً لرجب مطابقة الصفة موصوفها مع عدم وجود المانع وهو لا متزاج بسن
 التفضيلية لفظاً أو معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعداً بخلاف المصنأ لا متزاج من التفضيلية
 معنى من حيث ذكر المفضل عليه بعداً وبخلاف المستعمل من لا متزاج به لفظاً نحو جاء في
 زيد ان أفضل الزيدان الا فضلان والزيدان الا فضلون وفي الثالث أي في اسم التفضيل
 المستعمل من يجب كونه أي كون اسم التفضيل مفرداً وان كان الموصوف مثقلاً أو مجموعاً
 مذكراً وان كان الموصوف مؤنثاً ابداً أي في حال الموصوف كلها كما اشرنا اليه انما وجب
 كونه مفرداً اذ ذكر الا ان من التفضيلية بمنزلة الجزء من اسم التفضيل لكونها هي الفارقة
 بين افعل التفضيل وافعل الصفة فكانت من تمام الكلمة فصلاً اسم التفضيل باعتبار
 امتزاجها به في حكم وسط الكلمة ولحق علامة التثنية والجمع التانيث مختصاً بآخر الكلمة دون
 وسطها فلحق علامة التثنية والجمع التانيث لزوم لحوقها فيما هو في وسط الكلمة وهو
 مستكراه ولان افعل التفضيل مشابه لافعل التعجب في الوزن وفي انه لم يبين الآما بيني
 منه فلا يعتبر لفظه ايضاً مثل نحو زيد والزيدان وهند والهندان والزيدون والهندات
 افضل من عمرو على الاوجه الثلاثة المذكورة التي يجب استعمال اسم التفضيل بأحدها
 يضم فيه أي في اسم التفضيل للفاعل وهو أي اسم التفضيل يعمل في ذلك المضم الذي هو
 فاعل ولا يعمل أي اسم التفضيل في الاسم المظهر صلاً أي فاعلاً كان ذلك الاسم

له على كل حال غاية

له وهذا لا يجوز التفضيل بينهما الا بعمل اسم التفضيل غاية

المظهر او مفعولا به كما لا يعمل في المفعول المضمرة فالحاصل ان اسم التفضيل لا يعمل في المفعول
 مظهرا كان او مضمرا اذ لم يكن بواسطة حرف الجر ويعمل في الفاعل المضمرة بلا شرط
 لان العمل في المضمرة ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وفي الفاعل
 المظهر بشرط اشارة اليه في المتن لان العمل في المظهر قوي فاحتج الى الشرط وينبغي ان يراد
 بالمظهر في قوله ولا يعمل في مظهر معناه اللغوي وهو الملفوظ اي لا يعمل في ملفوظ
 اصلا اي مظهرا كان او مضمرا با رز او انما لا يعمل اسم التفضيل في مظهر غير ما
 استثنى في المتن لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل كما سمي الفاعل والمفعول
 او بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة على فاعله واسم التفضيل يخالف الفعل
 من حيث الزيادة في الفعل عار عنها وكن يخالف اسم الفاعل لانه لا يشبه ولا يجمع فيما
 هو اصل استعجالا نذاي أفعل من فلا يعمل في مظهر اصلا لانه في الفاعل المظهر ولا في
 المفعول به بلا واسطة حرف الجر مطلقا مظهرا كان او مضمرا لانها معمولا ن قوتيان
 الا في صولة الاستثناء فحينئذ يعمل في الفاعل المظهر لا نحر يصير بمعنى الفعل
 كما ستعرفه الا انه يشبهه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكن يشبه فعلى التقدير
 في الزنة واختصاص بجيشه في الثلاثي لجرم ما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه
 الضعيف يعمل في المعمولات الضعيفة وهي الفاعل المضمرة المستكن والظرف المحال التميز
 والمفعول به بواسطة حرف الجر لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفيه
 راحة من الفعل والمحال والمفعول بالواسطة ملحقان بالظرف فتكون معمولات
 ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل انما يعمل في المفعول معه والمفعول له لان العامل
 الضعيف يقوى على العمل بواسطة حرف الجر لفظا كما في المفعول معه او تقديرا
 كما في المفعول له وقيل انما لا يعمل في الفاعل المظهر لانه في الاسم نظير أفعل
 التعجب في الفعل من حيث ان كلاهما لا يبني الا من الثلاثي لجرم ما ليس بلون
 ولا عيب ففعل التعجب لا يعمل في الفاعل المظهر لقصور الفعلية فيه من حيث الجمود وعدم
 التصرف فكذا هذا الا في مثل قولهم ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل منه
 في عين زيد استثناء من قوله ولا يعمل في مظهر اي اسم التفضيل لا يعمل في مظهر
 الا اذا كان في اللفظ جاريا على شيء بان يكون صفة له لا خبرا عنه او حالا وهو في المعنى
 مسبب ذلك الشيء اي متعلقه مفضل باعتبار ذلك الشيء ومفضل عليه اي على
 نفسه باعتبار غير ذلك الشيء حال كون ذلك التفضيل منقيا فاحسن في المثال

المذكور حسن في اللفظ على الشيء وهو جل حيث وقع صفة له هو في المعنى صفة لمسيب
 اي متعلقة وهو الكحل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اي الكحل احسن من الكحل
 لكن باعتبارين اما كونه مفضلا باعتبار تعلقه بما جئ عليه اسم التفضيل وهو رجلا
 حيث نفى كونه مفضلا باعتبار عين رجل قا واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرى
 عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفى كون الكحل مفضلا عليه في عينه فالمقصود من هذا
 الكلام مدح الكحل في عين زيد بنفي تفضيله في عين رجل ما عليه وهو قوله عليه السلام
 ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشرة ذى الحجة ثم كلمة ما في المثال
 نا فينه وقوله رجلا مفعول ما رأيت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو عامل في الفاعل
 المظهر وهو الكحل كما فسره بقوله فان الكحل فاعل لا احسن لانه صار بمعنى حسن
 وهو الفعل الذي احسن من مصدره فيعمل في المظهر مثل الفعل ههنا اي في
 مسألة الاستشهاد ببحث البحث في الاصل هو عبارة عن الجدل وهو تعارض المتنازعين
 في الكلام لظهور الحق او تغلب الظن والمقصود منه في مثل هذا المقام ما يتضمن شيئا من
 الكلام كما يقع هذا بحث الفاعل هذا بحث المفعول الى غير ذلك ولا شك في انه مشتمل على
 التعارض ثم البحث المتزول مجملًا للكلام الكثير من الاحكام ههنا ما بين في بعض كتب النحو سيما
 في الكافية وهوانه يجوز في هذه المسئلة ان يقال بعبارة اخرى اخبر من الاولى مع
 كون معناها واحدا وهي ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد فاختصا
 ببحث المضاف من مجرد ومن وهو العين اذ التقدير من كحل عين زيد لان المقصود
 من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين وايضا يجوز ان يقال
 فيها عبادة ثالثة وهي ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل بتقدير ذكر
 العين على اسم التفضيل من غير كرمين معها ثم لما فرغ عن القسم الاول في الاسم قد ذكر
 احكام قسميه من المعرب المبني في بابين وخاتمة شرح في القسم الثاني في الفعل فقال

القسم الثاني في الفعل

اي الكائن في بيان الفعل وقد سبق تعريفه اي تعريف الفعل وكذا بعض علاماته
 في المقدمة فلا حاجة الى ذكر ما سبق ههنا واقسامه اي اقسام الفعل ثلثة ماضٍ مضارع
 وامر وانما انحصر الفعل في الاقسام الثلثة لان الفعل لا يخلو من ان يكون اخباريا او انشائيا
 فان كان الاول فلا يخلو ما ان يتعاقب على اوله احد الزوائد اربع او لا فان لم يتعاقب
 على اوله فهو الماضى وان تعاقب فهو المضارع وان كان انشائيا فهو الامر الاول اي القسم

القسم الثاني في الفعل

المضارع

الاول من تلك الاقسام الثلاثة الماضی قدّمه على المضارع لانه اصل ولتقدم زمانه
وهو اى الماضی فعل صرح بفعل ثلثا ينتفض بمثل اسم قول دل على زمان يشتمل
جميع الافعال ولما وصفه بقوله قبل زمان الخبر به خرج ما عدل المحرود فقوله قبل
ظرف مستقر وقع صفة لزمان اى دل على زمان حاصل فى زمان سبق زمان الخبر به
اى الاخبار بالفعل ولا يضر لزوم وقوع الزمان فى الزمان لمكان العموم والخصوص
والكلية والبعضية كما يقال وقت الظهر يوجد فى يوم الجمعة ثم اعلم ان المراد بالدلالة
انما هو بحسب الوضع ثلثا ينتقص الحد طرذا بمثل لم يضرب لان دلالة على الماضی
حصل لعروض لم وعكسا بمثل ان ضربت ضربت لان دلالة على الاستقبال حصل
بواسطة حرف الشرط لا بالوضع ثم اشار الى بيان بعض خواص الماضی بعد بيان تعريفه بقوله
وهو اى الماضی مبني على الفتح لفظا او تقديرا واما قال هو مبني لان الاصل فى الافعال البناء
لعدم ما يوجب الاعراب ولا مقتضى للعدل عنه وهو المشابهة الناقصة فى الماضی على
الحركة مع ان الاصل فى البناء السكون لمشابهة بالاسم فى وقوعه صفة للنكرة نحو
مردت برجل ضرب مكان ضارب وعلى الفتح لانها اخف الحركات اولاته اخر السكون
واما لم يعرب بهذه المشابهة لان اسم الفاعل لم ياخذ منه العمل بخلاف
المضارع فان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطى الاعراب له عوضا عن العمل
اولئك مشابهة اسم الفاعل وبني الماضی على الحركة لقلّة مشابهة به ان لم
يكن معه اى مع الماضی ضمير مرفوع متحرك بخلاف ما اذا كان معه ضمير منصوب
متحرك نحو ضربته وضربك لم يتغير بناؤه عما كان عليه وبخلاف ما اذا كان معه ضمير
مرفوع ساكن غير الواو نحو ضربا في بقی بناؤه ايضا على ما كان عليه ولا يكون معه واو
كضرب مثال للماضی المبني على الفتح لفظا ومثال الماضی المبني على الفتح تقديرا كرمى
ومع الضمير المرفوع المتحرك مبني على السكون كضرب نحر راعى نوالى اربع حركات فيما
هو كاللمة الواحدة تكون الفاعل كالجاء وعلى الضمى وهو مبني على الضم مع الواو لفظا
كضربوا وتقديرها كرموا لارادة موافقة الواو مع الضم اذا خرج من الضمة الى الواو واخف
من اخفها اليها ولما فرغ عن القسم الاول للفعل وهو الماضی شرع فى القسم الثانى انه
وهو المضارع فقال الثانى اى القسم الثانى من تلك الاقسام الثلاثة المضارع قدّمه
على الامر لانه ماخوذ من المضارع والمخوذ متاخر من الماخوذ منه وهو اى المضارع فعل
يشبه الاسم باحد حروف اتين فى اوله اى بسبب زيادة احد الحروف الاربع التى تجتمع بها

مد

المضارع

التوکید وحروف المضارعة ای التي یصیر الماضی بزیادتها فی اوله مضارعاً مضموناً فی
 الرباعی ای فیما هو علی أربعة احرف اصلية كانت او زائداً کید حروج و یخرج لان اصله
 یاخرج ثم حذف الهمزة واجتماع الهمزتين او ثلث همزات عند همزة الاستفهام
 فی صيغة المتکلم الواحد اما حذف الهمزة فیما سواها فلا طراد الباب مفتوحة فیما
 عداها ای فیما عدا الرباعی سواء كان ثلاثياً او خماسياً او سداسياً کیضرب ویستخرج وانما فتحوا
 حرف المضارعة فی غیر الرباعی مطلقاً لخفض الفتحه وضمها فی الرباعی لان الرباعی فرع
 الثلاثی والضم فرع الفتحه لان الضم ثقیل والفتح خفیف والثقیل فرع الخفیف فالتضم
 وانما قلنا ان الرباعی فرع الثلاثی لوجهین أحدهما ان الثلاثی قبل الرباعی وثانیهما ان
 وجود الرباعی یفتقر الی وجود الثلاثی کان وجوده غیر منصوص بحدوث وجود الثلاثی
 فیکون مفتقراً الی وجوده فكان الثلاثی اصلاً والرباعی فرعاً ومنهم من قال اذا ضمت
 حروف المضارعة فی الرباعی لقله استعماله فتحت فی غیره لکثرة استعماله لئلا یقال
 ان یقول لو كان ضم حروف المضارعة فی الرباعی لقله استعماله لوجب ضمها فی
 الخماسی والسداسی لان استعمالها اقل من استعمال الرباعی فاذا ضمت فی الرباعی فضمت
 فیها یکون بالطریق الاولی والیومی اب عنه ان الخماسی والسداسی ثقل من الرباعی لکثرة
 حروفها بالنسبة الی حروفه فلوضموا حروف المضارعة فیها لادی الی الجمع بین
 الثقیلین فاعطوا فیها ما هو اخف الحركات وهو الفتح دفعاً لثقل کان فیها من کثرة
 الحروف وانما اعربوه ای المضارع مع ان اصل الفعل ای الاصل فی الفعل البناء
 لانه لم یوجد فیہ ما یقتضی الاعراب كما ذکرنا قبل وهو الفاعلیة والمفعولیة والاضافة
 ولا یوجب العدول عن الاصل وهو المشابهة التامة لمضارعه ای لمشاہته ای
 المضارع الاسم مشابهة تامة فیما عرفت انقامن وجوه المشابهة باسم الفاعل واصل
 الاسم الاعراب فیکون المضارع به معرباً وذلک ای اعراب المضارع اذا لم یتصل به
 ای المضارع نون تاکید ثقيلة كانت او خفيفة ولا ای ولا یتصل به نون جمع المؤنث لانه
 اذا انقل به احدها صار مبنياً اما بناؤه فی الصوة الاولی فلانه بدخول نون التاکید
 یصیر مشابهاً بالماضی اذ هو الاصل فی حقوق الضمائر المتحركة و لیس
 باصل فی حقوق الضمائر الساکنه ولهذا لم یعتبر مشابهة یضربان ویضربون یضربان
 و یضربون و اعراب ای و اعراب الفعل المضارع ثلثة انواع ایضاً ای کاعراب الاسم
 رفع ونصب یشارک الاسم فیها وحزم یجتهد به مکان ما وضع

من الجرا الذي يجتص بالاسم لئلا يلزم مزية اعراب الفعل على اعراب الاسم نحو هو يضرب
 في الرفع ولن يضرب في النصب لم يضرب في الجزم وما فرغ عن بيان تعريف المضارع وحكا
 شره في بيان اصناف اعرابه فقال **فقال** في اصناف اعراب الفعل المضارع وهي تلك
 الاصناف اربعة اصناف الاول اي الصنف الاول من تلك الاصناف ان يكون الرفع
 بالضم والنصب بالفتحة والجزم بالسكون على حسب لعوامل ويجتص اي هذا الصنف
 بالمفرد الصحيح غير المخاطبة انما قال بالمفرد احترازاً عن التثنية والجمع وفي تقييده
 بالصحيح احترازاً عن الناقص نحو يدعو ويرعى ويخشى وبغير المخاطبة من نحو تضرّب
 تقول هو يضرب في الرفع وفي النصب لن يضرب وفي الجزم لم يضرب والثاني اي الصنف
 الثاني منها ان يكون الرفع بثبوت النون والنصب الجزم بحذفها اي بحذف النون ويجتص
 اي هذا الصنف بالتثنية مذكراً كان او مؤنثاً وجمع المذكر غائباً كان او مخاطباً
 والمفردة للمخاطبة صحيحاً كان اي كل واحد منها او غيره اي غير الصحيح تقول هما
 يفعلان وهم يفعلون وانت تفعلين في الرفع ولن يفعلوا ولن تفعل في
 النصب ولم يفعلوا ولم تفعل في الجزم وانما جعلت اعراب هذه الامثلة بالحرف
 لانها شابهت صيغة المثنى والمجموع في الاسماء وسقطت النون حال الجزم لانها بمنزلة الحركة
 في المفرد فكما تحذف الحركة في المفرد حال الجزم سقطت النون ههنا وانما حذف النون حال
 النصب لكون النصب في الافعال بمنزلة الجزم في الاسماء فكما يتبع النصب الجزم في الاسماء
 يتبع الجزم في الافعال والثالث اي الصنف الثالث منها ان يكون الرفع بتقدير الضمة
 والنصب بالفتحة لفظاً والجزم بحذف اللام ويجتص اي هذا الصنف بالناقص اليائي الواو
 فيه احترازاً عن الناقص الالف غير التثنية والجمع والمخاطبة في تقييده بالناقص بغير هذه
 الثلاثة احترازاً عما اذا كان الناقص واحداً منها تقول هو يري يغزو ولا ستنتقال الضمة على الواو
 والواو ولن يري ولن يغزو ولحقة الفتحة ولم يري ولم يغزو لانه اذا لم يجد الجازم الحركة
 حذفت الحرف والرابع اي الصنف الرابع منها ان يكون الرابع بتقدير الضمة والنصب
 بتقدير الفتحة والجزم بحذف اللام ويجتص اي هذا الصنف بالناقص الالف فيه
 احترازاً عن اليائي والواوي غير تثنية وجمع ومخاطبة فيه احترازاً عن الناقص المذكور كان
 واحداً منها نحو هو يسعى ولن يسعى لعدم قبول الالف الحركة ولم يسع بحذف اللام
 لفقدان الحركة ثم لما فرغ عن بيان اصناف اعراب الفعل المضارع شره في ما
 يحصل به اعرابه فقال **فصل** الرفع اي المضارع الرفع

عامله معنوي وهو اي العامل المعنوي كونه اي كون المضارع مجرداً عن الناصب والجازم
اي عن كل ناصب عن كل عامل جازم وهذا قول الفراء واكثر الكوفيين على ذلك
ومنهم من يجعل العامل حروفاً وقال البصريون ان ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم نحو
يضرب ويغزو ويرمي ويسعى فان يضرب مثلاً واقع موقع الاسم لان المتكلم
في ابتداء التكلم في موضع الخبر يصلح ان يكون ابتداء كلامه بالاسم وبالفعل فاذا
ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل انفاً موقع الاسم لا يشك هذا الخبر كاد حيث يلزم فخره كونه
مضارعاً وتمنع كونه اسماً لان الاصل في الخبر ان يكون اسماً وان هجر هذا الاصل في كاد
بحسب الاستعمال فكان المضارع في خبر كاد واقعاً موقعاً يصلح الاسم باعتبار الاصل
لا يقال صحة وقوعه موقع الاسم مشترك بينه وبين الماضي لانا نقول هو منه الاصل
فلا يؤثر فيه العامل وانما ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم على قول البصريين لانه حينئذ كاد اسم
فاعطى اسبق اعراب الاسم اقواة وهو الرفع ولما فرغ عن بيان عامل المضارع المرفوع
شرح في بيان عامل المضارع المنصوب فقال **فصل المنصوب** اي المضارع المنصوب
عامله خمسة اي خمسة احرف ان وهي الاصل في هذا الباب المشابهة ان الخففة
من المشددة لفظاً ومعنى من حيث كونها مصدرين وحمل عليها الباقية في العمل
لانها للاستقبال وتنصب ان متحماً اذا لم يكن قبلها فعل علم او ظن وكن هي تنصب مطلقاً
ومعناها نفى المستقبل وهي أكد من لا فييه وقال سيبويه هي برأسها غير مغيرة عن اصل
وهو الصحير وقال الفراء اصلها لا فابدلت الالف نوناً وقال الخليل اصلها ان فقصر
بجذ ف الالف الهزلة لكثرة الاستعمال كائيش في اي شئ وعلماء في على الماء وكى معناها
سببية ما قبلها لما بعدها وقيل انها ناصبة باضمار ان واذن تنصب ذا الم يعتمد ما بعدها على
ما قبلها وكان الفعل مستقبلاً وهو جواب جزاء فان اعتمد ما بعدها على ما قبلها لم تنصب
كقولك لمن قال انا انتيك انا اذن احسن اليك وكن ان كان الفعل حالاً كقولك لمن جئت
اذن اظنك كاذباً وهي ايضا حرف برأسها عند سيبويه لا اصل لها وقيل اصلها اذا الظرف
فخذت المضايق اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعلها صالحاً لجميع الارضنة
بعد ما كانت مختصة بالماضي فاذن ههنا هي اذن في يومئذ وحينئذ الا انه كسر
الذال في نحو حينئذ ويومئذ ليكون في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذالم
يكن قبله طرف فكسرة نادر وفتح الذال ههنا ليكون في صورة الظرف المنصوب
لان معناها الظرف وان المقدرة بالرفع على انه صفة ان اي التي

تقدّم بعد سبعة مواضع ثم ذكر امثلة المضارع المنصوب بالعوامل المدركورة فمثال ان
نحو اريد ان تحسب الي ومثال لن نحو انان اضربك ومثال كي اسلمت كي ادخل الجنة مثال
اذن اذن يغفر الله لك ولما فرغ عن تعداد العوامل في تمثيلها الا انه لم يمثّل لان مقدّم الفاء
بما يمثّل لها في مواضع تقدّم بعدها شرع في بيان تلك المواضع فقال بقوله ان في سبعة
مواضع بعد حته نحو اسلمت حته ادخل الجنة ولا مر كي اي بعد لامر كي نحو قام زيد ليذهب
اي كي يذهب ولا مر المحذ اي بعد لامر المحذ وهي التي تكون لتأكيد النفي و
تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية كان فاضية لفظا نحو قوله تعالى وما
كان الله ليعدّ بهم اومعنى نحو لم يكن ليذهب وبعد الفاء الواقعة في جواب الامر و
الزهي والاستفهام والنفي والتمني والعرض نحو سلمت فتسلم مثال للفاء الواقعة في جواب
الامر ولا تعص فتعذب مثال للفاء الواقعة في جواب الزهي هل تتعلم فتتجو مثال للفاء
الواقعة في جواب الاستفهام واما تزورنا فنكر مك مثال للفاء الواقعة في جواب النفي وليت
لي ما لا فانفق مثال للفاء الواقعة في جواب التمني والآتزل بنا فتصيب خيرا مثال
لفاء الواقعة في جواب العرض وبعد الواو الواقعة في جواب هذه المواضع اي ويقدر
ان بعد الواو الواقعة في جواب المواضع الستة المذكورة من الامر الى العرض كذلك
اي مثال الواو وتسمى هذه الواو او الجمع وواو الصرف ايضا نحو سلمت ونسلا
الى اخر ما ذكرنا من الامثلة في الفاء بابدال الفاء بالواو وبعد او بمعنى
الى ان او الا ان نحو لا تحسبك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي او الا
ان تعطيني حقي وبعد واو العطف اذا كان المعطوف عليه اسما للثاويلزم عطف
الفعل على الاسم نحو اعجبني قيامك وخرج بتقدير ان ليكون في تاويل الاسم فيستقيم
عطفه على الاسم ومنهم من قيد الاسم ههنا بالصرح ليخرج نحو اعجبني ان يضرب زيدا ويشتم
فانه لا يقدر ان لجواز عطفه على مدخول ان ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظرا لانه يشتم
نحو اعجبني انك انسان فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان لا يقيد الاسم بالصرح ويمنع
كون المعطوف عليه في اعجبني ان يضرب زيدا ويشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل
والتاويل بالاسم متأخر عن العطف ثم اعلم ان المضارع كما ينصب بتقدير ان بعد
واو العطف المعطوف عليه اسما كذلك ينصب بتقديرها بعد ساخر حرف
العطف اذا كان المعطوف عليه اسما فلو قال بعد حروف العطف لكان اصوب
وانما وجب تقدّم بيان بعد حته ولا مر المحذ لانها من الحروف الجارة فيمتنع قولها

على الفعل الا ان يجعل مصداً يتقد برآن المصداً فيكون فتاويل اسم فيصير دخولها عليه
 وبعدها الفاء والواو لانها عاطفتان واقعتان بعد الاشياء الستة التي هي نشاء وهي الامر
 النهي الاستفهام والتمني والعرض والنفي وهو وان لم يكن انشاء الا انه محمول على النهي
 لما بينهما من التناسب في الدلالة على العدم فيكون انشاء حكماً وقد امتنع عطف الاخبار
 على الانشاء فأول الانشاء بما يشتمل على اسم وجعل الاخبار مصداً باضماراً فيكون
 عطف المفرد على المفرد فيكون المعنى في اسلم فسلم مثلاً ليكن منك اسلام فسلامتك
 من النار وبعدها لانها بمعنى الى الجارة فاخذت حكم حروف الجارة أو بمعنى الى ان على
 حسب الاختلاف فكانت في حكمها من حيث لزوم المفرد بعدها ويجوز اظهار ان مع لام
 كي وكذا مع المحقق بها وهو اللام الزائدة نحو اسلمت لان ما دخل الجنة ونظير اللام الزائدة
 اردت لان تقوم ومع واو العطف بل جميع حروف العطف نحو اعجبني قياً منك وان
 تخريج وانما يجوز اظهار ان في هذه الصور لان لام كي والمحقق بها وحروف العطف
 تدخل على الاسماء الصريحة نحو جئتك للاكرام ونحو ردت لكم وهذه اللام زائدة لان
 ردت متعلية بنفسه ونحو اعجبني شتم زيد و ضربته فيصح ان تدخل على لفعل مع ان لانه
 يتقد بر الاسم ولهذا لا يجوز اظهار ان مع لام الجحد لاختصاصها بالخبر كان المنفي اذا كان
 فعلاً ولا مع الفاء التي للسببية والواو التي للجمعية الواقعين في جواب الاشياء
 الستة ولا مع الواو التي بمعنى الى ان لانها ما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على
 معنى السببية والجمعية والانتفاء صارت كعوامل التصيب فلم يظهر التناصب بعدها
 ويجب اظهار ان مع لام كي اذا اتصلت بلا النافية اي اذا كان قبل لام كي تخريراً عن
 اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لَيْسَ لَكَ بِمَعْلَمٍ اَهْلُ الْكِتَابِ واعلم ان الواقعة بعد العلم
 تقييد للمعلم ههنا بما اذا لم يكن بمعنى الظن كما ذهب اليه بعضهم يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن
 والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم فالمد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده
 به بل ما يدل اليقين سواء كان لفظ العلم او غيره من الرتبة او الوجود ان او اليقين او
 التبيين او التحقيق او الانكشاف او الظهور والشهادة او الظن الى غير ذلك ليست هي
 اي ان الواقعة بعد العلم كاملة ان المصدرية التناصبية للفعل اي للفعل المضارع و
 قوله هي تأكيد لضمير ليست وانما هي المنخفة من ان المثقلة لمناسبة للعلم وما
 هو بمعنى لا فتناع اجتماع التناصب مع العلم لكون التناصب للرجاء والطمع الدالين
 على ان ما بعدها غير معلوم التحقيق وكون العلم دالاً على ان ما بعد

على الاسم الزائدة
 من امثال واو
 العطف التي دخلت
 على الاسم الصريح
 من غير منفور

معلوم التحقيق ثم صيغة هذه للحصر اى هي المنخفضة لا غير وقوله من المثقلة منع لق
بالاخذ اى المنخفضة الماخوذة من المثقلة واعلم انه يجب فصل أن عن الفعل حينئذ
بالسين نحو علمت ان سيقوم قال الله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وسوف نحو
علمت ان سوف يقوم او بقدر نحو قوله تعالى ليعلم ان قد ابلاغوا وجرى النفي نحو
علمت ان لم تقم وان لا تقوم عوضاً عما زال عنها من حين واحد نونها وهمها هو ضمير
الشان فرقاً بينها وبين ان المصدرية اول الامرات المصدرية لا يفضل بينهما بيز فعلها بشئ
من الحرف المذكورة لكونها من الفعل بتا ويل مصدر يعنى فلا يفصل بينها وبين ما
يؤثر فيها لضعفها وشدت نحو علمت ان يخرج بالرفع بلا فصل كما نقل عن المترجمين الواقعة
بالنصب على انه معطوف على الواقعة السابقة وبالرفع على انه مبتدأ اى وان الواقعة بعد الظن
وما بمعناه كالحسبان وكالعلم المأول بالظن جاز فية اى فى لفظ ان هذا وفى هذا القسم
من ان الوجهان احدهما ان تنصب بها اى بان هذا الفعل علم ان يجعلها مصدرية والثانى
ان يجعلها كالواقعة بعد العلم فى كونها منخفضة من المثقلة وترفع الفعل نحو ظننت ان
سيقوم بالنصب على انه مصدر رية تاصبة لا مكان الجمع بيز دلالتها او بالرفع على
منخفضة من المثقلة لجواز كونها بمعنى علمت ثم اعلم ان الواقعة بعد غير العلم والظن من
الرجاء والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والاعجاب نحوها فى مصدر رية
لاخفضة من المثقلة نحو رجوت ان تقوم وطمعت ان تفعل خشيت ان ترجع ولما
فرغ عن بيان عامل المضارع المنصوب يشرع فى بيان عامل المضارع المجزوم فقال
فصل المجزوم اى المضارع المجزوم وعامله لم ولما ولام الامر لضاف الالام لانها نكرة
صالحة للاضافة ولا المستعملة فى معنى النهى لم تضيف لانها علمت بنفسها فلا تقبل
الاضافة واحترز بها عما استعمل به فى معنى النفي وعلم يستعمل فى شئ نحو اقسام هذه
الكلمات الاربعة تجز مفعلاً واحداً بالاصالة والاقصد يتعد مجزوماً بالعطف فيقال ان تصريه
وتنقل وكلم المجازاة اى الكلمات الدالة على كون الجملة الثانية جزءاً والجملة الاولى سبباً
لها يعنى كلتا الشرط والمجزوء ولما كان بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف وجاء بالكلم
لتناءولها وهى تجز من الفعلين والمراد ههنا بعضها فان كيف فاذا بدون ما ايضاً من كلم
المجازاة مع ان الجزم بهما شاذ لم يجزى فى كلامهم علو وجه الاطراد وهى كلم المجازاة
ان وهما اذا وما وحيثما واين ومعنى وما ومن وى واتى وان المقدرة بالرفع صفة لان
نحو لم يضرب ولما يضرب وليضرب ولا تضرب وان تضرب اضرب الخ

معنى

المضارع المجزوم

او المنتهى الى اخره مثال لما ذكرنا من كرم المجازاة ثم ما فرغ عن تعدد الجواز وتثليلها شرح
 في بيان معانيها فقال واعلم ان لم تقلب المضارع ماضياً منفياً صفة ماضٍ وحال من
 المفعول اى حال كون المضارع منفياً نحو لم يضرب زيد معناه ما ضرب وان كان
 لفظه مضارعاً ولما كان ذلك اى مثل لم في قلب المضارع ماضياً منفياً شراً اشار
 الى ما يختص بهما بعد شترهما فيما ذكر بقوله الا ان فيها اى في مكان دون لم توقعاً بعد
 اى ينفي بها فعل مترقب متوقع غالباً تقول لمن يتوقع ركوب الاميرك ما يركب وقد
 تستعمل في غير المتوقع ايضاً نحو ندم زيد ولما ينفع الندم ورواقاً قبله اى ستمراً او
 امتداداً قبله يعنى استمراً والفعل الذى ينفي بها من الابتداء على زمان التكلم بها تقول ندم
 فلان ولما ينفع الندم اى عقيب ندم ولا يلزم استمراً عدم ارتفاع الندم الى زمان التكلم
 بها واذا قلت لما ينفع افاذا استمراً ذلك الوقت التكلم بها ثم تن كير الضمير الراجع الى
 فى بعد وقبله باعتبار اللفظ وايضاً يجوز حذف الفعل الواقع بعد لما ان دل عليه جليل
 خاصته اى دون لم يعنى لا يجوز حذف بعد لم وذلك لان اصل لما لم زيد تعليلها فا
 فتأب مناب الفعل تقول ندم زيد ولما اى ولما ينفع الندم ولا تقول ندم زيد لم
 يعنى لا يجوز حذف الفعل ولما قوله شعراً لحفظه ويحك للى استودعها يوم الارحارة
 ان وصلت وان لم على الحد ف اى ان لم تصل نشأذ وايضاً يختص لما بعد دخول
 الشرط عليها فلا يقال ان لما يضرب و من لما يضرب ويجوز ان يقال ان لما يضرب و
 من لما يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعمول واعلم ان
 لما مشترك بين كونه اسماً وبين كونه حرفاً لكان اذا كان حرفاً فهو مخصوص بالمضارع
 واذ كان اسماً فهو ظرف بمعنى اذ ويلزم بعد الماضى لفظاً او معنى وجوابه ايضاً كذا لفظ
 جملة اسمية مقرونة مع اذ المفا جاة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق
 منهم او مع الفاء وربما كان ماضياً مع الفاء وقد يكون مضارعاً واما كرم المجازاة اى
 كلمات الشرط والجزاء معدودة من قبل حرفاً كان او اسماً حق العبارة ان يقول حرفاً
 كانت او اسماً ففى اى تلك الكلمات تدخل على جملتين فعليتين لتبدل متعلق بقوله تدخل
 الضمير للكلمات على ان الاولى اى الجملة الاولى سبب للثانية اى الجملة الثانية فيكون الاول
 سبباً والثانى مسبباً ويرد عليه قوله تعالى وما بكم من نعمته فين الله جواب المبتدأ المتضمن
 بضم الشرط وهو الموصول اى ما حصل بكم من نعمته ففى صادرة من اذ ولا يستقيم
 سببية الاول للثانى لان النعمة الحاصلة بالتمنا طيبين ليست سبباً

مع توبة لا يزيد
 معناها بزيادة ما
 مع اى حرف الشرط
 مع اى الفعل
 الجوزوم جرد
 الشرط
 مولوى غلام
 مرحوم

لصدور النعمة من الله سبحانه بل الامر بالعكس فان صدورها من الله سبب لخصولها بهم
 الجواب عنه ان المراد سببية ولو باعتبار الحكم به والخبير عنه اي وما يكون من نعمة فيحتمل
 فيجزئها من الله تعالى وتسمى اي الجملة الاولى بعد كلم المجازاة شرطاً من حيث انه مشروط
 لتحقيق الثاني وتسمى الجملة الثانية بعد كلم المجازاة جزاء من حيث انه يبتنى على الاول
 اينشاء الجزاء على الفعل ثمان كان الشرط والجزاء مضارعين يجب الجزم فيهما كما
 في الشرط والجزاء لوجود الجازم وكون المضارع معرباً قابلاً للجزم بكلم المجازاة وعن سبب
 ان الجزاء مجزوم ومربها وبالشرط جميعاً لفظاً نحو ان تكرمني اكرمك وان كان
 اي الشرط والجزاء ماضيين لم تعمل اي تلك الكلمات فيها لفظاً اي لا في الشرط
 ولا في الجزاء لان الماضى مبنى كما مر فلا يظهر فيه اثر العامل نحو ان ضربت
 ضربت وان كان الجزاء حال كونه وحده اي دون الشرط ماضياً وكان الشرط مضارعاً
 يجب الجزم في الشرط لا في الجزاء لما قلنا وعن بعضهم انه يجب الترفع في الشرط اذا
 كان الجزاء ماضياً فقط وهذا ضعيف الوجوه في لشرطية لم يأت في الكتاب الكريم
 وقيل لا يجبي الا في ضرورة الشعر لانه في صورة سببية المستقبل للماضى مع
 تاثير الحرف في جعل البعيد بمعنى المستقبل مع عدم التأثير في القريب بعيداً فيجب
 ان تحرف تاثيراً في محل قابل للتاثير وان كان بعيداً ولا تاثير في محل غير قابل
 للتاثير وان كان قريباً ولا شك ان القريب هنا غير قابل للتاثير لانه مستقبل
 وجعل المستقبل مستقبلاً تحصيل الحاصل البعيد قابل للتاثير لانه ماضٍ نحو
 تصدق بي ضربتك وان كان الشرط وحده دون الجزاء ماضياً وكان الجزاء مضارعاً
 جاز في الجزاء لا في الشرط الوجهان الجزم والرفع اقا الجزم وهو الاصح فلكونه قابلاً
 للرفع فلا تملك الجزم في الشرط لكونه ماضياً يبطل في الجزاء ايضاً تبعاً لمحوان
 الكرمك بالجزم وكرمك بالرفع ثم لما فرغ عن بيان صور جزم الجزاء وعدم الجزم
 شرح في بيان دخول الفاء وعد من قال واعلم انه اي لسان اذا كان الجزاء ماضياً
 او معنى نحو ان قمت لم اقم بغير قول الجار والمجرور وصفة ماضياً اي كائناً بغير
 وستعرف فائدة التقييد لم يجر الفاء في اي دخول الفاء في الجزاء لتاثير
 حروف الشرط فيه في المعنى حيث جعل الماضى بمعنى المستقبل فلاحاجة
 الربط بالفاء نحو ان اكرمتني اكرمتك قال الله تعالى ومن دخله كان
 وان كان اي الجزاء مضارعاً مثبتاً ينبغي ان يقيد بغير الجزم

بلا امر و بغیلد عاء و التمی فانها مستقبلان تحقیقاً قبل دخول ان فلا تاثیر لهما
 فیها او منقياً بلا فیہ احراز عما اذا كان منقياً بكم فانه مندرج في الماضي معناه و بلن
 حيث يجب فيه الفاء كما سيأتي في المترجأ فيبدأ في الجزء الوجه ازاى اتيا الفاء وتركها
 لان حرف الشرط غير مؤثرة في تغيير معناها كما كانت مؤثرة في الماضي فتوقى بالفاء مؤثرة
 في تغيير المعنى حيث يخصه بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود تأثير حرف الشرط
 من وجه وان لم يكن التأثير قوتياً واعلم انه لو قال وان كان مضارعاً مثبتاً بغير
 ليسين وسوف لكان اولى لان الجزاء اذا كان مضارعاً بالسين وسوف لم يحذف فيه ترك
 الفاء كقوله تعالى وَإِنْ تَعَاَسَرْتَ تُمْ فَسَاكِرْ ضِعْمُ لَهُ أُخْرَىٰ نَحْوَانِ تَضْرِبُنِي أَضْرَبُكَ
 ان المضارع المثبت بترك الفاء او فاضربك با تبيان الفاء وان تشتمني لا اضربك في
 المضارع المنفي بلا مع ترك الفاء او فلا اضربك با تبيانها وان لم يكن الجزاء احد القسمين
 المنكوزين وهما الماضي بغير قد والمضارع المثبت او المنفي بلا فيجب الفاء في الجزاء
 وذلك اي عدم كون الجزاء احد من القسمين حاصل في ريع صور الصورة الاولى وان
 ان يكون الجزاء فيها ماضياً متلبساً مع قد لفظاً كقوله تعالى إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ
خَلْفَهُ أَوْ مَعَنَ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ إِنْ كَانَ قَمِيصٌ قَدْ مِّنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ أَيْ فَقَدْ صَدَقَتْ
 الصورة الثانية ان يكون الجزاء فيها مضارعاً منقياً بغير لا اي بحرف غير لا وهو ما
 يكن دون لم لما متر من المنفي بها انه يدخل في الماضي معناه فلو قال منقياً بما
 يكن لكان اظهر كقوله تعالى وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَالصُّورَةُ
 الثالثة ان يكون الجزاء جملة اسمية كقوله تعالى بِأَحْسَنَةٍ لَّهُ عَشْرٌ أَمْثَلِهَا
 لكنه يجوز العطف عليها بالجرم لكونها في محل عجز وممنه قوله تعالى مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ
فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي قِرَاءَةِ مَن بِيحْزَمٍ وَقُرْعَىٰ مَرْفُوعًا حَادٍ عَلَىٰ ظَاهِرِ الْجُمْلَةِ
 وعنه سيبويه جواز حذف الفاء في الشعر كقولهم مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا
 وعن الفراء مطلقاً وَأَمَّا تَرْكُ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ وَإِذَا
أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ مع كون الجزاء جملة اسمية فإذ اذاهذه الجرد الظرفية ولا شيء
 فيها من معنى الشرط كقوله تعالى وَإِذَا غَشِيَكَ الْيَلِيلُ إِذَا غَشِيَكَ وَالصُّورَةُ الرَّابِعَةُ ان يكون الجزاء فيها
 جملة انشائية أَمَّا أَمْرٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ
اللَّهُ وَأَمَّا غَيْبًا كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ وَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى
الْكَفَّارِ وَإِنَّمَا اسْتَفْهَمْنَا مَا كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ تَرَكَتْنَا فَنَسِرْ بِرَحْمَتِنَا

له لعدم تأثير اداة
 الشرط فيه معنى
 ويخصه الاستقبال
 بل يقول ان كان في
 الفوائد الضيائية
 والتكملة ۱۲ بدهي
 غلام سول مرحوم

وأما دعاء نحو ان اكرمنا فيرحمك الله وكذا يجب الفاء في الجزاء في الصورة الخامسة
 وهي ان يكون مضارعاً مثبتاً بالسین او شوكاً سبقت الإشارة اليها أما واجب الفاء في
 هذه الصور من الجزاء لان حرف الشرط غير مؤثرة فيه معناه لانه يجعله بمعنى الاستقبال
 ولا لفظاً لانه لم يجعله مجزوماً فوجببت الفاء لتدل على انه جواب الشرط والضابطة ههنا
 ان حرف الشرط ان كانت مؤثرة في الجزاء لم يجز دخول الفاء في بيان كانت تحتل
 التأثير وعدمه جاز فيه الوجهان وان كانت غير مؤثرة قطعاً يجب دخول الفاء عليه
 وقد يقع اذا التقى للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاءً موضع الفاء اي في محل
 الفاء ان اذا المفاجأة تدل على التعقيب كلفاء لان المفاجأة مبنية على حدوث امر
 عادي فاشبه الجزاء ولذا قارنتها الفاء غالباً وأما قل مع الجملة الاسمية لان اذا
 المفاجأة لا تدخل في الغالب الاعلى الجملة الاسمية فلا تقع موقع الفاء في غيرها وفي كلمة
 قد المفيدة للتقليل إشارة الى ان وقوع الفاء اكثر في قوله موضع الفاء اشعار بان اذا
 والفاء لا يجتمعان ولهذا لم يقل قد يكفي باذامع الجملة الاسمية مع انه اخصر
 كقوله تعالى **وَإِنْ يَصْبِرْهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدَّمْتُ إِلَيْهِمْ يُبْرِمُوا إِذْ هُمْ يَقْنُطُونَ** اي هم يقنطون ولما
 ذكر معاني الجواز الملقوظة اذ ان بين كرامواضع التي تقلل من الشرطية التي ينجز بها المضاع
 بعد ما يقال وانما نقدت ان بعد الافعال الخمسة التي هي لا من تحقيقاً وقوة ليدخل فيه نحو
حَسْبُكَ يَوْمَ النَّاسِ فان حسبك ينزل منزلة لاكتف كانه قال **اِكْتَفَيْتُمْ النَّاسِ** نحو
تَعَلَّمْتُ نَجْرَ اي ان تتعلم تنجز والنهي نحو لا تكذب بغير خير الاى ان لا تكذب و
 الاستفهام نحو هل تنزرتا نكرمك اي هل ان تنزرتا والتقدير نحو ليتنا عندك اخذوك
 اي ان تكرر عندى والعرض نحو الاتنزل بنا تصب غير اي ان تنزل بنا تصب غير الا كلمة
 العرض هي همزة الاستفهام دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات فنقل الشرط مثبتاً مع انه
 منفي لا يدل على الاثبات وقد وقع في بعض النسخ بعد مثال العرض بعد النفي في بعض المواضع
 نحو لا تفعل شراً يكثر خيراً لك وهو سهولات تقديرات لا يصح بعد النفي مطلقاً سندن كونه
 وذلك اي تقديرات بعد الافعال الخمسة المذكورة اذ اقصيات الاول من الخمسة التي هي الام
 واخوانه سبب للثاني اي لمضمر الثاني وهو المضارع فيتأني معنى الشرط كما رايت ذلك
 في الامثلة ثرا ثبت سببية الاول للثاني بقوله فان معنى قولنا تعلم تنجز هو او تتعلم تنجز فيكون
 تقديرات بعد فعل فتعلم سببية للثاني والتعلم سبب للنجاة وكذا البواقى اي مثل هذا
 المثال وجوب السببية معاني البواقى من الامثلة فلذلك لاى فلاجل ان تصد سببية الاول للثاني شرط

لتقدير ان بعد الافعال الخمسة امتنع قولك لا تكفرت تدخل النار في المنى وكذا امتنع النفي
 اى لم يقع الجزم في جواب النفي بتقدير اربعة نحو لا تفعل يكن الخيرات بالجزم لاقتناع
 السببية اى كون الاول سبباً للثاني في ما تميز الصور تميزاً لا يصح بحسب المعنى ان يقال في تقدير
 لا تكفرت تدخل النار ان لا تكفرت تدخل النار بتقدير الشرط على وفق لفظ المنى لان المقدم
 يجب ان يكون من جنس الملفوظ وهذا لا يصح معنى لان عدم الكفر ليس بسبب لدخول
 النار وانما سبب الكفر كذا لا يصح ان يقرب في تقدير لا تفعل يكن خيراً لك ان لا تفعل يكن
 خيراً لك لانه لا يصح تقدير ان بعد النفي مطلقاً اذ هو خبر محض فلا يدل على السببية و
 لم يقصد للسببية لم يجز الجزم في اجماع بل يجب ان يرفع أمّا بالصفة ان صلح للوصفية
 كقوله تعالى قَهَبَ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَثْرِي فِيمَنْ ذُرَّ عَايِ وَلِيًّا وَاَرَا ثَأْوًا بِالْحَالِ
 كقوله تعالى فَذَرَهُمْ فِي خَوْفِهِمْ يَلْعَبُونَ اوبلاستينا ف نحو قمر يدعوك الا مبر
 فان يدعوك كلام مستأنف مقطوع عما قبله كما فرغ عن القسم الثاني للفعل هو المضارع
 شرح في بيان القسم الثالث وهو الامر فقال والثالث اى القسم الثالث من تلك الاقسام
 الامر هو في صطلح النحاة فعل هكذا في اكثر النسخ وفي بعضها د هو صيغة وهذا
 هو الموافق لما في كتب القوم في تعريف الامر يطلب به اى بواسطة فان الباء
 للاستعانة الفعل اى صدور الفعل من الفاعل المتخاطب الاظهر ان قوله فعل بمنزلة
 الجنس يشمل المقصود وغيره وباقى القيد كالفعل فقوله يطلب به يخرج الماضي والمضارع
 وقوله الفعل يخرج به النهى وقوله من الفاعل احتراز عما يطلب به ثبول الفعل عن
 مفعول ما لم يسم فاعله وقوله المتخاطب احتراز عن الامر الغائب المتكلم له نحو ما في الفعل
 المضارع لبقاء حرف المضارعة فيها وان دخلها ما جازم يات تحت من المضارع حرف
 للمضارعة الجار والمجرور صفة ثانية لقوله فعل اى فعل متلبس بحرف من حروف
 المضارعة من المضارع والحقان هذا ليس من تامة التعريف والتعريف قد تم بدونه
 بل هو شروع في كيفية الاشتقاق للامر وفاقيل هو انه احتراز عن صيغة ووه ورويد وغير
 سد يدخر وجه من مورج التقسيم وهو الفعل لا تسم فعل فلاحاجة الى اخرجه بزيادة بعض
 القيود في الحق اما نحو قوله نعم فلتقرحوا فيمن قرو بالتاء فلا يرد به لانه شاذ وانما
 حذف حرف المضارعة لانه اشارة المضارعة فلا يدل من ازالتهما حتى لا يكون اثر
 الصيغة باقياً انتهى بعد حذف حرف المضارعة من المضارع المتخاطب ينظر فان كان
 تابع حرف المضارعة ساكناً اى حرفاً ساكناً زيدت همزة الوصل في اوله بعد حذف حرف

له المضارع بعد
 الانشياء الملائكة كون
 انه كان المتخاطب
 بقدر ما لم يذكر
 انها مرفوعة في
 جواب يدعوك الا مبر
 وهو كلام مستأنف
 على انه من عن
 الفعل اى عن
 الامر المتخاطب
 المنبج للمفعول بظن
 هو لاقض فعل
 مولوى فلا موصول
 مرجوم

المضارعة لئلا يلزم الافتتاح بالتساكن واما تعيين الهززة للابتداء فللمناسبة اذا الهززة
مختصة بالابتداء من الخارج مضمومة اى حال كون تلك الهززة مضمومة وهذا انما ينظم
اى ثالث المضارع لئلا يلزم التباسه بالمضارع المتكلم على تقدير الفتح والاستثقال على
تقدير الكسر ليحصل الاتباع نحو انصرو ومكسورة اى وزيدت هززة الوصل حال كونها
مكسورة ان الفتح اى ثالثه كاعلم او نكسر ثالثه نحو اضرب وايتنحرج وانما كسرت
هززة الوصل لان الكسر يصل في هززة الوصل لئلا يلزم التباس فيما كان ثالثه
مفتوحا بالمضارع المجهول على تقدير الضمة والماضي الرباعي على تقدير الفتح وفيما
كان ثالثه مكسورا بلا مرمز الرباعي على تقدير الفتح والماضي الرباعي المجهول
على تقدير الضمة وان كان اى ما بعد حرف المضارعة حرفا متحركا فلا حاجة الى الهززة
اى الى زيادة هززة الوصل بعد حرف المضارعة لانه لا يلزم الابتداء بالسكن
بل اسكن اخره وجعل باقيه امرًا نحو عد في تعد وحاسب في تحاسب والامر من
باب الافعال من القسم الثاني هذا جواب تقدير السؤال ان يقال ما ذكرتم من ان
هززة الوصل مكسورة اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا ويكون غير المضارع غير مضموم
منقوض بمثل اكرم امر الاكرا لانه ما حوز من تكريم وما بعد حرف المضارعة فيه و
هو الكاف ساكن وغير المضارع غير مضموم فوجب ان يقال في الامر ما حوز منه اكرم
بكسر الهززة وتقرر بالجواب ان يقال ان الهززة مكسورة اذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا
ويكون غير المضارع غير مضموم الا ان ما بعد حرف المضارعة تنفي تكريم ليس ساكنا الا ان الكاف
ليس بما بعد بل ما بعد محذوف هو الهززة المفتوحة لان اصل تكريم تاكرم على وزن
تأفعل لكون ماضيه على أفعل اذا المضارع هو الماضي بزيادة احد حروف التنوين في اوله من غير حذف
تنوينه الا ان الهززة لما حذفت من المتكلم الواحد كراهته لاجتماع الهززة تنوين في نحو اكرم حذفت
من البواقي نحو يكريم تكريم ان الخ وان لم يوجد فيها اجتماع الهززة تنوين في اللبائي ليكون
الافعال على وتيرة واحدة في حذفت الهززة كما حذفت الواو في نحو تعد وتنوينه لئلا يفتاد
الادوان يبنوا الامر منه حذفت الواو حرف المضارعة واعادوها وابقوها على الحركة
الاصلية فاذا كان كذلك فلا يكون هززة اكرم هززة وصل بل هززة قطع فلا يبرر السؤال
لان كلامنا في هززة الوصل لا في هززة القطع وهو اى الامر مبنى على علامة الجزم في
مضارعة اى علامة الجزم بهامض مضارع الامر هي اسكان الاخر في المقدم الصحيح كما ضرب
وحذف حرف العلة في الناقص الواو والياء والالف نحو اعز وازم واسع

یحقوقون العرب نحو اضربوا و اضربوا و اسما كان هذا امر مبتدأ على علامته المضارع
 لما أتته بآية اللام من حيث ان كل واحد منهما مشتمل على طلب الفعل فيكون موقوفا
 اى مبتدأ على السكون وان لم يكن مجزواً حقيقة بل يكون في حكم المجروم لعدم مقتضيه
 الاعراب فيه وهو حرف المضارعة وهذا عند البصريين واما عند الكوفيين فهو معرب مجزواً
 بلا مقدرة حقيقة فان اصل ضرب مثلاً لتضرب عندهم فخذت اللام منه في الخط
 تعليلها لكثرة الاستعمال كما حدت في لم يترك ذلك ثم لما فرغ عن تفسير الفعل
 الى الماضي والمضارع والامر شرع في تفسير اخر له المعروف والجهول فقال فصل فعل
 ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذي لم يسم كفاعل ذلك المفعول والضمير في فاعله الى
 ما الموصولة وايضا فاعل اليها باد في ملايسة ويجوز ان يراد بالموصول لفعل الذي لم يسم
 فاعله وايضا فاعل اليها باد في ملايسة ويجوز ان يراد بالموصول لفعل الذي لم يسم
 حذفت فاعله واقیم المفعول مقامه اى مقام الفاعل لا غير اضرب كرت في مفعول ما لم يسم
 فاعله فان قيل المفعول هذا فاعل في المعنى فكيف يجوز ان يقوم مقامه ويرتفع ارتفاعه قلنا انما
 جاز ذلك لان للفعل طرفين طرف الصدور وهو الفاعل طرف الوقوع وهو المفعول فكما
 بينهما مشابهة من حيث الطرفين فيصير ان يقوم مقامه ويرتفع ارتفاعه لان فاعلية الفاعل
 باسناد الفعل اليه لا باحد ثمة شيئاً فان زيداً في مات زيد فاعل مع انه لم يحدث شيئاً بل
 هو مفعول في المعنى لان الله تعالى اماته لوجود الاسناد اليه قد تحقق الاسناد في نحو ضرب
 زيد فلا يبعد ان يرتفع ارتفاعه ويختص اى بناء فعل ما لم يسم فاعله بالمتعدى الى
 بالفعل المتعدى اذ لو بنى غير المتعدى للمفعول وجعل ذكر الفاعل نسبياً منسباً
 لا يبعد ما يسند الفعل اليه وهو غير جائز وعلامته اى فعل ما لم يسم فاعله الكائنة
 في الماضي ان يكون اوله اى اول الماضي مضموماً فقط اى لا حرف اخر وما قبل اخره
 الماضي مكسوراً وهذه العلامة ثابتة في الابواب التي ليست في اواخرها همزة وصل
 ولا تاخر اشارة نحو ضرب في الثلاثي المجرود وخرج في الرباعي المجرود والكرم في الثلاثي المزيد
 فيها اثنا عشر الصيغة لتميز المعروف عن الجهول واثنا عشر التغيير في الجهول
 لكونه فرجاً للمعروف واما اختيار هذا النوع من التغيير وهو كون اول مضموماً وما
 قبل اخره مكسوراً فلان معنى الجهول غير معروف وهو اسناد الفعل الى المفعول اذ
 المعروف اسناد الفعل الى الفاعل فاختر له لفظاً غير معروف ليكون متوافقين
 فيما كان غير معروف اى غير معلوم فناسب الجهول واسما كازب بناء الجهول

فصل في اعراب المضارع عند اللام
 في قوله تعالى اضربوا

وَقِيلَ

غير معهود لان هذا البناء لم يجر في كلامهم ولا استثقالها لم يخرج من الضمة الى الكسرة
 كما استثقالهم الخروج من الكسرة الى الضمة وما جاء في كلامهم من نحو دثل ووقل فشا ذ
 لا يقاس عليه وان يكون معطوف على قوله ان يكون اوله مضمومًا الخايم علامته في الماضي
 ان يكون اوله اي اول الماضى وثانيه مضمومًا وما قبل اخره كذلك في كسوراني الابواب
 المذكورة وهذا العلامة فيما في اوله تاء ثالثة اي في الابواب التي في اولها تاء ثالثة
 وهي لتفعل نحو تفضل والتفاعل نحو تضررب وانما لم يقتصر واعلى ضم الاول في هذين
 البابين بل ضموا ثانيه ايضا اذ لو اقتصر واعلى ضم الاول وقالوا تفضل وتضارب بفتح ما بعد
 الفاء لا تبس مضارع فضل بالتشديد بمضارع فاضل وان يكون اوله اي اول الماضى
 وثالثه مضمومًا وما قبل اخره كذلك في كسورًا وهذا العلامة فيما في اوله همزة وصل
 اي في الابواب التي في اولها همزة وصل وهي استفعل نحو استخرج واقفعل نحو
 اقتدر وانفعل نحو انقلب افعلال نحو احرم وافعل على نحو احتوشن وانما لم
 يقتصر واعلى ضم همزة الوصل في هذه الابواب ايضا بل ضموا التاء كذلك لانهم لو اقتصر
 على ضمها فقالوا استخرج مثلا بضم الهمزة وفتح التاء التبس بكلام من ذلك الباب في حالة
 الوصل عند الوقف لانها تسقط فيها الا ترى انك لو قلت واستخرج لم يعلم انه امر او ماضى
 فلرفع التاء بضمها التاء والهمزة والهمزة اي همزة الوصل في الماضي الجهول تتبع الحرف
 المضموم ولا المكسور وان كان الاصل في همزة الوصل لكسولانه يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة
 فقد يكرها وهو مستكبر عند هجره نحو خرج الضمة الى الكسرة كما مر ولا اعتبار الحرف الساكن
 منها لانه لا يكون حاجزا حصيئا اي مانعا قويا عند هجره وذلك لان الحرف الساكن ارجح صفة
 الميت فكأنه حرف ميت ولا يتصور من الميت حاجزا فوجوده كعدمه فلا يكون مانعا له
 تدبرج اي ان لم تسقط تلك الهمزة في اللفظ لا في الخط وهو شرط تقدم جزاءه فان تدبرج
 فلا يتعلق بالاتباع اصلا وفي المضارع معطوف على قوله في الماضي اي علامة فعل لم يميم
 فاعله في المضارع ان يكون حرف المضارعة في مضمومًا حلا على الماضي لانها اول المضارع
 وما قبل اخره اي اخر المضارع مفتوحًا الخفة الفتحه وثقل المضارع بالزيادة
 نحو يضرب في الثلاث في الجزر دو يستخرج في المزيد فيه وهذا العلامة جاريت في
 جميع الابواب الا في اربعة ابواب في باب المفاعلة والانفعال التفعيل والفعلة وملحقاتها
 اي ملحقات الفعلة هي الثانية فان العلامة فيها اي في تلك الابواب فتح
 ما قبل الاخر فقط لان ضم حرف المضارعة مشترك بين المعروف

والجهول فيها فهو بحاسب ويكرم ويعظم ويدحرج وآتا فتم ما قبل الاخر في هذه الابواب العيز
 الجهول من المعروف ونحفت الفتحه وثقل المضارعة كما مر وفي الاجوف اى وتقول في الاجوف
 الذى انقلب عينه الفاء فلا يرد نحو عور وصيد ما ضيه هو عطف بيان للاجوف ويقال معتل
 العيز اجوف نخل جوف عن المحرف الصحيح او لوقوع حرف العلة في جوفه قيل وبيع اصل
 قيل قول نقل كسرة الواو الى ما قبلها بعد سلب حركتها فجعلت الواو ياءً لسكوها
 وانكسار ما قبلها فصارت قيل واصل بيع بيع نقلت كسرة الياء الى ما قبلها بعد سلب
 حركتها فصارت بيع وقد جاء في الماضي الجهول الاجوف ثلاث لغات آخذها هذه
 هو افهم والاخرى ما اضاف اليه بقوله وبلا شام معطوف على مقدر اى تقول فلما مضى
 اجوف الجهول قيل وبيع بالنقل او الابدال وبلا شام وهو ان فتح كسرة فاء الفعل نحو
 الضمة فتميل الياء الساكنة بعد ها الى الواو قليلاً اذ هي تابعة بحركة ما قبلها هذا هو المراد
 بالاشام عند النحاة والقراء في معتل العين المبني للمفعول والغرض من الاشام
 الابدال بان الاصل في اوائل هذه الحروف هو الضم فبالواو عطف على قوله وبلا شام نحو
 قول وبيع باسكان الواو بالنقل وجعل لياء واو السكونها وانضم ما قبلها وكذا ذلك
 اى مثل باب قيل وبيع باب اختيار وانقيد اى الماضي المنون من معتل العين من
 باب الارتفاع ولا نفعال في جواز الوجوه الثلاثة لمكان المشاركة بين باب قيل وبيع
 وباب اختيار وانقيد فان قيل قد تفرق في التصريفات باب الارتفاع كماله
 فكيف يتصور الجهول منه اذا الجهول مختص منه بالفعل متعدى قلنا يمكن تعدى يتجرى
 الجرح وبعد التعدية اخذ منه الجهول دون استغناء واقيم اى دون معتل العيز من
 باب الاستفعل والافعال فانه لا يكون كذلك حيث لم يجئ فيها الا الكسرة دون
 الاشام والواو وانما لم يجئ فيها لغة واحدة لفقد فعل اى لعدم تحرك ما قبل العين
 فيها اى في استغناء وقيم في الاصل واصلاهما استغناء واقيم بالياء والواو المكتوبين
 والقياس فيهما اذا اسكن ما قبلها ان ينتقل حركتها اليه ويجعل العيز ياءً اذا كانت
 واو افعال استغناء واقيم لغة واحدة وفي مضارعة اى في مضارعة الاجوز الجهول
 واوياً كان او يائياً تقلب العين الفاء نحو يقال وبيع اصلها يبيع ويقول فقلبت
 الواو والياء فيهما الفاء كما عرفت في التصريف على كل واو ياء اذا كانت متحركة
 ويكون ما قبلها ساكناً نقلت حركتها الى ما قبلها وجعلت الفاء على الوجوب
 فالى هذا اشار بقوله كما عرفت في التصريف مستقصى اى كما عرفت

بینها

التقیر من المذکور للفعل المتعدي وغیر

فإن في علم التصريف حال كونه مشقوقاً وقيل إن بيان كيفية الجوهري هو علم التصريف
 ونحوه لا أنه يكتفي بالسطر الأول وهو ضارح من غير تقسيم الفعل إلى كونه
 في بيان التقدير لنفسه الفعل هو المتعدي في الألف واللام أي من الفعل فإيمان وقول
 أعم من الفعل شبهة كذا غير المتعدي إلا أن المتعدي مطلقاً يمكن تعريفه بما يتوقف عليه
 على متعلقه فإن المصدر لا يتوقف فهو متعلق بغيره المتعدي ولا يجوز أن يكون
 فصل الفعل أما متعدي وهو أي المتعدي لا يتوقف في معناه على متعلقه خارجي أي بالمتعدي
 أقرب فإن الضرب يتوقف فمما على متعلقه بحيث لا يتم بغيره المتعدي فيكون المتعدي
 المحرك من معناه ودخيل إليه فإن الاعراض والرسوخ لا يتمان ولا يتصوران في كل واحد منهما
 والمرغوب إليه متعدي بأن الوسائط بخلاف نحو قام فإنه تام بغيره متعلقاً بالإنسان
 الباء فيصير متعدياً تاماً ويكون متعدياً بالاعراض وأما الألف وهو أي فعل متعدي
 بخلاف أي بخلاف المتعدي يقع بخلاف ما يتوقفه على متعلقه كقوله قام والقول
 والقيام لا يتوقف فمما على متعلقه وأعلم أن الألف يجعل متعدياً بالاعراض والخروج
 بريد وبالهمزة نحو أذهب زيد أو بتضعيف العين نحو فوجت زيداً أو بالفتحة على
 نحو ما شئت معناه صاحبته في المشي وبشائر الاستفعال نحو استنجدت معناه صارت
 خارجاً وتضمن اللازم مع فعله متعدياً بالتضمينهم رجب بمعنى وسيتهم فهذه
 سنتها أسباب التعدية والمتعدي يجعل لازماً بتصوره في فعل نحو انقطع وبناء الفعل
 نحو تخرج والمتعدي قد يكون متعدياً أو متعدياً الواحد كضرب زيد ثم والي المتعديين
 لا قضاء معناه أي هما ويكونان بينهما أما غير الأول في عطف زيد على الألف أو على
 الأول كعلمت عمر أفاضلاً ويجوز فيه أي في باب أعطيت الألف على حد معوليه
 سواء أقصر على الأول كعطيت زيداً أو على الثاني كعطيت ذهماً بخلاف الثاني
 علمت حيث لا يجوز الألف على حد معوليه بل إذا ذكر أحدهما وجب ذكر الآخر
 والي ثلثة مفاعيل معطوف على قوله والي مفعولير أي المتعدي يكون متعدياً إلى
 ثلثة مفاعيل نحو أعلم الله زيداً أفاضلاً ومثله أي من المتعدي إلى ثلثة
 مفاعيل أرى فعنه أعلم لكون أعلم وأرى صليين في هذا القسم إذ هت من متعدياً بأن
 قبل إدخال الهمزة إلى مفعولير ويجعل حال الهمزة في مفعولير والي
 يقال له المفعول الأول وأما البواني مثل أفعال وهي أفعال وخبير وخبير
 وحدث فليست أصلا في التعدية أي ثلثة بل بعد ثباتها في

لما فيها من عطف الهمزة على الجوزية في ثمنها الثلاثة والاحكام الاخرى استعملت اظننت
 والضميمة والجملة والجملة بمعنى الخلق وهذه الافعال المتعوية المثلثة ما عمل
 اليه ان السبعة كل قسم في بعض النسخ فاعلم ان هذا لا يفتقر مفعولها الى مفعول
 تلاها فاعمال الهمزة في الاخرى من اي المفعولين الاخيرين المفعول على عطيت في جواز الاقتصار
 على المفعول الثاني بعد مفعول على عطيت فيجوز الاقتصار على المفعول الاول من تلك الافعال
 بدون الاخيرين وعلى الاخيرين من اي دون الاول كما في مفعول عطيت حيث يجوز
 الاقتصار في كل واحد منها نقول اعلم الله زيد بالاقتصاص على المفعول الاول تقدير
 كعلم الله زيد بالعلم او افاض الله علي فاضلا بالاقتصاص على الاخيرين تقدير واعلم
 الله زيد اعلم فاضلا والثاني اي المفعول الثاني مع المفعول الثالث من هذه الافعال
 كمفعول علمت في عدم جواز الاقتصار على احدها اي احد مفعول علمت فلا يجوز
 غير الاقتصار على الثاني دون الثالث ولا على الثالث دون الثاني بل اذا ذكر
 الثاني يجب ذكر الثالث وبالعكس كما في مفعول باب علمت حيث لا يجوز فيه الاقتصار
 على كل واحد منهما ولو لم يجز الاقتصار على احد المفعولين الاخيرين من هذه الافعال
 فلا نقول علمت زيد اخيرا الناس بالاقتصاص على الثاني دون الثالث بل نقول
 علمت زيد اعلمنا من الناس بذكر الثاني مع الثالث وذلك لان المفعول الثاني و
 الثالث من هذه الافعال هو مفعول باب علمت في الحقيقة ثم لما فرغ عن بيان ما
 تعدد بينه للفعل شرع في بيان افعال القلوب وما افرد بها بالذكرة لاقتصاصها باحكام ليست
 في غيرها وهذا هو الوجه لا فساد الافعال الناقصة وما بعد ما يقال **فصل افعال**
القلوب سبعة علمت وخطبت ورايت وحسبت وخلقت وزعمت ووجدت
 وتسمى هذه الافعال الشك واليقين ايضا واسما سميت هذه الافعال بافعال
 القلوب لانها غير مفتقرة في صدر ورها الى الجوارح والاعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القو
 الباطنة لان بعضها للشك وبعضها لليقين وكلاهما من افعال القلوب ولذا
 تسحق بافعال الشك واليقين والشك في اللغة هو خلاف اليقين ومن قال كاتم
 الراء وبالشك الظن والافلاشي من هذه الافعال بمعنى الشك المقضي لتساوي
 الظن فيمن فقد خلط اللغة باصطلاح اهل الميزان فاما التي منها للشك فهي ثلثة
 ظننت وحسبت وخطبت واما التي منها لليقين فهي ثلثة ايضا علمت ورايت ووجدت
 والتابع منها يصلح لكل منهما وهو زعمت وانحصارها في السبعة استقر في

في اي مفعول

من الفعل
افعال القلوب

لا عقلی والافرفت واعتقدت من افعال لقلوب ايضا وليسا متعددين الى مفعولين استعما لا
ولا يجرى فيها احكامها وهي اى افعال لقلوب افعال تدخل على المبتدأ والخبر فتتصير
اى المبتدأ والخبر على المفعولية لانها مفعولان بها نحو علمت زيداً فاضلاً وظننت عمرًا
عالمًا ثم اشار الى بيان بعض خصائص هذه الافعال فقال واعلم ان هذه الافعال خصائص
جمعة خصيصية وهي ما يختص بالشيء ولا يشارك فيه غير ذلك الشيء منها اى تلك الخصائص
ان لا يقتصر على احد مفعوليه اى مفعولى فعال القلوب بل بين كل واحد هما منفردا عن
الآخر وان جازان لم يذكرا معا كقوله تعالى وَيَوْمَ يَقُولُ نَادُوا شُرَكَائِيَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ
اى زعمتموها اياهم وانما لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليه لان هذه الافعال تدخل على
المبتدأ والخبر فكما ان المبتدأ لا يبدل من الخبر وبالعكس لا بد لاحد مفعوليهما
من التحويل بخلاف باب اعطيت اى هذا متلبس بين مخالفة باب اعطيت حيث يجوز
فيه الاقتصار على احد مفعوليه كما مر لانه لا يدخل على المبتدأ والخبر ولذا يجوز حذف
مفعوليه معا واذ لم يجز الاقتصار على احد مفعوليه فلا تقول علمت زيداً
بالاقتصار على احد المفعولين وهو المفعول الاول ولا علمت فاضلاً بالاقتصار على
احد المفعولين وهو المفعول الثانى وقد جاء الاقتصار على احد مفعوليهما عند
القرينة وان كان قليلاً كقولك قائماً لمرقا قال ما ظننت زيداً وزيداً لمرقا قال ما ظننت
قائماً ومنها اى من تلك الخصائص جواز الالغاء اى جواز اهمال عملها لفظاً ومعنى اذا
توسطت تلك الافعال بين المبتدأ والخبر اى بين مفعوليهما نحو زيد ظننت قائماً وتأخرت
عنها نحو زيد قائم ظننت وانما جاز الالغاء فى الصورتين لان مفعوليهما كلام مستقل
لصورة الحذف فيمتنعان عن كونها معمولين مع ضعف العامل بالتوسط والتأخر عن احدهما
او كليهما وبنى قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز عملها عند التوسط والتأخر ايضا لانه يمكن
ان يعمل فيها العامل لقوته ذاتاً فيجوز الرجوع الى الالات الاعمال اولى عند التوسط والالغاء اول
عند التأخر وقيل انها متساويان وفى قوله ذات توسطت وتأخرت اشارة الى انها اذا تقدمت
لا يجوز الالغاء وهو عند الجمهور وقد نقل عن بعضهم جواز الالغاء عند التقدم نحو
ظننت زيد قائم واعلم ان هذه الافعال عند الالغاء تكون بمعنى المصدر والواقع
ظرفاً بمعنى زيد ظننت قائم مثلاً زيد قائم فى ظرفي ظرفي ومنها اى من تلك
الخصائص انها اى تلك الافعال تعلق عملها اى عملها من العمل لفظاً وتعمل
معنى على النور اذا وقعت قبل حرف الاستفهام نحو علمت ازيد عند ذلك

هم

مع الی الامتناع

امره ووقبل حرف التثنية نحو علمت ما زيد في الدار وقيل لام الابتداء نحو علمت لزيد منطلق
 اسما تعلق هذه الافعال عند هذه الاشياء الثلاثة لاقتضاب كل واحد منها مصدر الكلام فلو
 علمت لم تكن هذه الاشياء في صدر الكلام فقبل عمل لفظ الدار ينزل صدقها وان كان
 معنى الاول علمت احدهما بعينه ومعنى الثاني علمت زيدا ليس في الدار ومعنى الثالث علمت
 زيدا منطلقا لان الجزئين الذين في هذه الامثلة في موقع النصب لان العلم وقع عليها في
 الحقيقة وعدل عنه محافظة للفظ من حيث اللفظ وعيت هذه الاشياء ومن حيث
 المعنى وعيت هذه الافعال فاحتمل يقل قبل حرف الاستفهام ليتناول الاسم كقوله
 تعالى لِنَعْلَمَ اَيُّ الْحِزْبِ يَبْتَغِي وَفِي قَوْلِهِ قَبْلَ الاستفهام اشارة الى انها اذا وقعت
 بعد الاستفهام لم تعلق وانما سمي اهملها لفظا واعمالها معنى بالتعليق لانها عند
 تعديتها لا هي ذات اعمال ولا هي ذات اهمل مشبهة بالمرأة المعلقة وهي لتبين محملا
 زوجها من غير طلاق فلا هي ذات زوج ولا هي فارغة عنه ومنها اي من تلك الخصائص
 انه اي الشأن يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل نعال لقلوب مفعولها الاول ضمير متصل لانه
 اذا كان احدهما منفصلا لم يكن جوازا اجتماعها فمختصا بها بل في غيرها ايضا نحو اياك
 ظننت لشيء واحد هي اعبارة تان عن شئ واحد ويكون مفعولها الثاني مظهر المحو علمتني
 منطلقا وظننتك فاضلا بخلاف سائر الافعال فانه لا يجوز فيها اجتماع ضميرى الفاعل
 والمفعول لشيء واحد حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة فانه
 ممنوع فلا يقال ضربتني وضربتك بل ضربت نفسي وضربت نفسك يا ايراد النفس
 المضاف الى ياء المتكلم وكاف الخطاب واعتراض على هذا التعليل بانه يلزم ان يكون
 الشخص الواحد فاعلا ومفعولا في حالة واحدة في مثل ضربت نفسي وضربت نفسك ايضا
 والفتوى ان يقال في تعليل ذلك انما لا يجوز اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول في غير افعال
 القلوب لان الغالب فيه تعلق الفعل بغيره فلو جمع بينهما لسبق الوهم الى المغايرة بينهما
 اذ لو قيل ضربتني لسبق الوهم الى ضربتني نتقلد فع هذا الغالب عدل الى ايراد النفس
 قيل ضربت نفسي ولا يندفع هذا الالتماس بحجة تاء الضمير مع قيام هذه الغالبات هذا
 الغالب قوي ويجوز ان تشبه هذه الحركة بغيرها عند غفلة السامع وانما يجوز اجتماع
 الضمير في الفاعل والمفعول في افعال القلوب فان تعلقها في الحقيقة بالمفعول الثاني
 لا بالمفعول الاول فكان الاول غير موجودا لك اذا قلت ظننت زيدا قائما فالمظنون
 هو القيام لا ذات زيد بخلاف ضربتني مثلا فان تعلقه بالضميرين معا

ولا تها متعلقة باعتقادات القلوب من العلم والظنون تتعلق علم الانسان ووطنه بصفات
نفسه اكثر من تعلقها بصفات غيره فاذا لم يجز الى ايراد التفسير فيها لا تشفاء المفتضى
لا ياردها وهو الالتباس واما فقد شئ وعرف شئ ان لم يكن ناسرا فاعمال القلوب قد
اجريا هي انما لانها نقيضا وجد شئ فحلا عليه حمل لنقيضه على النقيض واعلم انه اي الشان
قد يكون ظننت بمعنى اتهمت فهو من الظن بمعنى التهمة وعنه قوله تعرفوا هو على القريب
بضمين اي ماتهم وعلمت بمعنى عرفت ومنه قوله تعا فلقد علمتم الذين اعتدوا
منكم في السبت ورايت بمعنى ابصرت اي بصرته بعيني ومنه قوله تعا ما اذا ترى
ووجدت بمعنى اصابت الضلالة وهو من وجد ان الضلالة اي اصابتها وكن احسبت
قد يكون بمعنى صرنا حسب خدات بمعنى صرنا خال وزعمت بمعنى كفلت به كانه خص
البعض بالذکر لكون معانيه الاخر قريبا من المعنى الاول حتى يتوهم انه بتلك المعاني
ينصب للمفعولين بخلاف البعض الاخر فانه ليس كذلك ان كانت هذه الافعال للمعاني
الاخر المذكورة فتنصب بسببها مفعولا واحدا فقط اي لا مفعولا اخر فلا يكون خيشتا اي حين
تلك المعاني افعال القلوب بعد كون هذه المعاني منها ولما فرغ عزيبان افعال القلوب
شرح في بيان الافعال لناقصه فصل في نعل الناقصة افعال وضعت لتقرير الفاعل اي
لتشبيهه على صفة غير صفة مصدرها اي مصدر الافعال لناقصه وانما وصفها للصفة
بهذا الا انه ما من فعل الا وهو موضوع لتقرير الفاعل على صفة فتعريفه على تقريره فاعله
على الضرب وفتح يدل على تقريره فاعله على الفتح الا ان الصفة التي يدل سائر الافعال على
تقرير الفاعل عليها هي مصدرها واما الصفة التي يدل الافعال لناقصه على تقرير
فاعلها عليها فهي غير مصدرها وهي الاخبار وانما سميت هذه الافعال لناقصه
لنقصانها عن غيرها من الافعال لانها لا تدل الا على الزمان ولا تملك التتميم فوعها وتحتاج
الى المنصوب لتفيد ولنقصان عدلها بالنسبة الى الافعال التي تتم فوعها وعن الزجاج
ومن تابعها حروف لكونها دالة على معنى في غيرها حيث جاءت لتقرير الخبر المبتدأ على صفة
وهي اي تلك الافعال كان وصار الى اخرها اي نحو الافعال كما عرفت قبل شد محل
على الجملة الاسمية هذه جملة مستأنفة اي تدخل هذه الافعال على المبتدأ اي
الخبر وانما تدخل عليها لا فائدة بنسبتها حكم معناها اي لتفيد هذه الافعال
حكم معناها في خبرها فان معنى صار لا يتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل يكون
منتقلا اليه فهو في حكم الانتقال فقد افاد صار حكم معناها في خبره

فان

الافعال لناقصه

له فقط وسائر الافعال تدل على طولها والزمان

وكذلك معنى كان في قوله تعالى كان الله على كل شيء حكيمًا استعمل بالفاعل على وجه الحكمة ويكون
 خبر مبتدأ أي عليه ما فقد صارت خبر في حكم معنا وهو هذا ظهر فائدة الحكم في قوله حكم
 معناه وقيل إن معنى فاعلها الخبر حكم معنا هاء لا ضم معناها من معنى لتبوت كماله
 والانتقال كما في قوله وما يراد من أوله وأمر كما في ما زال وما شأها أو التوثيق
 في ما أمر والتبني كما في لست فترفع هذه الأفعال الجزء الأول من الجملة الاستيعابية
 اسمها وهو أولى من أن يسمى فاعلها وتصيب الخبر الثاني منها ويسمى خبرها وإنما
 ترفع اسمها لكونه فاعلًا وتصيب خبرها لكونه مشتبهًا بالمفعول به في توضع لفعل
 عليه مفعول كان زيدًا فاعلًا وكان أي كلمة كان ولفظة كان وهو مبتدأ أو
 خبره على ثلاثة أقسام أحدها ناقصة اسمها قبل ناقصة خبر يان استعمالها مؤنث كما
 يقال تامة وزائدة ونحو ذلك ولذا أوتت بالكلمة أو باللفظة وهي أي كان الناقصة
 تدل على تبوت خبرها لفاعلها في الماضي أي في الزمان الماضي إقامت يكون دائمًا نحو
 كان الله على كل شيء حكيمًا أو يكون الماضي منقطعًا نحو كان زيد شاعرًا والثانية تامة كائنة
 بمعنى تبوت وحصل وإنما سميت تامة لأنها تنصرف بالفاعل ولا يحتاج إلى خبر نحو كان
 قتال أي حصل قتال والثالثة زائدة لا يتغير أسفاطها معنى الجملة فيكون وجوها
 كعدمها وهو تفسير الزائدة وهذه المختصة بلفظة كان بخلاف القسمين السابقين
 فإنها مجريان في جميع تصاريفها كقول الشاعر شعرا
 جيا زيني أي بكسر تسمى على كان المسومة العراب
 أي على المسومة الجيا هي التحيل للشيء وتسمى على أصله تتسمى أي حدثت أحد الثابتين
 تخفيفًا وهو من التسمية بمعنى الترفع والعلو المسومة يفتح الواو والتحيل التي جعل عليها علامة
 العراب بكسر العين جمع عربي وهو صفة المسومة وقوله جيا مبتدأ مضاف إلى بني بكر وخبره قوله
 تسمى وعلى كالأخ متعلق به وكان زائدة لا يتغير به معنى صل الجوز كائنه بقوله أي على المسومة
 وإنما أورد هذين القسمين لأن لم يكن فيهما ناقصة استيفاء لجميع استعمالها ووافقها بالتأني
 في اللفظ وقد يكون كان ملغاة في اللفظ ون المعنى كقولك زيد كان قائمًا فبدل كان علمان القيا
 كان فيما مضى وصار للانتقال من حال إلى حال نحو صار زيد غنيًا أي انتقل من حال الفقر إلى حال
 الغناء أو من حقيقة إلى حقيقة نحو صار الطين حجرًا وقد يحى صار بمعنى الانتقال من مكان إلى
 مكان أو من ذات الذات ويتعدى بحالي نحو صار زيد من قرية إلى قرية ومن خالد إلى بكر أو نحو
 وأضمر وأضمر تدل أي هذه الأفعال الثلاثة على اقتران مع الجملة التي وقعت

أي ما انفك
 وما في وما برح
 بالمفعول
 على وجه التمام
 مولود غلام رسول
 على معنى الناقصة
 والتامة
 على وجه التمام
 الزايم
 مولود غلام رسول
 مرحوم

بعدها بتلك الاوقات اشارة الى اوقات هذه الافعال هي الصبح والمساء والضحى واصنافه
 الاوقات الى افعال باء في ملا يستأى بلا اوقات التي تدل هذه الافعال عليها نحو اضمح زيدا
 ذاكماي كان ذاكرا في وقت الصبح وقس على هذه الضحى وامسى ومعنى صار نحو اضمح
 زيد غنيا اي صار وتكون هذه الافعال الثلاثة تامة كائنة بمعنى دخل الصبح في صبحه
 والضحى في ضحى زيد والمساء في امسى زيد ظل ويات تدلان على تميز مضمون الجملة الواقعة
 بعدها بوقتها اي بوقتي هذين الفعلين وهما النهار والليل نحو ظل زيد مسرورا و بات
 زيد غنى وناو بمعنى صاراى ويكون هذين الفعلين بمعنى صانحو ظل زيد فقيرا و بات زيد
 فقيرا اي صاروا ويجيدان تامين على قلة نحو ظلت بمكان لطيف وتبني بيتا طيبا وما
 كان هذين الفعلين يفتقران عن الافعال الثلاثة السابقة في جويها تامة تميز على قلة
 افردهما بالذكروان كانا مشتركين مع الافعال الثلاثة السابقة في الدلالة على اقتران معنى
 الجملة باوقاتها وفي الجوهي بمعنى صارو لذلك لم يذكرها تامة تميزا بل وما فتى وقابرح وما
 انك تدل على استملا رشوت خبرها اي خبر هذه الافعال لفاعلها اي لاسمها مذ قبله ظرفا لا استمرار
 والضمير المرفوع المستتر في قبله راجع الى المفاعل الضمير المنصوب اليه الى الخبر تقديره من قبل
 الفاعل ذلك الخبر يعنى ان ذلك الخبر ثابت للفاعل على وجه الاستمرار من كان ذلك
 الفاعل قابلا لذلك صالحة في المعتاد نحو ما زال زيد ميرا فانه لا يفهم منه انه كان
 اصيل في حال كونه طفلا بل يفهم انه كان كذلك من كان قابلا وصالحا امره ويلزمهاى و
 ينزوم هذه الافعال حرف النفي فتدل على استمرار خبرها لفاعلها لان معنى هذه الافعال
 النفي ودخول النفي عليها يفيد الاثبات لان نفي النفي ثبات وقد يحذف حرف النفي في
 القسم لفظا ويوارد به معنى نحو قوله تعالى والله تفتنونن كرميوسف اي لا تفتنوه وما دام
 تدل على توقيت امر يميل في ثبوت خبرها اي خبر كرمه ما دام لفاعلها اي لفاعل ما دام
 وهو اسمها نحو اقوم ما دام زيد جالسا معناه اقوم مدة دوام جلوس زيد وليس
 تدل على نفي معنى الجملة حال اى في زمان الحال وهو لاكثر لان العرب يستعملها
 لذلك تقول ليس زيد قائما الا ان وقيل ليس تدل على نفي معنى الجملة مطلقا اي حالا
 كان او غيره بقوله تعالى يوم يا ايهم ليس مضروفا عنهم ومنه نفي لكون العذاب مصروفا
 عنهم يوم القيمة في نفي المستقبل واجيب عن الية بان هذه الاخبار لما كان صائلا عن
 الاختلاف في اخباره جعل كالواقع فكأنه واقع في الحال وقد عرفت بيقين احكامها في كل
 افعال الناقصة من جواز تقدير اخبارها على اسمائها في ال كل

مضمون

بما افعال المقاربة

وعلى نفس الافعال ايضا في العشر الاول وعدم جواز ذلك فيما في قوله ما واختلف في ليس
 في القسم الاول في الاسم واذا كان كذلك فلا تعيد ها اي بقیة الاحكام لتلازم
 التكرار كما فرغ عن الافعال الناقصة شرع في افعال المقاربة فقال **فصل في افعال**
المقاربة وذكرها عقيب الافعال الناقصة لا اشتراكها في قضاء الخبر لانها موضوعة
 لتعريف الفاعل على صفة معينة الا ان خبرها انحصر وهو كونه فعلا مضارعًا وخبر
 الافعال الناقصة اعم افعال وضعت لدنو الخبر اي لقربه لفاعلها اي لاسم هذه الافعال
 وهي اي افعال المقاربة على ثلاثة اقسام **الاول** اي القسم الاول للرجاء اي بقرب رجاء
 الخبر وهو اي القسم الاول الموضوع للرجاء عسى وهو فعل جامد اي غير متصرف
 ولا يستعمل منه غير الماضى حيث لا يجئ منه مضارع وهو واخرى واسم لفاعل
 المفعول كونه متضمنًا بمعنى الاستثناء الذي صلة ان يكون بالحروف فاشبه الحرف ولكونه
 محمولًا على لعل لان كل منهما الطمع المحصول وهو اي عسى في العمل مثل كاد في رفع الاسم
 كون خبره فعلا مضارعًا الا ان خبره اي خبر عسى فعل مضارع مع ان وخبر كاد فعل
 مضارع بغير ان نحو عسى زيد ان يقوم اي قارب زيد القیام قزید مرفوع بانه اسم
 عليه وان يقوم في محل التصب خبرها هذا ما ذهب اليه اكثر النحاة وذهب بعضهم
 الى ان مع الفعل المضارع مرفوع المحل بانه فاعل عسى وزيد فاعل يقوم
 بناء على التقدير والتأخير وذهب الكوفيون الى انه بدل عما قبله واشتراط ان في خبر عسى
 لتحقق معنى المترجى فيه اذا الترجى لا يكون الا في المستقبل فجاءوا بما يدل عليه ويجوز
 تقدير خبره اي خبر عسى على اسم نحو عسى ان يقوم زيد اي قزید قیام زید فان يقوم
 مرفوع المحل بانه فاعل عسى وزيد فاعل يقوم ويستغنى به عن خبره وعسى على
 هذا الاستعمال تامة وعلى الاستعمال الاصل ناقصة وقد يجوز ان من خبره عليه تشبيهًا
 له بكاد في الاستعمال فالاولى ان يذكر بحذبه ويقول نحو عسى زيد ان يقوم وقد
 يجوز ان نحو عسى زيد يقوم ومنه قول الشاعر **شعر**
عسى الكرب الذي مسيت فيه يكون وراة لا فرج قريبي

والثاني اي القسم الثاني المحصول وهو كاد وخبره اي خبر كاد فعل مضارع دون ان اي بغير
 ان نحو كاد زيد يقوم فزيد مرفوع بانه اسم كاد ويقوم خبره هو فعل مضارع دون ان لتعريف الفاعل
 لنقيضه ومقارنة المحصول وقد تدخل ان في خبر كاد تشبيهًا له بعسى نحو كاد زيد ان يقوم
 ومنه قول الشاعر **قد كاد من طول البلى ان يظمني** اي يندر من ويجو والثالث اي

له معنى بسبب
در انى صورت كمنى
تقريب نحو كزید

يقال

عندنا اي هكذا
اوله زشم عطف من بعد ما قلنا ان
اي درس

معانيها

فوق التبع

منها

القيم الثالث للاخذ ان للرب الوجود والشرح في الفعل وهو طغى بغيره الخوان وجعل بمعنى اسم
 طغى وكرب بفتح التاء بمعنى قريب والحق بمعنى نوع واستعمال اي استعماله كقولهم طغى
 الاقراط الا بفتح دالون مضارعها مثل كادى مثل استعمال كاد في تضاعف كاد وكاد وكاد وكاد
 اسما ومنها واكون خبرها فعلا مضارعاً دون ان نحو طغى كادى كادى كادى كادى كادى كادى
 بمعنى اسرج عطف على قوله لكونه فيكون من جهة القسم للمعادلة واستعماله اي استعماله
 استعمال او منك لا معناه نحو عسى وكادى مثل استعماله فيستعمل كادى كادى كادى كادى
 في وجهها اي كونها مقتضية للخبر كونها مستقبلة عنه اي كادى كادى كادى كادى كادى كادى
 زيد ان يقوموا وشك ان يقوم زيد وتارة مثل كادى كادى كادى كادى كادى كادى كادى
 فعلا مضارعاً دون ان نحو وشك ان يقوم ولا ينبغي ان يجازة المصدر من يقوم ان
 الاصل في استعمال خبر او شك ان يكون مع ان وكذا الاصل استعماله ان يكون بدون ان
 وهذا تناقض ثلثا فرغ عن بيان افعاله لمقاربة شرح في بيان فعل التعجب فقال **فصل**
فعل التعجب هو انفعال النقص عند ذلك ما خلف سببه وخروج عن حال نظر غيره بمعنى
الاضافة في قوله فعل التعجب فعلان وضعلا نشاء التعجب لهذا ترك التعريف لا يفهم من
هذه الملايسة على انه وقع بيا نالما يفهمها عند التصريح به ولا ان التعريف لا يضاهي
الجن بيات فلما اشعر المترف في جزاء وجزئ لا يحتاج الى ذلك ولا اي والاصح صيغتان
مبتدأ متقدم الخبر وهو جملة معترضة وقوله ما افعلة وفعال به خبر لقوله فعل التعجب فهو
ما احسن بيا اي اي شئ احسن زيد او في احسن ضمير هو فاعله فيما في ما احسن زيد ما احسن
مبتدأ منكرة بمعنى شئ عند سيبويه والتحليل افعلة شئ احسن زيد او الجملة التي بولعني العقل
والفاعل المفعول به في موضع الرفع بانه خبره واما موصولة بمعنى الذي عند الاخفش والجمهور
التي بعد ما صلة وهي مع الصلة في موضع الرفع بانه مبتدأ او خبره محذوف تقديره الذي
احسن زيد شئ واستفهامية عند البعض في مبتدأ وما بعد ما خبرها وتقديره انما
شئ احسن زيد او نحو احسن زيد والمجرور ههنا فاعل عند سيبويه فعلى هذا الوجه
لا يكون الضمير في احسن لاق الفاعل لا يكون الا واحداً ولا محذوف استتار ضمير الفاعل لان
الامر ههنا بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة لا للتعدية والباء تارة في لفاعل كما في قوله
تعالى وكفى بالله شهيداً فيكون معنى احسن زيد صا ر زيد ذ احسن مفعول عند الاخفش
يعني جواز حذفه كما جاء في قوله تعالى اشمرعهم وايقظهم فعلى هذا الوجه يكون احسن لفراد
خبراً فيكون فيه ضمير هو فاعله اي احسن انت زيد او زيد اي الجملة حسناً

وَأَحْسِنَ لِيَوْمٍ يُزَيَّلُ وَهَذَا إِذَا كَانَ الظرف متعلقاً بصيغتي التعجب أما إذا لم يكن متعلقاً
بهما فلا يجوز الفصل بالظرف فلا يقال لقيته فأحسن أميس زيد لأن أميس متعلق بقوله
لقيته لا بقوله أحسن ثم اعلم أن النحويين اختلفوا في كون صيغتي التعجب فعلياً أم اسمين
فذهب الأكثرون إلى أنهما فعلايان واستدلوا على ذلك بأن اتصال نون الواقية نحو كوفي
بعدهم أيضاً فتارة إلى المنصوب وبناءه على الفتح وذهب بعضهم إلى أنهما اسمان واحتج
عليه بتصغيراً أصيلاً في قوله ع يا ما أصيلاً عن لا ناشدق لنا وبعد م كحوق
الضائر وتاء التانيث الساكنة والتصريف والتضحية الواو في نحو ما أخوفن وكما
فرغ عن بيان فعل التعجب شرع في بيان أفعال المدح والذم فقال **فصل**

أفعال المدح والذم
ولا يصح

أفعال المدح والذم ما وضع في أفعال وضعت وتذكير الضمير باعتبار اللفظ لا نشاء
أو ذم فلا يصدق الحمد على نحو كرم زيد وشرف عمر ووقعت بكر وعمر خالد وهذا
زدمت لأنهما لم توضعاً لإنشاء وإنما المدح فلهذا في المدح فعلايان أحدهما نعمة وهو
فعل ماضٍ أصله نعمة على وزن فعمل بفتح الفاء وكسر العين وقد جاء في فعل اسمان
أو فعلايان لغات إذا كان فاءه مفتوحاً وعينه حلقياً ففتح الفاء مع كسر العين
وهي الأصل وفتح الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع اسكان العين وكسر الفاء مع كسر العين
أشياء للعين تختلف النحاة في فعلية نعم وبشر فمن ذهب إلى كسائي والبصريون إلى أنهما فعلايان
استدلوا على فعليةهما بالاتصال تاء التانيث الساكنة واستنتا الضمير وذهب الياقون إلى أنهما
اسماء واحتجوا على اسميتهما بدخول حرف النداء عليهما نحو يا نعم المولى واجيب بأنهما محمول على
حرف التثنية وفاعله أي نعم اسم معرف باللام نحو نعم الرجل زيد وهذا اللام للعهد
الذهني على الأصح إذ يفسر بالواحد المثني والمجموع وكذا المضارع والمضارع قبله اللام
وإنما كان فاعله اسماً معرفاً فإنه اللام ليحصل المبالغة في المدح وهذا هو الناسب ليجاب
نعم وذلك لأن اللام لما كان للعهد الذهني يكون المعنوية واقعة على واحد غير معين
ابتداءً ثم يصير معيناً بذكر المخصوص صريحاً ويكون الكلام بعداً مشتقاً على الإطلاق والتفصيل

وهو واقعة في النفس واسم مضاف إلى الاسم المعرف باللام إما بغير واسطة نحو نعم
غلام الرجل زيد أو بواسطة نحو نعم غلاماً حباً لفرس أو بوساطة نحو نعم وجه
فارس غلام الرجل وقد يكون فاعله أي فاعل نعم مضمراً للاختصار لأن قولك نعم رجلاً
أعصر من قولك نعم الرجل زيد ولأنه اضطرار على شريطة التفسير وفيه مبالغة في المدح و
يجب تمييز أي تفسير ذلك المضمرة بنكرة منصوبة في التمييز واقعة قبل مخصوصه

ابدائها

معرفة نحو نعم جلازيدا ومصافاة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم ضارب رجل
زيد ونعم ضارب خريل وحسن الوجوه انت وانه وصف النكرة بالمنصوبة لجر التوضيح اذ
التميز اما منصوب او مجرور وهما لا يحتمل الجرا لان يراد الاحتراز به عن المجرور كما
في قائله من شاعر ذلك ان تريد بالمنصوبة لاجل الاحتراز به عما يحسن التقابل بين
النكرة وبينها وانما وجب تميزه بتلك النكرة لانه لو لم يذكرك له تميزه يفهم ان في نعم ضارب
او بما عطف على قوله بنكرة اي يجب تميز ذلك المضمربا منصوبا للمحل على التميز نحو قوله
تعا فنعنا اي نعم الشيء شيئا اي الصدقات اي ابتداءها وما نكرة بمعنى شئ لا موصولة
لا موصوفة والمخصوص بالمدح هي وقال الفراء وابوعلى موصولة بمعنى الذي فاعل
لنعم ويكون الصلة بتامها في تعامى محذوف لان هي مخصوصة بالمدح اي نعم الذي
فعله وقيل سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فنعنا اي نعم الشيء هي
فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي الامر وهي مخصوصة بالمدح وزيد في الامثلة المذكورة الفاعل
بعد الفاعل يسمى المخصوص بالمدح لانه محض بالمدح ولم يصح بتقديمه لانه قد جاء جوار
تقديمه يقال زيد نعم الرجل والثاني جئت المحو جئت زيد فحبت فعل المدح وفاعله
اي فاعل هذا الفعل ذ الشارة الى ما في ذهن كما قيل في الرجل نعم الرجل و
لا يجوز حذف ذا من حيث تفضيل الظاهر على المضمرب عند صاحب القاموس حيث اسم
بمعنى الحبيب وذا فاعله والمخصوص بالمدح زيد بالواقع بعد جئت او يجوز ان
يقع قبل مخصوص جئت او بعده اي بعد جئت تميز مطابق لذلك المخصوص في
الافراد والعثنية وجمع والتذكير والتانيث لكون فاعله مبهما وهذا بخلاف نعم
حيث يجب هناك التميز اذا كان فاعله مضمرا تفضيلا للملفوظ على غير الملفوظ نحو جئت
رجلا زيد مثال ما كان التميز واقعا قبل مخصوص جئت وجئت زيد رجلا مثال ما كان
التميز واقعا بعد مخصوص جئت او حال عطف على تميز اي ويجوز ان يقع قبل مخصوص
جئت او بعد حال على وفوق المخصوص في اذ ك نحو جئت راكبا زيد في وقوع المحل قبل
مخصوص جئت او جئت ازيد راكبا في وقوع المحل بعد وقوع المحل في التميز والحال
مافي جئت امن الفعل وذا الحال هو ذا لا زيد لان زيد المخصوص بالمدح لا يجي الا بعد
المدح لفظا وتقديرا والتراب حال عن الفاعل لا عن المخصوص وعلى هذا القياس
في التميز في نعم رجلا هو نعم رجلا هو نعم واما الذي مره اي قلن من فعلان ايضا
كما يكون للمدح فعلان احد هما بشر الرجل زيد مثال فاعل بشي

المعروف باللام هو عين غلام والرجل زيد مثال فاعله المضاف الى المعرف باللام وهو غلام
 زيد مثال فاعله المضمون المسمى بذكره منصوب به والفاعل المذكور تفاعل الرجل او عين ففاعل
 ساء المعرف باللام وساء غلام الرجل زيد فاعله المضاف الى المعرف باللام وساء
 رجل زيد فاعله المضمون المسمى بذكره منصوب به وهذا في الفعالات مثل يحرق كسوى
 فاعله اما ساء معن كما باللام او مضافا الى المعرف باللام او مضمون المسمى بذكره منصوب به
 نحو ما فرغ عن القسم الثاني في الفعل شرح في القسم الثالث في الحروف فقال

القسم الثالث في الحروف

وقد مضى تعريفه اى تعريف الحرف في مقدمه واقسامه واقسام الحرف سبعة عشر قسمها
 حروف الجبر والحروف المشبهة بالفعل وحروف العطف وحروف التثنية وحروف التثنية
 وحروف الايجاب وحروف الزيادة وحروف التفسير وحروف المصداق وحروف التخصيص وحروف
 التوقع وحرف الاستفهام وحروف الشرط وحرف الرفع وتاء التانيث الساكنة والتثنية
 تونا التاكيد فصل حروف الجبر كان الاسبب تقديم الحرف المشبهة بالفعل على حروف الجبر على
 طبق تقديم المرفوع والمنصوب على الجبر واللام الاله من حروف الجبر على ما مر في الاصلها او على ما
 فرعية الحروف المشبهة او لكثرة دولها في الكلام كما سميت بحروف الجبر لانها جبر معها الرفع الى ما
 يليها وتجر الاسماء وتسمى بحروف الاضافة لانها تصيغ للفعل وتثنيه او مفعولها
 حروف وضعت لاقضاء الفعل الاول وان يقول للا قضاء بالفعل بمعنى ايصاله لان الاقضاء
 هو الوصول واذا عدى بالباء كان معناه الايضاح او تشبهه اى نسبة الفعل وهو ما جعل عمل فعله
 هو من تركيبه كما سمي الفاعل والمفعول الصفة المشبهة او معنى فعل وهو ما يستنبط منه معنى
 الفعل ولا يكون من تركيبه كما نظرت والجاء والجوز وحروف التثنية وحروف التثنية والاسم
 الاشارة واسم الفعل والتمنى والتمنى والتثنية غير ذلك مما يدل على معنى الفعل والتمنى
 ما حارة عن اسم والضمير المرفوع المستعمل في تاليه عائد الى حروف المنصوب اليه والتمنى الى اسم
 تالي الحرف ذلك الاسم واسم الجبر الاله والتمنى والتمنى مثل قوله من وصاوت عليه
 الارض بتا حبت وانه ليس بالفعل نحو من بيت بغير الاقضاء والفعل وانا ما زبون بغير
 الاقضاء نسبة الفعل وهذا في التثنية اليه اى ضمير اليه فيها اى في الاله بغير الاقضاء على
 الفعل وهي اى حروف الجبر تسعة عشر حرفا احدها من حروف التثنية واما حروف التثنية والتمنى
 بالابتداء والتمنى وهو موصوفه لا يبدل الغاية على التمام اى لا يبدل من التمام ولا يستعمل ابتداء

القسم الثالث في الحروف
 حروف الجبر

يقول

لانہا لہ کلا ہودا لایدینہ و ہذا اعنی تفسیر الغایۃ بالترہایت احسن من تفسیرہا بمعنی
 المسافۃ لانہ یوجب ان یکون استعمالہ فی الزمان مجازا الا ان یراد بالمسافۃ المسافۃ
 الحقیقیۃ والتنزیلیۃ و علامتہ ای علامتہ کون من لا یتدل والغایۃ ان یصح فی مقابلتہ
 ای لا یتدل الالنتہاء حتی یصح ایراد الی وما یفید فائدہا فی مقابلتہا و ہذا لا یتدل
 یکون من مکان کا تقول سرت من البصرۃ الی الکوفۃ أو من زمان کا تقول صمت
 من یوم لجمعة الی یوم الخمیس وقد یجی لجزء لا یتدل عن غیر مقصد الی انتہاء مخصوص مع
 صحۃ ان یکون فی مقابلتہا الالنتہاء کا تقول عوذ باللہ من الشیطان الرجیم فان معنی
 اعوذ باللہ التجوی الیہ وللتبیین ای لظہار المقصود من صرہم و علامتہ ای کون
 للتبیین ان یصح وضع لفظ الذی او تصادیفہ علی حذف المعطوف مکانہ ای مکان
 لفظ من کقولہ تعالیٰ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ الَّذِیْ اَنْشَأَ مِنَ الرِّجْسِ الَّذِیْ هُوَ
 الرِّجْسُ فَانَ قُلْتَ لَا یصح وضع الموصول مکان من فی نحو قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ اِی شَئٍ
 من مطر مع انہا للتبیین لانہ یلزم وصف النکرۃ بالمعرفۃ و یلزم جعل المفرد
 صلتہ قلت المراد بوضع الموصول مکانہ مع ایراد مقتضیات الموصول وللتبیین علی
 ای علامتہ کون من للتبیین ان یصح وضع لفظ بعض مکانہ ای مکان من نحو اخذت
 من الدرہم فانہ یصح ان یقال اخذت بعض الدرہم و زائدۃ بالرفع عطف علی
 قولہ لا یتدل فانہ مرفوع بالخبریۃ و علامتہ ای علامتہ کون من زائدۃ ان لا یختلف
 المعنی باسقاط الی باسقاط لفظ من بل یبقی صل المعنی علی حالہ نحو جاء فی من احد
 فانتہ لو قیل فاجاء فی احد باسقاطہ یختلف صل المعنی ولا یزاد من فی الكلام الموجب
 علم من ہب البصر ین فی ہذا فی غیر الموجب بخلاف اللکوین والاکخشر فانہم جوزوا
 زیادتها فی الموجب فی اسم الجنس ایضا فاستدلوا علی ذلك بقولہ تعالیٰ یَغْفِرْ لَکُمْ
 مِنْ ذُنُوبِکُمْ وبقولہ تعالیٰ اِنَّ اللّٰهَ یَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِیْعًا وبقول العرب قد کان من
 مطر ای قد کان مطر اجیب عن الایۃ بان قولہ تعالیٰ یَغْفِرْ لَکُمْ مِنْ ذُنُوبِکُمْ مَخْطِیۃ
 نوح علیہ السلام وغفران جمیع ذنوبہم محمد صلی اللہ علیہ وسلم لا یوجب غفران جمیع ذنوب
 امۃ نوح علیہ السلام فعلم من ہذا ان کلمتہ من فی قولہ تعالیٰ یَغْفِرْ لَکُمْ مِنْ ذُنُوبِکُمْ
 للتبیین للزیادۃ و عن قول العرب بما اشار الیہ بقولہ واما قولہم قد کان من مطر
 شہدہ مما یوہم زیادۃ من الکلام الموجب فتناول بالحمل علی التبیین ان قد
 کان بعض مطر او علی التبیین ان قد کان شئ من مطر وقد یجئ من

بمعنی فی کفوله تعالیٰ اذا نودی للصلاة من یوم الجمعة وقد يكون بمعنى اداء کفوله تعالیٰ
 یُنظرون من طرف خفی ای به وقد يكون بمعنى البدل کفوله تعالیٰ ارضیتکم
 بالحبوة النبویة من الاخرة ای بدلهما وقد يكون بمعنى الاستغراق نحو ما جاء فی من
 رجل لات من هذه من حيث انها تفید الاستغراق لم تکن زاعمة الا ترى انک لو
 حذفتها کان المعنی نفی الخفی عن رجل واحد نحو ما جاء فی رجل بل رجلان من حيث ان
 اصل الكلام مستقیم بدونها کما زائد بخلاف من التي فی قولک ما جاء فی من احد
 فانها زاعمة البتة لات احد الا يستعمل الا فی العموم وکن الاستعمال الا فی المنفی قال
 الجوهري ويكون من معنی عالی نحو قوله تعالیٰ ونصرنا من القوم ای علی القوم وقد يكون للقسم
 فکسورة الميم ومضمومها نحو من ربی لا فعل کن او ذکر الحی بی انها تكون لانتهاء نحو
 قربت منه ای قربت الیه ویجئ للفصل اذا دخلت علی ثانی المتضادین نحو قوله تعالیٰ
 والله یعلم المقسد من المضل وثابتها الی وهی موضوع لانتهاء الغایة فلا یدخل
 ما بعدها فی ما قبلها الا مجازاً ومنهم من قال بالعکس ومنهم من قال هی مشترکة فیها
 ومنهم من قال یدخل ان کان ما بعدها جنساً لبقولها کالمراق فی باب الغسل الا
 فلا کاللیل فی الصوم ثم ذلك لانتهاء اما ان يكون فی مکان کما مر مثاله نحو سرت
 من البصرة الی الکوفة او فی زمان کفوله تعالیٰ ثم اتموا الصیام الی اللیل ومعنی مع
 ای یجئ الی بمعنى مع قلیلاً ای حال کونه قلیلاً وجمیئاً قلیلاً او زماناً قلیلاً
 کفوله تعالیٰ فاغسلوا وجوهکم وایدیکم الی السرافق ای مع المرافق وکفوله تعالیٰ
 ولا تأکلوا أموالکم الی أموالکم مع أموالکم وثالثها حتى وهی ای حتی مثل الی
 فی کونها لانتهاء الغایة نحو نمت البارحة حتى الصبح ومعنی مع ای وتجئ حتى بمعنى صح
 کثیراً ای جمیئاً کثیراً او زماناً کثیراً نحو قد ملحج حتى المشاة ای مع المشاة دنی قول کثیراً
 اشارة الی ان حتى یجئ بمعنى الی قلیلاً ولان دخلی حتى فی غیر الظاهر ای فی غیر الاسم
 الظاهر بل یختص بالظاهر فلا یقال حثاه کما یقال الیه استغناء عنها بالی والاصوب ان
 یعمل بالاستعمال الاستغناء لانه یقتضی ان لا یدخل فی الظاهر ایضاً لذلك
 وليس اختصاها بالظاهر فی بحر دکنها بمعنی الی خلافاً للمبرد فانه اجازة وحولها
 والمضمر یضی کالی متمسک فی ذلک بقول الشاعر الذی نقله المصروف فی الکتاب و
 الجمهور علی انه نادر وشاذ ولما کان قول الجمهور محتملاً عند المصروف حکم بفساد هذه
 وقال واما قول الشاعر الذی یتمسک به المبرد شعر فلا والله لا یبقی اناس

قَتِي حَتَاكَ يَا ابْنَ أَبِي زِيَادٍ - شِيَارٌ فَلَا يِقَاسُ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَلَا يَبْعَثُ فِي وَهْيِ أَي مَوْضُوعَةٍ
 لِلظَّرْفِيَّةِ أَي بِجَعْلِ مَا بَعْدَ هَاظِرٍ فَمَا قَبْلَهَا أَيْ حَقِيقَةٌ نَحْوُ زَيْدٍ فِي الْمَلِكِ رَوَاعِي الْكُوزِ
 أَوْ تَوْسَعًا وَاعْتِبَارًا نَحْوُ نَظَرْتُ فِي الْكِتَابِ وَالنَّجَاةُ فِي الصَّدَقِ وَبِمَعْنَى عَلِيٍّ فِي يَجُوبُ
 فِي بَعْنَى عَلَى قَلِيلًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا صَلَبَيْنَاكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ أَي عَلَى جُدُوعِ النَّخْلِ
 قَالَ صَاحِبُ الْمُفَصَّلِ إِنَّمَا فِي الْآيَةِ عَلَى أَصْلِهَا وَلَيْسَتْ بِمُسْتَعَارَةٍ بِمَعْنَى عَلِيٍّ كَمَا
 تَوَهَّمَتْ كُنْزُ الْمَصْلُوبِ فِي الْجُدُوعِ كَمَا تَمَكَّنَ الشَّيْءُ الْكَائِنُ فِي الظَّرْفِ وَذَكَرَ الشَّيْخُ أَبُو الْحَكِيمِ
 أَنَّ كُلَّ مَا قَبْلَ اسْتِقْرَارِ وَمَنْزِلَةٍ هُوَ مَوْضِعٌ فِي كُلِّ مَا فِيهِ مَعْنَى اسْتِعْلَاؤِ دَوَائِرِ اسْتِقْرَارِ
 هُوَ مَوْضِعٌ عَلَى كُلِّ مَا فِيهِ مَعْنَاهُمَا هُوَ مَوْضِعُ الْحَرْفِ فِي نَظَرٍ إِلَى الْمَعْنِيَيْنِ نَحْوُ جَلَسْتُ
 عَلَى الْأَرْضِ فِي الْأَرْضِ وَبِحَيْثُ فِي بَعْنَى مَعَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ مَعِ امْرَأَةٍ
 وَالتَّلْعِيلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى لَمَسَّكُمْ فِيهَا أَخَذٌ ثُمَّ فِيهِ عَنَ ابْنِ عَظِيمٍ أَي لِمَا أَخَذْتُمْ
 وَكَقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنَ ابْنِ مَرْثَدَةَ فِي مَرَّةٍ حَبَسْتَهَا وَالتَّمْقَابِلَةُ كَقَوْلِهِ
 تَعَالَى فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الرَّحْمَةِ إِلَّا قَلِيلٌ وَنَحْوُهَا الْمَاءُ وَهِيَ أَي
 الْبَاءُ مُسْتَعْمَلَةٌ لِلِلصَّاقِ أَي لِلِلصَّاقِ الْفِعْلُ بِالْمَجْرُورِ أَيْ حَقِيقَةٌ كَيْبَرًا وَجَارًا
 كَمَرَّتْ بَزِيدٍ أَي التَّصَبُّقُ مَرُورِيٌّ بِمَوْضِعٍ يَقْرَبُ مِنْ زَيْدٍ وَالتَّمْقَابِلَةُ أَي لِلِلصَّاقِ
 عَلَى مَا دَخَلَتْ هِيَ عَلَيْهِ لِتَلْفَعْلُ لِحَوْكْتِ بِتُ بِالْقَلَمِ أَي مُسْتَعِينًا بِهِ وَالتَّمْقَابِلَةُ
 بِمَعْنَى مَعَ كَخَرَجَ زَيْدٌ بِعَشِيرَتِهِ أَي مَعَ عَشِيرَتِهِ وَالتَّمْقَابِلَةُ أَي لِلِلصَّاقِ عَلَى وَقْعِ عَجْرَةٍ
 مُقَابِلًا لِشَيْءٍ أُخْرِكِيَّتِ هَذَا بِذَلِكَ وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى أَرْضِيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ
 الْأَجْرَةِ وَالتَّمْقَابِلَةُ أَي بِجَعْلِ اللَّازِمِ مُتَعَدِّيًا مِثْلَ الْهَمْزَةِ فِي أَكْرَمَتْ زَيْدًا أَوْ
 التَّمْقَابِلَةُ فِي أَكْرَمَتْ كَذَهَبَتْ بَزِيدٍ أَي أَذْهَبَتْهُ وَالتَّمْقَابِلَةُ بِجَلَسْتُ بِالْمَسْجِدِ
 فِي الْمَسْجِدِ وَزَائِدَةٌ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ لِلِلصَّاقِ فَإِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِالْخَبَرِيَّةِ قِيَاسًا
 مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ أَي قَسْنَاهَا قِيَاسًا أَوْ خَبَرٌ يَكُونُ مَعْدُوفٌ تَقْدِيرُهُ وَتِلْكَ الزِّيَادَةُ يَكُونُ
 قِيَاسًا أَوْ نَصْبًا عَلَى نَزْعِ النَّحْوِ فَضْرًا عَرَفْنَا زِيَادَةَ الْبَاءِ بِالْقِيَاسِ فَخِنَاتُ الْفِعْلِ
 وَالْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مَعَ الْجَارِ نَسِيًّا فِي خَبَرِ النَّفْيِ أَي فِي خَبَرِ النَّفْيِ نَحْوُ مَا زَيْدٌ بَقَائِمٌ وَنَحْوُ
 لَيْسَ بَزِيدٌ بِرَاكِبٍ وَفِي الِاسْتِفْهَامِ أَي فِي خَبَرِهِ نَحْوُ هَلْ زَيْدٌ بَقَائِمٌ فَإِنَّ قَلْتُ ذَكَرْتُ مُطْلَقًا
 النَّفْيِ كَمَا اسْتِفْهَامٌ يَشْمَلُ لَيْسَ وَمَا وَلَا الْمُشْبَهَاتِ بِهِ وَلَا النَّفْيِ الْجِنْسِ وَالسُّهْمَةِ وَ
 هَلْ وَلَا لَيْسَ كُنْتُ لَكَ إِذَا حَكَمْتَ مَخْصُوصًا بِلَيْسَ لِأَيِّ الْمُشْبَهَاتِ بِهِ وَهَلْ قَلْتُ
 لَعَلَّهُ أَرَادَ النَّفْيَ وَالِاسْتِفْهَامُ الْمَعْرُودِيٌّ فِي هَذَا الْبَابِ فِي عَرَفْنَا بِالشُّهُورِ

٤
 هي بانت

وهو النفي بليس وما المشبهة والاستفهام محل وساء اعطف على قوله قياسا في المرفوع
سواء كان المرفوع مبتدأ نحو بحسبك زيد فقوله بحسبك مبتدأ وزيد خبره
والباء زائدة في المرفوع وهو المبتدأ اي حسبك زيد وخبر الكبر في النفي والاستفهام
نحو بحسبك زيد او فاعلا نحو وكفى بالله شهيدا اي كفى الله شهيدا وفي المنصوب عطف
على قوله في المرفوع نحو النفي بيده اي يد فالباء زائدة في المنصوب وهو المفعول قال الله
ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة اي لا تلقوا ايديكم اي انفسكم الى الهلاك بترك
الجهاد فانكم اذا تركتم الجهاد اعداء عليكم فهلكتم ويجي الباء بمعنى عن كقوله
تعالى سأل سائل بعد اب اي عن عذاب وبمعنى من كقوله تعالى يوم تشقق السماء
بالغمام وبمعنى على كقوله تعالى ومنهم من آمن ثم نكثوا ثم نكثوا ثم نكثوا
للخبر يد نحو رأيت زيدا بالعلم اي عجزا اذ اختلف العلم بعينه ليس له علم حتى يقرأ
علمه ويعلم عنه وسادسها اللام وهي للاختصاص اي لاثبات شئ لشيء والنفى عن غيره
وهو الظاهر وجري عليه العمل ثم الاختصاص اذ ان يكون اختصاصا مستحقا
نحو الجمل للفرس او اختصاصا صريحا للمالك نحو المال لزيد واختصاصا نسبة نحو زيد
ابن لعمرو وللتعليل اي لبيان علة شئ سواء كان العلة غائية كضربته للتأديب
فان التأديب علة غائية يقصد الفعل لاجلها وهو الضرب او علة داعية وليست
بغائية كخرجت لمخافتك فان المخافة علة داعية على الخروج وليست غائية يقصد
الفعل لاجلها وهو الخروج وزائدة بالرفع عطف على قوله للاختصاص كقوله تعالى
ردف لكم اي ردفكم فاللام زائدة لا يردف متعد بنفسه وبمعنى عزلة وجمع
اللام بمعنى عن اذا استعمل مع القول وما يشتق منه كقوله تعالى وقال
الذين كفروا والذين آمنوا اي عن الذين آمنوا ويعني الواو اي يستعمل اللام
بمعنى الواو الكائنة في القسم للتعجب اي عند التعجب في اسم الله ولا يستعمل الا
في الامور العظام فلا يقال الله لقد طار الذباب وانما لم يقبل بمعنى الباء في القسم
مع ان الباء اصل فيه تنبيها على انها كوا والقسم كقوله كقول الهذلي شعر
لله يبقى على الايام ذو حيد * بمشعر خريه الظيان والاس * فقوله لله متعلق
بالقسم وكلمة لاهنا مضمرة لامزالتبا ساي لا يبقى وقوله ذو حيد فاعل يبقى و
بمشعر متعلق به وقوله به الظيان والاس جملة اسمية وقعت صفة مشعر والحيد
جمع حيدة وهي عقد في قرني الوعل ويجمع حيد وحيدو كبدرة على يد

له ان النعام

ويُدَوَّرُ والمشهور الجبل العالى والظيان اسم نبت طيب الرائحة والاس شجر معروف وهو
 الريحان وقيل الاس قطرة من العسل تقع من النخل على الحجر فيستدلون بتلك القطرة
 على مواضع النحل ومعنى البيت والله لا يتقى على تصرف الايام عنه من رها في الدنيا ^{بها} ^{بها}
 من الافات التي تقع في الدهر حتى هذا الوعد الذي يعتصم بشواهد الجبل لا يتقى له
 ما يربكه وما يشبهه فهو تعجب قد يستعمل اللام للصيرورة نحو لزوم الشر للشقاوة و
 قال الله تعالى فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا ويسمى هذه اللام لام
 العاقبة وقد عجمي بمعنى في كقوله تعالى وَنَصْنَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ومعنى
 عند هذه الايات لانه قيل المعنى عند يوم القيامة ومعنى الى كقوله تعالى كُلُّ مِجْرَى
لِاجْلِ مَسْئِيٍّ وَنَحْمَدُ بِهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا ومعنى بعد كقوله تعالى اقِمِ الصَّلَاةَ لِقُلُوبِكِ
الَّتِي سُرِّيَ بَعْدَ زَوَالِهَا ومعنى مع كقوله تعالى قُلْنَا اسْلَمْنَا وَتَكَلَّمَ لِلجَبَّارِينَ
 ومعنى من كقول الجريح نحز لكم يوم القيامة افضل اي منكم ومعنى الفاء
 كقوله تعالى اِذَا مَا مِثْلُ لَسُوْفٍ اُخْرِجْ حَيًّا اي فسوف ومعنى ان كقوله تعالى وَمَا اُمِرُوا
اِلَّا لِيَعْبُدُوْا اللهَ اِيَّانُ يَعْبُدُوْا اللهَ و سا بهاء ت للتقليل اي لانشاء تقليل
 افراد ما دخلت عليه في الاصل كما ان كمر الخبرية للتكثير اي لانشاء تكثير افراد ما دخلت
 عليه لان ربك كثيرا ما يستعمل للتكثير وان لم يستعمل كم الخبرية للتقليل في نظيرت فيها
 ذكروا فانها في المضارع للتقليل ثم استعملت للتكثير في مقام المدح كقوله تعالى قَدْ عَلَّمَ اللهُ
الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا و ذهب الاحفش الى ان رب اسم وهو مختار
 صاحب المفتاح ويستحق اي رب صدر الكلام لما فيها من الانشاء كما ان كمر
 الخبرية يستحق ذلك ولا تنحل اي لا على نكرة موصوفة لان مجررها ^{معنى}
 التميز عنها لانها للتقليل كما ان كمر للتكثير فغير شائب تلوع الطالب للتميز وهو لا يكون الا
 نكرة نحو رب رجل لقيته او مضمير بهم باذ ليس له معامنه مفر ذكر اي اى وان كان
 التميز شئ او مجموعا او مؤنثا فميز بنكرة منصوبة على التميز لان المضمير لما كان
 مبهما احتاج الى التميز نحو رب رجل في المفر وربه رجلين في المثني وربه رجال في
 الجمع وربه امرأة كذلك تقول ربه امرأتين في المثني وربه نساء في الجمع
 المضمير عائدا الى شئ في ذلك هذا الى شئ سبق ذكره ليحجب المطابقة وهذا عند
 البصريين وعند الكوفيين يجب المطابقة اي مطابقة المضمير التميز
 في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فيقولون نحو

رتبه جلا و درها رجلين و بهم رجال و رتبه امرأه و رتبه امراتين و رتبه نساء و
 قد تلحقها اي رتبه ما الكافه اي المانع عن العمل ولا يجوز ان يكتب الا موصولة بخلاف
 غيرها ما دام في الاسميه فانها لا تكتب الا موصولة فتدخل رتبه بعد حقوق الكافه
 بما على الجملة اقا فعلية نحو رتبه ما قام زيد واما اسمية نحو رتبه ما زيد قائم ولا بد لها
 اي لرتبه من فعل ماض تعلق به ولو كانت مكفوفه بما واما واجب ان يكون لها فعل
 ماض لان رتبه للتقيل اي لتقيل المحقق لواقع وهو اي ذلك التقيل لا يتحقق اي
 يحصل الا به اي بالفعل لماض واما قولهم رتبه ما يورد الذين كفروا ووكافوا
 مسلمين فهو كالماض لصدق المعانيه وبتحققه هو اذن بمنزلة الموصولة المتحقق
 فيكون يورد بمعنى وكد و يورد لانه قوله تعالى فسوف يعلمون اذا الغلام في اعناتهم
 حيث جاء باذ وهو للماض وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لكونه
 بمنزلة الموصولة لتعريفه من التريب ويحذف الفعل اي الفعل الماض الذي
 تعلق به رتبه غالباً اي حذوا غالباً او زماناً غالباً او في الغالب كقولك
 رتبه رجل كرمي في جواب من قال هل لقيت من كرمي اي رتبه رجل كرمي لقيته
 فاكرمى صفة لرجل لما تقر زمان به وركلا بد له من صفة و لقيته فعلها
 اي فعل رتبه وهو لقيته محذوف واما حذف فعلها بقرينة السؤال انها كثيرها
 تقع جواباً لسؤال من يورد ومقل حصول العلم به لان الجار والمجور يبدل على
 الفعل العام وهو حصل او كان واما قال غالباً لانه قد يحذف فعلها ظاهراً نحو
 رتبه رجل كرمي لقيته وثامنها واورت التي تكون بمعنى رتبه وفي حكمها ولهذا تستحق
 صدق الكلام كما اشار اليه بقوله وهي اي واورت الواو التي يبدل بها في اول الكلام
 ولا تدخل الا على مظهر نكرة موصوفة وتحتاج الى فعل ماض يحد غالباً واما الم يقل
 واورت في حكمها التلا في حقها الكافه بالواو فيصح دخولها على الجملة كقول الشاعر
 شعروا بلدي ليس بها انيس الا العياض والاعيس اي رتبه بلدة والبلدة
 كل جزء من الارض مستجير عامر و عامر الا انيس الموانس و كل ما يوانس به واليعاير
 جمع يعفور وهو ابل الطيب بلون التراب بضم الياء الخشيف والاعيس بالكسر جمع
 عيسا وهي الابل الابيض التي يخالط بياضها شئ من الصفرة وتاسعها وا والقسمو
 هي تختص بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا تدخل المضمرة في الظاهر سواء كان
 اسم الله نحو الله او غيره نحو والرحمن لا فعلت واذا كان وا والقسم مختصة

بالظاهر فلا يقال وَكَ لا نعلق كذا حطاً لدرجتها عن وجه الاصل وهو الباء حيث
 خصصوها بأحد القسمين واختاروا المظهر لأصلته وعاشرها تاء القسم وهي مختصة
 باسم الله وحدهاى دون غيرها من الاسماء الظاهرة والمضمرة وأضافة الاسم الحامى الله تعالى من قبيل
 اضافة العلم الى الخاص ولو قال بلفظ الله وحده لكان اوضحاً وذا كان كذلك
 فلا يقال تالرحمن وذلك لانهم لما ابدوا التاء عن الواو الادوا حطاً درجتها من الواو فخصوا
 باسم واحد وعينوا اسم الله تعالى لذلك لانه اكثر جيباً فى القسم من غيره
 وأجازوا اخفتر دخول تاء القسم على غير اسم الله تعالى مستنداً بقول العرب
 نحو ترب الكعبة والجمهور حكوا بشد وذه واما اختار المصنف رحمه الله تعالى قول
 الجمهور قال وقولهماى قول العرب الذى استدلل به الاخفش ترب الكعبة شاذ
 لا يقاس عليه غيره والحادى عشر باء القسم وهي تدخل على الظاهر سواء كان
 اسم الله وغيره والمضملى تدخل على المضمرة نحو بآله وبالرحمن وبك لكون الباء
 اصلاً فى باب القسم ولا بد للقسم من الجواب وهو اى ذلك الجواب جملة تسمى القسم عليها
 الجملة الفعلية صفة جملة فان كانت اى تلك الجملة الواقعة جواب القسم جملة
 موجبة اى مثبتة يجب دخول اللام فى الجملة الاسمية والجملة الفعلية منها نحو والله
 لزيد قائم نظير الجملة الاسمية الموجبة والله لا فعلت كذا نظير الجملة الفعلية
 الموجبة ومنه قوله تعالى تالله لا كيدن اصنامكم ودخول ان فى الاسمية اى
 ويجب دخول ان المكسورة فى الجملة الاسمية الموجبة دون الفعلية الموجبة نحو
 والله ان زيد قائم ومنه قوله تعالى ان سعيكم لشتى فى جواب والليل اذا يغتنى
 وان كانت اى تلك الجملة الواقعة جواباً للقسم جملة منفية يجب دخول ما ولا فيها اسمية
 كانت الجملة او فعلية نحو والله فزيد بقائم نظير الجملة الاسمية النافية بما والله
 لا يقوم زيد نظير الجملة الفعلية المنفية بلا وانما وجبت فى الجملة المقسم عليها
 احد الاشياء الاربعة المذكورة للربط بين الجملتين والمقسم عليها بالاستقلال كل واحد
 منها بل ان الاخرى واعلم انه اى لسان قد يحذف حرف النفى من جواب القسم
 لزوال اللبس عند عدم التباس المنفى بالمثبت كقوله تعالى تالله تفتؤن كره
 يوسف اى لا تفتؤن لان المضارع المثبت لا بد له من ان يفتؤن باللام وهو هنا منتف
 فعلم انه منفى وحرف النفى عنه محذوف ويحذف جواب القسم ان تقدم على القسم
 ما يدل عليه اى جواب القسم نحو زيد قائم والله ونحو قائم زيد والله

تقد ير الاول والله لزيد قائم وتقد ير الثاني والله لقامر زيد او توسط اي لقسم بين جزئي
 الجملة القسمية نحو زيد والله قائم وقامر الله زيد تقد ير الاول والله لزيد قائم وتقد ير
 الثاني والله لقامر زيد وانماخذ فجواب القسم في هاتين الصورتين لا تها كما تقدم
 على القسم ما يدل عليه هو جوابه في المعنى او توسط القسم بين جزئي ما هو جوابه في
 المعنى استغنى عن الاعادة والثاني عشر عزه في الجواز في اي الجواز في شيء وتعديته
 من شيء اخر وهو امر اخفيته كرميت السهم عن القوس الى الصيد او غير حقيقي
 كاطعمته عن الجوع وكسوته عن العرى والثالث عشر على الاستعلاء اي استعلاء شيء
 على شيء وهو امر حقيقي نحو زيد على السلم او حكي نحو فلان علينا امير وعليه يزوقد يكون
 عن وعلى اسمها قد دخلت عليها اي على عزو على كلمة من الجارة فحينئذ يكون عن بمعنى
 الجانب وعلى بمعنى الفوق كما تقول جلست من عن يمينه اي من جانب يمينه ومنه قوله
 ع من عن يميني مرة وامامي ونزلت من على الفرس اي من فوق الفرس ومنه قوله ع
 عدت من عليه بعد ما تم طمؤها فيكونان اسمين يدل دخول من عليها وقد يجيء
 عن للتعبد كقوله تعالى وما لا تجزي نفس شيئا ولا استعلاء كقولهم ينحل عنه
 ورضي قاله المالكي ولا استعانة كقولهم رميت السهم عن القوس وجاء للتعطيل
 كقوله تعالى ما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة اي لموعدة ويجيء بمعنى
 بعد كقوله تعالى تركت بين طبقات طبقت اي بعد طبق وبمعنى في كقولك لا يكون عن
 ذلك الامر والياء اي في حالات الولى بعد انفى بينا في ذكره وقد يجيء على للمصاحبة كقوله
 تعالى الحمد لله الذي وهب لي على الكبر والتعليل كقوله تعالى وليكبروا الله على ما هم
 ولظرفية كقوله تعالى على تلك سليمان وكقوله تعالى الا على ارض وجههم ومعنى
 الباء نحو قوله تعالى حقيق على ان لا اتول على الله الا الحق وللزيادة كقوله صلى الله
 عليه وآله واصحابه وسلم من حلف بفساء غير ما حير منها على يمينه والرابع
 عسر الكاف للتشبيه نحو زيد كعرو ولا بد للتشبيه من اربعة اشياء المشبه وهو
 زيد والمشبه به وهو عمرو وجه التشبيه هو المناسبة بين ما واداة التشبيه هو الكاف
 نائبة كقوله تعالى ليس كمن قبله شيء اي ليس مثله شيء على احوال وجوه واقما قلنا ذلك
 لان لهذا الكلام وجهين احدهما يسوي زيادة الكاف احدها ما لا زيادة فيه للكاف بل
 الزائدة هو مثل وكان وجه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بزيادة قبلها وجه بخلاف
 الحكم بزيادة مثل ووجه الاول وهو زيادة الكاف بازا الحكم بزيادة الحرف اقرب من

له واخره ع
 تصل وعن بعض
 يبين او يبين
 مني ظم يصل (م)

زیادة الاسم لاسیما اذا كانت الحرف حرفا واحداً او بوجهه ایضاً ان الحكم بزياة المثل یوجب دخول
 الكاف علی الضمیر فی التقدير وهو مختصراً بالظاهر والغائی وهو ما لا زیادة فیہ بشئی وهوان
 نفی مثل المثل كناية عن نفي المثل ذل ووجده المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى اذ
 المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول ورخوة بان الكناية يبلغ من التقدير
 وعدم الزيادة حتى بل لا تزجر وقد تكون ای الكاف اسماً اذا دخل علیها حرف الجر كقول
 الشاعر یضوكن عن البرد المنهم ای یضوكن عن اسنان مثل لبرد الذائب
 لللطافة والبرد حب الغمام ولا نهام الذوب شبه ثغر هن اللاتي يعلوها
 البریق بمجبات الغمام الذائبات قال لما لکی یحیی الكاف للتعلیل كقوله تعاوا ذكروا
 كما هذکوم وقال الفراء وقد یحیی بمعنى علی كقول بعض العرب کخیر فی جواب من قال کیف
 اصبت ای اصبت علی خیر و الخامس عشر من والسادس عشر منذ للزمان اقا فی الابتداء
 ای لا ابتداء الغایة فی الماضي ای فی الزمان الماضي كما تقول فی شهر شعبان ما رايت
 من شهر رجب ای انتفاء رؤیتی ایاة من شهر رجب اول نظر فیه ای بمعنى فی فی الخبر
 ای فی زمان الحال نحو ما رايت من شهرنا ومن یومنا ای فی شهرنا و فی یومنا ای انتفاء
 رؤیتی ایاة فیها ولا یجوز دخولها علی المستقبل لانها وضعا للماضي واحال و
 قال الحدیث ان ارید بمدخولها ای مدخول من ومنذ الجارتین ابتداء الزمان
 الماضي وانتهایة وهو ما انت فیه فتكونان للابتداء وان ارید بمدخولها الزمان
 الحاضر غیر تعرض للابتداء والانتهاى تكونان للنظر فیه بمعنى فی والسابع
 عشر خلا والثامن عشر جاشا والتاسع عشر عدل الاستثناء ای هذه الثلاثة فیها
 معنی الاستثناء اذا جررت بها ما بعد ها تكون حرف جر ولهذا عدتها منها نحو جاء فی القوم
 خلازید وحاشا عمرو و عدل بكر واذا نصبت بها بعد ها تكون افعالا فهذا الثلاثة
 قد تكون حروفاً وقد تكون افعالا والخمسة التي قبلها قد تكون حروفاً وقد تكون اسما و
 اما احد عشر التي قبل تلك الخمسة فلا تكون الا حروفاً شمرها فرغ عن بیان حروف
 الجر شرح فی بیان حروف الشبهة بالفعل فقال فصل الحروف المشبهة
 بالفعل ستاً اشماً سمیت بهذا الاسم لمشابعتها بالفعل المتعدی من حيث انها
 تقتضی الاسمین كما یقتضی الامل المتعدی الفاعل والمفعول ومن حيث انها
 تقسم الى ثلاثية ورباعية بالفعل ومن حيث انها بنيت علی الفتح مثل ان وان الى اخرها
 ای الى اخر هذه الحروف التي عرفت فی المرفوع وهذه الحروف تدخل علی الجملة الاسمية

یلقی

منه نصيبه ارمق
 مع ای الوجه الثاني
 معی زیادة الكاف
 مع اوله مع
 مع اوله ثلاث
 بعض جعفر
 مولی غلام رسول
 مخوم

الحروف المشبهة بالفعل

قال الله تعال الله غفورٌ رحيمٌ ويجب الكسر أيضاً إذا كان بعد لقول وما يشتق منه
 لأن مقول القول لا يكون الأجلة والمراد بالقول ههنا ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد
 في حكم العلم والظن كقوله تع قال إنه يقول إنما بقرةٌ ويجب الكسر أيضاً إذا كان بعد
 لموصول نحو ما رأيت الذي انه في المساجد لأن صلة الموصول يكون جملة البنية ويجب
 لكسر أيضاً إذا كان في خبرها أي في خبر صورة لآل اللام نحو ان زيد القاسم لان اللام
 للتأكيد معنى الجملة أعلم ان المصنف رحمه الله تعالى ذكر الكسر
 ربيعة مواضع وليس الكسر مخصوصاً بل يكسر إذا كان في اول جملة وقعت جزءاً
 وحالاً او جواب قسم وإذا كان بعد حتى لا ابتداءً ولا أمالاً للتنبية وإذا وقعت في
 اول القطع عن الكلام السابق كقوله تع فلا تحزننك قولهم مرانا نعلم ما يسرون
 ما يعلنون وكذا إذا قال صاحب الهاء وبعد حيث أيضاً الى الجملة ثم قال
 وبعد فتحها عند مناضات حيث الى المفرد وكذا يكسر بعد لامر بعد المنهى كذا بعد
 كن بعد كل وكذا بعد اللها كقوله تع ريتنا اثنا ستمعنا متاردياً وبعد اللها ويجب
 فتح همزة مادة ان حيث يقع مع اسمها خبرها فاعلاً نحو بلغني ان زيداً عالمٌ
 حيث يقع مفعولاً نحو كرهت انك قائمٌ وحيث يقع مبتدأً نحو عندك انك قائمٌ و
 يت يقع مضافاً اليه نحو عجبت من طول ان بكرًا واقفٌ وحيث يقع مجروراً نحو عجبت
 ان بكرًا واقفٌ وانما وجب الفتح في هذه الصورة لان كل واحد من الفاعل والمفعول
 مبتدأ والمضاف اليه لا يكون الامفرداً ولا يشكل بهما إذا كان المضاف اليه جملة
 مثل اكتب حيث انك جالساً لان الاصل في المضاف اليه ان يكون مفرداً فاعتبر
 يصل في حيث ويجب الفتح حيث تقع بعد لولا نحو لولا انك عندنا لآكرمتك لان
 بعد لولا فاعل لا تومد نحو لولا يكون الافعال حقيقةً وتقديرًا لكونه حرف الشرط
 فاعل يجب ان يكون مفرداً او حيث تقع بعد لولا نحو لولا انه حاضر لغاب زيد لان ما
 لولا الابتداءية مبتدأ محذوف الخبر والمبتدأ يجب ان يكون مفرداً اعلم
 المصنف ذكر الفتح ستة مواضع وليس الفتح مخصوصاً بها
 فتح حيث تقع على اللامبتدأ نحو العجب ان الضرب ضرب عمر ولا اصل
 بيان يكون مفرداً او كذا تفتح حيث تقع بعد لولا التخصيصية لان ما بعدها
 عمل او مفعول لان لولا هذه يجب ان يكون من حولها فعلاً لفظاً او تقديرًا
 لولا زيد قائمٌ وكذا اذا تقع بعد حرف الجزم نحو جئتك لانك

الامتناعية

کریم و بعد حتی لعاطفة و البحارة و کذا تفخرا و اذ كانت معطوفة على اسم المكسورة كقوله تعالى
 ان كنت تجوع فيها ولا تترى و اذ كنت لا تطعمونها و لا تظلمونها و اذ ابدلت
 من الاسم كقوله تعالى و اذ يعبدكم الله احدى الظانفتين انهما لكر و كذا بعد لقول
 اذا كان بمعنى الظن نحو القول ان زيد انطلق كما تقول الفتن ان زيد منطلق و كذا
 اذا وقعت بعد علمت و اخواته و يجوز العطف معطوف على قوله و يجب الكسر لذلك
 يعني دلاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة بل تؤكدها وان المفتوحة مع ما بعد في حكم
 المفرد على اسم المكسورة دون المفتوحة بالرفع و النصب باعتبار المحل اللفظي باقتضا
 محل اسم ان فان اسمها المنصوب في اللفظ من فوعا باعتبار المحل فيجوز العطف على اسمها بالرفع
 اعتبارا للمحل على تقدير عدمها و يشترط في العطف على المحل مضي الخبر نظرا نحو ان زيد
 قاتل و عمر و تقديرا نحو ان زيد قاتل و عمر و قاتل و قاتل و قاتل و قاتل
 مضي الخبر لانه لو عطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر و قبل ان زيد و عمر و ذاهبان
 لكان مؤديا الى كون الشئ الواحد معمولا لعاملين مختلفين ذاهبان من حيث انه
 عزيز معمول لان و من حيث انه خير عن عمر و معمول لا ابتداء و هو غير جائز
 والكوفيون لم يشترطوا مضي الخبر بل جوزوا العطف على المحل مطلقا و باعتبار
 لفظ اسم ان فان لفظه منسوب لانها موجودة لفظا فيجوز العطف على اسمها بالنصب
 باعتبار اللفظ ثم المكسورة اعلم من ان يكون لفظا او حكما فلا يشكك بما وقع بعد
 العلم فانها وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما لسد مسامحة
 الجز ثبوت حيث قامت مقام مفعولى جزئى العلم فيجوز العطف على محل المكسورة
 لفظا نحو علمت ان زيد قاتل و عمر و مثل ان زيد قاتل و عمر فان قوله عمر
 يجوز عطفه بالرفع على محل اسم المكسورة و نصبه بالعطف على لفظ
 و يجوز رفع عمرو على ان يعطف على الضمير في الخبر اذا كذا قبل او بينها
 بلا ضعف و بلا تأكيد و فصل مع ضعف او على الابتداء و خبره محذوف و من
 من قال ان المفتوحة كالمكسورة في جواز العطف على اسمها مطلقا و هم يجوزوا السين
 العطف على اسم ان المفتوحة اصلا ثم اعلم ان لكن مثل ان المكسورة في جواز
 العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا او تقديرا نحو ما خرج زيد
 بكر خارج و عمرو لانها موضوعة للاستدراك و هو غير منافي لغيره لا ابتداء
 لا ينافيه التأكيد خلافا لبعض النحاة و اما ساثر الحروف المشبهة بالفعل

فلا يجوز العطف على محل سها الزوال لا ابتداء بدخولها خلافا للفراء ويجوز العطف في جميع
على الضمير المرفوع المستتر في الخبر على التأكيد والفصل كما في التتابع فيما سوى البدل
كالعطف عند الجرمي والتزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها وكلمة عن البدل
ايضا والجواز على القياس واعلم ان ان المكسورة دون المفتوحة يجوز دخول اللام اي
لام لا ابتداء على خبرها اي خبر ان المكسورة لان لام لا ابتداء انما تدخل لتأكيد
الجملة والمكسورة مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة لكونها بمعنى المفرد نحو
ان زيد القاشم وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيد القلبك لرأيتك وهو
قليل وتدخل على ان اذا قلبت همزته هاء نحو هنتك زيد وقد تخفف ان المكسورة
لثقل التشديد وكثرة الاستعمال ويلزمها اي ان المكسورة اللام اي دخول اللام
على خبرها بعد تخفيفها سواء كانت عاملة او لا كما في صورة الهمال فالقويين
المخففة والناقية في مثل ان زيد القاشم باللام وان زيد القاشم بغير اللام وانما في
صورة الاعمال فلا طراد الياء ذهب جمهور النحاة الى ان اللام في صورة الاعمال لا
لان الفرق حاصله بالعمل فلا حاجة الى اللام وذهب ابن مالك الى انها لازمة
هنا الاعمال اذا خيف اللبس كما في الاسم المبني والمقصود ثم اختلف في اللام
كذهب جماعة الى انها لا ابتداء وذهب ابو علي ومن تابعه الى انها ليست بلام
الابتداء ولا لوجب التعليق في علمت زيد القاشم واجب بان التعليق انما
يجب اذا دخلت اللام على المفعول الاول وههنا دخلت على المفعول الثاني كقوله
نظي وان كلامك ليوفيتهم ^{وتخفيفهم} بالتخفيف ان والتنوين في كلا بدل من المضاعف اليه
باللام في المخففة هلام الخبر وكلمة ما زيدت لتفرق بين لام ان ولام ليوفيتهم
هو جواب قسم محذوف والمعنى ان كلهم اي جميع المختلفين في الكتاب
الله ليوفيتهم وهذا على قراءة اهل مكة ونافع وعند بعض القراء ان في الآية
شكدة وليست بخففة وحينئذ اي حينئذ تخففت ان المكسورة يجوز الغاؤها
ابطل عملها وهو الغالب لانه لغوي المشابهة اللفظية بالفعل وهي كونه ثلاثية
مفتوحة كقوله تعالى وان كل لئما يجيبك لذيينا محضرون بتخفيف ازو
ق كل في ملغاة باللام لا محالة ولما تخففت على ان كلمة ما زيدت
للتأكيد وذهب بعض القراء الى ان ما هذه ناقية ولما مشددة بمعنى
الانتوين في كل عوض عن المضاعف اليه المعنى ان كلهم اي الكفرين لجموع

يوم القيامة محضرون عندنا للمعنا ويجوز افعالها ايضاً على ما هو الاصل كقوله تعالى
 وَكَلَّمَكَ اللَّهُ خَفِيْفًا وَنَصَبَ كُلَّ مَثَاكِنَ الْعَاوِيَا غَاغَابًا بِصَاحٍ بِهِ وَقَالَ وَيَجُوزُ الْغَاوِيَا
 و لم يصرح باعمالها حيث لم يقل ويجوز افعالها بل اشار اليه في ضمن جواز الالغاء والكوفيين
 يوجبون الالغاء والاية حجة عليهم ويجوز دخولها عطف على قوله وحينئذ يجب
 الغاؤها اي حينئذ اخففت ان المكسورة يجوز دخولها على الافعال التي اخلت على المبتدأ
 والخبر نحو باب كان يكون وباب علمت نحو قوله تعالى وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قِبَلِهِ الضَّالِّينَ
وَإِنْ نَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وإنما جاز دخولها على هذه الافعال لجواز الغاؤها
 والحصول تأكيد الجملة الاسمية التي هو مقتضاها واصلها حينئذ
 ولد لك خصم دخولها هذه الافعال وكذلك اي مثل ان المكسورة قد تخفف ان المفتوح
 وحينئذ اي حينئذ اخفف ان المفتوحة يجب اعمالها اي اعمال المفتوحة في ضمير
 مقدراً ذلولاً لم يقدر ووالعملها ضميرشان مقدراً ولم يجد وعاملة في الظاهر لزوم
 مزية المكسورة التي هي اضعف تشبيهاً بالفعل على المفتوحة التي هي قوى منها في ذلك
 كقولنا أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وإذا وجب اعمال ان المفتوحة المنخفضة في ضميرشان
 مقدر قد دخل على الجملة اسمية كانت نحو بلغني ان زيد قائم قال الله تعالى أَنْحَسِبُ أَنَّ
الْعَالَمِينَ أَوْفَعِلِيَّةً سواء كان فعلها من الافعال التي اخلت على المبتدأ والخبر ولا نحو
 بلغني ان قد قام زيد وان قد علمت زيداً وان قد قام زيد ويجب دخول السين
 او قد وحرف النفع على الفعل اي على الفعل الذي تدخل عليه ان المفتوحة المنخفضة نظراً
 السنين كقوله تعالى أَلَمْ يَعْلَمِ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَقْرَضٌ ونظير سَوَقَ كَقَوْلِهِ شَعْرٌ
وَاعْلَمَ قِيَامَ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوَقَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا
 ونظير قد قوله تعالى لِيَعْلَمَنَّ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا ونظير حروف لنفي قوله تعالى أَفَلَا يَتُوبُونَ أَزَلَّ
الْبَرِيَّةَ وقوله تعالى يَحْسَبُ أَنَّ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ وكقولك علمت ان فاخرج زيد علمت ان من
 زيد ثم اشار الوجه تركيب ان المفتوحة المنخفضة بقول الضمير ضمير الشا من المستتراي المقدر
 اسم ان المفتوحة المنخفضة والجملة الواقعة بعد اخبارها اي خبر ان وانما وجب دخول حد هذه
 الحروف الاربعة على الفعل الذي تدخل عليه ان هذا ليكون عوضاً عما زال عنها من حد واحد
 نونها وليفرق احد الثلاثة الاول بينها وبين ان المصدرية في الموجد اما النفع فيفرق
 بينها من حيث المعنى لانه وان عنى بحرف النفع الاستقبال في المنخفضة اذ لا يجوز
 الاجتماع بين حروف الاستقبال والا فهي المصدرية من حيث اللفظ

ولم يجد ها
 مع قوله تعالى
 ان سوف يأتي قاطع
 مقام مفعول اعلم
 وعلم الزم تخففه جنة
 معترضه واللفظ واعلم
 معترضه ما تعلق به
 ان كل ما تعلق به
 القدر من الخبر والشيء
 فهايات لا محالة
 اي السين وسوف و
 قد امولى غلامك
 معلوم

له اي الفعل
المنفرد
منه

لانها ان كان المنفرد منصوباً ففي المصدرية والافعال المنخفضة واسما اختبرت هذه الحروف
لاموض والفرق لاختصاصها بالافعال فلما زال عثران وجه مشابهتها بالفعل عوض عنه
ما كان مختصاً به والمراد بالفعل المذكور بالفعل المتصرف لان الفعل الجاهل لا يجوز دخول
احد الحروف المذكورة عليه كقوله تعالى **وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى** وقوله **تَعَاوَى** **عَسَى**
أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ لعدم الحاجة الى الفرق حينئذ لان المصدرية لا تدخل
على الفعل الجاهل انما قال على لفعل لان المفتوحة المنخفضة ادخلت على الاسم
لا يجوز دخول حرفها الحرف عليها لانها لا تتبسج بان المصدرية لانها لا تدخل الاعلى
الفعل ولا يحتاج الى التعويض لان التغيير مع الفعل اكثر وهو الحذف وقع
وقوع الفصل بعدها وليصح الاسم لا الحذف ولا يحتاج الى الفرق والتعويض مع الهم
وكاثر التشبيه اي لانشاء التشبيه نحو **كَانَ زَيْدٌ لِلسَّدِّ** وقد نجي **كَانَ** للشك نحو
كَانَ تَمَشَى وهو اي لفظ **كَانَ** مركب من **كَافٍ** التشبيه وان المكسورة اي مكسوة الهمزة
ونشاء من هذا الكلام سؤال وهو ان الكلمة **كَانَ** لما لم تكن حرفاً برأسها بل كانت مركبة
مركبات التشبيه وان مكسورة الهمزة ينبغي ان تكسر الهمزة فيها ولم تكسر بل
تفتح فما وجه فتحها اجاب عنه وانما فتحت اي الهمزة في **كَانَ** لتقدير **كافٍ** الكاف التي
هي حرف جر في الاصل وان خرجت عن حكم الجارة عليها اي على ان وبعد حرف الجر
تفتح همزة مادة ان كما عرفت لان حرف الجر لا يدخل الاعلى المفرد فتفتح ههنا عناية
للمصورة وان كان المعنى على لكسر تقديره اي تقدير نحو **كَانَ زَيْدٌ لِلسَّدِّ** واصله
ان **زَيْدٌ** **اَلْاَسَدُ** تفرقت من **الكاف** ليعلم انشاء التشبيه في اول الامر هذا ما
ذهب اليه الخليل وهو اختيار المصنف رحمه الله تعالى والجمهور على انها حرف برأسها
حلا على نظائرها لان الاصل عدم التركيب وهو الصحيح وقد تخفف اي **كَانَ**
فتلقى اي تحمل عن العمل بعد التخفيف على الاصح نحو **كَانَ زَيْدٌ لِلسَّدِّ** لئلا يخال بعض
مشابهتها بالفعل ويجوز ان يقدر فيها ضمير الشأن بعد التخفيف كما في ان المفتوحة
المنخفضة ويجوز ان لا يقدر فيها ذلك لعدم ما يوجبها هو كما ان مشابهتها بالفعل
اعلم ان الفرق بين **كَانَ** و**الكاف** للتشبيه ثابت مزوجين احد هما ان وجد الشبه
اقوى في **الكاف** والثاني ان **كَانَ** تقتضي صدر الكلام بخلاف **الكاف** فانها تقع في
وسط الكلام ولكثره كلمة مفردة عند البصريين وقال الكوفيون انها مركبة من
اَلْاَوَّانِ المكسورة المصدرية **بِالكاف** الزائدة واصلها **اَلْاَوَّانِ**

فنقلت كسرة الهززة الى الكاف وحذفت الهززة للاستدراك وهو دفع توهم نشاء عن
 كلام سابق للسمع نحو ما جاء في زيد لكن عمراً اذ جاء فان السامع اذا سمع
 هذا الكلام يتوهم انه لتمام المبحج زيد لم يحج عمراً وقد رفع وهمه بقوله لكن عمراً قد
 جاء وهذا انما يكون اذا كان بين زيد وعمراً ملازمة في المبحج وعده وان هذا يتوسط
 اي يقع لكن بين كلامين متغايرين نفيًا وثباتًا في المعنى والمطلوب هو التغاير المعنوي
 ولد ان قصر عليه واما التغاير اللفظي فهو قد يوجد نحو ما جاء في زيد لكن عمراً اذ
 جاء قال الله تعالى وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرِ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ
 وقد لا يوجد نحو غاب زيد لكن بكرًا اذ حرفان فيه ليس تغاير لفظي بل هو مقصود
 على التغاير المعنوي الذي هو المطلوب وهو الغيبة والحضور وينبغي ان تعرف ان
 الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا تضادًا حقيقيًا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما
 في الآية الكريمة فان عدم الشكر لا ينافي لفضل بل يناسبه اذ لا توان يشكروا ويجوز
 معها اي مع لكن مشددة كانت او مخففة لو او نحو ما جاء في زيد ولكن عمراً اذ لا يفرق
 بين لكن ههنا وبين لكن للعطف لان دخول حرف العطف عليها لا يجوز ومنهم من
 قال لا يجوز معها الواو اذا كانت مخففة لانها تصير حينئذ حرف عطف فلا يجوز دخول
 حرف العطف على مثله وقد تخفف اي لكن فتلغى عن العمل بعد التخفيف نحو مشى
 زيد لكن بكرًا عندنا وذلك لانها اذا خففت شابهت بلكن للعطف لفظًا و
 معنى فاجرت مجراها في الالغاء وذهب الاخفش ويونس الى انه يجوز اعمالها بعد
 التخفيف ايضا وعلى هذا لوقال وقد تخفف فتلغى على الاكثر لكان اولي كون
 اشارة الى هذا الاختلاف وليت للتمتي اي لانشاء التمني وهو طلب حصول شيء على
 سبيل المحبة نحو ليت هنداً عندنا وليت ايام الشباب تعود واجاز الفراء وليت
 زيداً قائماً بنصب الجز عين على تقدير فعل من التمني كما اشار اليه بقوله بمعنى اتمق او
 تمثيت زيداً قائماً وهذا الفعل متعد الى مفعولين الجز ان منصوبان على المنفعية
 بدليت عند الفراء واجازة الكسائي ايضاً ولكن يتقدير كان اي ليت زيداً قائماً
 فقائم في هذا المثال منصوب على انه خبر كان المقدرة عند الكسائي وهذا من مواضع
 وجوب حذف كان عند واجازة المحققون ايضاً لكن نصب الجزء الثاني على
 الحالية عند هم وهذا من مواضع وجوب حذف عامل الحال عند المحققين فعلم من
 ههنا انهم اتفقوا على اجازة ليت زيداً قائماً لكن اختلفوا في توجيه نصبه لعل

للتزجی ای لتوقع امر مرجو کقولہ تعالیٰ کَعَلَمُ دُرِّ مَحْمُونٍ وَنَفِیۡهِ تَزِیۡرٌ لِلْعِبَادِ کَقَوْلِ الشَّاعِرِ قَسَمِ
 اَحِبِّ الصُّلَحِیۡنِ وَاسْتَبْتِ مِنْهُمْ + کَعَلَّ اللهُ یُرِزُّنِی صَلاَحًا + قیل قائلہ امام المسلمین
 ابوحنیفہ رحمۃ اللہ علیہ لم یبلغ ذلک المصنف مع ولو بلغہ لم یرض با شغل تعبیر بالشاعر
 او امر محنون کقولہ تعالیٰ کَعَلَّ الشَّاعِرَ تَكُوْنُ قَرِیْبًا وَجَاءَ الْجَزَّ بِهَا اِی بَلَعَلَّ بِجَعْلِهَا
 من حروف الجز و فی بعض النسخ و شد الجز بها محول علی زید قائم بجز زید هو ای محلی الجز
 بلعل شاد خلیج عن القیاس تفر الفرق بین التمی والتزجیات التمی تستعمل فی الممكنات
 المستحیلات والتزجی لا تستعمل الا فی الممكنات و فی لعل ای جاء فی لعل لغات اخر
 احد ما حل بدون اللام والثانی عن زیدون اللام الاولی لذلك و قلب اللام الثانیة
 نونا و الثالث ات بقلب العین الفاعل الله تعالی انہ اذا جاءت لا یؤمنون ای
 لعلها یمیز قریب الفتح و الرابع لان یثبت اللام الاولی و قلب العین الفاعل و اللام
 الثانیة نونا و الخامسة لعل بقلب اللام الثانیة نونا فقط و عند المبرد اصله
 ای لفظ لعل عن بدون اللام الاولی زید تنفیذ ای فی عمل اللام نصار لعل و البواقی
 من اللغات المذكورة فرغ علیہ ثم لما فرغ عن بیان الحروف المشبهة بالفعل شرع
 فی بیان حروف العطف فقال **فصل حروف العطف** حشرة الواو و الفاء و ثم و
 حة و او و اما بکسر الهمزة و أم و لا و بل و لیکن المنخفضة فالاربعة الاول الفاء للتفسیر
 و الاول جمع الاولی و هی من الواو و لی حتم للجمع ای للجمع بیز المعطوف و المعطوف علیہ
 فیما حصل للمعطوف علیہ من الحكم فالواو للجمع مطلقا ای من غیر تقيید بترتیب
 او قران او تراخ او تدنج و اما قدیم الواو لا يصل التانی باللعطف و لکنها للجمع مطلقا
 جاء فی زید و عمرو ای صدر المبیحی عنہا سواء کان زید و المعطوف علیہ متقدما فی
 المبیحی او کان عمرو و المعطوف متقدما فیہ قال الله تعالی و ادخلوا الباب سجدا و قولوا
 حطة و فی موضع اخر و قولوا حطة و ادخلوا الباب سجدا او الفاء للترتیب بلا
 هلة ای بلا تراخ بین المعطوف و المعطوف علیہ اما حقيقة نحو قام زید فعمرو
 و هذا انما یقال اذا کان زید المعطوف علیہ متقدما فی القیام علی عمرو المعطوف
 و کان هو متاخرا فیہ عن زید بلا هلة ای مع وصل عادة نحو قوله تعالی فخلقنا
 العلقة مصففة فخلقنا المضغة عظاما ما و انزل من السماء ماء فتصبح الارض
 مخضرة و ثم للترتیب بمهلة ای بتراخ و بلا وصل نحو دخل زید ثم خالدی ثم
 دخل خالد فی الدار هذا اذا کان زید المعطوف علیہ متقدما فی الدخول علی خالد المعطوف

الفرق بین التمی والتزجی

کذلک

حروف العطف

وبینهما مهلة ای ویکون بین المعطوف والمعطوف علیه تراخ وقد یجئ ثم یجر التعظیم نحو قوله
 ثم ما أدرك ما یومر الذین وثمر کما استوفت تعلمون وقد یجئ زائدة عند
 الاحضار نحو قوله تعالی ثم تاب علیهم لیتوبوا وقیل انها معنی اللام وحقه کتم امثله
 فی الترتیب والمهلة الآن مهلتها ای مهلة حتى اقل من مهلة ثم ینسب حتی متوسطا ینسب
 الفاء وثم وشرطه ای شرط حتى ان یکوز معطوفها ای معطوف حتى اخلا فی المعطوف علیه
 لکونها للغایة اتفق النحاة علی ان حتى العاطفة ینسب ان ینسب معطوفها داخل فی المعطوف
 علیه حقيقة حتى یجر الصبح ولا ینسب فی قولک نمت البارحة حتى الصبح قال النحوی
 ان ما بعد العاطفة ینسب ان ینسب جزء لما قبلها او لما دل علیه فاقبلها واما
 الجارة فلا کثرون علی تجویز کون ما بعدها متصلا یا خرج جزءا قبلها انما
 البارحة حتى الصبح انتهى کلامه هذا التصریح یوجب ان ینسب ما بعد حتى لعاطفة
 جزءا لما قبلها حقيقة ولا یکفیها الجزئية الاعتبارية وبأنه یجوز فی نمت البارحة حتى
 الصبح ان ینسب فیها حتى عاطفة ویکون الصبح منصوبا واما الخلاق فی جواز جزیه
 فجاز عند الجمهور دون السیرانی مع جماعة وهی ای حتى تفید قوۃ فی المعطوف نحو
 مات الناس حتى الانبیاء وقدم الجیش حتى الامیر وتفید ضعفا فی المعطوف نحو قدم
 الحاج حتى المشاة ای قدم ركبان الحاج حتى رجالهم واو واما امر ثلثتها ای
 ثلثت هذه الحروف مشترکة فی کونها لثبوت الحکم لاحد الامرین او الامور حال کونها
 لا بعینها ای غیر معینة فی علم المتکلم واکتفی المصرب باقل مثلا لید منه فلم یقل و
 الامور کذا فعل فی غیر موضع من هذا المختصر حيث قال الکلام ما تضمنت کلمتین واذا
 تنازع الفعلان نحو مرت برجل او امرأة ای مرت بواحد منها من غیر تعیین و
 هذا فی اذ التي للشک واما التي للتفصیل كما فی التفتیة التي للابهام فانها للسعیین
 فی علم المتکلم الا انه یجوز ان ینسب مقصودا ان ینسب المعین المشترك بین جمیع هذه
 الحروف الثلاثة بخلاف التفصیل الابهام فانها لا یجربان فی امر وجملا سقط ما قبل
 من انما جاءت لكل الامرین فی قوله تعالی ولا تطعم منهم ایشما او کفورا الا انه علی تقدير
 التسلیم کان کلامنا فی المعنی المشتركة بین الحروف الثلاثة فانه غیر جار فی امر واما
 ما اجاب به بعضهم من انها فی الابهام کريمة مستعملة لاحد الامرین علی ما هو الاصل فیها و
 العموم مستفاد من وقوع الاحاد لهما فی سیاق النفي فلا یدفع الاشتباه لانهما وان
 كانت واقعة لاحد الامرین والعموم لزم من دخول النفي لکنها لیست لاحد

بانه وانه

مقصودا

الامرين لا عين في علم المتكلم وقد يجيء او بمعنى الى ولا كما مر ويحذف بل نحو قوله تعالى
 وَاذْسَلْتُهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ كما اشار الى الفرق بين اقا و اذ بعد اشتراكهما في
 المعنى بقوله واما انما يكون حرف عطف في التقدير اما اي اما العاطفة اما اخرى وانما يلزم
 ذلك تنبيهها من اول الامر على ثبوت الحكم لاحد الامرين نحو العن اما زوج واقا فذوي وجود
 يتقدم اما على او نحو زيد اما كاتب اوقى ويجوز ان لا يتقدم اما على او نحو زيد كاتب
 اوقى ثم تقدم اما على المعطوف عليه دخول الواو عليه يوهم انها ليست حرف عطف
 كما ذهب اليه ابو علي الفارسي والقطر بكونها للشك مثل او يوجب انها حرف عطف كما
 ذهب اليه الجمهور ثم اشار الى تحقيق معنى ام للفرق بينها وبين او واما بقوله وامر على قسمين
 احدهما متصل وهو اي امر المتصلة وتذكر الضمير باعتبار ما ذكره لا تانيثا غير
 حقيقة ما اي حرف يسأل بها اي بذلك الحرف فالضمير المحرور راجع الى ما باعتبار المعنى عن
 تعيين احد الامرين والحال ان السائل بها يعلم ثبوت احدهما اي احد الامرين حال
 كونه مبهما اي غير معين في علمه بخلاف او واما اي وهذا متلبس بها لفتها فان
 السائل بها اي با واما لا يعلم ثبوت احدهما اي احد الامرين اصلا لا معينتا
 ولا مبهما وتستعمل اي امر المتصلة بثلاث شرط الشرط الاول ان يقع قبلها
 اي قبل امر المتصلة همزة اي همزة الاستفهام دون هل لان الهمزة غريقة
 في الاستفهام والمراد بالهمزة اعم من ان يكون لفظا نحو ازيد عندك ام عمر او تقدير
 كقول الشاعر شعري لعصري ما دري وان كنت داريا - يسبع رمي الجمر اربثان
 اي استبع بخلاف او واما فانه لا يلزم ان يقع قبلها همزة والشرط الثاني ان يليها اي
 المتصلة اي يقع بعدها لفظ مثل ما اي مثل لفظي الهمزة اي يقع بعد الهمزة اعني اذا كان
 بعد الهمزة اسم مفرد فكذا يكون بعد ما اسم مفرد كما قرئ مثالا وان كان بعد الهمزة
 فعل اي جملة فعلية فكذا يكون بعدها اي يكون بعد ما فعل نحو اقام زيد مقعدا وكذا اذا
 كان بعد الهمزة جملة اسمية فكذا يكون بعد ما جملة اسمية نحو ازيد عندك ام عمر
 بخلاف او واما فانه لا يلزم فيها ان يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة فاذا كان كذلك
 فلا يقال ارايت زيد ام عمر ابد ونالفعل بعد ما في مقابلة الهمزة لان امر في هذا
 التركيب لا يليها لفظ مثل ما يلي الهمزة لان ما يليها اسم ويلى الهمزة فعل فلا
 يوجد الشرط المذكور فيه فلم يجز هذا ما ذهب اليه المصنف وهو ما اختاره
 الشيخ ابن حاجب وذهب سيديويه الى انه جائز حسن ولعله اعتبر بالمعنى

رميت

أعيان

اذ المعنى رايت زيد امرأيت عمراً وآلا وجهان يقال زيد رايت امرأيت امراً الا زيد امن اول
 الامر بات المطوب تعيت احدها ولم يجز زيد عندك امر عمر بخير الهمة الاربعة الشد وذو
 الشرط الثالث ان يكون احدها من المستويين محققاً اي ثابتاً عند المتكلم
 مبهماً وانما يكون الاستفهام اي استفهام المتكلم عن المخاطب عن التعيين اي عن طلب التعيين
 احدها مستويين بعد تحققه مما عند الاذن لك اي فلاجل انها لطلب التعيين بعد العلم
 بثبوت احدها مستويين عند المتكلم يجب ان يكون جواب امر اي جواب هذا القول اي
 ما يسأل بها بالتعيين اي تعيين احدها مستويين لان الاستفهام عن دون نعم او لا عدم
 افادتها للتعيين فاذا قيل ان زيد عندك امر فمخاطبه اي جواب هذا القول بتعيين
 احدها يقال في الجواب زيد او عمر ولا يقال نعم او لا بخلافه انما يسأل بلو واقامع الهمة
 فاذا قيل اجاءك زيد وعمر واوجاءك زيد فامر يصح جوابها بنعم او لا لان المطلوب
 بالسؤال ان احدها لا بعينه جاءك والثاني منقطعة وهي ما يكون بمعنى بل مع الهمة اي
 للاضراب عن الاقل والشك في الثاني هذا هو لا كثر وقد يحكى مجرد الاضراب اذا كان ما بعد
 مقطوعاً به كقوله تعالى امرأتنا خير منهن الذي هو هين اذ لا معنى للاستفهام ههنا
 او كان ما بعد هامشاً لا على حرف الاستفهام كقوله نعم امر هل تستوي لظلمت والتور كما
 رايت شجراً اي صورة من بعيد قلت بعد فبينما انما اي الشجر وتانيت الضهير يا اعتبار
 الصورة لا بل على سبيل القطع اي على وجه اليقين لا كما اذا رايتها اعتقدت انها ابل
 بلا شك ثم حصل لك شك انما اي الشجر شاة لانك اذا قربت منها علمت انها
 ليست بابل واعرضت عن الاخبار فقلت بعد لك شك في كونها ابل ام هي شاة تقصد
 الاخبار عن الاخبار الا اول وهو انما لا بل ولا استيناف اي لا ابتداء بسؤال
 آخر وهو انما شاة معناه اي معنى قولك ام هي شاة بل هي شاة ام شئ آخر واعترض
 على قولهم لا بل ام هي شاة بانه عطف الانشاء على الاخبار وقد تفقوا على عدم جواز
 هذا العطف واجيب بانه استفهام مستأنف فلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار وفيه
 نظر لا يلزم على هذا ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون من استيناف
 الكلام في عدها منها فالصواب ما اجاب به بعض الفضلاء حيث قال يجوز عطف الانشاء على
 الاخبار يتاويل القصة ويجوز عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب اعلم ان المنقطعة
 لا تستعمل الا في الخبر كما مر مثاله وهو قوله انما لا بل ام هي شاة او في الاستفهام نحو
 عندك زيد ام عمر وسألت اولاً مفعول في القول سالت في زماناً سابقاً وقتاً ماضياً

من حصول زيد نقرأ ضربت عن ذلك السؤال الا وان اخذت اى شعثت في السؤال الاخر
 عن حصول عمر وولا وبل ولكن جميعها اى جميع هذه الحروف الثلاثة مشتركة في كونها
 لقبوت الحكم لاحد الامر بمعنى اى حال كون ذلك الاحد معينا عند المتكلم ام لا
 فلنفع ما وجب اى ثبت من الحكم الاول اى المعطوف عليه عن الثاني اى المعطوف فيكون
 الحكم ههنا ثابتا للمعطوف عليه ومن المعطوف نحو جاء زيد لا عمر فلا لا يعطف بها الا في
 الايجاب فلا يجوز ان يقال ما جاء زيد لا عمر ولا يحسن معها اظهار الفصل نحو ما جاء زيد
 لا جاء عمر لئلا يشتبه بالدعاء ولا يعطف بها الا الاسم والعطف على المضارع بها نادر ما
 وقعت بعد غير نفي لتأكيد النفي لا للعطف نحو ولا الضالين وبل للاضرب بالاعراض
 عن الاول موجبا كان او منفيا يعنى لصرف الحكم عن الاول اثبات للثاني على عكس النحو
 جاء زيد بل عمر ومعناه بل جاء عمر اى المنسوب اليه المجهى وهو عمر ونحو ما جاء زيد
 بل عمر ومعناه عند الجمهور بل جاء عمر ووج يكون بل للاضراب عن نفي مجيئ زيد
 الى اثبات مجيئ عمر ومعناه عند ملير بل ما جاء عمر وهى حينئذ يكون لبيان
 نسبت اليه عدم المجهى في عطف الجمل بمعنى ترك الازولى والاخذ في الثانية نحو قولنا
 امر يقولون اقترب بل هو الحق من ريبك ولا يعطف بها فى الاستفهام فى المقدمات فلا
 يجوز ان يقال اقام زيد بل عمر ولكن الاستدراك قد عرفت معنى الاستدراك عند
 ههنا ويلزمها اى لكن النفي فلا يستعمل بل نه لانهما للمغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه
 ويكون النفي اقبلا نحو ما جاء فى زيد لكن عمر جاء او بعد هانحو قام بكر والكر خالدا لم يتم
 تفصيل لمقام الكرا عطف المقدم على المقدم لزم ان يكون النفي قبلها نحو ما جاء زيد
 لكن عمر وجاء وماريت احد الكرا عمر اريت وهى ح تقيضة لا فتكون لاثبات ما نفي عن الاول
 واذا عطف الجملة على الجملة لزم ان يكون النفي قبلها وبعدها وهى ح مثل بل فى
 اتيانها بعد النفي والايجاب نفي ما بعد هانحو ما جاء فى زيد لكن عمر قد جاء وجاء زيد لكن
 عمر لم يجيئ نفي جميع الصور لا تستعمل لكن زيد ون النفي ثم ما فرغ من بيان حروف العطف شرع
 فى بيان حروف التنبيه فقال فصل حروف التنبيه ثلاثة قل بعض المحققين الظاهر انها
 ليست حروف المعاني بل هى صيغ وضعت لغرض التنبيه فالايق ان تجعل من قبيل حروف
 الزيادة الا بفتح الهزة وتخفيف اللام واذا بفتح الهزة وتخفيف الميم وهما وضعت اى هذه الثلاثة
 للتنبيه المخاطب وايضا ظه قبل شرع فى الكلام لئلا يفوت اى المخاطب شئ من الكلام
 الذى يليه المتكلم اليه ولا يغفل عنه ويتمكن فى ذهنه ولذلك

حروف التنبيه

سميت هذه الحروف حروف التنبيه لان تكون هتق الحروف الا في صل الكلام سوكها المتصلة
 باسم الاشارة فانها تقع حيث تقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسفل اشارة
 فهي تقع في صدر الكلام ايضا نحو قوله تعالى انتم اولا واولادكم هم اولا واما
 لان تدخل الراء على الجملة لانها موضعتا لتأكيد ضمور الجملة تقع بها الكلام لا يقاظ السمع
 اول تنبيهه عليه فلان تدخل الراء على الجملة اسمية كانت تلك الجملة نحو قوله تعالى انهم
 هم المفسدون وكقول الشاعر شعرا والذى ابكى واضحك والذى مات
 واجي والذى امره الاكفر البيت لا في لحن الهدى يقسم بالله تعروا ما للتنبيه فالواو
 بالقسم والباقي من الكلام صلوات الموصولات والاستشهاد على ما للتنبيه دخلت الجملة
 الاسمية او فعلية نحو الاء لا تفعل واما لا تضرب والثالث اي الحرف الثالث من حروف
 التنبيه وهو ما تدخل على الجملة مثل الاء واما اسمية نحوها زيد قائم او فعلية نحوها
 افعل كذا والمفرد اي تدخل على المفرد الذي يكون اسما لاشارة نحو هذا وهو اداء وكذا هذا زوها تاد
 فهذه الحروف وثلاثتها تدخل على الجمل كلها تدخلها خاصة على المفردات من اسماء
 الاشارة ثم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء فقال
فصل حروف النداء خمسة يا ويا وهيا واي والهزة المفتوحة فاي بفتح الهزة وسكون
 الياء والهزة المفتوحة يستعملان للقريب والنداء القريب ويا وهيا يستعملان للبعيد
 اي لنداء البعيد ويا اعما اي اعمر جميع حروف النداء كما شرع بقوله اي يقع للقريب والبعيد
 وفي بعض النسخ ويا لهما والمتوسط فان قلت ينبغي ح ان لا يقال يا الله ويارب
 لانه تعالى اقرب اليه من جيل لوريد قلت انما ذكر يا في اسم الله سبحانه
 استقصارا من القائل واستبعاد العزم مظان القبول ثم اعلم ان يا كما انما اعتمها
 بحسب المعنى كذلك اعتمها بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوف او من كورة و
 لا يحذف من حروف النداء غيرها ولا ينادى باسم الله تعالى واسم المستغاث الاء
 ولا يندب الا بها او بواو قد مر احكام المنادى في تسلا اسفلا تعا د ثم لما فرغ
 من بيان حروف النداء شرع في بيان حروف الايجاب فقال **فصل**
 حروف الايجاب ستة نعم ويلي واني بكسر الهزة وسكون الياء واجل بفتح
 وسكون اللام وحاير بكسر الراء وقد تفتح وان بكسر الهزة وتشديد المنون انا نعم فنع
 اربع لغات فتح التنون والعايز وهي المشهورة وفتح النون وكسر العايز وكسر النون و
 العايز وانهم يقبلون العايز المفتوحة حاء فلتقير كل امر سابقا لتثبوت مضمون

حروف النداء

حروف الايجاب

مثبتاً كان الكلام السابق ومنفياً استغها ما كان او خبراً فهو في جواب اقام زيد بمعنى قلتم
 وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد بل يخصص بايجاب ما نفى قبله اي باثبات من
 الكلام السابق يعني انها تنقض نفياً سابقاً وتصيرة اثباتاً سواء كان ذلك النفي استغها ما
 اي متصله باداة الاستغها كقوله تعالى الست بر يكوم بل في باب
الست بر يكوم بل انت ربنا وخبر كما يقال لم يقم زيد قلت بل قد قام اي زيد و
 ينبغي ان يعلم ان كان المراد بالايجاب في قوله حروف الايجاب النفي السابق لا يشمل
 نعم لانها ليست لايجاب النفي بل هي لتقرير ما سبق مثبتاً كان او منفياً وان كان المراد
 به اثبات ما قبلها اي تقرير ما قبلها او تثبيته اثباتاً كان او نفياً لا يشمل بل لانها
 ليست لهذا المعنى بل هي مختصة بايجاب النفي السابق فلو قال حروف التصديق
 والايجاب لكان اشمل واي للاثبات بعد الاستغها وذهب بعضهم الى انها
 تأتي لتصديق الخبر ايضاً وذهب ابن مالك الى ان اي بمعنى نعم وهذا يخالف لما
 ذكره المصنف والشيخ ابن الحاجب روي عنهما القسم اي لا تستعمل الا مع القسم من
 غير ان يصرح بفعل لقسم بعدها كما اذا قيل هل كان كذا قلت في جوابه اي والله ولا
 يقال اي اقسمت والله وجاء اي الله بحذف حرف القسم وضرب الله الا اذا كان
 قبله ها التنبيه نحو اي ها الله ذال انه حينئذ حجر ولا غير لنبايتها من اب الجار وفي
 اي ها الله اذا كان حجر ذاعها التنبيه ثلاثة اوجه احدها حذف الياء
 لا لتقاء الساكنين والثاني فتح الياء ليدفع اجتماع الساكنين ونخفة الفتحة والثالث الجمع
 بين الساكنين مباينة في المحافظة على حروف الايجاب بصون اخرها من التحريك والحذف
 وان كان يلزم لتقاء الساكنين على غير حد ها لكونها في كل تنبيه اجراء لم يجرى على كل واحد
 فاشبه ما فيه اجتماع الساكنين على حد ها وهذا ايضا من خصائص لفظ الله واجل وجبر
 وات ثلثها اي ثلاثة هذه الحروف لتصديق الخبر سواء كان الخبر مثبتاً او منفياً
 فلا يقع بعد الاستغها كما اذا قيل جاء زيد قلت في جوابه اجل او جبر او ات اے
 اصداقت في هذا الخبر وقال بعضهم ان اجل مثل نعم منهم الاخفش وهو يقول ان
 نعم في الاستغها احسن وجبر في الخبر وقيل ان جبر اسم قسم للعرب فيقال جبر
 لا فعلت كذا بمعنى حقاً وقيل معناه الاعتزاز والاقرار بدخول التنوين عليه وقد جاء
 ان لتصديق الدعاء ايضاً كقول ابن زبير حين جاءه اعرابي فسأله شيئاً فلم يعطه
 فقال الاعرابي لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن زبير جوا بل ان وراكها اي

حروف الزيادة

لعن الله تلك الناقه وراكبها ثم لما فرغ من بيان حروف الایجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال
فصل حروف الزيادة سبعة **ان** و**فا** و**لا** و**من** و**الباء** و**اللام** المراد بالزيادة ما لا يتغير
به معنى الاصل حتى يكون وجوده وعدمه متساويين وليس معنى زيادتها ان تكون واقعة
بالزيادة ابدل بمعنى انها حيث وقعت كانت زائدة بل تماثل تصف بالزيادة او من شأنها
ان تزداد بمعنى انه اذا زيدت زيادة حرف في الكلام زيدت حرف منها ولهذا سميت بحروف
الزيادة وتسمى حروف الصلته ايضا والمقصود من زيادتها في الكلام التأكيد والقصاحة
او كلاهما او غير ذلك فان بكسرة الهمزة وسكوز النون والفاء للتفسير تزا
زيادة حاصلة مع ما التافية كذا في التأكيد النفي نحو **ما ان زيد قائم** وقول **الحسان**
شعر ما ان مدحت فحصله **ان مقالتي** **لكم مدحت مقالتي** **محمدا** **عليه السلام** وقال
بعضهم انها ان التافية دخلت عليها ما التافية لتأكيد النفي هذا ضعيف لكرهتهم اجتماع
حرفين اصليتين بمعنى واحد لهذا يجوز ان يقال ان **لزيد** و**لا يا الرجل** وتزادان مع ما
المصدر رتبة قليلا نحو **انتظر ما ان يجلس الامير** **ما ان جلوس الامير** وكن تزادان مع ما
الرسمية كقوله **تعا ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه** ومع التثنية نحو **ان قلم**
زيد وتزادان مع ما التينية نحو **ما ان جلست جلست وان** بفتح الهمزة وسكوز النون
تزداد زيادة حاصلة مع ما كذا في قول **تعالى قل ان جاء البشير قال في لصار ان قد**
تكون صلته ما نحو **قل ان جاء البشير وقد تكون زائدة** كقوله **تعا وما لهم ان لا يعن بهم**
الله اى لا يعن بهم فجعل لواقعة بعد ما مقابلة للزائد ووجه خفي وضع منه موضع زيادة
ان لم يذكروه وتزادان **بيلو والقسم** المقدم عليها نحو **والله ان لو قسمت قت وتزادان** مع
كاف التشبيه قليلا نحو **قوله كان طيبة وما تزداد زيادة حاصلة مع اذا ومتى واى واى و**
ايمان واين واى شرطيات اى حال كوز هذه الكلمات ادوات الشرط وقيل احتراز عما اذا
لم تكن شرطيات فان ما تزداد **مما** **واى** استعمالها على وجهين كما تقول **ذا ما صمت**
صمت وكن البواقى نحو **متى ما تخرج اخرج وايا ما تضر بضره قال الله تعا ايا ما تنعوا**
فلك الاسماء الحسنى وايا ما تجلس اجلس وقوله تعالى اقا تريت ولما تنهاتن بك
ولما تنحافتن ويلزم في فعل **انما** نون التأكيد فالباكون الفعل ولى بالتأكيد من حيث
انه المقصود من الحروف ونحو **ما تقسم** **انما** نون التأكيد قليلا وتزاد ما بعد
بعض حروف الجر سماعا نحو **قوله تعالى فيما رحمته من الله وعما قليل ومما**
تخطيا **انهم اخرجوا** **انما** قال وبعد بعض حروف الجر لا تها تزداد

له وهو قطعة من الشعر والبيت بتمامه
ويزوم انما واقتبا بوجه مقسم
كان طيبة ته طونا ضا لسلا
اي صميل
اي الطرى مزادان في شجرة السلم
اي صميل
واهبوشا
اي صميل

له في من ا
المثال كلمة ما زائدة
وكلمة غير مضاف
الى خبر ماضية
من غير خبر ماضية

بعد جميع حروف الجر وجاء زيادة ما مع المضاعفة قلت نحو قوله مثل ما اقلتم تنطقون ونحو غيبت
من غير ما جرم وقيل ان بعد حروف الجر والمضاف نكرة مجرورة والمجرور بعد ها بدل
منه ولا تزداد زيادة حاصلة مع الواو اي مع واو العطف الكائنة بعد لنفي سواء كان النفي
لفظا نحو ما جاء في زيد ولا نحو او معنى نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
فان الغير بمعنى لا النافية وكن تزايدا بعد المنهى نحو لا تضرب زيدا او لا عمرا وتزايدا
بعلمان المصدرية نحو قوله تعالى فامتنعك ان لا تسجد وتزايدا قبل القسم على قلة
وان كثر ما يات قبل القسم الذي كان جوابه نفيًا للاشعار بان جوابه نفي لا والله لا فعل
نحو قوله تعالى لا قسم بمعنى القسم والستر في زيادتها التنبيه على ظهور القضية بحيث يستغنى
عن القسم فبقر ذلك في صورة نفي لقسم وجاء زيادتها مع المضاف على لشدة ذلك قول
في بئر لا نحو ربي وما شئنا الحور الهالكى فلان في بئر الهالك سرك و ما علم واقام
الباء واللام فقد ذكرها اي ذكرنا في حروف الجر على التفصيل فلا نعيدها وان كان زيادة
من والباء واللام كثيرة وزيادة الكاف قليلة خصنا بها بالذكر ولم يذكر زيادة الكاف ان ما
الكافة عن العمل يستحقان جعل من الحرف في الزائدة وكن اما انهم لم يجعلوها من الحرف
الزائدة لان لها اثر في الكلام وهو كفا ما حقه عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل الكافة وكذا
حيث واذا عن الاضافة وتصحيح كونها مجازين ثم لما فرغ من بيان حروف الزيادة شرع في بيان حروف
التفسير فقال فصل حروف التفسير سقط نون التنبيه للاضافة اي بفتح الهمزة وسكون الياء وان
بفتح الهمزة وسكون النون فاعلم ان اعرابها بعد حروف التفسير تابع لاعراب ما قبله قال
الحديثي ويعر بالمفتسر باعر بالمفتسر لانه تابع له وقال المالكى اى عاطفة وفيه نظر لان
ما بعد ها يبين ما قبلها والعطف يقتضى المغايرة فإى يفسر مبهما مطلقا سواء كان مفردا كما
تقول في تفسير قوله تعالى واسأل القرين اى هل القرية او جملة كما تقول في تفسير قطع
النضراى مات وان انما يفتسر بى اى بلفظ ان فعل متلبس بعض القول كالأمر والنهى والكتابة
ونحو ذلك فلا يقع بعد حروف القول ولا بعد ما ليس فيه معنى القول كقوله تعالى وناديناك ان
يا ابراهيم وامر تدان اقم وكتبت اليهان اكثر الفعل لواقع بعد ان يكون مفعوله العلم
هو تفسير مقدرا في الغالب بمعنى قوله تعالى وناديناك ان يا ابراهيم اى ناديناك بشئ او بلفظ
هو قولنا يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير للمفعول لعام المقد وهو شئ او بلفظ وقد يكون مفعول
العام تفسيره مفعولا نحو قوله تعالى واوحينا الى اوك ما يوسى ازن فيه فاذا لم يفتسر ان الفعل قد
القول ولا لقول الصريح فلا يقال قلت له ان كتب اذ هو اى قلت لفظ الصريح لا معنى
القول

التفسير
حرف

المصدر
حروف

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتُ نَبِيَّ بِهِ إِنَّ اعْبُدُوا اللَّهَ فَتَفْسِيرُ الْأَمْرِ لِلْقَوْلِ وَيَبْلُغُ
 أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ مَا بَعْدَ الْفَتْحِ الْمَفْتَرَةُ لَيْسَتْ مِنْ صِلَتِهَا قَبْلُهَا بَلْ يَتِمُّ الْكَلِمَةُ بِدُونِهَا لِجَوَابِهَا مِنْ نَهْيِهَا
 لِلتَّفْسِيرِ بِلَيْسَ بِمُتَّفَقٍ وَقَوْلُهُ تَعْرِفُوا خُرُوجَهُمْ أَنَّ الْحَجَّ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ لَيْسَ أَنَّ فِيهِ مَفْتَرَةٌ لِأَنَّ
 قَوْلَ اللَّهِ الْحَجَّ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ خَيْرٌ لِلْمَبْدَلِ وَالْمَقْدَمِ فَأَيُّ اعْتِمَادِ اسْتِعْمَالِ الْمَنْزُومِ لِحُجُوزِهَا فِي تَفْسِيرِهَا
 مَا لَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ وَمَا فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ وَلَفْظُ الْقَوْلِ الصَّرِيحُ وَقَالَ ابْنُ الْمَالِكِ الْغَالِبُ فِي
 أَيُّ أَنْ تَكُونَ تَفْسِيرُ الْغَيْرِ مَعْتَمِدَةً تَعْرِفُوا خُرُوجَهُمْ عَنِ بَيَانِ حُرُوفِ التَّفْسِيرِ شَرَعَ فِي بَيَانِ حُرُوفِ
 الْمَصْدَرِ وَقَالَ فَصَلْ حُرُوفَ الْمَصْدَرِ أَيُّ الْحُرُوفِ الَّتِي تَجْعَلُ الْجُمْلَةَ فِي حُكْمِ الْمَصْدَرِ فِي الْإِضَافَةِ
 بِأَدْنَى مَلَابِسَةٍ ثَلَاثَةٌ وَزَادَ بَعْضُهُمْ كَيُّ وَكُوْفِي حُرُوفَ الْمَصْدَرِ فَأَوَّانٌ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ
 وَأَنَّ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ لِلنُّونِ وَأَنَّ لِلْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ أَيُّ يَخْتَصُّانَ لِلْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ
 فَأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي الْأَعْلِيَّاتِ فَتَجْعَلُهَا فِي حُكْمِ الْمَفْرُوعِ فَمَا قَوْلُهُ تَعَالَى وَضَاعَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ
 بِمَارْحُبَاتٍ أَيُّ بِرَحْبِهَا بِضَمِّ الرَّاءِ مَصْدَرٌ رُحِبَ عَلَى زَنْ كَرَمٍ وَمَعْنَاهُ الْإِتْسَاعُ
 وَقَوْلُ الشَّاعِرِ ثَمَعِ يَسْرُ الْكُرْعَمَا ذَهَبَ الثِّيَابُ بِرُكَّانِ ذَهَابًا بِجَزْأِهَا بِأَيِّ خِيَابِهَا
 وَأَنَّ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْلِهِ إِلَّا أَنْ قَالَ أَوَّانٌ أَيُّ قَوْلِهِمْ وَأَنَّ لِلْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ أَيُّ يَخْتَصُّ
 لِلْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ فَأَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي الْأَعْلِيَّاتِ فَتَجْعَلُهَا فِي حُكْمِ الْمَصْدَرِ لِجَوَابِهَا فَتَجْعَلُهَا فِي حُكْمِ
 قَائِمِ أَيُّ قِيَامِكَ لَوْ فِي مَعْنَاهُ أَنْ أَمَكَرَ لِحُجُوجِهَا فِي أَنْ زَيْدٌ أَخُوكَ أَيُّ أَخُوكَ زَيْدٌ لَكِنَّ تَعَدَّى
 قَدَّرَتْ الْكُونَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعْرِفُوا كَوَاتٍ فَأَيُّ الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ أَيُّ لَوْثِيَّةٍ كَوَاتٍ فِي الْأَرْضِ
 وَهَذَا عِنْدَ سَبْيِ وَيُوجِبُهَا بَعْدَ الْمَصْدَرِ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ يَصِفُهَا عِلْمًا بِأَنَّهَا خِصَاصٌ
 أَنَّ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَخْفُفَةً وَلَمْ تَلْحَقْ بِهَا مَا الْكَافَّةُ وَأَمَّا إِذَا خَفِيفَةٌ أَوْ كُنْتُ فِي جُوزِ
 فِيهَا الْأَسْمِيَّةِ وَالْفَعْلِيَّةِ تَمَّ مَا فَرَّغَ عَنِ بَيَانِ حُرُوفِ الْمَصْدَرِ شَرَعَ فِي بَيَانِ حُرُوفِ التَّحْضِيضِ فَقَالَ
 فَصَلْ حُرُوفَ التَّحْضِيضِ حُرُوفٌ تَدُلُّ عَلَى تَحْضِيضِ الْفِعْلِ حُرُوفٌ أَرْبَعَةٌ هَلَا وَأَلَا وَلَوْلَا وَكَيْفَا
 أَيُّ أَيُّ هَذِهِ الْحُرُوفِ صَدْرُ الْكَلِمَةِ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى نَوْعٍ مِنْ أَنْوَاعِ الْكَلِمَةِ فَوَجِبَ التَّحْضِيضُ بِهَا لِتَعْلَمَ
 فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ أَنْ كَوْنُ الْكَلِمَةِ مِنْ ذَلِكَ وَمَعْنَاهَا أَيُّ مَعْنَى هَذِهِ الْحُرُوفِ وَحَثَّ وَطَلَبَ عَلَى الْفِعْلِ
 أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمَصَارِعِ نَحْوَهُ لَا تَأْكُلُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَوْ مَا تَأْتِيْنَا بِالْمَلَكَةِ وَمَعْنَاهَا
 لَوْ كُنَّا نَعْبُدُكَ أَيُّ تَنْدِيمٍ وَتَوْجِيحٍ عَلَى تَرْكِ الْفِعْلِ أَنْ خَلَّتْ عَلَى الْمَاضِي نَحْوَهُ لَا تَرْضَيْتَ زَيْدًا
 وَجِنْدًا أَيُّ حِينَ إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَاضِي لَا يَكُونُ مَعْنَاهَا تَحْضِيضًا إِلَّا بِاعْتِبَارِهَا وَأَمَّا نَوْعُ
 الْفِعْلِ وَلَا تَدْخُلُ حُرُوفَ التَّحْضِيضِ إِلَّا عَلَى الْفِعْلِ لِأَنَّ التَّحْضِيضَ وَحَثَّ أَنَّهَا تَعْلُقُ بِالْفِعْلِ
 تَهْرُوكَ الْفِعْلِ فَإِنْ كَانَ يَكُونُ لَفْظًا كَمَا مَوْجَاهُ أَوْ تَقْدِيرًا كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ فَإِنْ

تكون الكلام من ذلك النوع الى
حروف التحضيض

وقع بعد هاى حروف التحضيض اسم فباضمار فعلى فهو معمول باضمار فعل بعد كما تقول
لنضرب قوماً سوى زيد منهم هلا زيد اي هلا ضربت زيداً فزيداً معمول منصوب
بفعل مضمير بعد فلا قال الرضى اذا وقع الظرف بعد هاء فهو منصوب بفعل بعد هلا بفعل
مقدر بعد هاء لتوسعه في الظرف فنحو هلا يوم الجمعة زرتنى يوم الجمعة في منصوب
بوزرتنى وقد جاء الا سميت بعد هاء للضرورة كقول الشاعر شاعر
يقولون ليلى ارسلت بشفاعته الى فربلا نفس ليلى شفيعها

وجميعهاى حروف التحضيض مكية من الجزئين جزءها الثاني حرف النفي في جميعها الجزء
الاول حرف الشرط في بعضها هو لولا ولو وما او حرف الاستفهام في بعضها هو هلا او حرف المصداق
في بعضها هو لولا لولا معنى اخر سوى التحضيض وهو اى ذلك المعنى متناع الجملة الثانية
لوجود الجملة الاولى نحو لولا وعلة هلاك عمر اى لولا علة موجودا هلك عمر فبإشباع الجملة
ثم الفارق بين لولا هذه وبين لولا حرف التحضيض انك اذا قلت لولا ضربت زيداً هلك
واذا قلت لولا علة لم يتم حتى لم تجئ بقولك هلك عمر حينئذ اى حينئذ اى حيز اذا كان لولا المعنى

الآخر يحتاج الى الجملة التي تليها اى اولى الجملة نجز جملة اسمية ابداً او ثانياً كانت
الجملة الثانية اسمية او فعلية وهذا اذا تقدمت رخيلاً المبتدأ الذي بعد لولا الامتناعية
كما هو من هب البصرين وامك على قول الكسائي فالاسم بعد هاء فاعل لفعل مقدر كما في
لولا علة هلك عمر فهو على هذا وان تحتاج الى الجملة نكح لا يكون اولها اسمية وقال الفراء
لولا هي لافتعال اسم الذي بعدها ثم لما فرغ عن بيان حروف التحضيض شرع في بيان حروف
التوقع فقال فصل حروف التوقع قد سميت بحروف التوقع لانه يخبر بها بالتوقع لاخباراً

فهي اى قدا اذا دخلت في الماضي تكون لتقريب الماضي الى الحال نحو قد ركب الامير اى
قبيل هذا ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ولاجل ذلك اى ولا ان قد في الماضي
لتقريبها الى الحال سميت حروف التقريب ايضاً كما سميت بحروف التوقع ولهذا اى ولاجل انها
لتقريب الماضي الى الحال تلزم اى قد لما ضام مع الماضي ليصل الى الماضي ان يقع كما
لان الماضي الواقع حالاً سابقاً على زمان العاقل لانك اذا قلت جاء زيد قد ركب بوه كان
الركوب مقدر ما على المجيء وقد منع اختلاف الحال وعاملها زماناً فالترجمة قد المقربة الى
الحال لتقريبه الى زمان العاقل فيتحقق ما ناهيها حكماً لان التقريب من الشيء في حكم المقارب لولذلك
لا يصح وقوع الماضي حالاً فيما لا يصح استعمال قد فيه فلا يفهم قد مات الشيخ وقد ولد في يوم
كذا وقد قال فلان اليوم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله كذا العدم القرب صيغة استعمال

حروف التوقع

قد لا يتأويل وقد يجيء قد في الماضي للتأكيد مجردة عن تقريب اذا كان ما دخل عليه
 قد جواباً لمن يسأل ويقول هل قام زيد تقول جواباً له قد قام زيد وفي المضارع عطف على
 قول في الماضي اي وهي اذا دخلت على مضارع تكون للتقليل نحو ان الكذب قد
 يصدق وان الجواد قد يبخل وقد تكون للتكثير مقام المدح نحو قوله تعا قد يعلم الله
 الذي يريتم سألون منكم ليو اذا او قد يجيء قد في المضارع للتحقيق مجردة عن معنى التقليل
 كقوله تعز قد يعلم الله المعوقين ويجوز الفصل بينها اي بين قد وبين الفعل اي وبين
 فعله بالقسم نحو قد والله احسنت وكقوله وقد لعمرى بت ساهراً وقد يحذف الفعل
 بعدها اي بعد قد عند وجود قرينة عليه نحو قول الشاعر شعراً قد الترحل غير ان
 ركبنا ما تنزل برحالتنا وكان قد نى وكان قد لتلبيت للتابعة وقوله افعل
 ما ضرع وزن علم بمعنى قرب ويروى انف معناه واحداً اي قريبا تحالنا الا ان الابل
 التي يسير عليها تنزل اي تذهب برحالتنا فكان الشان انما ذهبت برحالتنا لصحة معنا
 على الارتفاع ثم لما فرغ عن بيان حرف التوقع شرع في بيان حرف الاستفهام فقال فصل حرف الاستفهام
 وهل ولها اي لهذا الحرفين صدق الكلام لانهما قد دخلا على احد نواع الكلام وهو الاستفهام
 فوجب التصديق بهما ليعلم من اول الامر ان الكلام من ذلك النوع قد دخلا على اي وهما
 قد دخلا على الجملة الاسمية والفعلية نحو اريد قائم في الجملة الاسمية وهل قام زيد في
 الجملة الفعلية وقام زيد في الفعلية وهل زيد قائم في الاسمية ودخولها اي حول الهمزة
 وهل على الفعلية اي على الجملة الفعلية اكثر من دخولها على الاسمية وانما كان دخولها
 على الفعلية اكثر اذا استفهام بالفعل او في الاسم ولهذا كان تقدير ال اسم بعد
 الهمزة فاعلاً اذا كان بعدها فعل حزن من تقديره مبتدأ كما تقول زيد قائم ثم
 اراد ان يبين ما يكون الهمزة به اكثر التصرف في الاستعمال منهل بقوله وقد تدخل الهمزة في
 مواضع من الكلام التي لا يجوز دخولها فيها اي في تلك المواضع وهي ربيعة احد ما تدخل
 الهمزة على الاسم مع وجود الفعل نحو اريد اضربت ولا يجوز ان يقال هل يلد ضربت والثاني
 ان تستعمل الهمزة للدنكار نحو اضربت زيداً وهو نحوك ولا يجوز ان يقال هل تضرب زيداً
 وهو نحوك والثالث ان تستعمل مع ام المتصلة نحو اريد عندك ام عمر ولا يجوز ان
 يقال هل زيد عندك ام عمر والرابع ان تدخل الهمزة على حرف العطف نحو او ممن
 كان واقم كات واثم اذا ما وقع ولا تدخل عليها هل وهذا اذا لم تكن بمعنى الهمزة
 اما اذا كانت هل بمعنى الهمزة فهي تدخل على حرف العطف مثل الهمزة موافقتها

وكان
 حرف الاستفهام

اياها ولا تستعمل هل في هذه المواضع اى المواضع الرابع المذكورة اقا في الموضوع الاول
فلكون هل في الاصل بمعنى قد تختصه بالفعل كقول تعاهل اتي على الانشا اى قد اتي فاذا
وجدت الفعل بعدها تذكرت العهد السابق ومالت اليه ولم تصل بغيره واذا لم تجد
الفعل بعد ها فخصبرت ذاهلة عنه فلا يرق هل زيد خرج وهل زيد ضربت كما يرق قد زيد
خرج وقد زيد ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز بعد وجوب الفعل ههنا واقا في الموضوع الثالث
فلا ت هل لا يستعمل فيما فيه معنى الانكار واقا في الموضوع الثالث فلا يختص اصله بالمتصلة
بالهزة لكونها الاصل واقا في الموضوع الرابع فلا ت الهتواصل في الاستفهام كما مر انفا ولو كان
اخصر من هل ولذا كانت اليق بكثرة الاستعمال فعلم ما ذكرت الهزة اعم تصرفا في الاستعمال
هل والى ما يتنازع من دخول الهزة في المواضع الاربع المذكورة وذلك هل اشار بقوله ههنا اى
مسئلة دخول الهزة فيما لا يدخل فيه هل بحث اى كلامه وبيان يوجب دخول الهزة واستعمالها
في تلك المواضع دون هل بعد اشتراكها في كونها حرفي الاستفهام ويجوز ان يكون هذا اشارة
الى المدخل التي تكون هل مختصة بها فانها تختص باحكام ومواضع من الكلام لا يجوز دخول الهزة
فيها ايضا وهى ان حروف العطف قد تدخل على هل وز الهزة كقوله تعرف هل انتم شاكرون
وهل يملك الا القوم الفاسقون ويقرب منه اذك تقول ان كرمك فهل تكرمنى انقول
هل تكرمنى وتقول سلم اليه ثم هل تلتفت الى و يجئ هل وسائر كلام الاستفهام بعد مولا
الهزة بعدها قال الرضى وتختص هل بحكميز دون الهزة وهما كونها للتقرير في الاخبار كقوله تعا
هل ثوب الكفار اى لم يثوب وقولهم هل يبتك فهل جزيتك يا عمر واقادتها فائدة النفا
حتى جائز ان يجيء بعد ههنا الا قصد الايجاب كقول تعا هل جزاء الاحسان الا الاحسان
وان تدخل لباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدأ الذي بعد ها نحو هل زيد بقائم فعلم من هذه النظر
في هل انها اكثر تصرفا في الاستعمال من الهزة فيكون كل واحد منهما اعم من الآخر وجب ان
عزيبان حرفي الاستفهام شرع في بيان حرفي شرط فقال فصل حروف الشرط ثلثة
ان بكسر الهزة وسكون النون ولو واما بفتح الهزة لها اى هذه الحروف صدرت من الكلام اذ كرنا
فيما سبق ويدخل كل واحد منها اى من تلك الحروف على الجملة اسميتين كانتا او فعليتين
او مختلفتين لا يخفى ان هذا التعميم لا يستقيم في انج ولو حيث لا يجوز دخولها على
الجملة اسميتين بل يجب دخولها على الجملة الفعليتين وهوبينا في
قوله فيما بعد ويدلها الفعل لفظا او قد يران للاستقبال وان دخلت الماضي
على الماضي وان ههنا للوصل نحو ان زرتنى اكرمك واما قولهم

الى وهو كونا
بفتح قد المختصة
بالفعل "مولوى
غلام رسول اعلم
على وانشأت
مولوى غلام رسول
على كونا
اصلا في الاستفهام
مولوى غلام رسول اعلم
على كونا
مولوى غلام رسول اعلم
على كونا
اي ما جاز في الكلام
على كونا
مولوى غلام رسول اعلم
على كونا

الشرط
حروف

ان کرمتی الیوم قد اکرمتک امس محمول علی معنی ان کرمتی الیوم بکون سبباً للاخبارین لک و
 لوللماضی وان دخلت علی مضارع نحو لو نوردت کرمتک قال الله تعالی و یطیعکم فی کثیر
 من الامر لعنتم ای لو قسمتم فی الجهد الی هلاک و قد تجبئی بمعنی ان نحو قوله تعالی و لا مئة
 مؤمنة خیر لکم من مشرکة و لو ائجبتکم و قد تجبئی بمعنی ان التا صبة نحو قوله تعالی و لو
 لو تد هین فید هینون و ل غیر نظیر فی القرآن و یلزمها ای رد و لو الفعل سواء کان لفظاً کما قر
 نظیره او تقدیراً نحو ان انت زاعری فانا کرمتک تقدیراً ان کنت زاعری فانا کرمتک فلما حین
 الفعل صفا الضمیر المتصل منفصلاً قال الله تعالی و ان احدکم من المشرکین استجار لک فاجاز استجارک
 احد و لو انتم تمکون ای دلو تمکون فاحد و انتم من فوعاز بانها فاعلان لفعلین محذوفین
 یفسرهما الفعل تظاهرهما علم ان لا تستعمل الا فی الامور المشکوکة المحتملة کما مر نظیر فلا یقر
 ان تک اذ طلعت الشمس ان طلوع الشمس من الامور المقطوعة فاما لیس من الامور المشکوکة
 المحتملة و انما یقال ان تک اذ طلعت الشمس ان اذا انما تستعمل فی الامور المقطوعة فاما طلوع
 الشمس منها و لو تدل علی نفی الجملة الثانية بسبب نفی الجملة الاولى بقوله تعالی لو کان فیها الهة الا الله لفسدت
 فان لو ههنا تدل علی انتفاء الفساد بسبب ان تعدد الالهة منتفی و استعمالها بهذا المعنی
 هو اکثر المتعارف و قد تجبئی لاثبات الثاني علی تقدیر وجود الاول و عدمه نحو نعم
 العبد صهیب لو لم یخف الله لم یعض فان نفی العصیان لازم لنفی الخوف کما هو لازم
 لوجود الخوف و نحو لو اتیتنی لا کرمتک ای لا کرمتک ای انما ثابت سواء کرمتنی و اهنتنی
 و اذ وقع القسم فی اول الکلام و تقدم ای القسم علی الشرط یجب ان یكون الفعل الذمید
 علی حرف الشرط ماضياً سواء کان الماضی لفظاً نحو و الله ان اتیتنی لا کرمتک
 او معنی بان یدخل لمر علی المضارع نحو و الله ان لم تاتنی لا یجر تک و انما وجه ان یكون
 مذخول حرف الشرط ماضياً لانه ما امتنع عملها فی الجواب بوقوع جواباً للقسم کونه
 ماضياً فی الشرط لا یعمل فیما یضرب لیتوافق فی عدم العمل حیثین ای حیث اذا کان القسم
 فی اول الکلام و تقدم علی الشرط تکرر الجملة الثانية فی اللفظ جواباً للقسم لاجزاء الشرط
 لانه یلزم ان یكون الجواب محذوفاً و غیر محذوم و هو مستحیل و تكون فی المعنی جواباً للقسم
 الشرط جمیعاً اما کونه جواباً للقسم فلا یزید علی ما کونه جزءاً للشرط فلا کونه مقروطاً
 بالشرط فلذک ای فلاجل ان الجملة الثانية تکرر حیثین فی اللفظ جواباً للقسم لاجزاء الشرط
 و جب فیها ای فی الجملة الثانية ما یجب فی جواب القسم من اللام و نحوها ای نحو اللام من ان اذا
 کان جواب القسم جملة موجبة و ما لا اذا کان جواب القسم جملة منفية کما رایت ذلک

لما ای ان کرمتنی
 الیوم قد اکرمتک امس
 محمول علی معنی ان کرمتی
 الیوم بکون سبباً للاخبار
 ان کرمتک امس
 کما فی شرح الجاهی
 علی الکافیة
 مکرر
 فلام سئل
 عن الجاهی
 من ان اذا

في المتكلمين كوزن واما اذا وقع القسم في وسط الكلام يتقدم الشرط او غيره عليه جاز
ان يعتبر القسم بان يكون جوابا له اي للقسم ويلزم ان يكون الشرط ماضيا نحو ان تبتغي
والله لا تتيك وجا ان يلغى بجعل الجواب جوابا للشرط ولم يجز ان يكون الشرط ماضيا ويصير
القسم ملغى نحو ان تاتي والله انك واما التفصيل ما ذكره جملا نحو قوله تعرفتمهم شقيا
وسعيدا واما الذين سعدوا ففي الجنة واما الذين شقوا ففي النار الا انهم لم
يلزموا تعدد ما كقول تعرفنا ما الذين في قلوبهم زيغ الاية حيث لم يرد كوافا اخرى لكونها
يفهم من هذا المقام ولذا قال بعضهم ان الاستحسان في تقديره اياها في العلم والصحیح
انها غير لازمة اصلا لفظا ولا تقديرا ويدل على ذلك صحة ان يقرأ ما نأفقد فعلت
هذا وكسكت وقد تكون اما التفصيل ما اجل في الذهن ويكون معلوما عند المخاطب
بواسطة القرائن وقد تكون للاستيناف من غير ان يسبقها اجمال كما في الواقعة
في اوائل الكتب قال الرضوي قد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرده ذلك اذا
كان ما بعدها الفاء واصل ونهيا وما قبلها متصوفا او مفسرا به فلا يقال زيد فضررت
ولا زيد فضررت بتقديرا ما فتدقع في توجيهه اقا في اوائل الكتب من قولهم بعدت الخ
بتقديرا ما فتدقع من تدبر التقدير كما ينبغي ويجب في جوابها هذا جوابا لسؤال مقدر و
السؤال ظاهري في جواب اما الفاء ويجب ايضا ان يكون الاول سببا للثاني وانما وجب الفاء
في جوابه وسببية الاول للثاني لان ذلك يحكم بكونها كلمة الشرط وبه يستدل على ذلك
ولم يحكم بكون اذا وحيث للشرط مع انه يقال حيث زيد لقيت فانما اكرمه ولا انظار
كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جعلوها حيزا للحيث بالفاء ظرفين جازين في الشرط ويجب
ان يحذف فعلها اي فعل اقا الذي دخلت هي عليه مع ان الشرط لا يدل على ان شرط من فعل اي
مزان يد على الفعل ذلك اي وجوب حذف فعلها ليكون حذف الفعل تنبيها على ان المقصود
من التفصيل بها اي باما حكم الاسم الواقع بعدها اي بعد اقا الفاعل نحو اما زيد
فمنطلق تقدير اي تقدير هذا الكلام مما يمكن من شيء فزيد منطلق محذوف والفعل الذي
هو الشرط وهو يكثر وحذف ايضا الجمل والمجرور هو من شيء واقيم اما مقام ما حتمت بقى
اما فزيد منطلق ولما لم يناسب دخول حرف الشرط على فاعل الجزاء نقلوا اي الفاعل الفاعل الى
الجزء الثاني وهو منطلق ووضعوا الجزء الاول وهو زيد بينا ما والفاء عوضا عن الفعل
المحذوف لئلا يلزم التوالي بينه وبين حرف في الشرط والجزء فصارا اما زيد منطلق
ثم ذلك الجزاء اي الجزء الاول وهو الاسم الواقع بعد ما ان كان صليحا

كلمة اما في هذين
الصورتين التفصيل
الاولى غلام سويل
على من ه
الصورة لا يلزم
تكرار اما لعدم
ظهوره التفصيل
مولي غلام سويل

للابتداء ای لكونه مبتدأ بان لم یکن ظرفاً فهو ای ذلك الجزء مبتدأ كما مر مثاله ولا ای وان
لم یکن ذلك الجزء صاحباً للابتداء بان كان ظرفاً فاعلمه ای فاعمل ذلك الجزء مما یكون بعد
الغام نحو انا یوم الجمعة فزید منطلق فمنطلق عامل یوم الجمعة ناصبته له علی لظرفیته تعلم
ان النجاة اختلفوا فی ان الاسم الواقع بعد قائل هو جزء من فی حیث جوابها امر لا فیه سبب ویه
الی انه جزء مما فی حیث جوابها مطلقاً سواء كان مرفوعاً او منصوباً وسواء كان بعد الفعل الجزاء یمنع
التقديم اولاً وهو المختار عند المصنف حیث خرج بالذکر وذهب ابو العباس المتبرد الی ان
لیس جزء مما فی حیث جوابها مطلقاً سواء وجد یا یمنع التقديم او لا امتناع عمل ما فی حیث جوابها
فیما قبلها بل هو معمول الفعل المحذوف سواء كان مرفوعاً نحو انا یوم الجمعة فزید منطلق تقدیر یومها ذکر
یوم فی یوم انطلاقاً فهو منطلق او منصوباً نحو انا یوم الجمعة فزید منطلق تقدیر یومها ذکر
یوم الجمعة فزید منطلق وهذا مردوداً لاجاز النصب فی الاول بتقدیر تد کون الرضوخ الثاني
بتقدیر حصل لانه غیر جائز اتفاقاً وذهب المازنی الی انه ان كان جائز التقديم علی جوابها
بان لم یوجد یمنع التقديم فهو من قبیل القسم الاول والا فهو من قبیل القسم الثاني یعنی انه
لیس جزء مما فی حیث جوابها بل هو معمول للفعل المحذوف نحو انا یوم الجمعة فان زید منطلق
لا امتناع عمل ما بعد فیما قبلها لكونها مقتضية لصدر الكلام ثم ما فرغ عن شیء من الشرط
شرح فی بیان حرف الردع فقال فصل حرف الردع کلاماً وضعت لجزء المتكلم وردعه ای
منعه عما یتكلم به تقول لمن قال لك فلان یبغضك کلاماً ای لیس الامر كذلك حالاً وتبیهماً
على الخطأ كقوله تعالی فیقول رقی اها نیر کلاماً ای لا یتكلم بهذا الكلام فانه ای الامر لیس
كذلك ای كما تقول لانه سبحانه قد یوسع فی المدنی علی من لا یكفره من الکفار وقد یضیق
على من یكفره من الانبیاء والصالحین الاستطاع هذا ای وضع کلاماً لجزء المتكلم وردعه
اذا جلت بعد الخبر كما مر وقد تجب کلاماً بعد الامر یضیحا اذا جاءت بعد الخبر وجینئذ تکرر لفظ
الاجابة كما اذا قبل بالیضرب زید فقلت کلاماً ای لا افعل هذا قط نفياً لاجابة الضرب لیزید
وقد تجب کلاماً مع حقا والمقصود منه تحقیق معنى الجملة مثل ان کقوله تعالی کلاماً
تعلمون ای حقا و ای حیزاً اجلوت کلاماً معنی حقا تكون کلاماً اسماً لا حرفاً ویبنی
کلاماً کونه اسماً وان كان الاصل في الاسم الاعراب لکونه ای لکون کلاماً هذا مشابهاً
لكلام حال کونه حرفاً لفظاً ومعنیاً لمناسبة معناه فانك تردع به المخاطب عما یتكلم به تحقیقاً
لضده وقيل قائله الكسائي ومن تابعه تكون کلاماً اذا كان بمعنى حقا حرفاً ایضاً كما اذا المر
یکون معنی حقا كما ننا یعنی ان من الحروف المشبهة بالفعل المفيدة للتحقیق من الجملة قوله تعالی

افردة

الجزء

كَلَّا إِنَّ لِشَاكِنٍ لِيَطْفِي بِعَيْنِي إِنَّ وَكَلَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيءَ أَكَلًا إِنَّهُ كَانَ
 لِأَيْتِنَا عَيْنِيءًا يَحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ كَوْنَهُمَا لِلرُّدْعِ وَبَعْدَهُ حَقًّا ثُمَّ لَمَّا فَرَّغَ مِنْ بَيَانِ حُرُوفِ الرُّدْعِ
 شَرَعَ فِي بَيَانِ تَاءِ التَّانِيثِ السَّاكِنَةِ فَقَالَ **فصل** تَاءُ التَّانِيثِ السَّاكِنَةِ دُونَ الْمُتَحَرِّكِ
 لِاخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمِ فَلَوْلَمْ يَقِيدْهَا بِهِ لَمْ يَصِحَّ قَوْلُهُ تَلَحُّقُ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَأَمَّا اسْكُنَ
 هَذِهِ التَّاءُ لِيَحْصُلَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بَيْنَ تَعَالَى الْأَسْمِ وَلَكِنْ يَكْرَهُ وَأَصْلُهَا السُّكُونُ وَالْمُرَادُ
 بِالسُّكُونِ التَّاهَانُ تَكُونُ سَاكِنَةً فِي الْأَصْلِ وَإِنْ صَارَتْ مُتَحَرِّكَةً فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِالْعَارِضِ فَلَا يَبْدُو
 تَأْوِيلُهَا لَمَّا فَانَهَا سَاكِنَةً فِي الْأَصْلِ مُتَحَرِّكَةً بِالْعَارِضِ وَهُوَ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ وَأَمَّا اخْتِصَاصُهَا
 بِالْمَاضِي لِأَنَّهَا تَلَحُّقُ بِغَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ وَأَمَّا الْحَقُّقَةُ هَذِهِ التَّاءُ الْمَاضِي لِأَنَّهَا تَلَحُّقُ
 الْأَمْرَ عَلَى تَانِيثِ مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْفِعْلُ تَحْقِيقًا وَتَنْزِيلًا كَمَا فِي أَجْمَعِ الْمَنْزِلَةَ مَنْزِلَةَ الْمَوْءُ وَسَوَاءٌ كَانَتْ
 اسْتَدَلَّ بِهِ الْفِعْلُ فَاعِلًا نَحْوِ ضَرَبْتُ هُنْدًا عَلَى صِيغَةِ الْمَعْرُوفِ وَمَفْعُولًا لَمْ يَسْمُ فَاعِلًا نَحْوِ ضَرَبْتُ هُنْدًا
 عَلَى صِيغَةِ الْجَهْلِ وَمَا سَبَقَ بَيَانُ مَوَاضِعِ وَجُوبِ الْحَاقَّةِ إِلَى الْحَاقَّةِ وَجَوَازِ الْحَاقَّةِ فِي فَصْلِ لِقَاءِ
 اشْأَلِيهِ بِقَوْلِهِ وَقَدْ عَرَفْتَ مَوَاضِعَ وَجُوبِ الْحَاقَّةِ إِلَى التَّاءِ وَجَوَازِ الْحَاقَّةِ فِي فَصْلِ لِقَاءِ
 فَلَا تَعِيدُهَا وَإِذَا حَقَّتْهَا أَيُّ التَّاءِ السَّاكِنَةِ حُرْفٌ سَاكِنٌ وَقَعَّ بَعْدَ هَا أَيُّ بَعْدَ التَّاءِ وَفِيهِ اشْتِاقٌ إِلَى
 أَنَّهُ لَوْ حَقَّتْهَا سَاكِنٌ قَبْلَهَا لَأَجِبَ تَحْرِيكُهَا بِلِجْبِ تَحْرِيكِكَ فِي ذَلِكَ السَّاكِنِ وَجِبَ تَحْرِيكُهَا
 أَيُّ التَّاءِ بِالْكَسْرِ بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ وَأَمَّا وَجِبَ تَحْرِيكُهَا لِدَفْعِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ثُمَّ وَجِبَ تَحْرِيكُهَا
 بِالْكَسْرِ لِأَنَّ السَّاكِنَ إِذَا حَرَّكَ حُرْفًا بِالْكَسْرِ لَزِمَ الْكُسْرُ أَصْلًا فَيَحْرِيكُ السَّاكِنَ لِأَنَّ الْكُسْرَ لِقَلْبَتِهِ نِجَابُ
 الْعَدَمِ وَهُوَ السُّكُونُ نَحْوُ قَامَتِ الْقُلُوبَةُ فَإِنَّ التَّاءَ الَّتِي فِيهَا إِذَا حَقَّتْهَا اللَّامُ حَرَّكَتُهَا بِالْكَسْرِ لَمَّا
 كَانَتْ هُنَا سَوَالٌ وَهُوَ أَنْ يَقْرَأَ إِذَا حَزَفَ أَحَدُ السَّاكِنِينَ لِقَامَتِهَا فَأَمَّا وَجِبَ رَدُّ الْمَوْءُ فِي عِنْدِ
 تَحْرِيكِ التَّانِيثِ لِأَنَّ عِلَّةَ الْحَزْفِ وَهُوَ التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ إِذَا زَالَتْ بِتَحْرِيكِ التَّانِيثِ
 وَجِبَ رَدُّهَا حَزْفٌ فَلَمْ يَرُدَّ الْأَلْفُ فِي مِثْلِ رَمَتِ الْمَرْأَةَ عِنْدَ تَحْرِيكِ التَّاءِ بَعْدَ مَا كَانَتْ
 الْأَلْفُ مَعْدُومَةً فِيهِ لِأَنَّ التَّقَاءَ السَّاكِنِينَ وَهِيَ الْأَلْفُ وَالتَّاءُ أَجَابَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ وَحَرَّكَتْهَا
 أَيُّ حَرَكَةِ التَّاءِ لِأَنَّهَا تَوْجِبُ رَدُّ مَا أَيُّ حُرْفٍ حَزَفَ ذَلِكَ الْحَرْفَ لِأَجْلِ سَكُونِهَا أَيُّ لِأَجْلِ سَكُونِ
 التَّاءِ فَلَا يَنْقَلِبُ رَمَاتِ الْمَرْأَةَ بِرَدِّ الْأَلْفِ لِحُزْنِ وَفِيهِ بِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ وَأَشْأَلُهَا تَوْجِبُ
 حَرَكَتِهَا رَدُّ الْمَوْءُ فِي لَأَنَّ حَرَكَتِهَا أَيُّ حَرَكَةِ التَّاءِ عَارِضِيَّةٌ لِأَصْلِيَّةٍ وَقَعَّةٌ لِرَفْعِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ
 هِيَ التَّاءُ وَسَاكِنٌ لِحَقِّهَا وَالْعَارِضُ كَالْعَدَمِ فَهِيَ تَكُونُ فِي حَكْمِ السُّكُونِ إِذْ كُلُّ حَرَكَةٍ يَحْصُلُ بِهَا عَارِضٌ
 فِي حَكْمِ السُّكُونِ وَهِيَ تَحْقِيقُ اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ فِي رَمَتِ الْمَرْأَةَ وَهُوَ عِلَّةُ الْحَزْفِ فَلَمْ يَرُدَّ الْأَلْفُ فِيهِ
 لِأَنَّ الْأَلْفَ لَوْ وَفِي قَلْبِ الْحَوْءِ عِنْدَ تَحْرِيكِ اللَّامِ بَعْدَ مَا كَانَتْ حَزَفَتْ فِي قَلْبِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ

تاء التانِيث الساكنة

الواو واللام لان حركة اللام حصلت بامر عارضتي وهو رفع التقاء الساكنين فيكون في حركه
 السكون بخلاف قولاً وقولك حيث يرتد الواو فيها عند تحريك اللام لان حركة اللام في
 الاصل قد حصلت في الاول بالاتصال ضمير الفاعل به في الثاني بالاتصال نون التاكيد به
 كل واحد من ضمير الفاعل ونون التاكيد بمنزلة الجزء من الكلمة التي اتصل كل منهما بها
 فلا يكون حركة اللام فيها بالعارض وانما حدثت لالف في عا تاورقاً تاء وان حصلت حركة
 التاء فيها بالاتصال الفاعل لان التاء ليست من نفس الكلمة لانها حقت بالبيان ان فاعلها
 مؤنث بخلاف اللام والنون في قولاً وقولك لانه من نفس الكلمة فانه لم يحجج لمعنى فلا يلزم
 من قولاً وقولك في الف في نحو عا تاورقاً تاء واذا كان كذلك فقوله اى قول
 العرب المرأتان رما تاء براد الف المحذوف والتقاء الساكنين ضعيف اما الحاق علامة التثنية
 والجمعين في جمع المذكر والمؤنث بالفعل اذا كان الفاعل ظاهراً اليه على ان ما اسند
 اليه الفعل مثله كان او مجموعاً مذكراً كان او مؤنثاً كالحاق تاء التانيث لذلك فضعيف
 لانه يلزم تكرار صورة الفاعل فلا يقال قاما الزيدان بل الحاق الالف في التثنية وقاموا الزيدان
 بالحاق الواو في جمع المذكر والنساء بالحاق النون في جمع المؤنث واما اذا كان الفاعل مضمراً
 فالحاق علامة التثنية والجمعين بالفعل ليس بضعيف فيقال زيدان وقاموا زيدان وقاموا
 والنساء فمن يتقدم بالالحاق اي الحاق هذه العلامات بالفعل مع الضعف لا تكون تلك
 العلامات ضميراً لعل لا يلزم الاضمار اى ضمير الفاعل قبل الذكر اى قبل ذكره من غير فاعله
 بل تكون حرفاً هي علامات دالة من اول الامر بالحقت بالفعل على الحوال لفاعل من كونه
 مثني او مجموعاً مذكراً او مؤنثاً كتاء التانيث الساكنة فانهما ليست بضمير كتاب ضمير
 بالحركات الثلاث لانها لو كانت ضميراً لزم من ضمير الفاعل لظاهر اللام بل
 لجواز قولنا ظهرت هند في المنزوم مثله لان بطلان اللام يوجب بطلان المنزوم بل هي
 حرف الحقت بالفعل الماضي لتدل على تانيث ما اسند اليه الفعل انما لم يعد تاء التانيث
 المتحركة من الحرف ولا علامة التثنية والجمعين في الافعال منها لانها اسم اشار الالفاظ
 حرفاً في لغة ضعيفة تبعاً لبيان حكم تاء التانيث ثم لما فرغ عن بيان تاء التانيث الساكنة
 شرع في بيان التنوين فقال **فصل** التنوين نون ساكنة في اصل الوضع فلا يرد تحريكها
 والتقاء الساكنين نحو زيد والفاصل ولما كان قوله نون ساكنة يتناول نون
 ولدن ولم يكن ونظائرهما قيده بقوله تتبع حركة اخر الكلمة لاخرها عنه لان
 هذه النونات تكون او اخر تلك الكلمات ولم تكن تنوع حركات واخرها وانما ادج

لغة في نحو تانيث

ن

فيه

الحركة دون ان يقول تتبع اخر الكلمة تنبيهها على ان التنوين تسقط في حالة الوقف باسقاط
الحركة وقيل في وجه ادراجها من ان المتبادر من متابعتها الاخر نحو قولها به من غير تغلغل
شيء وهذه الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين وفيه نظر في المتبادر ههنا نحو قولها
به من غير تغلغل حرف فالوجه ما قلنا والمراد بالكلمة عام من ان يكون حقيقة او حكماً
فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري والمراد بالآخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل
تنوين قاضيات الضاد ليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكماً بل اخرة تنوين لكتبة ينتهي اليه
التكلم وانما قلنا اخر الكلمة ولم يقل اخر الاسم ليتناول تنوين الترتيم في الفعل والاسم
لا لتأكيد الفعل احترابه عن النون الخفيفة نحو اخر بن فانه نون ساكنة تتبع حركة اخر
الكلمة لكنها لتأكيد الفعل فلا تكون تنويناً ولا في قوله لا لتأكيد الفعل حرف في دخلت على
فعل مقدردل عليه قوله لتأكيد لانه جار وجر متعلق بفعل لفظاً او تقديراً وهي جملة
وقعت صفة للتنوين تقديراً لا تكون التنوين الساكنة لتأكيد الفعل او حرف عطف
والمعطوف محذوف تقديراً التنوين نون ساكنة تتبع حركة اخر الكلمة لا نون ساكنة
تلتحق الاخر لتأكيد لفعل وهي اي التنوين خمسة اقسام الاول من تلك الاقسام التي يمكن
وهو ما اي التنوين يبدل على ان الاسم اي الاسم الذي يدخل عليه هذا التنوين
متماز في اسنخ في مقتضى الاسمية اي انه منصرف فيسمى تنوين المنصرف ايضاً
لفصله بين المنصرف والمنتجع نحو زيد ورجل قد توهم ان التنوين في مثل رجل للتذكير
وهذا غلط الا ترى انك لو سميت احد برجل وثوب او دار وجعلته علماً بقية التنوين
على حاله ولو كان للتذكير لم يثبت في الموضع الذي يتغير من لوله فيه فلم يبدل ان
هذا التنوين للتمكيز والتذكير والثاني اي القسم الثاني من تلك الاقسام للتذكير وهو ما
اي تنوين يبدل على ان الاسم الذي يدخل عليه نكرة لا معرفة فيكون تنوين التذكير هو لفارق
بين النكرة والمعرفة نحو صبي واما بغير السكون متوناً اي اسكت سكوتاً في وقت قال في
الصحيح تنوين صبي للمفروق بين الوصل والوقف منوناً فمقتضى كلامه ثبوت قسم ساكن
للتنوين وهو الفارق بين الوصل والوقف قال الرضي تنوين التذكير مختصة بالصوت
واسم الفعل نحو سيبويه وصبي واما صبي بالسكون غير منون وانما عقب صبي بالسكون
مع انه لا يمكن الا ان يكون بالسكون لتخصيص الصورتين الخطية بالسكون فهذه
بمنزلة الاعجام فيلغى ان يُرْفَى ولا يُقْرَفُ فمعناه اي معنى صبي بالسكون
اسكتي السكوت الان اي اسكت السكوت الذي تعرفه الان اعلم انه لا يمكن

ومنه

طلب الشيء في زمان الحال ولا كان طلباً لما يمتنع امتناعاً ذلوم يفرغ الأمر عن امر ولا يفرد المحال
لا يمكن من الخطاب الا قد مر به ففي قوله اسكت السكوت الا ان مسكته فعناه اسكت السكوت
متصلاً بـ لان والثالث اي القسم الثالث من تلك الاقسام للعوض وهو ما اي تنوين يكون عوضاً
عن المضاف اليه اذ الحقت بالاسم لتعاقبها على انزاحة نحو حينئذ وساعتئذ ويومئذ
اي حين اذا كان كذا فالحين مضاف الى الواو واذا مضاف الى الجمله بعد ها فلما حذفت الجمله
تخفيفاً الحقت التنوين باذ ليكون عوضاً عن المضاف اليه وهو الجمله المحذوفة وعلى هذا
القياس ساعتئذ ويومئذ اي ساعته اذ كان كذا ويومئذ كان كذا او الرابع اي القسم
الرابع من تلك الاقسام للمقابلة وهو التنوين الذي تدخل في جمع المؤنث السالم كمسلمات
فان التنوين فيها بمقابلة النون في مسلمين والالف التاء فيها علامة للجمع كما ان الواو علامة للجمع
مسلمون وليس هذا التنوين تنوين التماز كما توهم بعضهم ولا تنوين التنكيل بثبوتها في الاعراض المنعقة
من التصرف ولا تنوين العوض عن المضاف ليلان المعنى غير مساعد له ولا تنوين الترتيم لمجيئه
في اخر الابيات والمصارع فلم يبق الا كونها مقابلة وهذه الاربعة المذكورة من اقسام التنوين
تختص بالاسم قد عرفت وجداً اختصاصها في بيان علامات الاسم وفي هذا الكلام اشارة الى
ان القسم الخامس للترتيم غير مختص بالاسم بل هو مشترك بين الاسم والفعل والقسم
الخامس من تلك الاقسام للترتيم وهو الذي يلحقوا واخر الابيات وانصاف المصارع اي
اخر انصاف من الابيات التي جعلت مصاريع وذلك لتحسين الانشاد فسمى بالتنوين الترتيم لحسن الغناء
به ومن قال سمي به لان فيه ترك الترتيم لم يثبت على ما قلنا كقول الشاعر وهو جريشع اقول للومر
عاذل والعتابين وقولون ان اصببت لقتد اصابن وكقوله اي قول الشاعر وهو روبة
يا ابتاعك او عساكن فقول يا ابتاعك هذا الى ابتاعك التام والالف عوض عن يائه وعكك بمعنى
لغلك وعساك عطف عليه خبر لعل وعسى محذوف ولتقتد يربك تجرزقا وعساك انجد والقول الاول
مثال تنوين الترتيم الذي يدخل الاسم والفعل اخر البيت والثاني مثال لتنوين الذي يدخل على الفعل
يلحقوا اخر المصراع ومثال تنوين الترتيم الذي يدخل على الحرف قولهم ان ترد انفسهم هل تعلم ان تنوين
الترتيم لم يوضع لمعنى من المصارع بل وضع لغرض الترتيم وليس معنى الترتيم كما ان حروف الترتيم لم توضع شيئاً من
المعاني بل وضع لغرض التركيب ففي ذكر الترتيم في اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة التي فيها
الوضع مسامحة وكن اسائر التنوينات في اعتبار الوضع في بعض نساخ اذ الظاهر ان تنوين
العوض وضع لغرض التعويض وتنوين المقابلة وضعت لغرض المقابلة وجعل للتنوين
دواعي الجمعية كالنون بعيد ففي قول المصراع الثالث للعوض والرابع للمقابلة والخامس للترتيم

يدخل

مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة في معرض الموضوع له وقد يحذف أي التنوين على سبيل
الوجوب من العلم إذا كان أي العلم موصوفاً بـ ابن أو ابنة حال كون ابن و ابنة مضافاً إلى علم
آخر نحو زيد بن عمر و وهذا ابنه بكر و أنا حن و التنوين من هذا العلم طلباً للتخفيف
لطول اللفظ وكون العلم ثقيلاً وكثرة الاستعمال وتحذف الفايضة خاصة في الكتابة فصل
للتخفيف في الخط والدلالة على شدة اتصال الموصوف بالصفة ولا تحذف الفايضة حيث ما كان
موصوفاً بالتباسب بالبنت وفي هذا الكلام إشارة إلى ابن إذا كان صفة لغير العلم نحو قام
رجل ابن عمر ولم يكن صفة نحو زيد بن بكر وكان العلم موصوفاً لغير العلم نحو قام زيد بن أخي
لمر يحن و التنوين في جميع هذه الصور كما تنويز ابنة فيما ذكر لان حكمها حكم ابن الفصيحة
هذه كما مر ثم لما فرغ من بيان التنوين شرع في بيان نون التأكيد فقال **فصل**
نون التأكيد أي النون الذي يفيد التأكيد بتحصيل المطلوب وهي نون وضعت لتأكيد
الامر والمضارع إذا كان في أي في المضارع طلباً لأنه لا يؤكدها هذا النون إلا ما كان مطلوباً
وهي بأزاء قداي بمقابلة قداي التي وضعت لتأكيد ما مضى كما ان قد وضعت لتأكيد ما مضى
كذلك هذا النون وضعت لتأكيد المضارع بشرط معنى الطلب فيه هي أي نون التأكيد على
ضربين أحدهما خفيفة أي ساكنة تابدل نحو أضرب من ضرب على الثقيلة لأنها جزء من الثقيلة
ولأن مفهومها بعض مفهوم الثقيلة وإنما كانت ساكنة لكونها مبنيّة والأصل في البناء
هو السكون والثاني ثقيلة أي مشددة وهي بلغ في التأكيد من الخفيفة وهي أي الثقيلة
مفتوحة للخفة ان لم يكن قبلها أي قبل الثقيلة الف مطلقاً نحو أضرب ومكسورة عطف
على قوله مفتوحة ان كان قبلها أي قبل الثقيلة الف سواء كانت الف الضمير في التثنية نحو أضرب
أو كانت زائدة في جمع المؤنث نحو أضربن لمشاربتهما بنون التثنية من حيث وقوعها بعد
الفصورة وان ثبت بينهما فرق من حيث التشديد في التخفيف وتدخل أي نون التأكيد
خفيفة كانت أو ثقيلة في الأمر أي في آخر الأمر مطلقاً معلوماً كالأمر وهو لا حاضر كان غائباً
قبل لم تدخل نون التأكيد في آخر الأمر مع أنها من حروف المعاني كحرف النفي والاستفهام والقسم
وعلمها صدر الكلام فينبغي ان يدخل في أول الأمر قلنا إنما تدخل نون التأكيد في أول الأمر لأنها
لقد دخلت في الأول يلزمه الابتداء بالسكون لأنها مشابهة بالتنوين ومحلها آخر الكلمة ولا يجوز
متأخراً عن المؤكداً لأن الحروف المذكورة لها صدر الكلام ولا انفصال بخلاف نون فاتها
تتصل بآخر الكلمة دائماً وفي النفي والاستفهام والتمني العرض جازي أي تدخل نون التأكيد في
هذه المواضع الخمسة من الأصل إلى العرض جاء أو أنا دخل نون التأكيد في هذه المواضع

نون التأكيد

أن أي حرف النفي والاستفهام والقسم

فی کل منها ای منزلة الواضع طلبا ای لان معنی الطلب موجود فی کل احد منها فیناسب کیداً
فلذا دخلت علیه لتأكيد لفظها وجود الطلب في الامر النهي والاستفهام فظاهر اما في التقى والعرض
فلانها بمنزلة الامر علمون نوز التأكيد تدخل في المنفي وان لم يكن فيه معنی الطلب تشبيهاً
له بالنهي الا انه قليل ولهذا لم يذكره لان القلة ملحقة بالعدم نحو هل تضررت بشد يد الترت
فی الاستفهام وكيت تضررت بشد يد الترت في التمتع ولا تنزل بتشد يد الترت في العوض وقد
تدخل ای تلك النون في القسم ای في جواب القسم والافوز التأكيد لا تدخل في نقل القسم وجوباً
ای دخولها واجباً اذا كان جواب القسم مثبتاً وانما دخل نون التأكيد في جواب القسم جوباً لوقوع
القسم على ما يكون مطلوباً وجوده وتحصيله للمتكم غالباً فاذا ردوا ای لقوم ازل يكون اخر القسم خالياً
عن معنی التأكيد كما لا يخفى اوله ای اول القسم منها من التأكيد نحو والله لا فعلت كذا بتشد يد
النون في القسم واعلم انه ای لسان يخصص ما قبلها ای ما قبل نون التأكيد خفيفة كما وثقيلته في جمع
المذكر فاباً كان او حاضر انحو خبر بتشد يد الترت وانما وجب ما قبل نون التأكيد ههنا كيداً ای خبر
ما قبلها على الواو المحذوفة في خبر راجع السالكين وهم من العلة واول نون التأكيد الاكتفاء
بالضمة وانما لم يبق الواو على حاله لان مثل هذا من اجتماع السالكين حائز في نون الثقيلة
لان الاول حرف مد والثاني مد غم طلباً للتخفيف فان قيل كيف يجوز حذف الواو في خبر
عن اتصال نون التأكيد به لانه فاعل حذف الفاعل لا يجوز قلت لان سلم الواو محذوفة
لان الدال عليها وهو الضمة موجود فكانه لم يحذف في هذا كما انما في صلوات المريض بقوم ههنا
فلا يعد تركاً كفاية بالقل للمكز والكفاية عنده كافية وبضمهم في انخشون لاطلده ويوجب كسر
ما قبلها ای ما قبل نون التأكيد مطلقاً في الواو المخاطبة نحو خبر بتشد يد الترت
وجب كسرها قبلها ليدل هذا الكسر على الياء المحذوفة راجع السالكين وهم من العلة
واول نون التأكيد وانما لم يبق الياء على حاله لان مثل هذا من اجتماع السالكين
جائز في النون الثقيلة طلباً للتخفيف ويجب الفتح ای فتح ما قبل نون التأكيد فيما دلها في
على جمع المذكر والمخاطبة وهو المرفع المذكور غائباً كما في الواو مخاطبة والغائبة والمثنى مطلقاً وجمع المذكر
مطلقاً اما وجوب فتح ما قبلها في المرفع فلا نه لوضم ما قبلها لا التبليغ بالجمع المذكر
لو كسر ما قبلها لا التبليغ بالمخاطبة ولو سكن المرفع اجتمع السالكين فلم يكن غير
الفتح تعين الفتح لان نون التأكيد كلمة براسها انضمت الى اخرى ومن عادتهم انهم
اذا ركبوا كلمة مع كلمة اخرى فتحوا اخر الكلمة الاولى نحو خمسة عشر لان الفتح اخف الحركات
ولذا افتحو النون المشددة للتحفة واما وجوب فتح ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث فلا

مع انه

ما قبلها أي ما قبل النون الف والالف في حكم الفتح وفي حكم العدم لأنها غير حاجز حصين
 لأجل سكونها وما قبلها مفتوح فيكون المراد بالفتح من قوله ويجب الفتح فيما عداها أعم
 من أن يكون حقيقة كما في نحو ضرب يات أو حكماً كما في إضر بئان وأسماء لا يحد الالف في
 المثلثة لئلا يلتبس بالواحد ونحو الالف وزيدت الالف في جمع المونث قبل النون
 قبل نون التأكيد لكراهة اجتماع ثلاث نونات أحدها نون الضمير والثاني نونا التأكيد
 المدغم والمدغم فيه لاق النون الثقيلة بمنزلة النونين واجتماع الثلاث يوجب الثقل لموجب
 للدغم فكيف اجتماع الأمثال فزيدت الف الفاصلة دفقاً للثقل والالف أخف حروف
 الرواثة فلذا اختيرت للفصل ولم يحد في نون الضمير مع إن تدفع اجتماع ثلاث
 نونات لأنها ليست علامة للرفع حتى تحذف بل هي ضمير جمع المونث وما تجاز دخول
 نون الخفيفة في مدخل الثقيلة إلا في الموضوعين فان الثقيلة تدخل فيها دون الخفيفة
 أشكالاً بيانهما والنون الخفيفة لا تدخل في التثنية أصلاً أي سواء كانت تثنية المدغم
 أو المونث ولا تدخل أيضاً في جمع المونث فلا يقال إذ هبان ولا إذ هبتان وأسماء لا تدخل
 الخفيفة في هذين الموضوعين لأنه أي الشأن لو حركت النون أي النون الخفيفة لم
 تبقى خفيفة فلم تكن على الأصل أي على أصلها وإن ابقيتها ساكنة على الأصل لزم
 التقاء الساكنين في الالف والنون على غير حلة وهو غير حسن توضيح هذا المقام أن
 النون الخفيفة لو دخلت على التثنية وجمع المونث يلزم أحداً المحظورين وهو إقتراب
 النون الخفيفة وإما أبقاها على السكون لا سبيل إلا أن تضع النون الخفيفة
 على السكون فتحريكها خروج عن الوضع الأصلي مع حصول اللبس ولا إلى الثاني لأنه يترتب
 اجتماع الساكنين على غير حلة أي غير محل جواز التقاء الساكنين وذلك غير جائز وإنما
 اعتبره بقوله وهو غير حسن كفاءً بأدنى ما به يكفَى ولا يمكن حذف واحد مما دفع
 التقاء الساكنين لأنه يلزم الالتباس بالمدغم على تقدير حذف الالف فلم يكن حينئذ
 الاتصال النون فأكثره إذ وجودها يؤدي إلى عدمها أو التقاء الساكنين على حذفه وهو أن
 يكون الساكن الأول حرف مد والثاني مدغماً وكلاهما في كلمة واحدة هو جائز نحو آية
 صلها كآية حذفت حركة الباء الأولى ما دغمت في الثابتة لأن المدغم في الحرف بمنزلة
 تحريكه كان الساكن الأول متحركاً ولأن المدغم لا يستقل بالتلفظ يعلم أن ملفوظاً
 لا ينبغي المدغم فيه فهو كالمعدوم فكأنه لم يكن في الكلام إلا ساكن واحد فإن قلت
 قد حلى هذا نحو ضرب يات فإن أصله إضر يوا اتصل به نون التأكيد فكان القياس أن يقع

ما قبلها أي ما قبل النون الف والالف في حكم الفتح وفي حكم العدم لأنها غير حاجز حصين

اَضْرِبُوْنَ لَا تَه اجتمع الساكنان فيه على حدة وكذا نحو اَضْرِبْ بِرِاصِلِهِ اَضْرِبْ فِي فَيَنْبَغِي ان لا يجوز
الواو من الاقل والياء من الثاني كالمحذ في اَضْرِبْنَا ت قللت نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة
مع الضمير المأذون فكان القياس ان تحذف الواو والياء في الصور تميز لان التقاء الساكنين ليس
في كلمة واحدة وحده ان يكون في كلمة واحدة كما اشترنا اليه انما فرق بين الواو والياء وبين الالف مع ان
القياس التسوية بينهما بالحذف لان الالف لو حذفت من الهمزة التيسر بالمفرد كما مر وعند الوقوع
في جمع المؤنث لو حذفت الالف يبرز الوقوع فيما مر منه هو اجتماع النونات مع خفة الالف و
استثقال الواو والياء ثم اعلم ان النون الخفيفة انما لا تدخل في التثنية وجمع المؤنث على من
غير يونس النحوي واما على من هب فيدخل النون الخفيفة في التثنية وجمع المؤنث قياسا وجملا
للخفيفة على الثقيلة لان التقاء الساكنين غير متعذر اولا والمثل الذي في الالف بمنزلة الحركة
نخفة المدة كقراءة من قرء ومجئى بسكون الياء في قوله تع وعجياى ومما في الله رب العالمين
لا شريك له وبينك امرك وان اول المسلمين هذا وان الفواعل من تاليف
شرح المختصر الموسوم بالهداية في النحو الحمد لله الذي وفقك لتمامه بفضل واعا بنى
على جمعه بكرمه ويسر لي امرى باذنه وعظم امرى واتاني عسولى بجودة وجاء باموليتي
والصلوة والسلام على نبي المبعوث بمجزاته وعلى الواصلين به المخصوصين بكراماته
اللهم متع طالبيه بقوائده وزيت قاصديه بفرائده وارزق الراغبين اليه من مقاصده
والمرجومين ان يدعوا اليه بالخير والغفران عسى ان ينحتموا لله سبحانه بالسعادة مع الايمان

ہر قسم کی درسی۔ غیر درسی۔ عربی۔ فارسی۔ اردو

کتابیں بازار سے پارے بارے سے خرید فرمائیں

کتابستانہ مجیدہ بیرون بوہڑ گیٹ

اردو بازار۔ ملتان شہر۔ فون نمبر ۷۸۴۱

فرائض النحر

اردو شرح

هدایۃ النحر

چھپ کر منظر عام پر آچکی ہے

یہ ہر قسم کی درسی، غیر درسی، عربی، فارسی، ادبی

تاریخ سے کتابیوں سے بازار سے با رعایت خریدیں!

ناشر: کتب خانہ مجیدیہ © ملتان

فرائض النحر

اردو شرح

هدایۃ النحر

چھپ کر منظر عام پر آچکی ہے

یہ ہر قسم کی درسی، غیر درسی، عربی، فارسی، ادبی

تاریخ سے کتابیوں سے بازار سے با رعایت خریدیں!

ناشر: کتب خانہ مجیدیہ © ملتان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ
وَعَلَى مَنْ يُؤْتِي مِنْ فَضْلِكَ
وَعَلَى مَنْ يُؤْتِي مِنْ فَضْلِكَ

دُرَايِمَةُ النَّحْوِ

شَرْحُ

هُدَايَةِ النَّحْوِ

نَاشِرُ

كُتُبُ خَانَةِ مُجِيدِيَّةِ مُلْتَانِ